سلسلة الرسائل العلمية (١)

إقامة الدليل على ضعف أدلة تكفير التأويل

دراسة علمية موثقة

للإمام البدر المنير

محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني

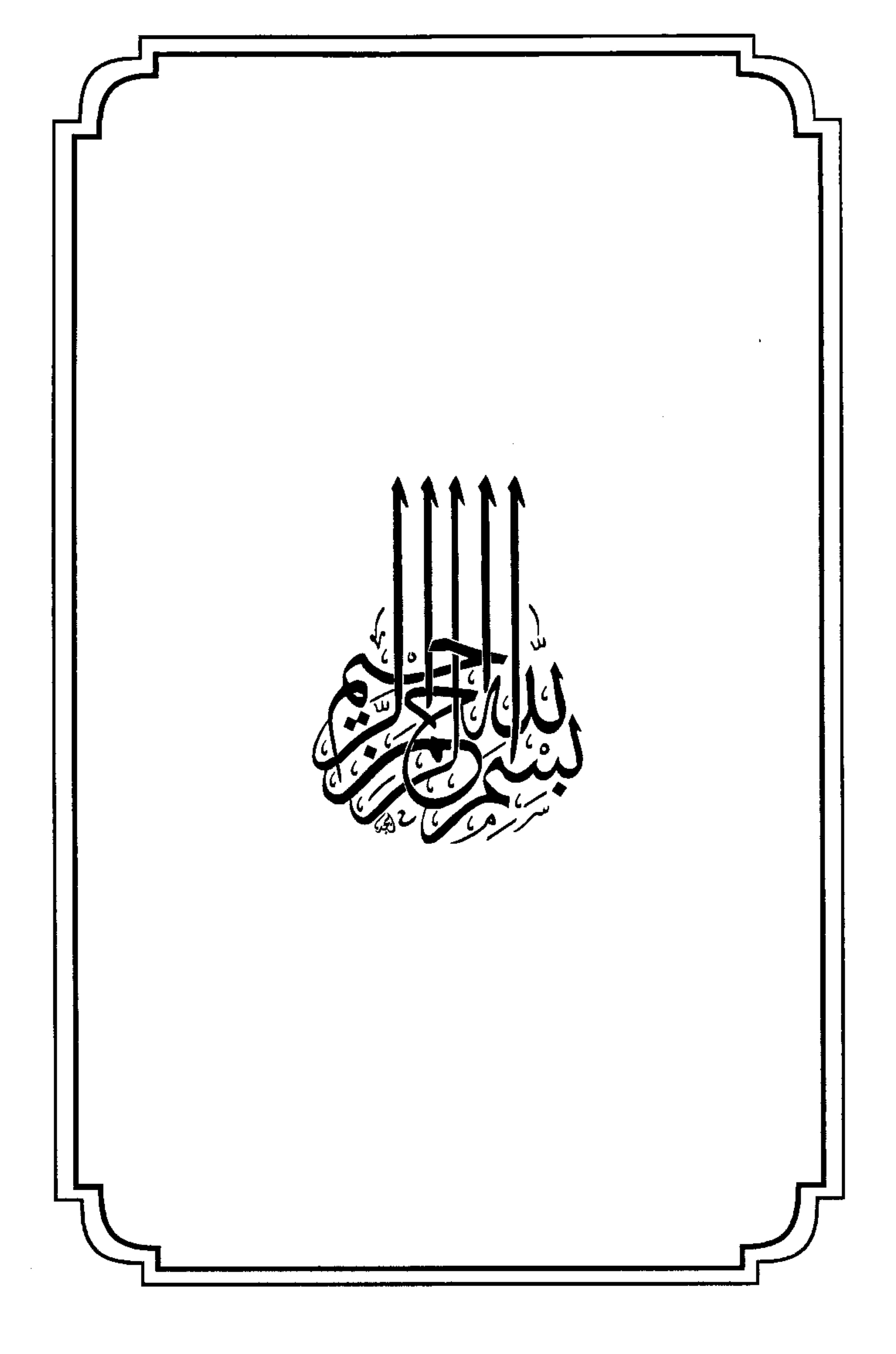
١١٨٢ هـ - رحمه الله تعالى

دراسة وتحقيق وتعليق

أبي نوح عبد الله بن محمد حسين عبد الحميد الفقيه

دار ابن حزم

إقامة الدليل
على ضعف
أدلة تكفير التأويل


بسم الله الرحمن الرحيم

سلسلة الرسائل العلمية (١)

إقامة الدليل على ضعف أدلة تكفير التأويل

دراسة علمية موثقة

للإمام البدر المنير

محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني

١١٨٢ هـ - رحمه الله تعالى

دراسة وتحقيق وتعليق

أبي نوح عبد الله بن محمد حسين عبد الحميد الفقيه

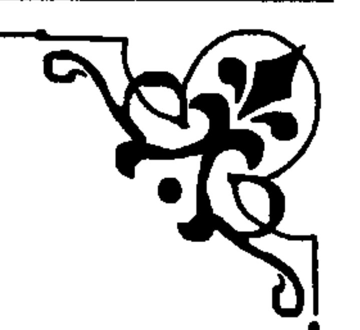
دار ابن حزم

الطَّبْعَةُ الأُولَى
١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م

ISBN 978-9953-81-787-3

الكتب والدراسات التي تصدرها الدار
تعبر عن آراء واجتهادات أصحابها

دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع
بيروت - لبنان - ص.ب: 14/6366
هاتف وفاكس: 701974 - 300227 (009611)
بريد إلكتروني: ibnhazim@cyberia.net.lb

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم إني أستعين بك فأعني

قسم الدراسة

المقدمة:

إن الحمد لله نحمده تعالى ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾ [آل عمران: ١٠٢]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾﴾ [النساء: ١]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١].

أما بعد:

فإن أصدق الحديث كلام الله، وخير الهدي هدي محمد ـ ﷺ ـ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة.

إن الشبهات، طريق إلى المبتدعات، والضلال مخالفة الحق والهدى، ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ﴾ [آل عمران: ٧]، فالقلوب الزائغة تأتي بالشبه وتسميها تأويلاً، فتحدث الفتنة والشر.

وما ضلال الفرق الإسلامية وبدعها إلا من باب تأويل المشتبهات، وترك المحكمات، فأحدثوا ما نهاهم الله عنه، وغيروا وبدلوا، وازدادوا عتواً ونفوراً بما عندهم من الزيغ والجهل والضلال، عياذاً بالله من الابتداع في الدين.

ومن هذه البدع والمحدثات:

١ ـ التكفير بالتأويل، ابتدعتها المعتزلة وتبعتهم عليها الهادوية (زيدية اليمن)، وقالوا: من قال بأن الفساق ـ العصاة أهل الكبائر ـ يخرجون من النار ويدخلون الجنة، أنهم كفار تأويل، وأرادوا بذلك تكفير أهل السنة، وحرفوا فقالوا: القائل بهذا مجبر، فنبذوهم وكفروهم.

٢ ـ كفروا من قال: (بخلق أفعال العباد)، وهذا خاص بكلام الهادوية الزيدية، كما نقل عنهم الأمير الصنعاني ـ رحمه الله ـ، وستراه قريباً ـ إن شاء الله تعالى ـ.

٣ ـ التكفير باللازم، قال به الهادوية، يلزم من قوله بالتأويل قوله: بخلق أفعال العباد، ويلزم من قوله ذلك فهو مخالف لما نحن عليه، وما نحن عليه هو الحق ـ زعموا ـ فمخالفة الحق الذي عندنا كفر.

٤ ـ الباطل الذي عند المعتزلة والهادوية: أي: الذي يزعمون أنه حق، وهو التقليد الأعمى لكبارهم ومشايخهم، بدون براهين من كتاب الله وسنة رسوله ـ ﷺ ـ، فدل ذلك على أنهم عرفوا الرجال ولم يعرفوا الحق، وإنما الحق يعرف بدون الرجال، فتركوا الحق المنزل، وعملوا بالباطل المأول، فضلوا وأَضَلوا.

فمئات السنين وهم يؤصلون لهذا الباطل، وينافحون عنه، ويكتبون، ويردون على من رد عليهم بأشد مما كان في أول أمرهم، فكأن الأمر دين يستدان به، وعقيدة تعتقد، ومن خالفها هو الضال المنتقد، ومع دحر ذلك الباطل، وانتشار السنة، وتعليم العقيدة الصحيحة، ما زالت الجاردوية (الزيدية) ترفع عقيدتها التكفيرية لأهل السنة والتوحيد، في منابرها وتنشر في كتبها، وتعلم أتباعها باطلها، ولكل ساقطة سيئة لاقطة؛ لذلك كان حقاً أن يزهق الباطل، وينصر الحق، ويعرف الشر، فيحذر، والخير فيؤخذ.

ولا يأتي قائل فيقول: قد انتهوا، وانتهاء مذهبهم، بل ما زالوا وما زال مذهبهم موجوداً، بل يريدوا أن ينشروه أكثر مما كان سابقاً.

فكان لزاماً: أن ينشر هذا الكتاب وتكون له دراسة، خاصة وهو من عالم عرف بمذهب القوم، وتكفيرهم وعقيدتهم، فرد عليهم بلازمهم وبعقلهم بالأدلة الواضحة البينة، والله ينصر دينه وأوليائه.

وبتوفيق الله وبحمده تم العثور على نسختين خطيتين.

فأقدم الخطة الدراسية وهي: مكونة من مقدمة، وقسمين، والخاتمة.

➢ القسم الأول: الدراسة:

دراستي لهذا الكتاب، قمت بأعمال هي كما يلي:

أ ـ ترجمة المؤلف ـ رحمه الله تعالى ـ.

ب ـ تسمية الكتاب، وإثبات صحة نسبته إلى المؤلف.

ج ـ التعريف بالكتاب من حيث بيان منهج المؤلف فيه، وموارده.

د ـ نسخ المخطوط ووصفها، مع بيان النسخ.

➢ القسم الثاني: منهجي في التحقيق، ويشتمل على:

١ ـ اختيار النسخة الأصلية المعتمدة (أ) و (ب).

فإن ظهر نقص أو خلل أضفته بين معقوفين [ ] مشيراً إلى مصدره في الهامش مع التنصيص على الأصل، وثبت فروق النسخ بالحواشي بعد المقابلة.

٢ ـ تخريج الأحاديث والآثار تخريجاً علمياً من أصول كتب الحديث.

٣ ـ شرح المفردات الغريبة، وتوضيح بعض العبارات التي تحتاج إلى توضيح.

٤ ـ توثيق النصوص التي يوردها المؤلف، وذلك بالرجوع إلى مصادرها.

٥ ـ الخاتمة: تتضمن نتائج البحث، وفتوى عن البدعة للمؤلف ـ رحمه الله ـ.

٦ ـ فهرس الموضوعات.






ترجمة موجزة عن الإمام الصنعاني
- رحمه الله -

➢ اسمه ونسبه:

السيد محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد بن علي بن حفظ الدين... يصل إلى إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب - رضي الله عنهم - الكحلاني، ثم الصنعاني، المعروف بالأمير[(١)].

وقيل: الأمير نسبة إلى جده الأمير الكبير يحيى بن حمزة بن سليمان المتوفى بكحلان سنة ٦٣٦هـ[(٢)].

وقيل عنه ابن الأمير؛ لأنه قد ورد ما يؤيده من شعره، حيث قال:

جهود بأولاد البتول وحيدرٍ   يقول ومن ذا ابن الأمير محمد

الحسني: نسب إلى الحسن بن علي بن أبي طالب - رضي الله عنهم -.

واليمني: نسبة إلى اليمن، إذ هي الموطن، ودار الإقامة.

---

(١) «الصنعاني وجهوده في علم الحديث» لم ينشر.

(٢) «الصنعاني وجهوده في علم الحديث» لم ينشر.

نسبته إلى كحلان: وهي مدينة جبلية على ثلاث مراحل من صنعاء شمالاً إلى الغرب، بها كان مولده.

الصنعاني: نسبة إلى صنعاء المدينة التي نشأ بها ومات بها ـ رحمه الله ـ.

يكنى: بأبي إبراهيم، ابنه الأكبر، وكان يلقب بالبدر لتصدره في العلم وعلو مكانته فيه[١].

➤ مولده:

قال الإمام الشوكاني ـ رحمه الله ـ:

ولد يوم الجمعة، نصف جمادى الآخرة، سنة ١٠٩٩هـ بكحلان[٢].

➤ نشأته:

نشأ ـ رحمه الله ـ في بيت علم وورع وزهد.

فقد انتقل والده إلى صنعاء عام ١١٠٧هـ، واصطحب ابنه معه [وعمره ٨ سنوات]، ونشأ بها وتعهده والده بالتربية والتعليم، حتى أتم حفظ كتاب الله، ثم جد هو في طلب العلم الشرعي، ولازم العلماء كثيراً، فنشأ في أثواب العفة والنجابة متأهلاً لاستجماع الخلال الشريفة، حتى تخرج عليهم فاضلاً يشار إليه بالبنان[٣].

قال ابن الأمير ـ رحمه الله ـ عن والده:

روح جسم العلم والزهادة، ونور حدقه التقوى والعبادة. . . اتخذ الزهد خليله، فلم يدان دنياه، وصاحب الصمت فلم يحرك إلا الخير شفتيه، ولا تراه العيون إلا ساجداً أو راكعاً أو ذاكراً[٤].

---

(١) انظر «إعلام القاصي والداني» ص(١٤ ـ ١٥).
(٢) «البدر الطالع» (١٣٣/٢).
(٣) «نشر العرف» لزبارة (٣٠/٣).
(٤) «ابن الأمير وعصره» ص(١٢٨).

تزوج ابن الأمير ـ رحمه الله ـ في شوال **١١٣٧هـ** بالشريفة (محصنة) بنت السيد هاشم بن يحيى الشامي، وهي أم ولده إبراهيم.

➢ أولاده ثلاثة:

إبراهيم ـ رحمه الله ـ، وله بعض المؤلفات، وقد تعلم وبرز في العلم.

عبدالله: حفظ القرآن على والده، وطلب العلم وبرز ـ رحمه الله ـ.

القاسم: أيضاً طلب العلم، وكان على خير ـ رحمه الله ـ.

➢ وفاة ابن الأمير ـ رحمه الله ـ:

وقد توفي ـ رحمه الله ـ سنة **١١٨٢هـ** في يوم الثلاثاء ثالث شهر شعبان على إثر مرض ألم به، وقد رثاه كبار العلماء في عصره وأقرانه وطلابه ومن بعدهم، وحزن عليه حزناً شديداً ـ رحمه الله ـ.

يقول تلميذه: عبدالله بن أحمد بن إسحاق ـ رحمه الله ـ:

أحقاً قضى شيخ الشيوخ محمد ... وعطل من بدر الكمال منازله
هو الشمس عم البر والبحر نورها ... وما ضر ذاك النور من هو جاهله
فمن لكتاب الله والسنة التي ... رأى نشرها فرضاً فعمت نوافله
ولم يثنه من نشرها عذل عاذل ... وقد رشقته بالسهام عواذله
تدرع لا مات من الصبر دونها ... وسمر القنا والمرهفات دلائله
رماح وأسياف من الحجج التي ... غدت مفحمات كل خصم يجادله[1]

قال الإمام الشوكاني ـ رحمه الله ـ في ترجمته:

الإمام الكبير المجتهد المطلق صاحب التصانيف، ولد بكحلان، وانتقل إلى صنعاء، وأخذ عن علمائها، ورحل إلى مكة، وقرأ الحديث على أكابر علمائها، وعلماء المدينة، وبرع في جميع العلوم وفاق الأقران، وتفرد

---

(١) انظر «الصنعاني وكتابه توضيح الأفكار» ص(٢٥ ـ ٢٦).

برئاسة العلم في صنعاء، وتظاهر بالاجتهاد وعمل بالأدلة ونفر من التقليد وزيّف ما لا دليل عليه من الآراء الفقهية، وجرت له مع أهل عصره خطوب ومحن في أيام المتوكل القاسم بن الحسين، وأيام ولده المنصور الحسين وأيام ولده المهدي العباس، وتجمع العوام لقتله مرة بعد أخرى، وحفظه الله من مكرهم وولاه المنصور الحسين الخطابة في جامع صنعاء، وبالجملة فهو من الأئمة المجددين لمعالم الدين[١].

وقال صاحب «نفحات العنبر»: الإمام المجتهد المتقن المتفنن، المحدث الحافظ، خاتمة المحققين، سلطان الجهابذة، وأستاذ الأساتذة، صاحب المصنفات المشهورة، مفتي الزمان، سيد العلماء، قدوة العالمين، فخر المفاخرين، المعروف بالبدر الأمير[٢].

وقال العلامة الألباني ـ رحمه الله ـ مادحاً علماء اليمن يمدح «العلم الشامخ»:

هو كتاب عظيم فيه بحوث هامة في علم الكلام والعقيدة، واسمه «الكامل»، «العلم الشامخ في إيثار الحق على الآباء والمشايخ»، ومؤلفه عالم فاضل محقق، من زيودية اليمن المتحررين، أمثال المؤلف الصنعاني والشوكاني وغيرهما ـ رحمهم الله تعالى ـ[٣].

قال محقق رسالة «الاقتباس» ـ جزاه الله خيراً ـ: ابن الأمير من علماء الأمة المحققين الأئمة... وقد اقتبس جل رسالته هذه من كلام الإمام ابن القيم ـ رحمه الله ـ[٤].

ولابن الأمير ـ رحمه الله ـ تعليقات على «زاد المعاد» وغيره من كبت شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ، وتلميذه ابن القيم ـ رحمه الله ـ،

---

(١) البدر الطالع.
(٢) نقلاً من «رسائل التوحيد» ص(٦).
(٣) «تعليقه على رفع الأستار» للصنعاني ص(١٤١).
(٤) «الاقتباس» ص(٦).

دليل على أنه استفاد من كتبهم، وهما كما قيل: بوابة علم السلف ـ رحم الله الجميع ـ.

وقال القنوجي ـ رحمه الله ـ:

الإمام الكبير المحدث الأصولي المتكلم الشهير، قرأ كتب الحديث وبرع فيها، وكان إماماً في الزهد والورع[١].

وقال الحفظي:

الإمام السيد المجتهد الشهير، المتحدث الكبير، محمد بن إسماعيل الأمير، مسند الديار، ومجدد الدين في الأقطار، صنف أكثر من مائة مؤلف وهو لا ينسب إلى مذهب، بل مذهبه الحديث[٢].

➢ ورعه وزهده ـ رحمه الله ـ:

اتصف ابن الأمير ـ رحمه الله ـ بالورع، والزهد، والخوف من الله، وقد عرض عليه القضاء فأبى وامتنع.

حكى بعض أولاده أنه قرأ وهو يصلي بالناس صلاة الصبح: ﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ٱلْغَٰشِيَةِ ۝١﴾ [الغاشية: ١] فبكى وغشي عليه[٣].

إن الأمير ـ رحمه الله ـ يمثل العالم الورع الزاهد، حاله كحال العلماء الأجلاء ـ رحمهم الله ـ لا هم لهم إلا مغفرة الله وطلب رضوانه، ولا يعني الزهد والورع عدم ممارسته الحياة، والبحث عن الرزق، ولكنه يعني الارتفاع من أن تكون الدنيا غرضه وقصده فيتهافت عليها كتهافت الفراش على النار.

---

(١) «أبجد العلوم» (٣/١٩١).
(٢) «أبجد العلوم» (٣/١٩١).
(٣) «أبجد العلوم» (٣/١٩٢).

وهو يحدثنا عن نفسه ومسلكه في الحياة:

لما بلغ عمره (١١٨٠هـ)، وكانت موفيةً لثمانين سنة من عمره قال متحدثاً بنعمة الله عليه في قصيدة مطلعها:

الحمد كل الحمد للخلاق ... رب العباد قاسم الأرزاق

حتى قال:

حتى إذا شاب المشيب بعارضي ... ومضى الشباب و كان خير رواق
ألهمتني نشر الحديث وسنة المختار ... حتى أشرقت آفاقي
طلعت بها شمس الحديث ... فأقشعت ظلم ابتداع ما لها من راق
فهدى الإله إلى الحديث جماعة ... فازوا به إذ وفقوا لوفاقي

إلى أن قال:

وتشددوا وتهددوا لكنها ... عادت نكايتهم إلى الإخفاق
وعففت عن أموالهم لا قطعة ... أقطعت أو مكس من الأسواق
أو كيلة من أي مخزان فلا أشكوا ... من الخزان والسواق
عرضوا عليَّ وزارة وولاية ... فوقاني الرحمٰن أفضل واق
جعل الوزارة والولاية لذتي ... في العلم ربي صادق الميثاق[1]

قال الإمام الشوكاني ـ رحمه الله ـ:

الإمام الكبير المجتهد المطلق، صاحب التصانيف.

وقال: وبالجملة فهو من الأئمة المجددين لمعالم الدين[2].

وقال العليمي: إنه اشتغل بنشر الحديث وعلم السنة، وفي ترجمته في «ضوء النهار»:

---

(١) انظر: «الديوان» ص(٢٦٣).

(٢) «البدر الطالع» (٢/١٣٧).

الإمام العلامة المجتهد المتقن المتفنن الحافظ الضابط، تاج المحققين وسلطان الجهابذة، وأستاذ الأساتذة، صاحب المصنفات المشهورة، مفتي الزمان، سيد العلماء[١].

وقال العلامة محمد بن إسحاق المهدي ـ رحمه الله ـ:

لله درك يا ابن إسماعيل ... لم تتركن فتى سواك نبيلا
حزت الفخار قليله وكثيره ... هلا تركت من الفخار قليلا
وسلكت نهج الحق وحدك جاعلاً ... نور البصيرة لا سواه دليلا
وصرفت عمرك في العبادة ... والإفادة والإجادة بكرةً وأصيلا[٢]

وقال العلامة محمد محيي الدين ـ رحمه الله ـ: في مقدمة «توضيح الأفكار»: ولقد كان الشارح المحقق... الرجل العارف بما قيل، ولم قيل؟ وماذا فيما قيل مما يرد عليه أو يدفع عنه أو يدفع به؟ وكان رجلاً حر الرأي يوافق المصنف ما وافق الحق في نظره...[٣].

➢ مرضه:

وكان ـ رحمه الله ـ مصاباً بمرض الإسهاد ـ ما يقارب السنة ـ، فطلب له أهله العلاج، ووصفت له الوصفات إلا أن ذلك لم يفده شيئاً، ثم جيء له بكتابين الأول: (الإنسان الكامل) تأليف الجيلي، والآخر: (المضنون به على أهله)، مزعوم أنه من تأليف الغزالي، فقال الأمير: (ولا أظنه من مؤلفاته، وإنما هو مكذوب عليه)، ثم قال الأمير ـ رحمه الله ـ: ثم طالعت الكتابين فوجدت فيهما كفراً صريحاً، فأمرت بإحراقهما بالنار، وأن يطبع على نارهما خبز لي، فأكل من ذلك الخبز بنية الشفاء، فما شكى ـ رحمه الله ـ بعد ذلك الأكل مرضاً[٤].

---

(١) «ضوء النهار» (١٦/١).
(٢) «الديوان» (٢٨٥).
(٣) «مقدمة توضيح الأفكار» (٧٧/١).
(٤) «الديوان» (٣١٥).

ومن لطيف شعره في مرضه قال:

وصـــديـــق لـــي صـــدوقٌ　　فـــي الـــذي أهـــواه يـــســـعـــى
ســـمـــع الأنـــة مـــنّـــي　　فـــامـــتـــلـــتْ عـــيـــنـــاه دمـــعـــا
قـــال مـــا تـــشـــكـــو؟ أبـــن لـــي　　قـــلـــت: ســـبـــعـــيـــنـــاً وســـبـــعـــا[1]

➢ **ثقافته وفكره:**

قال الدكتور العليمي ـ حفظه الله ـ: المتتبع لمؤلفات الصَّنْعاني وموارده، يرى أن الرجل قد تميزت ثقافته بمجموعة من المميزات:

أولاً: الشمول والسعة:

وهذه الخصيصة منة من الله تعالى امتنَّ على الأمير بها، فطول نفسه في متابعة المسائل والأقوال، والرد على المخالفين، وسرد الأقوال. والتنبيه على المسائل، ودقة الملاحظة مع التأليف في مجموعة من العلوم وسبر غور مجموعة من الكتب في الحديث والفقه والعقيدة تبين هذا الأمر وتجليه.

ثانياً: تحرره وأصوليته ـ الاعتماد على الأدلة:

وهذا شأن من قصد الدليل وحكمة، وأشغل النظر والفكر في بيان الصواب من الأقوال، فقام بتوجيهها لا من خلال مسبق فكري، ولكن من خلال دلائل النصوص ومقتضيات الأدلة.

ثالثاً: شعره وأدبه:

وهذه ميزة ينفرد بها كثير من العلماء في اهتماماتهم الأدبية واللغوية، ولكنه الشعر الذي يؤدي الهدف، ويعين على الحق ويوضحه، فشعره فصيح جيد، غالبه في المباحث العلمية وفي التوجع من أبناء عصره ـ من الجهل والظلم ـ والرد عليهم.

---

(١) «ضوء النهار» (١/١٨).

وله ديوان مطبوع، وقد نظم جل بلوغ المرام ليسهل حفظه وإتقانه، وما ذكرناه من شعره في ترجمته هذه، دليل على علو شأنه في هذا الأمر.

رابعاً: مساهمته في الحياة العامة:

وهذه مدرسة الحياة، فالأمير ـ رحمه الله ـ لم ينزو عن الحياة ومشكلاتها، بل عاشها وساهم من خلالها علمه وقلمه وشعره في حل تلك المعضلات، مما ساعد على تكامل ثقافته وفكره، فدرس الواقع خير من درس الخيال.

وذكر عبدالرحمٰن بعكر رعاه الله عن الصَّنْعاني ما يأتي:

وأول ما نسجله عن الأمير الصَّنْعاني هو:

إدخاله كتب الحديث إلى جامع صنعاء، ونشرها تدريساً ووعظاً للخاصة والعامة، فقد كان شغفه بالسنة مبكراً:

سلام على أهل الحديث فإنني ... نشأت على حب الأحاديث من مهدي

وهو يقول:

كان الحديث بأرضكم ... مستغرباً والله جدا
حتى نشرت فنونه ... وجلوت منه ما تصدى[1]

ومن مؤلفاته:

٢٠ ـ **«إقامة الدليل على ضعف أدلة تكفير التأويل».**

وقد وفقني الله ـ عزَّ وجلَّ ـ لتحقيقه والتعليق عليه على نسختين خطية ـ يسر الله نشره قريباً ـ.

١٤ ـ تطهير الاعتقاد عن أدران أهل الإلحاد» قد طبع في مصر الطبعة الأولى، ونفدت عام ١٤٢٨هـ، والآن يطبع الطبعة الثانية، وهو شرح متوسط

---

(١) «مصلح اليمن» (١٩٨).

لتطهير الاعتقاد أسميته: «**فتح رب العباد شرح تطهير الاعتقاد**»، نفعني الله به في الدارين، ونفع المسلمين.

٢١ ـ الأنفاس الرحمانية اليمانية على الإفاضة المدنية.

وقد جعل عليها الأخ الأستاذ الألمعي دراسة علمية في مصر، وطبعت في مكتبة الرشد بالرياض.

٢٢ ـ الأنوار على كتاب الإيثار («إيثار الحق على الخلق») للإمام ابن الوزير ـ رحمه الله ـ لم يكمل. ولي تحقيق عليهما، أسأل الله بمنه وكرمه أن يمنَّ عليَّ بإكمالهما قريباً ـ بإذن الله تعالى.

٦ ـ جمع الشتيت في شرح أبيات التثبيت للسيوطي، يسر الله ـ عزَّ وجلَّ ـ تحقيقه ونشره، وقد طبع بمكة المكرمة عام ١٣٨١هـ، بإشراف الشيخ المشاط ـ رحمه الله ـ.

٧ ـ الدراية شرح متن الغاية (مبحث في أصول الفقه)، وصل إلى مبحث الإجماع، وقد أعانني الله ـ عزَّ وجلَّ ـ بنسخه وتحقيقه، وإن شاء الله يطبع قريباً في دار ابن حزم ـ بيروت.

٢٤ ـ منسك الأمير ـ رحمه الله ـ. وقد طبع في القاهرة سنة (١٣٤٨هـ)، وقد حققه على مخطوطة شيخنا عبدالرحمن العيزري، يسر الله طبعه.

٢٥ ـ كتاب الأربعين حديث الصنعانية (في فضل لا إله إلا الله).

والحمد لله الذي يسر وقمت بتحقيقها والتعليق عليها، وقابلتها على نسختين خطية ـ ط في دار ابن حزم.

٢٦ ـ فضل سورة الإخلاص، يسر الله نشره.

٢٧ ـ نصرة المعبود في الرد على أهل وحدة الوجود ـ يسر الله به ـ.

٢٨ ـ ديوان الأمير ـ رحمه الله ـ طبع سنة (١٩٤٦م)، طبعه على آل ثاني، طبع في (٤٦٨) صفحة. وطبع طبعة ثانية في بيروت.

اعتنى به محمد بن محمد زبارة سنة (١٣٧٣هـ)، وكتبه محمد بن قاسم يحيى الشامي.

وذكر بعضهم أنه من جمع ابن عبدالله[1].

وقد أُدخلت فيه أبيات وكلمات رافضية، ليست من كلام الأمير ـ رحمه الله ـ، وهذا يظهر من ذوق النظم والمعنى، والذين اهتموا به فيهم نفس رافضي، يدخلون السم في العسل.

ولنا عليه اختصار، خاصة النظم في العقيدة، والمسائل العلمية والرسائل الوعظية والردود على المبطلين والمتأولين ـ يسر الله عزَّ وجلَّ نشره، ونفعنا والمسلمين به ـ.

٢٩ ـ رسالة في التجوية (كفاية المبتدي) قمت بنسخها من المخطوط وقدمت لها، يسر الله طبعها ونشرها.

٣٠ ـ الرجاء والإرجاء، دراسة وتحقيق يسر الله نشره.

٣١ ـ وهناك بعض الكتب والرسائل، أسأل الله أن يوفقنا لإخراجها.

وقد جمعت أسماء بعض كتبه شعراً:

الإمام المجد والبدر من جاد ... علينا (بمنحة الغفار)

و(بشرح التيسير) والشرح ... للعمدة و(سبل السلام) ذي الاشتهار

وعلى الجامع الصغير له (التنوير) ... أعظم به وبالأنوار

و(بفتح الخلاق) والشرح للتنقيح ... جمع الشتيت في الأسفار

وبمنظومة وشرحة على النخبة ... في الاصطلاح للآثار

وبمنظومة وشرح على الكافل ... ثم الإيقاظ للأفكار

ثم بالروضة الندية تخريج ... مزايا على الكرار

ثم الإحراز في المجاز لدى ... محمود جار المهمين القهار

(١) انظر: «العدة» (١/٣٩).

وسواها مؤلفات مفيدات حبانا بها كريم النجاد[١]

قال الإمام الشوكاني ـ رحمه الله تعالى ـ:

وقد رأيته في المنام في سنة (١٢٠٦هـ)، وهو يمشي راجلاً وأنا راكب في جماعة معي، فلما رأيته نزلت وسلمت عليه، فدار بيني وبينه كلام حفظت منه أنه قال: دقق الإسناد وتأنق في تفسير كلام رسول الله ـ ﷺ ـ، فخطر ببالي عند ذلك أنه يشير إلى ما أصنعه في قراءة البخاري في الجامع، وكان يحضر تلك القراءة جماعة من العلماء، ويجتمع من العوام عالم لا يحصون، فكنت في بعض الأوقات، فأردت أن أقول له إنه يحضر جماعة لا يفهمون بعض الألفاظ العربية، فبادر وقال: قبل أن أتكلم، قد علمت أنه يقرأ عليك جماعة وفيهم عامة، ولكن دقق الإسناد، وتأنق في تفسير كلام رسول الله ـ ﷺ ـ.

ثم سألته عند ذلك عن أهل الحديث ما حالهم في الآخرة؟ فقال: بلغوا بحديثهم الجنة أو بلغوا بحديثهم بين يدي الرحمٰن (الشك مني) ثم بكى بكاءً عالياً، وضمني إليه وفارقني.

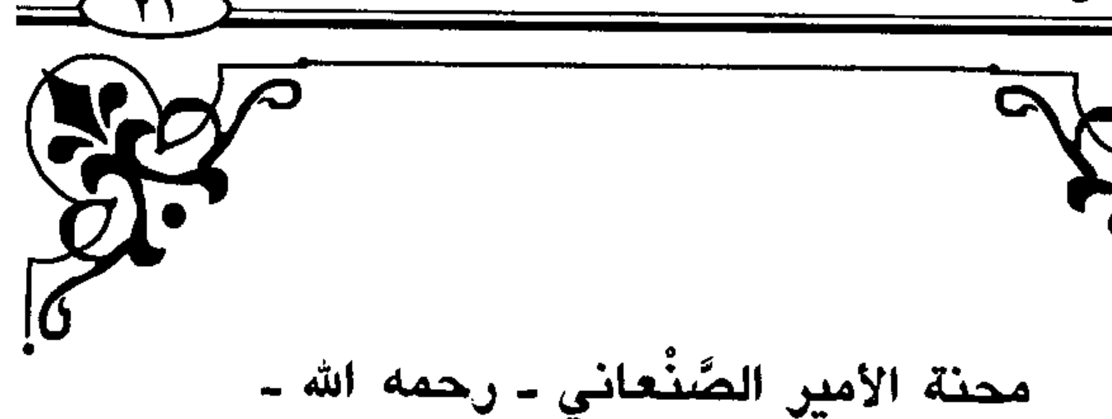
فقصصت ذلك على بعض من له يد في التعبير وسألته عن تأويل البكاء والضم؟ فقال: لا بد أن يجري لك شيء مما جرى له من الامتحان، فوقع من ذلك بعد تلك الرؤيا عجائب وغرائب ـ كفى الله شرها[٢].



---

(١) انظر: «منظومة بلوغ المرام» (٢ ـ ٣).

(٢) «البدر الطالع» (١٣٨/٢).



محنة الأمير الصَّنْعاني ـ رحمه الله ـ

وجرت له مع أهل عصره خطوب ومحن:

منها: في أيام المتوكل على الله (القاسم بن الحسين).

ثم: في أيام والده الإمام المنصور (الحسين بن القاسم).

ثم: في أيام ولده الإمام المهدي (عباس بن الحسين).

وتجمع الناس العوام لقتله مرة بعد أخرى، وحفظه الله من كيدهم ومكرهم وكفاه شرهم[١].

واتفق بعض الجمع ـ وكان الأمير خطيباً بجامع صنعاء ـ أنه لم يذكر الأئمة الذين جرت العادة بذكرهم في الخطبة الأخرى ـ أئمة اليمن الحكام في زمانه ـ، فثار عليه جماعة من آل الإمام الذين بينهم على قتله في المنبر يوم الجمعة المقبلة.

وكان من أعظم المحشدين لذلك (يوسف العجمي الإمامي الرافضي)، القادم من فارس أيام الإمام المنصور، ودرس بحضرته.

فبلغ الغمام المهدي عباس ما قد وقع التواطؤ عليه، فأرسل إلى جماعة كبيرة من آل الإمام وسجنهم، وأرسل للأمير وسجنه وأمر من يطرد

---

(١) «البدر الطالع» (١٣٣/٢).

(يوسف العجمي الإمامي)، حتى يخرجه من الديار اليمنية، فسكنت عند ذلك الفتنة[١].

وبقي الأمير ـ رحمه الله ـ، نحو شهرين ثم خرج من السجن، وولي الخطابة غيره[٢].

ومن جملة ما اتفق لصاحب الترجمة ـ الأمير ـ أنه لما شاع في العامة ما شاع من الأخذ بالدليل وموافقة التنزيل، بلغ ذلك أهل جبل برط (همدان الجوف) من ذي محمد وذي حسين[٣].

وهم إذ ذاك جمهرة اليمن لا يقوم لهم قائم، فاجتمع أكابرهم وخرجوا على الإمام المهدي عباس، في جيوش عظيمة، ووصلت منهم الكتب (الرسائل) أنهم خارجون لنصرة المذهب، وأن الأمير الصَّنْعاني قد كاد يهدمه، وأن الإمام المهدي مساعد له على ذلك.

لا يريدوا نصر المذهب إنما يريدوا نصر بطونهم وأموال دنيوية ونهب، حتى جاءهم العلماء وحاولوا أن يبينوا لهم الحق، وأنه لم يهدم المذهب إنما هدم الباطل الذي كان عندهم، فلم يجدي بشيء.

وآخر الأمر جعل لهم الإمام زيادة في مقررهم، قيل إنها عشرين ألف ريال فضة في كل عام فعادوا إلى ديارهم.

فدل هذا على أنهم ليسوا حول الدين ولا نصرة الحق ـ نعوذ بالله من الخذلان ـ.

وقد خرجوا مرة إلى تهامة ونهبوا أرضها وديارها، وعاثوا في الأرض فساداً، في زمن المنصور، فتأثر الأمير ونهاهم ونهى المنصور، والله المستعان.

---

(١) والرافضة والمعتزلة والمقلدة هم سبب الفتن ومحاربة العلماء في اليمن في كل زمن، جعل الله كيدهم في نحورهم، منهم شرذمة كفانا الله شرهم.

(٢) «البدر الطالع» (١٣٤/٢).

(٣) وكانوا عوام جهلة متعصبون قتلة سفاحون وفيهم رفض.

➢ إزالة أعظم منكر:

قال: ومن مساعيه عند المهدي العباس إرشاده إلى إزالة أصنام كانت لطائفة - البانيان من وثني الهند في المخا -، فبادر المهدي إلى إصدار الأمر بإزالتها وهدم بيوتها، وكانت لهذه الأصنام أموال مرصة تبلغ خمسين ألف ريال، فاستولى عليها عمال المهدي وأحضروها إلى صنعاء هي وأحد هذه الأصنام، وكان الصنم في صورة أنثى - وهو من الذهب -، فجيء بذلك إلى حضرة الإمام، وكان السيد محمد الأمير لديه، فأمر السيد محمد الأمير بكسر الصنم، وديس بالنعال، قال: وأنا ممن داسه معهم.

كان المسجد هو: المدرسة والكلية والجامعة، ودار الثقافة، والبحث العلمي في ذلك الزمان.

وإن عصراً كثرت فيها الاضطرابات والأزمات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الحروب والحوادث التي أضعفت المسلمين - وخاصة في اليمن -، فلا زراعة ولا صناعة ولا علوم، إلا أن نشاط [المسجد] بصفته المدرسة الأولى في تكوين الثقافة والفكر قد أدى دوره في إيجاد العلماء، بل كان مكاناً للمناظرات والاجتهادات الشرعية في العلوم الإسلامية، وسائر شعب المعارف الإنسانية. فكان لذلك نبوغ علماء وأدباء في حقبة تدنّى فيها الفكر العربي الإسلامي.

ولم يكن الأمير الصَّنْعاني - رحمه الله - إلا ثمرة من ثمار المسجد والبحث العلمي فيه[١].

➢ مراسلاته للعلماء والحكام:

رسالة لشيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب النجدي التي قال فيها:

سلام على نجد ومن حل في نجد وإن كان تسليمي على البعد لا يجدي

---

(١) انظر: كلام العليمي في دراسته لتوضيح الأفكار ص(٤٩).

إلى أن قال:

قفي واسألي عن عالم حل سوحها ... به يهتدي من ضل عن منهج الرشد
محمد الهادي لسنة أحمد ... فيا حبذا الهادي ويا حبذا المهدي
وقد جاءت الأخبار عنه بأنه ... يعيد لنا الشرع الشريف بما يبدي
وينشر جهراً ما طوى كل جاهل ... وبمتدع منه فوافق ما عندي
ويعمر أركان الشريعة هادماً ... مشاهد ضل الناس فيها عن الرشد
لقد سرني ما جاءني من طريقه ... وكنت أرى هذي الطريقة لي وحدي

وهذه القصيدة تصل إلى خمسة وسبعين بيتاً اخترت لك ما تقدم منها.

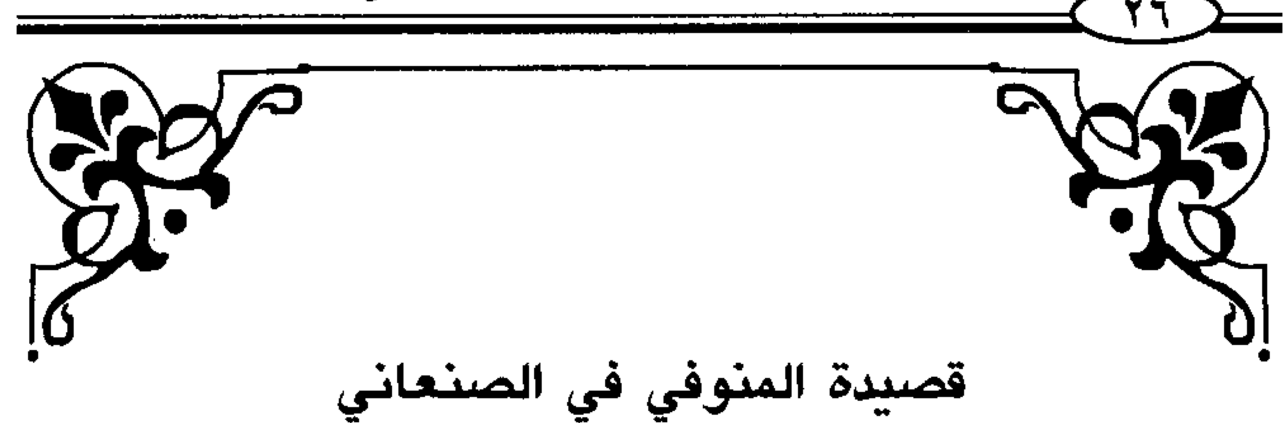
❋ ❋ ❋

➢ رسالته إلى حكام الحجاز:

كما راسل حكام الحجاز في جمادى الآخرة من سنة (١١٨٢هـ)، قبيل وفاته بشهر أرسل مع ابنه إبراهيم قصيدة إلى أشراف مكة وولاة يناصحهم عما يصدر من عبيدهم من النهب والسلب، قال فيها:

إلى الأشراف أعيان الأنام ... وأهل البيت والبلد الحرام
أتانا عنكم خبرٌ غريب ... تواتر من يماني وشامي
بأن عبيدكم أضحوا لصوصاً ... يخيفون الحجيج بكل عام
فقل لمساعد الملك المفدى ... لماذا لا تذبّ عن الأنام
أيأمن من يحج بكل فج ... ويلقى الخوف في البلد الحرام
فما البلد الأمير محل عاص ... وليس به لعاص من مقام
وكيف (ومن يرد فيه بظلم) ... يذاق من العذاب على الدوام

ولعلها آخر شعره.



قصيدة المنوفي في الصنعاني

وقال العلامة زين العابدين بن سعيد بن محمد المنوفي (المصري)[١] يمدح الأمير:

أشهى مِنَ العذب الزُّلال السَّلسلِ ... وألَذُّ مِنْ ضمِّ الرَّداح العَيْطل
وأعزُّ منْ نظم اللآلي ضُمنَت ... عِقدَ النظام ففاخرتْ كلَّ الحُلي
نظمٌ حوى إيراد إشكال عرى ... يا للرجال لحلِّ هذا المشكل
أبدى محيّاه وقد أرخى على ... صفحاته سجُف النقاب المسبلِ
علامةُ العصر المهذّب من علا ... قدراً على هام السِّماك الأعزل
بدرُ الهدى وسليلُ أرباب التُّقى ... (شم الأنوف من الطراز الأول)
وأجلُّ من يجني ثِمَار العلم من ... روض الإفادة منه بالنَّص الجلي
أكرم بإنسانِ العلوم محمداً ... أعنى ابن إسماعيل والمولى الولي
داما لنا نبراس كلِ إفادة ... وإجادة ووجادة وتفضل
هذا ولمّا لم أكن ممن له ... في مبحث التدقيق سهم موصل
سرَّحْتُ طرفي في رياض جواب من ... هو للغوامض كالحُسام المصقل

---

(١) منوف: بلدة بمصر، وقدم زين العابدين مع أبيه إلى اليمن وتقلد الوزارة في عهد المهدي محمد صاحب المواهب، ثم تولى المتوكل قاسم بن حسين المنصب نفسه، وكان بينه وبين الأمير مودة وتواصل علم ومطارحات شعرية، وأمر المتوكل بإبعاده إلى الحجاز، ومات بالمدينة النبوية (١١٥١هـ) ـ رحمه الله ـ.

السَّيِّدُ السند الذي شَرُفَت به ... رُتبُ الفضائل ذي المقام المعتل
شرفُ الهدى غيث الندى غيظُ العدا ... علامةُ العلماء أجلُّ مفضل
وجوابُ مولانا الوزير ومن غدا ... في درسه ملكاً رفيع المنزلِ
فخرُ الهدى علامّةُ البر الذي ... هو بحرُ علم الفيض مهما تسلِ
وجواب مولانا صلاح الدين مَن ... أضحى بكلٍّ فضيلة فينا ملي
وجواب كلٍّ منهم قد حاز من ... غُررِ الكلام فؤاداً لم تجهل
زحوى علوماً جمَّةً حقيقها ... منه المجاز إلى الصواب الأكمل
لكنني لما علمتُ بأنني ... ممن صدى أفهامه لا تنجلي
لم أستبن منها إفادة ما حوى ... إشكال عز الآل فتح القفل
فعلمت أنَّ قصور فهمي صدّ عن ... نيل الإفادة والقصور إذا جلي
وبدا مِنَ الإشكال وجهٌ خِلتُه ... أجلى من ابن حَلا لدى المتأمل
مما حواه جوابُ مولانا الضيا ... ابن الصلاح العابد المتبتلِ
لما ارتضاه محكماً شرف الهدى ... فأبان إسماعيلُ وجهَ المشكلِ
لكنه ما حلَّ عقد لسانه ... بل قرَّب الإشكال بالقول الجلي
فعلمتُ أني لم أكن بدعاً إذا ... في غامضٍ إشكالهُ لم ينجلي
وعرضتُ ما عندي على ما عنده ... لا أنه حلٌّ لذاك المعضل
ووجدت ذلك عينَ ما قد حازه ... وحواه نظمُ السائلِ المستشكل
عزَ الهدى فلقد أجاد مُسائلاً ... وأفاد عند جوابه فتأملِ
لا زال في أوج الإجادة راقياً ... منها إلى أوج الكمال المعتلي
وعليه بعد محمد والآل مِنْ ... سُفن النجاة هم وأحصن معقل
أزكى الصلاة مع السلامِ تخصُّهم ... وتعمُّ خِيرة صحبِ طه المرسل
ما ذاق مِنْ كأس البلاغة محتذٍ ... أشهى مِنَ العذب القَرَاح السَّلسل

ويرون الإمامة في أبناء البطنين فقط، وخالفوا حديث النبي - ﷺ -: «**الأئمة من قريش...**» صحيح. وجعلوا الإمامة أصلاً من أصول الدين

الخمسة المتضمنة للعقائد، وهي المعروفة عند المعتزلة، إلا أن الزيدية استبدلوا الإمامة بدل المنزلة بين منزلتين عند المعتزلة.

وقالوا في كتبهم: شروط الإمامة: أن يكون الإمام: ذكراً، حراً، علوياً، فاطمياً، سليم الحواس والأطراف، مجتهداً، عدلاً... إلخ.

وكم إمام لهم لم يكن عدلاً ولا مجتهداً، ولا متبعاً، والله المستعان.

وكذلك عندهم الحسبة، أن يحتسب رجل، حتى إذا جاء إمام فيترك له الولاية؛ لأن هذا مقدم شرعاً، ولكن هذا كله مخالف، وفي أوقات ليعترف به[1].

➢ محاسنه ومساعيه ـ رحمه الله ـ:

من المحاسن أعظمها قدراً نشر العقيدة الصحيحة، وهذا واضح من خلال معرفة كتبه، كحقيقة الأولياء الذي كان سبب تأليفه رد على بعض أهل البدع، وتحريم الذبائح للقبور، ومن آخر كتبه كتاب التوحيد «تطهير الاعتقاد عن أدران الإلحاد» [وقد يسر الله لي شرحه وطبعه في مصر (١٤٢٧هـ)].

ومنها: إحياء علم الحديث النبوي ونشره في ربوع اليمن بعد أن كاد ينسى، وقد أشار إلى ذلك بقوله:

كأن الحديث بأرضكم	مستغرباً والله جدا
حتى نشرت فنونه	وجلوت منه ما تصدا
فلدرسه ولأخذه	من بُعدنا كل تصدى
وتنافس العلماء في	كتب الحديث هوى ووجدا

وقد سعى ـ رحمه الله ـ في الإصلاح بين أمراء البلاد مع أبنائهم وإخوانهم ثلاث مرات ومرات كثيرة بين الناس الآخرين.

---

(١) انظر كتاب «الزيدية» للعلامة إسماعيل الأكوع ـ حفظه الله ـ، فهي متوسعة في هذا الشأن، والله أعلم.

➢ شيوخه:

من شيوخه في اليمن:

العلامة صلاح بن حسين الكحلاني.

العلامة زيد بن محمد بن الحسين بن القاسم.

العلامة علي بن محمد العنسي.

العلامة عبدالله بن الوزير.

العلامة عبدالله بن يحيى الشامي، وغيرهم.

وفي الحرمين:

العلامة عبدالرحمٰن بن أبي الغيث الخطيب.

والعلامة الحسن بن عبدالهادي السندي.

والعلامة محمد بن أحمد الأسدي.

وسالم بن عبدالله البصري.

وعبدالقادر بن علي البدري.

عبدالخالق الوجاجي الزبيدي، وهذا قرأ على ابن الأمير، وغيرهم ـ رحمهم الله ـ.

➢ تلاميذه:

تتلمذ على يد الأمير ـ رحمه الله ـ الكثير منهم:

أحمد بن محمد قاطن.

عبدالقادر بن أحمد بن عبدالقادر الناصر شيخ الشوكاني أحمد بن صالح بن أبي الرجال.

الحسن بن إسحاق المهدي وأخوه محمد.

الحسين بن عبدالقادر بن الناصر.

وأبناؤه (أي الإمام الصنعاني) ـ رحم الله الجميع ـ.

➢ رحلاته:

رحل إلى المدينة وإلى مكة حاجاً أربع مرات، وبقي فيها مدة، واجتمع بأئمة من علماء الحرمين ومصر، وأخذ الإجازات في علوم متنوعة.

قال الشوكاني ـ رحمه الله ـ: وقد كثر أتباع الصنعاني من الخاصة والعامة، وعملوا باجتهاده، وقرأوا عليه كتب الحديث[١].

➢ مؤلفاته ـ رحمه الله ـ:

الإمام الصنعاني من المكثرين في التصنيف، وله كتب ورسائل أكثر من مائة في فنون متنوعة، وله رسائل صغيرة، وهي عبارة عن أسئلة عرضت عليه ما يفوق عدد ما صنف.

وقد جُمعت للإمام الصنعاني ـ رحمه الله ـ رسائل كثيرة، وسميت بـ«الفتاوى لابن الأمير»، جمعها وصححها الشيخ محمد صبحي حلاق ـ حفظه الله وبارك فيه، وجزاه الله خيراً ـ.

ومن مؤلفاته:

١ ـ «سبل السلام شرح بلوغ المرام».

٢ ـ «التنوير بشرح الجامع الصغير» ولعله من كتبه المتقدمة.

٣ ـ «إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد».

٤ ـ «توضيح الأفكار في علم الحديث».

٥ ـ «إجابة السائل شرح بغية الآمل» في أصول الفقه.

٦ ـ «جمع التشتيت شرح أبيات التثبيت».

٧ ـ «العدة حاشية على شرح العمدة في الأحكام».

٨ ـ «منسك الأمير في الحج».

---

(١) «البدر الطالع» (٢/١٣٧).

٩ ـ «رفع الأستار».

١٠ ـ «إسبال المطر».

١١ ـ «ثمرات النظر في علم الأثر».

١٢ ـ «المسائل المرضية».

١٣ ـ «السيف الباتر في يمين الصابر».

١٤ ـ «تطهير الاعتقاد عن أدران أهل الإلحاد» ـ نفع الله به المسلمين»[١].

١٥ ـ «الإنصاف في حقيقة الأولياء».

١٦ ـ «زيارة القبور».

١٧ ـ «خروج اليهود من جزيرة العرب».

١٨ ـ «الذبائح على القبور».

١٩ ـ «إيقاظ الفكرة لمراجعة الفطرة».

وغيرها من الكتب والرسائل المخطوطة والمطبوعة، نسأل الله أن يوفق من يقوم بإخراجها كلها، وأن ينفع بها أهل الإسلام، وأن يجزيَ مؤلفها العلامة الأمير الصنعاني خير الجزاء، وأن يرفعه في عليين، مع النبيين والشهداء والصالحين، وعنا معهم برحمتك يا أرحم الراحمين.

➢ عقيدة الإمام الصنعاني ـ رحمه الله ـ:

عقيدته في توحيد الربوبية، والألوهية، تظهر من كتابه «تطهير الاعتقاد»، ورسالة «الذبائح على القبور»، ورسالة «زيارة القبور» وغيرها.

وفي الأسماء والصفات قد بين في مقدمته لـ«تطهير الاعتقاد» شيئاً من ذلك. وكذا رسالته في تفسير: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، وكذلك كتابه «إيقاظ

---

(١) وقد طبع في مصر (دار الضياء) ونفدت الطبعة الأولى يسر الله الطبعة الثانية قريباً.

الفكرة»، ذكر فيه اتباع الحديث، واتباع مذهب السلف، والرد على من خالفه، وإبطال البدع بكلام ابن تيمية وابن القيم. وهي مباحث قيمة في هذا الكتاب، بما أنه من أوائل كتبه التي ألفها[١].

وهذا دليل على أن هناك أمور دخيلة على كتب الإمام الصنعاني ـ رحمه الله ـ في «الروضة» أو في «ديوانه»، أو في شرح بعض الأبيات، وقد ذكر ذلك كل من كتب عن الأمير الصنعاني ـ رحمه الله ـ.

➢ موقفه من الأمور الغيبية:

انظر كتابه «جمع الشتيت»، قال ـ رحمه الله ـ: فيجب قبول ما أخبر به من أمور الدارين، وتلقيه بالتصديق... إلخ.

➢ تقديم النقل على العقل واتباع النصوص:

قال الإمام الصنعاني ـ رحمه الله ـ:

والذي أذهب إليه وأدين الله به في هذه الأبحاث ونحوها هو ما درج عليه سلف الأمة ولزموه من اتباع السنة والبعد عن الابتداع والخوض فيها...[٢].

وقال: فلقد فاز من صدق الله ورسوله، وخاب من جعل خلاف ذلك دثاره، وجعل عقله حاكماً على الرسول، فرد أخباره وآثاره، نسأل الله الهداية والتوفيق[٣].

➢ مخالفته للأشاعرة والمعتزلة، وأنهم مبتدعة:

قال ـ رحمه الله ـ: وإنما قدمت هذا لئلا يظن الناظر أني أذهب إلى

---

(١) انظر «إيقاظ الفكرة» ص(٧٠ ـ ١٣٥).
(٢) «الأنفاس الرحمانية على الإفاضة المدنية» (٢٧).
(٣) «إيقاظ الفكرة» ص(٢٩٩).

قول فريق من الفريقين المعتزلة، والأشعرية، فإن الكل قد ابتدعوا في هذا الفن الذي خاضوا فيه[١].

➢ الثناء على أهل السنة والجماعة:

ومما يدل على عقيدته السلفية أنه أثنى على أهل السنة؛ لأن أهل البدع وقعوا في أهل السنة حقداً وحسداً وعداوةً منهم، وكادوا لهم المصائب بكل أشكالها، وأما الإمام الصنعاني ـ رحمه الله ـ، فقد أثنى على السلف، وأثنى على أهل العلم كالأئمة، وشيخ الإسلام ابن تيمية، وابن القيم، وابن الوزير، وابن حجر، وشيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب ـ رحمهم الله جميعاً ـ.

➢ وحبه للصحابة ـ رضي الله عنهم ـ:

ففي شأن الرجل الأعجمي الذي كان يسب الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ في بلاد العجم، وقد جاء مرة إلى صنعاء، وقد عرفوه، فقال الإمام الصنعاني ـ رحمه الله ـ:

فاقرة في الدين قاصمة لظهور المتقين، ومصيبة في الإسلام، ومكيدة في الإسلام، أسست بآراء جماعة من الأقدام، وهي ظهور الرفض، وسب العشرة المشهود لهم بالجنة على لسان الرسول الأمين ﷺ، وعلى آله الطاهرين... إلخ[٢].

ومما قال ـ رحمه الله ـ: وكنت قلت أبياتاً إلى إخواننا أهل مكة المشرفة، أصف لهم الواقع، وأستمد دعاءهم وأذكرهم ما نقم منا أهل جهتنا، وهو دعواهم أنا خالفنا أهل البيت في مذهبهم، وأنهم يرموننا بمخالفتهم منذ أربعين سنة، بسبب اشتغالنا بنشر السنة وإعلائها، وأوضحت في الأبيات أن مذهبهم هو الذي اتبعناه، وأرسلنا بعد أن منّ الله علينا

(١) «الأنفاس الرحمانية» (٢٧).

(٢) انظر «ديوانه» ص(٤٥١ ـ ٤٥٢).

بالخروج من القصر، ولنا في نشر السنة النبوية من سنة **١١٣٢**هـ، ولله الحمد، وقد نشرها تلاميذنا في الجهات، والحمد لله كثيراً، بكرةً وأصيلا[١].

قال الأستاذ أحمد أبو فارع ـ حفظه الله ـ:

ولا شك أن العالم يمر بمراحل مختلفة في العلم والنضوج، كما أن البيئة التي ظهر فيها الإمام الصنعاني ـ رحمه الله ـ لا تساعد مثل هذا العالم على التبحر التام في مقتبل عمره وحياته؛ لعدم وجود علماء على طريقة السلف الصالح، وندرة كتب السلف في هذه الديار في تلك الفترة[٢].

➢ غربة أهل السنة بين المسلمين:

وغربة الإمام الصنعاني في أهل اليمن، يقول ـ رحمه الله ـ:

بدأ الدين غريباً مثلما ... قاله خير الأنام الكرما
ولقد عاد كما قال لنا ... وهو الصادق حقاً كَلِما

❋ ❋ ❋

فاغتربنا بين إخوان لنا ... وقرابات وقوم عظما
فارحم الله مثل ما نحن ... إذا غدونا مثل من في فيه ما[٣]

وقال ـ رحمه الله ـ محذراً للأمة من ضياع الشريعة المحمدية:

سماعاً عباد الله أهل البصائر ... لقول له ينفي منام النواظر
فشقوا ثياب الصبر عند سماعه ... وصبوا من الأجفان دمع المحاجر

---

(١) «ديوان ابن الأمير» ص(٣٣٤)، «ابن الأمير وعصره» ص(١٨٨).
(٢) انظر مقدمة «إيقاظ الفكرة» للجنيدي ص(٨٣)، و«إعلام القاصي والداني» لأحمد أبو فارع ص(٩٢ ـ ٩٣).
(٣) «ديوان ابن الأمير» ص(٣٦٣، ٣٦٣).

إلى قوله:

أضعتم وصايا المصطفى وهجرتم	طريقته في نهيه والأوامر
وجئتم بأمر منه يبكي ذوي النهى	ويضحك منه كل رجس وخاسر
نبذتم كتاب الله خلف ظهوركم	ولم تعلموا منه بنص وظاهر[١]

ومما يدل على أن الإمام الصنعاني ـ رحمه الله ـ كان منافحاً عن عقيدة السلف، محارباً لما يراه مناقضاً للتوحيد ما قاله في «سبل السلام»: وأما النذور المعروفة في هذه الأزمة على القبور والمشاهد والأموات فلا كلام في تحريمها؛ لأن الناذر يعتقد في صاحب القبر أنه ينفع ويضر، ويجلب الخير، ويدفع الشر، ويعافي الأليم، ويشفي السقيم، وهذا هو الذي كان يفعله عباد الأوثان بعينه[٢].

قال الدكتور السيد محمد ـ حفظه الله ـ:

ومن فيض الله على أمة الإسلام أن هذا الدين محفوظ من الله برعايته منذ أن تلقاه الأمين ـ ﷺ ـ بلسان جبريل إلى أن تقوم الساعة، وأن يرث بلسان جبريل إلى أن تقوم الساعة، وأن يرث الله الأرض ومن عليها، قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ تَنزِيلًا ﴿٢٣﴾﴾ [الإنسان: ٢٣]، وهذا الذي دفع الإمام الصنعاني ـ رحمه الله ـ إلى الانتصار لدين الله في مواجهة أهل البدع في تأليف تلك الرسالة لما استشرى خطر هؤلاء على الأمة.

وهذا حال رجال الأمة وعلماؤها المخلصين الحافظين لحدود الله وأحكامه إلى الانتصار لعقيدتهم، فتشد شوكتهم وحميتهم وغيرتهم على دينهم، فهم بالمرصاد لكل مبتدع وبدعة، مظهرين تلك البدعة قامعين لخطرها[٣].

---

(١) نفس المصدر ص(٢٤٤).

(٢) «سبل السلام» (٢١٢/٤).

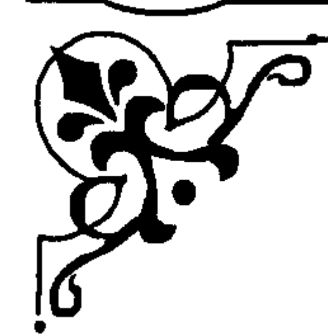
(٣) «مقدمته على تعليق تطهير الاعتقاد» ص(٤).

قال محقق «السيل الجرار» محمود زائد:

ثم أتيح لهذه المدرسة (مدرسة الكتاب والسنة، ابن الوزير)، أن تقوى وتنتعش على يدي العالم الحر محمد بن إسماعيل الأمير، فلم يكتف بالدعوة إلى الكتاب والسنة، بل إنه هاجم فساد الحكم والحاكمين، وقرب للناس وعرفهم، في الوقت نفسه، أو أعاد إلى أذهانهم أبحاث العلماء المجتهدين، يمنيين أو غير يمنيين، كالوزير، والجلال، وابن دقيق العيد، وابن تيمية، وابن القيم، وابن حجر...[1].



(١) من مقدمة «السيل الجرار» (١٢/١)، ط ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت (١٤٠٥هـ).




التعريف باسم الكتاب
إقامة الدليل على ضعف أدلة تكفير التأويل

إقامة: أي: إثبات وإلزام.

الدليل: الدليل لغة: المرشد، يعني أنه يطلق على المرشد حقيقة، وما يحصل به «الإرشاد»، فالمرشد هو الناصب للعلامة، أو الذاكر لها، والذي يحصل به «الإرشاد»، هو العلامة التي نصبت للتعريف[١]. هو المرشد وما به «الإرشاد».

والدليل اصطلاحاً ـ أي: شرعاً ـ: ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه إلى مطلوب خبري.

وقيل: ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه إلى العلم بالغير.

وقيل: ما يلزم من العلم به العلم بشيء آخر.

وقيل: هو ترتيب أمور معلومة للتأدي إلى المجهول[٢].

وقال الباجي: إن الدليل: هو الذي يصح أن يستدل به ويسترشد ويتوصل به إلى المطلوب[٣].

---

(١) «شرح الكوكب المنير» (٥١/١).
(٢) «إرشاد الفحول» ص(٥٣).
(٣) «الحدود» ص(٣٨).

فالدال: الله تعالى، والدليل: القرآن، والمبين: الرسول ـ ﷺ ـ والمستدل: أولوا العلم. هذه قواعد الإسلام. قاله الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ[(١)].

تعريف: ضعف أدلة: الضعف: خلاف القوة، بالضم في الجسد، وبالفتح في: الرأي والعقل. ﴿۞ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَهُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْقَدِيرُ ﴿٥٤﴾﴾ [الروم: ٥٤]، وقوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]، أي: يستميله هواه.

أنشد في الرأي والعقل:

ولا أشارك في رأي أخا ضعفٍ ولا ألين لمن لا يبتغي ليني[(٢)]

والمقصود: أن ضعف الأدلة هنا هو أن مستندها إلى الرأي والعقل، وهما أضعف شيء أمام النقل، والدليل القوي هو المستند إلى النقل المأخوذ منه، والله أعلم.

➤ تعريف التكفير:

الكفر لغة: نقيض الإيمان، وأصل الكفر: تغطية الشيء تستهلكه.

قال الليث: يقال إنما سمي الكافر كافراً؛ لأن الكفر غطى على قلبه كله.

قال الأزهري: ومعنى كلام الليث يحتاج إلى بيان يدل عليه. وإيضاحه: أن الكفر في اللغة التغطية، والكافر ذو كفر، أي: ذو تغطية لقلبه بكفره.

قال: وقول آخر أحسن مما ذهب إليه: وذلك أن الكافر لما دعاه الله إلى توحيده فقد دعاه إلى نعمة، وأحبها له، إذا أجابه إلى ما دعاه إليه،

---

(١) «الكوكب المنير» (١/٥٥).

(٢) «لسان العرب» (٨/٦٢).

فلما أبى ما دعاه إليه من توحيده كان كافراً نعمة الله، أي: مغطياً لها بإبائه، حاجباً لها عنه.

قال بعض أهل العلم: الكفر على أربعة أنحاء:

١ ـ **كفر إنكار**: بأن لا يعرف الله أصلاً، ولا يعترف به.

٢ ـ **وكفر جحود**، وكفر معاندة، وكفر نفاق.

من لقي ربه بشيء من ذلك لم يغفر له، ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء.

كفر الإنكار: فهو أن يكفر بقلبه ولسانه، ولا يعرف ما يذكر له من التوحيد في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ۝٦﴾ [البقرة: ٦]، أي: كفروا بتوحيد الله.

كفر الجحود: أن يعترف بقلبه ولا يقر بلسانه، فهو كافر جاحد، ككفر إبليس وكفر أمية بن أبي الصلت، قال تعالى: ﴿فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُواْ كَفَرُواْ بِهِۦۚ فَلَعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٨٩]، يعني: كفر الجحود.

٣ ـ **كفر المعاندة**: فهو أن يعرف الله بقلبه ويقر بلسانه ولا يدين به حسداً أو بغياً، ككفر أبي جهل وأضرابه.

٤ ـ **وكفر النفاق**: أن يقر بلسانه ويكفر بقلبه ولا يعتقد بقلبه.

والكفار: الزُّرّاع: وتقول العرب للزُّرّاع ـ كفار ـ كافر؛ لأنه يكفر البذر المبذور بتراب الأرض المثارة إذا أمرَّ عليها مالقه... قال تعالى: ﴿كَمَثَلِ غَيۡثٍ أَعۡجَبَ ٱلۡكُفَّارَ نَبَاتُهُۥ﴾ [الحديد: ٢٠]، أي: أعجب الزراع نباته، وإذا أعجب الزراع نباته مع علمهم به فهو غاية ما يستحسن، والغيث المطر ها هنا، وقد قيل: الكفار في هذه الآية الكفار بالله، وهم أشد إعجاباً بزينة الدنيا وحرتها من المؤمنين[1].

---

(١) «لسان العرب» (٥/٣٨٩٧) (مادة: كفر).

والتكفير ـ أو الكفر ـ حكم شرعي مرده إلى الله ورسوله، فما دل الكتاب والسنة على أنه كفر فهو كفر، وما دل الكتاب والسنة على أنه ليس بكفر فليس بكفر، ولا بد في التكفير من شروط أربعة:

الأول: ثبوت أن هذا القول، أو الفعل، أو الترك كفر بمقتضى دلالة الكتاب والسنة.

الثاني: ثبوت قيامه بالمكلف.

الثالث: بلوغ الحجة.

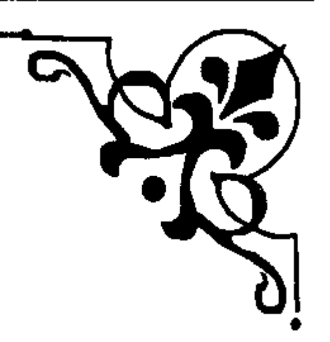
الرابع: انتفاء مانع التكفير في حقه.

فإذا لم يثبت بمقتضى دلالة الكتاب والسنة، فإنه لا يحل لأحد أن يحكم بأنه كفر؛ لأن ذلك من القول على الله بلا علم، قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الأعراف: ٣٣]، وإذا لم يثبت قيامه بالمكلف فإنه لا يحل أن يرمي به بمجرد الظن؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴿٣٦﴾﴾ [الإسراء: ٣٦]؛ لأنه يؤدي إلى استحلال دم المعصوم بلا حق، فعن ابن عمر قال: قال النبي ـ ﷺ ـ: «**أيما امرئ قال لأخيه: يا كافر، فقد باء بها أحدهما، إن كان كما قال وإلا رجعت عليه**». رواه البخاري ومسلم.

وإذا لم تبلغه الحجة فإنه لا يحكم بكفره، قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]، وقال: ﴿وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ لِأُنْذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ﴾ [الأنعام: ١٩][1].



(١) معجم ألفاظ العقيدة ص(٩٥ ـ ٩٦).

التأويل

التأويل لغة: مادة [أول] في كل استعمالاتها تفيد: الرجوع والعود. آل الشيء يؤول أولاً ومآلاً: رجع، وأوّل إليه الشيء: رجعه. وألتُ عن الشيء: ارتددت، والإيَّل والأيَّل: من الوحش، وقيل هو الوعل. قال الفارسي: سمي بذلك لمآله إلى الجبل يتحصن فيه.

قال أبو عبيد في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]. قال: التأويل: المرجع والمصير، مأخوذ من آل يؤول إلى كذا، أي: صار إليه، وأولته: صيرته إليه...[(١)].

وقال ابن فارس: أول الحكم إلى أهله: أي أرجعه ورده إليهم... ومن هذا الباب تأويل الكلام، وهو: عاقبته وما يؤول إليه، وذلك قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ يَوْمَ يَأْتِى تَأْوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُوا۟ لَنَآ أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلَ غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ قَدْ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَفْتَرُونَ ۝٥٣﴾ [الأعراف: ٥٣]، يقول: ما يؤول إليه في وقت بعثهم ونشورهم[(٢)].

إذاً التأويل هو: ما أول إليه أو يؤول إليه أو تأول إليه، والكلام يرجع ويستقر ويعود ويؤول إلى حقيقته التي هي عين المقصود به، وهذا هو المعنى الوارد في الكتاب والسنة.

---

(١) «لسان العرب» (٣٢/١١).

(٢) «مقاييس اللغة» لابن فارس (١٥٩/١).

معنى التأويل في الاصطلاح: له ثلاثة معان:

الأول: أن يراد بالتأويل حقيقة ما يؤول إليه الكلام وإن وافق ظاهره، وهذا هو المعنى الذي يراد بإضافة التأويل في الكتاب والسنة، كقوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُوا۟ لَنَآ أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلَ غَيْرَ ٱلَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ قَدْ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَفْتَرُونَ ۝٥٣﴾ [الأعراف: ٥٣].

ومنه قول عائشة ـ رضي الله عنها ـ: كان رسول الله ـ ﷺ ـ يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده: «**سبحانك اللَّهم ربنا وبحمدك، اللَّهم اغفر لي**»[١]، يتأول القرآن.

الثاني: يراد بلفظ التأويل: (التفسير)، وهو اصطلاح كثير من المفسرين، ولهذا قال مجاهد: إن الراسخين في العلم يعلمون تأويل المتشابه، فإنه أراد بذلك «تفسيره» وبيان معانيه، وهذا مما يعلمه الراسخون.

الثالث: أن يراد بلفظ التأويل: صرف اللفظ عن ظاهره الذي يدل عليه ظاهره إلى ما يخالف ذلك؛ لدليل منفصل يوجب ذلك، وهذا التأويل لا يكون إلا مخالفاً لما يدل عليه اللفظ ويبينه، وتسمية هذا تأويلاً لم يكن في عرف السلف، وإنما سمي هذا وحده تأويلاً طائفة من المتأخرين الخائضين في الفقه وأصوله والكلام، وهذا هو التأويل الذي اتفق سلف الأمة وأئمتها على ذمه، وصاحوا بأهله من أقطار الأرض، ورموا في آثارهم بالشهب...[٢].

وهذا هو التأويل الذي عناه أكثر من تكلم من المتأخرين في مسألة الصفات والقدر ونحوها.

---

(١) أخرجه البخاري، ومسلم، وأبو داود.

(٢) «مجموع الفتاوى» (٦٨/٤ ـ ٧٠)، (٥٤/٣)، و«الصواعق المرسلة» (١٧٥/١)، و«شرح الطحاوية» (٢٣١ ـ ٢٣٦).

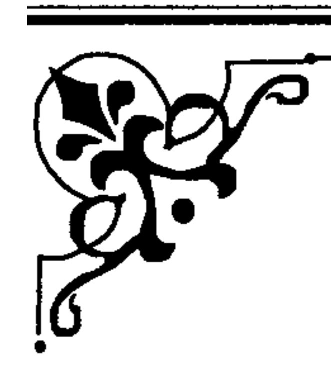
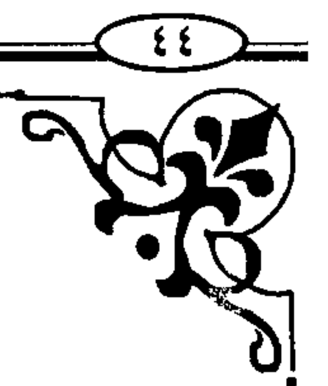
وهو من أعظم أصول الضلال والانحراف، حيث صار ذريعة لغلاة الجهمية والباطنية والمتصوفة في تأويل التكاليف الشرعية على غير مقصودها أو إسقاطها أو تأويل جميع الأسماء والصفات.

وأهل التأويل المذموم (مراتب ما بين قرامطة وباطنية يتأولون الأخبار والأوامر، وما بين صابئة فلاسفة يتأولون عامة الأخبار عن الله وعن اليوم الآخر، حتى عن أكثر أحوال الأنبياء، وما بين جهمية ومعتزلة يتأولون بعض ما جاء في اليوم الآخر وفي آيات القدر، ويتأولون آيات الصفات، وقد وافقهم بعض متأخري الأشعرية على ما جاء في بعض الصفات، وبعضهم في بعض ما جاء في اليوم الآخر، وآخرون من أصناف الأمة وإن كان تغلب عليهم السنة، فقد يتأولون ـ أيضاً ـ مواضع يكون تأويلهم من تحريف الكلام عن مواضعه. . .)[1].

وهل من وقع بالكفر متأولاً ـ بسبب الشبه ـ هل يعذر؟



(١) «مجموع الفتاوى» (١٣/٢٨٧).

العذر بالتأويل

العذر بالتأويل متفق عليه عند الأئمة ـ كالعذر بالجهل والخطأ ـ، وإنما الخلاف في حدود التأويل الذي يعذر صاحبه والذي لا يعذر.

قال الإمام ابن حزم ـ رحمه الله ـ: ومن بلغه الأمر عن رسول الله ـ ﷺ ـ من طريق ثابتة، وهو مسلم، فتأول في خلافه إياه، أورد ما بلغه بنص آخر، فما لم تقم عليه الحجة في خطئه في ترك ما ترك، وفي الأخذ بما أخذ فهو مأجور معذور، لقصده إلى الحق، وجهله به، وإن أقيمت عليه الحجة في ذلك فعاند؛ فلا تأويل بعد قيام الحجة[(١)].

والتكفير هو من الوعيد، فإنه وإن كان القول تكذيباً لما قاله الرسول ـ ﷺ ـ فقد يكون الرجل حديث عهد بإسلام، أو نشأ ببادية بعيدة، ومثل هذا لا يكفر بجحد ما يجحده حتى تقوم عليه الحجة، وقد يكون الرجل لم يسمع تلك النصوص، أو سمعها ولم تثبت عنده، أو عارضها عنده معارض آخر أوجب تأويلها، وإن كان مخطئاً، وكنت دائماً أذكر الحديث الذي في الصحيحين في الرجل الذي قال: «**إذا أنا مت فأحرقوني، ثم اسحقوني، ثم ذروني في اليم، فوالله لأن قدر الله علي ليعذبني عذاباً ما عذبه أحداً من العالمين، ففعلوا به ذلك، فقال الله له: ما حملك على ما فعلت، قال: خشيتك؛ فغفر له**»[(٢)]. فهذا الرجل شك في قدرة الله، وفي إعادته إذا ذُري،

---

(١) «الدرة فيما يجب اعتقاده» لابن حزم ص(٤١٤).

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه».

بل اعتقد أنه لا يعاد، وهذا كفر باتفاق المسلمين، لكن كان جاهلاً لا يعلم ذلك، وكان مؤمناً يخاف الله أن يعاقبه، فغفر له بذلك، والمتأول من أهل الاجتهاد الحريص على متابعة الرسول ـ ﷺ ـ أولى بالمغفرة من مثل هذا[١].

وقال ـ رحمه الله ـ:

إن القول قد يكون كفراً كمقالات الجهمية الذين قالوا: إن الله لا يتكلم ولا يرى في الآخرة، ولكن قد يخفى على بعض الناس أنه كفر فيطلق القول بالتكفير للقائل، كما قال السلف: من قال: القرآن مخلوق؛ فهو كافر، ومن قال: إن الله لا يرى في الآخرة فهو كافر، ولا يكفر الشخص المعين حتى تقوم عليه الحجة، كما تقدم، كمن جحد وجوب الصلاة والزكاة، واستحل الخمر والزنا وتأول، فإن ظهور تلك الأحكام بين المسلمين أعظم من ظهور هذه، فإن كان المتأول المخطئ في تلك لا يحكم بكفره إلا بعد البيان له واستتابته، كما فعل الصحابة في الطائفة الذين استحلوا الخمر، ففي غير ذلك أولى وأحرى...[٢].

ويقول: **وكذلك التكفير حق فلا يكفر إلا من كفره الله ورسوله،** وأيضاً فإن تكفير الشخص المعين وجواز قتله موقوف على أن تبلغه الحجة النبوية التي يكفر من خالفها، وإلا فليس كل من جهل شيئاً من الدين يكفر، ولهذا لما استحل طائفة من الصحابة والتابعين كقدامة بن مظعون وأصحابه شرب الخمر، وظنوا أنها تباح لمن عمل صالحاً على ما فهموه من آية المائدة[٣]، اتفق علماء الصحابة كعمر وعلي وغيرهما على أنهم يستتابون، فإن أصروا على الاستحلال كفروا، وإن أقروا به جلدوا، فلم يكفروهم بالاستحلال ابتداءً؛ لأجل الشبهة التي عرضت لهم حتى يتبين لهم الحق[٤].

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٣/٢٣١).

(٢) «مجموع الفتاوى» (٧/٦١٩).

(٣) ﴿لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوٓا۟ إِذَا مَا ٱتَّقَوا۟ وَّءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ثُمَّ ٱتَّقَوا۟ وَّءَامَنُوا۟ ثُمَّ ٱتَّقَوا۟ وَّأَحْسَنُوا۟ ۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٩٣﴾﴾ [المائدة: ٩٣].

(٤) «الرد على البكري» ص(٢٥٨).

وكذلك الحكم على كل من استحل محرماً من المحرمات الظاهرة المتواترة، إذا لم تقم عليه الحجة، وعرضت له شبهات من جنس ما عرض لهؤلاء، فالتكفير يكون بعد إقامة الحجة وإزالة الشبهة[١].

يقول الإمام ابن القيم ـ رحمه الله ـ:

وأما من جحد ذلك جهلاً، أو تأويلاً يعذر فيه صاحبه، فلا يكفر صاحبه به، كحديث الذي جحد قدرة الله عليه، وأمر أهله أن يحرقوه ويذروه مع الريح، ومع هذا فقد ـ غفر الله له ـ، ورحمه لجهله، إذ كان ذلك الذي فعله مبلغ علمه، ولم يجحد قدرة الله على إعادته عناداً أو تكذيباً[٢].

وقال الإمام محمد بن إبراهيم بن الوزير اليمني ـ رحمه الله ـ:

قد تكاثرت الآيات والأحاديث في العفو عن الخطأ، والظاهر أن أهل التأويل أخطأوا، ولا سبيل إلى العلم بتعمدهم؛ لأنه من علم الباطن الذي لا يعلمه إلا الله تعالى، قال الله تعالى في خطاب أهل الإسلام خاصة: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَآ أَخْطَأْتُم بِهِۦ وَلَٰكِن مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥]، وقال تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وصح في تفسيرها أن الله تعالى قال: قد فعلت في حديثين صحيحين[٣][٤].

واستدل بقصة الرجل من بني إسرائيل[٥]، حيث قال عنهم: وهذا أرجى حديث لأهل الخطأ بالتأويل.

وبقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النحل: ١٠٦]، ثم قال: إن المتأولين غير كفار؛ لأن

---

(١) «نواقض الإيمان الاعتقادية» (٢/٢٤).
(٢) «مدارج السالكين» (١/٣٦٧).
(٣) في «صحيح مسلم»: باب بيان أنه ـ سبحانه وتعالى ـ لم يكلف إلا ما يطاق. عن أبي هريرة، وعن ابن عباس، من كتاب الإيمان.
(٤) «إيثار الحق على الخلق» (٤٣٥) يسر الله نشره.
(٥) كلامه مع شيخ الإسلام وتلميذه يبين أنهم أخذوا من مشكاة واحدة.

صدورهم لم تشرح بالكفر قطعاً أو ظناً أو تجويزاً أو احتمالاً.

وبقول أمير المؤمنين علي ـ رضي الله عنه ـ عن الخوارج: (من الكفر فروا). وقال: فكذلك جميع أهل التأويل من أهل الملة، وإن وقعوا في أفحش البدع والجهل، فقد علم منهم أن حالهم في ذلك هي حال الخوارج...[١].

وقال الإمام الشافعي ـ رحمه الله ـ:

فلم نعلم أحداً من سلف الأمة يقتدى به، ولا من التابعين بعدهم رد شهادة أحد بتأويل وإن خطأه وضلله، ورآه استحل فيه ما حرم عليه، ولا رد شهادة أحد بشيء من التأويل كان له وجه يحتمله، وإن بلغ فيه استحلال الدم والمال أو المفرط من القول، وذلك أنا وجدنا الدماء أعظم ما يعرض الله بها بعد الشرك، ووجدنا متأولين يستحلونها بوجوه، وقد رغب لهم نظراؤهم عنها وخالفوهم فيها، ولم يردوا شهادتهم بما رأوا من خلافهم، فكل مستحل بتأويل من قول أو غيره فشهادته ماضية ولا ترد من خطأ في تأويله...[٢].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: ...لا يحل لمسلم أن يعتقد أن أحداً منهم بعينه أو من قلده بحيث يجوز تقليده: تبلغهم لعنة آكل الربا؛ لأنهم فعلوا ذلك متأولين تأويلاً سائغاً في الجملة... وقال: وقد كان رجال من أفاضل الأمة علماً وعملاً من الكوفيين يعتقدون أن الخمر إلا من العنب وأن ما سوى العنب والتمر لا يخمر من نبيذه إلا مقدار ما يسكر، ويشربون ما يعتقدون حله، فلا يجوز أن يقال: إن هؤلاء مندرجون تحت الوعيد، لما كان لهم من العذر الذي تأولوا به، أو لموانع أخرى... وكذلك قوله ـ ﷺ ـ: «**إذا التقى المسلمان بسيفيهما، فالقاتل والمقتول في النار**»[٣]. يجب العمل به في تحريم قتال المؤمنين بغير حق، ثم إنا نعلم أن

---

(١) «إيثار الحق» ص(٤٣٧).
(٢) «الأم» (٦/٢٠٥).
(٣) أخرجه البخاري في «الصحيح».

أهل الجمل وصفين ليسوا في النار؛ لأن لهم عذراً وتأويلاً في القتال، وحسنات منعت المقتضى أن يعمل علمه... وهذا باب واسع، فإن يدخل فيه جميع الأمور المحرمة بكتاب أو سنة إذا كان بعض الأمة لم يبلغهم أدلة التحريم فاستحلوها، أو عارض تلك الأدلة عندهم أدلة أخرى رأوا رجحانها عليها، مجتهدين في ذلك الترجيح بحسب عقلهم وعلمهم، فإن التحريم له أحكام من التأثيم والذم والعقوبة والفسق وغير ذلك، لكن له شروط وموانع...»[١].

قال الدكتور عبدالله الوهيبي ـ حفظه الله ـ:

هناك مسائل وأصول لا خلاف في عذر المتأول فيها ممن لم تقم عليه الحجة، ومن أبرز ذلك التأويل في استحلال المحرمات الظاهرة المتواترة، أو جحد وجوب الواجبات الظاهرة المتواترة، أو بعض تأويلات المعتزلة والمرجئة والجهمية، ونحوهم، حيث يستندون ببعض الشبه النصية[٢].

التأويل الذي لا يعذر صاحبه:

أما التأويلات التي لا يعذر أصحابها، فتأويلات الباطنية والفلاسفة ونحوهم ممن حقيقة أمرهم تكذيب للدين جملة وتفصيلاً، أو تكذيب لأصل لا يقوم الدين إلا به كإنكار الفلاسفة لحشر الأجساد، وقولهم: إن الله سبحانه لا يعلم الجزئيات،... أو تأويل الفرائض والأحكام بما يخرجها عن حقيقتها وظاهرها، أو الاعتقاد بألوهية بعض البشر كتأليه علي ـ رضي الله عنه ـ، أو الحاكم بأمره، كما عند النصيرية والدروز، أو القول بتحريف القرآن، أو تأويل جميع «الأسماء والصفات»، أو القول بسقوط التكاليف عن البعض ونحو ذلك من الاعتقادات الغالية التي لا تعتمد على أي مستند نصي لغوي أو من وجه محتمل.

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٢٠ ـ ٢٦٣).

(٢) «نواقض الإيمان الاعتقادية» (٢/٢٧).

قال الإمام ابن الوزير ـ رحمه الله ـ:

وكذلك لا خلاف في كفر من جحد ذلك المعلوم ضرورة للجميع، وتستر باسم التأويل فيما لا يمكن تأويله كالملاحدة في تأويل جميع الأسماء الحسنى، بل جميع القرآن والشرائع والمعاد الأخروي من البعث والقيامة والجنة والنار، وإنما يقع الإشكال في تكفير من قال بأركان الإسلام الخمسة المنصوص على إسلام من قام بها إذا خالف المعلوم ضرورة للبعض أو للأكثر لا المعلوم له، وتأول وعلمنا من قرائن أحواله أنه ما قصد التكذيب أو التبس ذلك علينا في حقه وأظهر التدين والتصديق، بجميع الأنبياء والكتب الربانية، مع الخطأ الفاحش في «الاعتقاد»، ومضادة الأدلة الجلية، ولكن لم يبلغ مرتبة الزنادقة المقدمة[1].

وقال ـ أيضاً ـ: أما من كذب اللفظ المنزل أو جحده، كفر متى كان ممن يعلم بالضرورة أنه يعلمه بالضرورة، وإنما الكلام في طوائف الإسلام الذين وافقوا على الإيمان بالتنزيل، وخالفوا في التأويل فهؤلاء لا يكفر منهم إلا من تأويله تكذيب، ولكن سماه تأويلاً مخادعة للمسلمين ومكيدة للدين كالقرامطة الذين أنكروا وصف الله تعالى بكونه موجداً وعالماً وقادراً ونحو ذلك من الصفات التي علم الكافة بالضرورة أن النبي ـ ﷺ ـ جاء بها على ظاهرها[2].

وقال الملاء القارئ الحنفي ـ رحمه الله ـ:

وأما من يؤول النصوص الواردة في حشر الأجساد، وحدوث العالم، وعلم الباري بالجزئيات فإنه يكفر لما علم قطعاً من الكبائر في النار لتعارض الأدلة في حقهم. . .[3].

---

(١) «إيثار الحق على الخلق» ص(٣١٥).

(٢) «العواصم والقواصم» (١٧٦/٤).

(٣) انظر: شرح «الفقه الأكبر» ص(٦٩).

وقال الإمام ابن حزم ـ رحمه الله ـ:

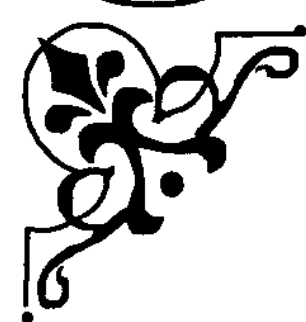
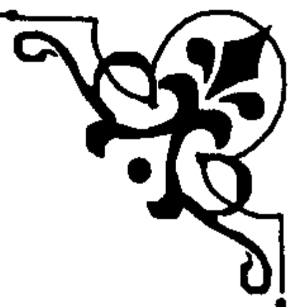
وقد تسمى باسم الإسلام من أجمع جميع فرق الإسلام على أنه ليس مسلماً، مثل طوائف من الخوارج غلوا فقالوا: إن الصلاة ركعة بالغداة، وركعة بالعشي فقط.

وقالوا: إن سورة يوسف ليست من القرآن، وطوائف كانوا من المعتزلة ثم غلوا فقالوا بتناسخ الأرواح...

وآخرون قالوا: إن النبوة تكتسب بالعمل الصالح، وآخرون قالوا: قد يكون في الصالحين من هو أفضل من الأنبياء، وأن من عرف الله حق معرفته فقد سقطت عنهم الأعمال والشرائع، وقال بعضهم بحلول الباري تعالى في أجسام خلقه كالحلاج وغيره(١).



(١) «الفصل» (٢/١١٤).

موقف الأئمة من الفرق المشهورة

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ:

وأما السلف والأئمة فلم يتنازعوا في عدم تكفير المرجئة، والشيعة المفضلة، ونحو ذلك، ولم تختلف نصوص أحمد في أنه لا يكفر هؤلاء، وإن كان من أصحابه من حكى في تكفير جميع أهل البدع ـ من هؤلاء وغيرهم ـ خلافاً عنه، أو في مذهبه، حتى أطلق بعضهم تخليد هؤلاء وغيرهم، وهذا غلط على مذهبه، وعلى الشريعة، ومنهم من لم يكفر أحداً من هؤلاء إلحاقاً بأهل المعاصي، قالوا: فكما أن من أصول أهل السنة والجماعة أنهم لا يكفرون أحداً بذنب، فكذلك لا يكفرون أحداً ببدعة، والمأثور عن السلف والأئمة إطلاق أقوال بتكفير الجهمية المحضة، الذين ينكرون الصفات...

وأما الخوارج والروافض ففي تفكيرهم نزاع وتردد عن أحمد وغيره، وأما القدرية الذين ينفون الكتابة والعلم فكفروهم، ولم يكفروا من أثبت العلم ولم يثبت خلق الأفعال[١].

وقال: وسبب هذا التنازع تعارض الأدلة، فإنهم يرون أدلة توجب إلحاق أحكام الكفر بهم، ثم إنهم يرون من الأعيان الذين قالوا تلك المقالات من قام به من الإيمان ما يمتنع أن يكون كافراً، فيتعارض عندهم الدليلان.

---

(١) «الفتاوى» (٤٨٧/١٢).

وحقيقة الأمر أنهم أصابوا في ألفاظ العموم في كلام الأئمة، ما أصاب الأولين في ألفاظ العموم في نصوص الشارع، كلما رأوهم.

قالوا: من قال كذا فهو كافر، اعتقد المستمع أن هذا اللفظ شامل لكل من قاله، ولم يتدبروا أن التكفير له شروط وموانع قد تنتفي في **حق المعين**، وإن تكفير المطلق لا يستلزم تكفير المعين، إلا إذا وجدت الشروط وانتفت الموانع... مع أن أحمد لم يكفر أعيان الجهمية ولا كل من قال: إنه جهمي كفره، ولا كل من وافق الجهمية في بعض بدعهم، بل صلى خلف الجهمية الذين دعوا إلى قولهم: وامتحنوا الناس وعاقبوا من لم يوافقهم بالعقوبات الغليظة، لم يكفرهم أحمد وأمثاله، بل كان يعتقد إيمانهم، وإمامتهم ويدعو لهم، ويرى الائتمام بهم في الصلاة خلفهم، والحج والغزو معهم، والمنع من الخروج عليهم ما يراه لأمثالهم من الأئمة، وينكر ما أحدثوا من القول الباطل الذي هو كفر عظيم وإن لم يعلموا هم أنه كفر، وكان ينكره ويجادلهم على رده بحسب الإمكان، فيجمع بين طاعة الله ورسوله في إظهار السنة والدين، وإنكار بدع الجهمية الملحدين، وبين رعاية حقوق المؤمنين من الأئمة والأمة، وإن كانوا جهالاً مبتدعين، وظلمة فاسقين(١).

وأما تكفير بعض الجهمية بعينه فقال شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ وهذه الأقوال والأعمال منه، ومن غيره من الأئمة صريحة في أنهم لم يكفروا المعينين من الجهمية، الذين كانوا يقولون: القرآن مخلوق، وأن الله لا يرى في الآخرة، وقد نقل عن أحمد ما يدل على أنه كفر به قوماً معينين، فأما أن يذكر عنه في المسألة روايتان ففيه نظر، أو يحمل الأمر على التفصيل، فيقال: من كفر بعينه، فلقيام الدليل على أنه وجدت فيه شروط التكفير، وانتفت موانعه ومن لم يكفره بعينه فلانتفاء ذلك في حقه، هذا مع إطلاق قوله بالتكفير على سبيل العموم(٢).

---

(١) الفتاوى (٥٠٧/٧ ـ ٥٠٨)، و(٣٤٨/٢٣).

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» (٤٨٩/١٢)، و«الإرشاد إلى معرفة الأحكام» ص(٢٠٩).

➢ قواعد مهمة:

١ ـ قال شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ:

فإذا رأيت إماماً قد غلظ على قائل مقالته، أو كفره فيها فلا يعتبر هذا حكماً عاماً في كل من قالها، إلا إذا حصل فيه الشرط الذي يستحق به التغليظ عليه، والتكفير له، فإن جحد شيئاً من الشرائع الظاهرة، وكان حديث العهد بالإسلام، أو ناشئاً ببلد جهل لا يكفر حتى تبلغه الحجة النبوية، وكذلك العكس إذا رأيت المقالة المخطئة فلا يغتفر لمن بلغته الحجة ما اغتفر للأول...[1].

٢ ـ قال الإمام المفسر عبد الرحمٰن السعدي ـ رحمه الله ـ:

أما أهل السنة والجماعة فيسلكون معهم ومع جميع أهل البدع المسلك المستقيم المبني على الأصول الشرعية والقواعد المرضية ينصفونهم، ولا يكفرون منهم إلا من كفره الله ورسوله، ويعتقدون أن الحكم بالكفر والإيمان من أكبر حقوق الله وحقوق رسوله.

فمن جحد ما جاء به الرسول أو جحد بعضه غير متأول من أهل البدع فهو كافر؛ لأنه كذب الله ورسوله واستكبر على الحق وعانده، فكل مبتدع من جهمي وقدري وخارجي ورافضي ونحوهم عرف أن بدعته مناقضة لما جاء به الكتاب والسنة، ثم أصر عليها ونصرها فهو كافر بالله العظيم، مشاق لله ورسوله من بعد ما تبين له الهدى، ومن كان من أهل البدع، مؤمناً بالله ورسوله ظاهراً وباطناً، معظماً لله ورسوله، ملتزماً ما جاء به الرسول ـ ﷺ ـ، ولكنه خالف الحق وأخطأ في بعض المقالات، وأخطأ في تأويله من غير كفر وجحد للهدى الذي تبين له لم يكن كافراً، ولكنه يكون فاسقاً مبتدعاً، أو مبتدعاً ضالاً أو معفواً لخفاء المقالة، وقوة اجتهاده في طلب الحق الذي لم يظفر به، ولهذا كان الخوارج والمعتزلة والقدرية ونحوهم من أهل البدع أقساماً متنوعة.

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٦١/٦).

منهم: من هو كافر بلا ريب، كغلاة الجهمية، الذي نفوا «الأسماء والصفات»، وقد عرفوا أن بدعتهم مخالفة لما جاء به الرسول، فهؤلاء مكذبون للرسول عالمون بذلك.

ومنهم: من هو مبتدع ضال فاسق، كالخوارج المتأولين والمعتزلة المتأولين الذين ليس عندهم تكذيب للرسول، ولكنهم ضلوا ببدعتهم وظنوا أن ما هم عليه هو الحق، ولهذا اتفق الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ في الحكم على بدعة الخوارج ومروقهم، كما وردت بذلك الأحاديث «الصحيحة» فيهم.

واتفقوا ـ أيضاً ـ: على عدم خروجهم من الإسلام، مع أنهم استحلوا دماء المسلمين، وأنكروا الشفاعة في أهل الكبائر وكثيراً من الأصول الدينية، ولكن تأويلهم منع من تكفيرهم، ومن أهل البدع من هو دون هؤلاء، ككثير من القدرية، والكلابية والأشعرية، فهؤلاء مبتدعة ضالون في الأصول التي خالفوا فيها الكتاب والسنة، وهي معروفة مشهودة، وهم في بدعهم مراتب بحسب بعدهم عن الحق وقربهم، وبحسب بغيهم على أهل الحق بالتكفير والتفسيق والتبديع، وبحسب قدرتهم على الوصول إلى الحق، واجتهادهم فيه، وضد ذلك، وتفصيل القول فيه يطول جداً...[١].

لازم الحق حق التكفير بالمآل أو (بلازم المذهب).

اللازم من قول الله تعالى وقول رسوله ـ ﷺ ـ إذا صح أن يكون لازماً فهو حق، وذلك لأن كلام الله ورسوله حق، ولازم الحق حق؛ ولأن الله تعالى عالم بما يكون لازماً من كلامه وكلام رسوله فيكون مراداً.

❋ ❋ ❋

(١) «توضيح الكافية الشافية» (١٥٦ ـ ١٥٨) وغيرها.

اللازم في غير قول الله ورسوله

له ثلاث حالات:

١ ـ أن يذكر للقائل ويلتزم به، مثل أن يقول: من ينفي الصفات الفعلية لمن يثبتها يلزم من إثباتك الصفات الفعلية لله ـ عزَّ وجلَّ ـ أن يكون من أفعاله ما هو حادث فيقول: المثبت نعم، وأنا ألتزم بذلك، فإن الله تعالى: لم يزل ولا يزال فعالاً لما يريد ولا نفاد لأقواله وأفعاله كما قال تعالى: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا ﴿١٠٩﴾﴾ [الكهف: ١٠٩]، وقال: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٧﴾﴾ [لقمان: ٢٧]، وحدوث آحاد فعله تعالى لا يستلزم نقصاً في حقه.

٢ ـ أن يذكر له ويمنع التلازم بينه وبين قوله مثل أن يقول: النافي للصفات لمن يثبتها يلزم من إثباتك أن يكون الله تعالى مشابهاً للخلق في صفاته.

فيقول المثبت: لا يلزم ذلك لأن صفات الخالق مضافة إليه لم تذكره مطلقة حتى يمكن ما ألزمت به وعلى هذا فتكون مختصة به لائقة به كما أنك أيها النافي للصفات تثبت لله تعالى ذاتاً وتمنع أن يكون مشابهاً للخلق في ذاته فأي: فرق بين الذات والصفات؟ وحكم اللازم في هاتين الحالين ظاهر.

٣ ـ أن يكون اللازم مسكوتاً عنه فلا يذكر بالتزام ولا منع فحكمه في هذه الحال أن لا ينسب إلى القائل؛ لأنه يحتمل لو ذكر له أن يلتزم به أو يمنع التلازم، ويحتمل لو ذكر له فتبين له لزومه وبطلانه أن يرجع عن قوله؛ لأن فساد اللازم يدل على فساد الملزوم.

ولورود هذين الاحتمالين لا يمكن الحكم بأن لازم القول قول.

فإن قيل: إذا كان هذا اللازم لازماً من قوله لزم أن يكون قولاً له؛

لأن ذلك هو الأصل لا سيما مع قرب التلازم قلنا هذا مدفوع بأن الإنسان بشر وله حالات نفسية وخارجية توجب الذهول عن اللازم فقد يغفل أو يسهو أو ينغلق فكره، أو يقول القول في مضايق المناظرات من غير تفكير في لزومه ونحو ذلك[١].

الخلاصة: لازم قول الإنسان نوعان، لازم قوله الحق، واللوازم الباطلة، واللازم له ثلاث حالات:

الأولى: أن يذكر للقائل ويلتزم به.

الثانية: أن يذكره، ويمنع التلازم بينه وبين قوله.

الثالثة: أن يكون اللازم مسكوتاً عنه، فلا يذكر بالتزام ولا مانع.

قال ابن رشد الحفيد ـ رحمه الله ـ:

ومعنى التفكير بالمآل: أنهم لا يصرحون بقول هو كفر، ولكن يصرحون بأقوال يلزم عنها الكفر لا يعتقدون ذلك اللزوم[٢].

معنى اللازم: هو ما يمتنع انفكاكه عن الشيء، وقد يكون هذا اللازم بيناً، وهو الذي يكفي تصوره مع تصور ملزومه في جزم العقل باللزوم بينهم، وقد يكون غير بين وهو الذي يفتقر جزم الذهن باللزوم بينهما إلى وسيط[٣].

والذي يظهر من كلام الأئمة أنهم لا يفرقون في الحكم بين اللوازم البينة الظاهرة، واللوازم الخفية، فإن الإنسان قد يذهل عن اللازم القريب، بل غالب كلامهم عن اللوازم البينة التي تثبت لزومها، فإذا ثبت عدم المؤاخذة بها وعدم لزومها، فالخفية من باب أولى[٤].

---

(١) انظر: «القواعد المثلى» للشيخ العثيمين ـ رحمه الله ـ ص(١٢ ـ ١٣).
(٢) «بداية المجتهد» (٢/٤٩٢).
(٣) «التعريفات» للجرجاني ص(١٩٩).
(٤) «شرح نونية ابن القيم» للهراس (٢/٢٣٥).

قال الإمام ابن حزم ـ رحمه الله ـ:

وأما من كفر الناس بما تؤول إليه أقوالهم فخطأ؛ لأنه كذب على الخصم، وتقويل له ما لم يقل به، وإن لزمه فلم يحصل على غير التناقض فقط، والتناقض ليس كفراً، بل قد أحسن إذ فر من الكفر...[1].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ:

لازم قول الإنسان نوعان:

أحدهما: لازم قوله الذي ليس بحق، فهذا لا يجب عليه أن يلتزمه، فإن لازم الحق حق، ويجوز أن يضاف إليه إذا علم من حاله أنه لا يمتنع من التزامه، بعد ظهوره، وكثير مما يضيفه الناس إلى مذاهب الأئمة: من هذا الباب.

الثاني: لازم قوله الذي ليس بحق، فهذا لا يجب التزامه، إذ أكثر ما فيه أنه قد تناقض، وقد ثبت أن التناقض واقع من كل عالم غير النبيين، ثم إن عرف من حاله.

أن يلتزم بعد ظهوره له، فقد يضاف إليه، وإلا فلا يجوز أن يضاف إليه قوله لو ظهر له فساده لم يلتزمه، لكونه قد قال: ما يلزمه وهو لا يشعر بفساد ذلك القول ولا يلزمه، وهذا التفصيل في اختلاف الناس في لازم المذهب هل هو مذهب؟ أو ليس بمذهب، هو أجود من إطلاق أحدهما، فما كان من اللوازم يرضاه القائل بعد وضوحه له فهو قوله، وما لا يرضاه فليس قوله، إن كان متناقضاً[2].

ويقول ـ رحمه الله ـ:

ولو كان لازم المذهب مذهباً للزم تكفير كل من قال عن الاستواء أو غيره من الصفات أنه مجاز ليس بحقيقة، فإن لازم هذا القول يقتضي أن لا يكون شيء من أسمائه أو صفاته حقيقة.

---

(١) الفصل (٣/٢٥٠).

(٢) «مجموع الفتاوى» (٢٩/٤١ ـ ٤٢).

وقال الإمام ابن الوزير ـ رحمه الله ـ:

إن التكفير بالإلزام، ومآل المذهب رأي محض، لم يرد به السمع لا تواتراً، ولا إجماعاً، والفرض أن أدلة التكفير والتفسيق لا تكون إلا سمعية، فانهدت القاعدة، وبقي التكفير على غير أساس[١].

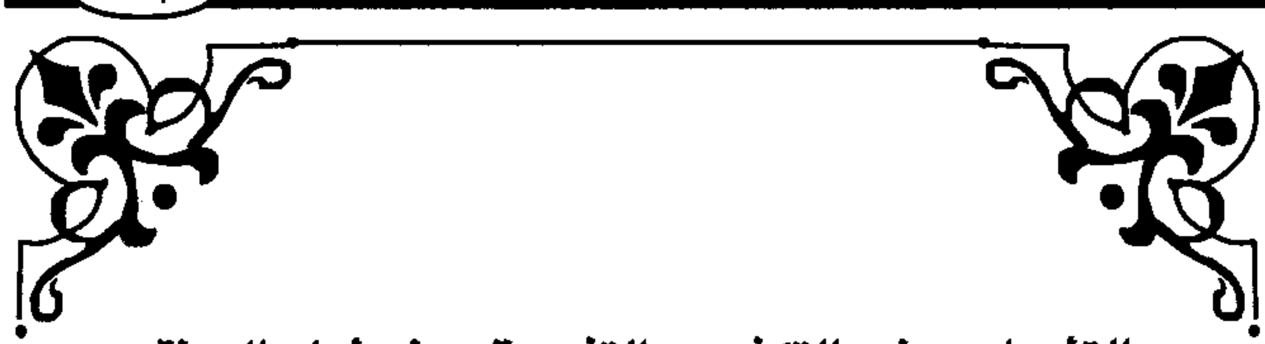
وقال العلامة عبدالرحمٰن السعدي ـ رحمه الله ـ:

فالصواب والتحقيق الذي يدل عليه الدليل أن لازم المذهب الذي لم يصرح به صاحبه ولم يشر إليه ولم يلتزمه ليس مذهباً، لأن القائل غير معصوم، وعلم المخلوق مهما بلغ فإنه قاصر، فبأي برهان نلزم القائل بما يلتزمه، ونقوله ما لم يقله، ولكنا نستدل بفساد اللازم على فساد الملزوم، فإن لوازم الأقوال من جملة الأدلة على صحتها وضعفها وعلى فسادها، فإن الحق لازمه حق، والباطل يكون له لوازم تناسبه، فيستدل بفساد اللازم ـ خصوصاً اللازم الذي يعترف القائل بفساده ـ على فساد الملزوم[٢].



(١) «العواصم والقواصم» (٣٦٨/٤).

(٢) «توضيح الكافية الشافية» ص(١٥٥ ـ ١٥٦).



التأويل يمنع التكفير والتفسيق عند أهل السنة

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ:

المتأول الذي قصده متابعة الرسول لا يكفر، بلا ولا يفسق إذا اجتهد فأخطأ، وهذا مشهور عن الناس في المسائل العلمية، وأما مسائل العقائد فكثير من الناس كفر المخطئين فيها، وهذا القول لا يعرف عن أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ولا عن أحد من أئمة المسلمين، وإنما هو في الأصل من أقوال أهل البدع، الذين يبتدعون بدعة ويكفرون من خالفهم، كالخوارج والمعتزلة والجهمية، فيمنع من يكفر أهل البدع مطلقاً، ثم يجعل كل من خرج عما هو عليه من أهل البدع، وهذا بعينه قول الخوارج والمعتزلة والجهمية، وهذا القول يوجد ـ أيضاً ـ في طائفة من أصحاب الأئمة الأربعة، وليس هو قول الأئمة الأربعة ولا غيرهم، وليس فيهم من كفر كل مبتدع، بل النقولات الصريحة عنهم تناقض ذلك، ولكن قد ينقل عن أحدهم أنه كفر من قال بعض الأقوال، ويكون مقصوده أن هذا القول كفر ليحذر ولا يلزم إذا كان القول كفراً أن يكفر كل من قال مع الجهل والتأويل، فإن ثبوت الكفر في حق الشخص «المعين»، كثبوت الوعيد في الآخرة في حقه، وذلك له شروط وموانع[1].

وقال ـ رحمه الله ـ: ولا يجوز تكفير المسلم بذنب فعله، ولا بخطأ أخطأ فيه، كالمسائل التي تنازع فيها أهل القبلة، فإن الله تعالى قال: ﴿ءَامَنَ

---

(١) «منهاج السنة» (٥/٢٣٩ ـ ٢٤٠).

ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَـٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّن رُّسُلِهِۦۚ وَقَالُواْ سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَاۖ غُفۡرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيۡكَ ٱلۡمَصِيرُ ﴿٢٨٥﴾﴾ [البقرة: ٢٨٥]، وقد ثبت في الصحيح: «أن الله تعالى أجاب هذا الدعاء وغفر للمؤمنين خطأهم».

والخوارج المارقون الذين أمر النبي - ﷺ - بقتالهم قاتلهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب أحد الخلفاء الراشدين، واتفق على قتالهم أئمة الدين من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، ولم يكفرهم علي بن أبي طالب، وسعد بن أبي وقاص وغيرهما من الصحابة، بل جعلوهم مسلمين مع قتالهم، ولم يقاتلهم عليّ حتى سفكوا الدم الحرام فقاتلهم لدفع ظلمهم وبغيهم لا لأنهم كفار، ولهذا لم يسب حريمهم ولم يغنم أموالهم.

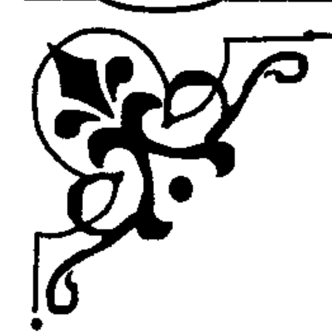
وإن كان هؤلاء الذين ثبت ضلالهم بالنص والإجماع لم يكفروا مع أمر الله ورسوله - ﷺ - بقتالهم، فكيف بالطوائف المختلفين الذين اشتبه عليهم الحق في مسائل غلط فيها من هو أعلم منهم؟ **فلا يحل لأحد من هذه الطوائف أن تكفر الأخرى، ولا تستحل دمها ومالها وإن كانت فيها بدعة محققة، فكيف إذا كانت المكفرة لها مبتدعة - أيضاً -؟** وقد تكون بدعة هؤلاء أغلظ، وقد تكون بدعة هؤلاء أغلظ، والغالب أنهم جميعاً جهال بحقائق ما يختلفون فيه[1].

ومن قال: إن الثنتين والسبعين فرقة كل واحد منهم يكفر كفراً ينقل عن الملة فقد خالف الكتاب والسنة وإجماع الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، بل وإجماع الأئمة الأربعة وغير الأربعة، فليس فيهم من كفر كل واحد من الثنتين وسبعين فرقة، وإنما يكفر بعضهم بعضاً ببعض المقالات[2].



(١) «مجموع الفتاوى» (٣/٢٨٢).

(٢) نفسه (٧/٢١٧).




أهل البدع يكفرون من خالفهم

من شأن أهل البدع أنهم يبتدعون أقوالاً يجعلونها واجبة في الدين بل يجعلونها من الإيمان الذي لا بد منه، ويكفرون من خالفهم فيها، ويستحلون دمه، كفعل الخوارج والجهمية والرافضة والمعتزلة وغيرهم، وأهل السنة لا يبتدعون قولاً ولا يكفرون من اجتهد فأخطأ، وإن كان مخالفاً لهم مكفراً لهم، مستحلاً لدمائهم، كما لم تكفر الصحابة الخوارج مع تكفيرهم لعثمان وعلي ومن والاهما، واستحلالهم لدماء المسلمين المخالفين لهم(١).

وقال ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: ومن البدع المنكرة تكفير الطائفة غيرها من طوائف المسلمين واستحلال دمائهم وأموالهم، كما يقولون: هذا زرع البدع ونحو ذلك، فإن هذا عظيم من وجهين:

أحدهما: أن تلك الطائفة الأخرى قد لا يكون فيها من البدعة أعظم مما في الطائفة المكفرة لها، بل تكون بدعة المكفرة أغلظ أو نحوها، أو دونها، وهذا حال عامة أهل البدع الذين يكفر بعضهم بعضاً، فإنه إن قدر أن المبتدع يكفر، كفر هؤلاء وهؤلاء، وإن قدر أنه لم يكفر هؤلاء ولا هؤلاء، فكون إحدى الطائفتين تكفر الأخرى ولا تكفر طائفتهما، هو من الجهل والظلم وهؤلاء من الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ

---

(١) «منهاج السنة» (٥/٩٥).

وَكَانُوا شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴿١٥٩﴾﴾ [الأنعام: ١٥٩][١].

أراد الإمام ابن الأمير ـ رحمه الله ـ من (اسم هذا الكتاب) إقامة الدليل على ضعف أدلة تكفير التأويل، أن يثبت أن التكفير بالتأويل ـ أي: من يكفر بالتأويل، أو نقول بكفره ليس لهم دليل، ولا يصح في ذلك كلام نقلي أو عقلي.

والحق في هذه المسألة: هو أن التكفير لا يجوز بالتأويل كما رده القرآن والسنة، وكما بينه علماء الإسلام من الصحابة وأتباعهم إلى يومنا هذا.

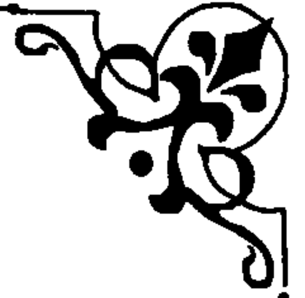
هل يوجد من يكفر بالتأويل؟

نعم، أهل البدع والأهواء يبدعون كل من خالفهم، ويبدع بعضهم بعضاً، حتى وصل بهم الحال أنهم يبدعون من تمسك بالكتاب والسنة على منهاج سلف الأمة، الصحابة ومن تبعهم ـ رضي الله عنهم ـ.

وقد قال أهل البدع: بتكفير الصحابة ومن سار على نهجهم وهم الروافض، والخوارج وبعض الجهمية، وقد ذكرت هذا نقلاً عن أهل العلم فيما مضى في باب التأويل.



(١) «مجموع الفتاوى» (٦٨٤/٧).

أهل السنة لا يكفرون من يكفرهم

إن الفرق الضالة، المخالفة للكتاب والسنة، يكفرون أهل السنة بالكفر الصريح، أو بكفر التأويل كما يزعمون.

١ ـ **الخوارج**: كفروا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ، ومن معه بالكفر الصريح.

ولم يكفرهم علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ، وأهل السنة من بعده لم يكفروهم.

٢ ـ **الشيعة**: كفروا أهل السنة، وخاصة بعض الصحابة ولم يكفرهم أهل السنة، إلا من كان كلامهم كفري مخالف للكتاب والسنة، فيكفر بما جاء في القرآن والسنة.

٣ ـ **المعتزلة**: يكفرون أهل السنة، إذا قالوا: أن أفعال العباد مخلوقة، بما أن الجهمية والأشعرية قد نسبوا الأفعال إلى الله، وضلوا عن سواء السبيل.

وأهل السنة لم يكفروا: المعتزلة الضلال.

٤ ـ **زيدية اليمن (الهادوية)** كفروا أهل السنة؛ لأنهم يقطعون بأن أهل الكبائر إلى مشيئة الله إن شاء عذبهم في النار وأخرجهم منها، أو غفر لهم برحمته.

وأهل السنة لم يكفروا الهادوية ولا المعتزلة.

وقد تحرر بعض علماء الزيدية في اليمن فلم يوافقوا، أهل مذهبهم الزيدي الهادوي. وهم مذكورون في كلام ابن الأمير الصنعاني ـ رحمه الله ـ في إقامة الدليل، وقبل ذلك كتاب الإمام ابن الوزير إيثار الحق.





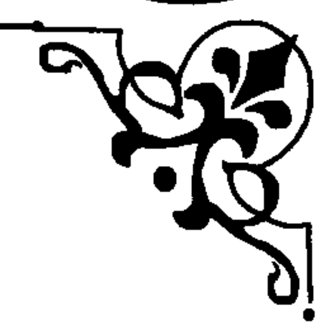

سبب تأليف الكتاب

هو سؤال قدمه علي بن محمد الأخفش، للعلامة الإمام محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني ـ رحمه الله ـ:

أن الهادوية يكفرون بالتأويل، وأن بعض العلماء يقولون بخروج الفساق من النار، هل هذا الكلام منهم صحيح؟

الجواب: ما ستراه في كلام الإمام الصنعاني قريباً ـ إن شاء الله تعالى ـ.






صحة نسبة الكتاب إلى المؤلف

١ ـ نسخ من خط ابن الأمير رحمه الله تعالى.

٢ ـ قال العلامة ابن الأمير في رسالته «فضل سورة الإخلاص» ص(١٢٠)، ضمن مجموع رسائل ابن الأمير الصنعاني، بتحقيق الأخ محمد صباح المنصور: وقد سقنا في فضل كلمة التوحيد أربعين حديثاً جمعناها في أخر رسالتنا المسماة: «**إقامة الدليل على ضعف أدلة التكفير بالتأويل**».

٣ ـ ذكره لمؤلفاته التي وسع فيها بحث هذه المسألة:

أ ـ إيقاظ الفكرة لمراجعة الفطرة.

ب ـ والأنفاس اليمانية في أجوبته على الإفاضة المدنية.

ج ـ الدراية شرح الغاية في أصول الفقه.

د ـ عنوان الكتاب على المخطوط.

هـ ـ كل من ترجم للمؤلف ذكر أن من مؤلفاته (إقامة الدليل).

و ـ كذلك ذكر المؤلف في آخر الكتاب أنه جعل الأحاديث في فضل كلمة التوحيد في كتابه «التحبير شرح الجامع الصغير».

٤ ـ منهم من ذكر له اسم آخر، وهو: «هداية السبيل إلى التوقف عن التكفير بالتأويل».

٥ ـ قال الإمام الأمير الصَّنْعاني ـ رحمه الله ـ في «إجابة السائل»:

ولما اختلف العلماء في بعض الرواة ممن جمع صفات القبول إلا أنه نقل عنه (اعتقاد يلزم منه كفره أو فسقه تأويلاً، قلنا):

اختلفوا في كافر التأويل   وفاسق التأويل في القبول

هذه مسألة قبول فساق التأويل، وكفاره في الرواية، واعلم أن كافر التصريح وفاسقه كشارب الخمر، لا يقبلان في الرواية بالاتفاق، وإنما الخلاف [في كافر التأويل: وهو من أتى من أهل القبلة ما يوجب كفره غير متعمد، كذا قاله في الفصول. ومثَّلهُ بالمشبه.

فإنه يتضمن رد القرآن، وهو قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

قلت: وينبغي أن يراد بالمشبه من جزم به في قوله، كمن قال: إنه تعالى جسم، صفته كذا، ومثله كذا، لا أنه من أتى بقول، فألزمه خصمه التشبيه، فإن التحقيق أن لازم المذهب ليس بمذهب، واعلم أنه قد تساهل الناس في هذه المسألة تساهلاً كبيراً، وهو أمر خطير، على أننا وجماعة المحققين لا نثبت كفر التأويل، وقد أوضحناه في غير هذا الموضع في رسالة مستقلة[1]: ولذا قلنا:

والحق عندي أنه مقبول   وقاله الأئمة الفحول

إذا عرفت هذا فإنه قال المنصور بالله، والإمام يحيى وغيرهما: إنها تقبل رواية كافر التأويل، وادعى الإجماع على ذلك، وعند جماعة من أهل البيت والمعتزلة وغيرهم وآخرين: أنه لا تقبل روايته، وادعى: الإجماع على هذا، كما ادعي على خلافه، واستدل الأولون: بأنه - ﷺ - حكم بإيمان الجارية التي قالت: إن الله تعالى في السماء. أخرجه مسلم وغيره.

---

(١) هي «إقامة الدليل على ضعف أدلة تكفير التأويل».

وهو مستلزم للجهة التي تستلزم الجسمية والعرضية[١]، ولأن الأصل فيمن علم بفرائض الإيمان عدم ما يرفع الإيمان.

واستدل المانعون لقبوله بقياسه على كافر التصريح، وأجيب بأنه قياس مع الفارق، وأي فارق أعظم من القيام بالإيمان ووظائفه.

وأما فاسق التأويل:

فهو من أتى أهل القبلة ما يوجب فسقه غير متعمد، ومثلهم في (الفصول) بالخوارج.

قال الجلال في شرحه: وأشار بالتمثيل بالخوارج، إلى ما أشار بالمشبهة في كفر التأويل؛ لأن معنى كفر التأويل، كما قدمنا استلزام القول عدم الإيمان بدين ضروري.

ومعنى فسق التأويل استلزم الاجتهاد عدم العمل بدين ضروري.

وإن كان مؤمناً بشرعيته، فالخوارج مؤمنون بحرمة أموال المسلمين ودماءهم، وإنما انتهكوها لشبهة عرضت لهم: هي: توهم أن المعاصي كفر الشرك. انتهى[٢].

وقال في «توضيح الأفكار»: إجماع الصحابة، فإنه لما ظهرت فيهم الفتن وتفرقوا... وانتهى أمرهم إلى القتل، لم يعلم من أحد منهم الرد لرواية أحد من رواة الفريق الآخر، ولا الإنكار على من قبل شهادته وروايته، وهذا ناهض على قبول رواية فساق التأويل ولا كفارة؛ لأنه لم يقع

---

(١) إثبات الجسم والجهة بدعة ضلالة أحدثها الفلاسفة والممثلة، وكل ذلك مخالفه للقرآن والسنة.
وقد أخطأ المحققان لإجابة السائل حين لم يعلقا على هذا الكلام في تأويل حديث الجارية.

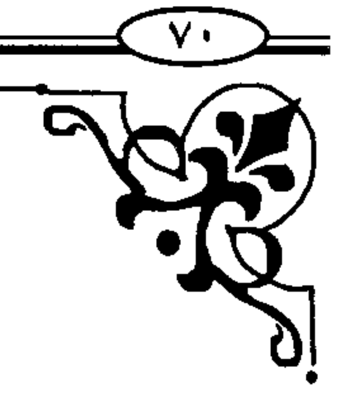
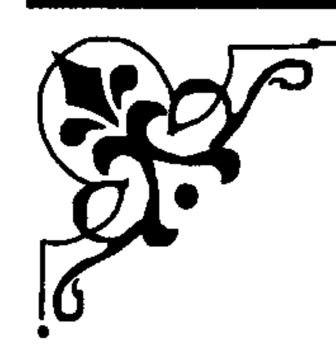
(٢) انظر: «إجابة السائل شرح بغية الآمل» (في أصول الفقه) ص(١٢٥ ـ ١٢٧). للأمير الصَّنْعاني ـ رحمه الله ـ، تحقيق العلامة حسن الأهدل، وحسين السياغي ط ـ مؤسسة الرسالة.

التكفير بالتأويل في عصر الصحابة، ولكن قد نقل الإجماع على قبول كفار التأويل المنصور بالله والقاضي زيد وجماعة، ثم إن الأدلة الدالة على قبول خبر الآحاد لم تفصل فهي شاملة لأهل التأويل، ثم الاعتماد عندنا على صدق الراوي بعد تحقق إسلامه، كما قررناه في (ثمرات النظر) وغيرها.

ولما كان الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ هم أول الرواة للشريعة النبوية وعنهم تلقاها الأمة، احتيج إلى بيان حقيقة الصحابي...[1].



(١) «إجابة السائل» ص(١٢٨)، و«توضيح الأفكار» (١٩٨/٢).

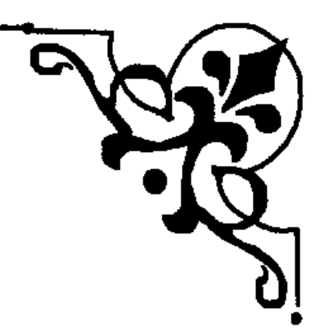
التعريف بالكتاب

قال المؤلف ـ رحمه الله ـ:

بعد الحمد لله والثناء عليه، والصلاة على الرسول ـ ﷺ ـ . . . معرفة الحق في مسألة كفر التأويل وما عليها من دليل وما فيها من قال وقيل، وهي: مسألة حقيقة بالتحقيق جديرة بالنظر الدقيق، لما فيها من الخطر العظيم، والخطب الجسيم، ولا يتم استيفاء البحث فيها إلا باستيفاء الأدلة وذكر ما قاله العلماء المحققين الأجلة، فإنها تعم بها البلوى، ويتلقاها صغار الطلبة عند قراءة الفروع، ويعتقدونها عند قراءة مقدمة الأزهار.

وقول المهدي عليلهم. . . وإنما يقلد مجتهد عدل تصريحاً وتأويلاً، فهنالك بلغتهم الشيوخ، أن في الأمة المحمدية علماء كفار تأويل، ويشددون عليهم الأقاويل، ويزيدون في التهويل، من غير معرفة لما قيل من الدليل، فيقلدون شيوخهم، وشيوخهم مقلدون، فتكون ظلمات بعضها فوق بعض. . . إلخ.



منهج المؤلف في كتابه هذا

أولاً: بين ـ رحمه الله ـ خطر التقليد في مقدمته، وأن الهادوية يقلدون شيوخهم، وفي هذا ذم لهذا المذهب ولأهله بسبب المخالفة للأدلة النقلية والعقلية ولعقيدة الصحابة ومن تبعهم.

ثانياً: التحقيق في المسائل ولو كان فيها خلاف بين أهل السنة وأهل البدع، والحق في الدليل.

ثالثاً: أن هذه المسألة: (الكفر بالتأويل) مسألة مهمة وخطيرة ودقيقة. تحتاج إلى اهتمام شديد.

رابعاً: ذكر كلاماً للمهدي في كتبه يبين أن القائلين بالتأويل كفار، ولا ينتفى ذلك عنهم إلا بأدلة قطيعة لا ظنية، وكما هو معلوم قديماً وحديثاً أن المعتزلة والوجه الآخر لهم ـ الهادوية ـ لا يعملون بالأحاديث الآحاد، التي تعلم بالنظر والاستدلال، وقد أوصلهم هذا الجهل، أو «الاعتقاد» الخاطئ: إلى أن تركوا العمل بأحاديث متواترة، كأحاديث الحوض والرؤية وغيرها.

خامساً: ذكر أن لهم خمس قواعد، يصيرون عليها في باب التكفير.

سادساً: ما ذكره أن العلماء على قولين: في مسألة تكفير التأيل القول الأول من يكفر، وهذا المرجوح. القول الثاني: عدم التكفير وهو الحق والراجح.

سابعاً: ذكر قول النجري الهادوي: أن المجبرة والمشبهة كفار لا يناكحون ولا تحل ذبيحتهم ولا يصلى عليهم، ثم قال: والمعتزلة والهادوية قائلون بهذه المقالة، ويطلقون ذلك على الجهمية وهم المجبرة، وعلى غيرهم القائلين (بخلق أفعال العباد)، ثم قل عنهم أنهم يستدلون على ذلك بأربعة أدلة.

وذكر ابن الأمير أنه بين بطلان الكسب في كتاب (إيقاظ الفكرة).

ثامناً: ذكر أنهم يسمون الجهمية وأهل السنة (جبرية).

تاسعاً: أنهم يكفرون باللازم.

فرد عليهم الصنعاني بأنه لا تكفير باللازم، ولازم المذهب ليس بلازم، ونقل كلاماً جميلاً عن الإمام يحيى بن حمزة ـ رحمه الله ـ، وكذلك كلام الشافعي ـ رحمه الله ـ، وكلام ابن حجر الهيتمي المكي وغيرهم، وذكر حديث الجارية في «صحيح مسلم» رداً عليهم، وذكر كلاماً لابن دقيق العيد، ونقل كلاماً ـ أيضاً ـ عن علماء البيان والمعاني بينوا اللازم وخلافه.

العاشر: نقل كلام المعتزلة في تعريف الظلم، والقول الآخر أنه مستحيل في حق الله أن يشرع الظلم، بل حرمه، قال وإن ارتضاه ابن تيمية وغيره، إلا أن فيه بحث، وأن الظلم خلقه الله لحكمة أخرى.

ورد قول المعتزلة في تعريف الظلم، وأنهم لا يلتزمون ما ألزموا غيرهم.

الحادي عشر: أنه نقل رد الجلال على النجري في الإستحلال، وأن قولهم هذا قياس، وقد شرطوا أنه لا بد من دليل قطعي؛ فلماذا الرجوع إلى القياس.

وذكر مسألة (خلق أفعال العباد)، وأنها مسألة دقيقة فقال: إلا أنا قد أوضحنا بطلان القول بها في رسالتنا: الأنفاس اليمانية، بل هي موضوعة لذلك.

وقال: إنهم لا يقولون: بأن الله الفاعل لها المتصف بها، كما قال النجري.

لكنهم يقولون: فاعلها والمتصف بها من قامت به، لا من خلقها... وذكر أنهم: رسموا الاسم المشتق في النحو والأصول بأنه لمن قام به، كما قال ابن الحاجب وغيره، أي: لا لمن خلقه، وجعلوا العبد محلاً للفعل.

ولم يقولوا: اسم الفاعل ما قام بمن أوجده أو خلقه.

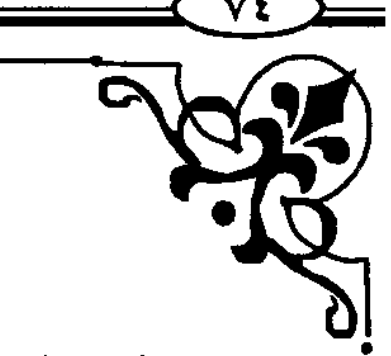
وقد بينا أن المعتزلة ومن تابعهم من القائلين بأن الأفعال غير المخلوقة... تابعوا القائلين بخلقها على أن: المشتق اسم لمن قام به الفعل.

الخلاصة: أن المؤلف ـ رحمه الله ـ، أبطل مسألة خلق أفعال العباد بدليل الاشتقاق، ورد على الأشاعرة والمعتزلة وعلى كل من قال بهذه المسألة.

والذي تحقق لي والله أعلم أنه وإن خالف الصواب في هذه المسألة لم يقل بقول أهل البدع كالمعتزلة وغيرهم، وأوصله اجتهاده إلى ترك القول بهذا أو بهذا أو بذاك، السبب في ذلك أنها مسألة دقيقة وخطيرة لعله قال بهذا الاجتهاد؛ لأن الخلاف فيها كبير، وهو متأول معذور، والله أعلم.

انتقد تفسير الظلم عند بعض العلماء كابن تيمية، وقال كلاماً هو لحكمة أرادها الله.





منهج ابن الأمير الصنعاني ـ رحمه الله ـ في مسألة خلق أفعال العباد

يرى ابن الأمير ـ رحمه الله ـ أنها بدعة ليس مما يعني المسلم، ولكن كلامه فيها مبالغة منه في النصح، ومنه قوله: قد عرفت أن هذه المسألة بدعة، وأن الخوض فيها من الجانبين بدعة، إلا أنه يتعين على الناظر معرفة كلام كل فريق، وتبيين الغلط عليهم من باب إنكار المنكر[١].

وكان الأمير الصنعاني ـ رحمه الله ـ يحذر دائماً من رمى أي فرقة بما لم تقله، وذلك لأن الرواية للكلام عن قائله أمانة لا يحب الخيانة فيها، كون الخيانة في الأقوال أعظم جرماً عنده من الخيانة في الأموال.

وقد اتفق رأي ابن الأمير ـ رحمه الله ـ مع رأي الإمام محمد بن إبراهيم الوزير الذي نقل عنه أن مسألة خلق أفعال العباد مسألة خالية عن الآثار، فقال: وفي «إيثار الحق على الخلق»، تأليف الإمام ابن الوزير ما لفظه: مسألة خلق الأفعال مسألة خالية عن الآثار؛ لأن السنة هي ما صح واشتهر واستفاض في عهده ـ ﷺ ـ وأصحابه وتابعيهم، وبلغنا متواتراً ومشهوراً من غير معارضة ولا شبهة. انتهى[٢].

والذي يفهم من كلامه أن مسألة أفعال العباد بعيدة عن الآثار، وليست

---

(١) «الأنفاس الرحمانية اليمانية» ص(٢٧٢).

(٢) «إيثار الحق» (١/٣١١).

من السنة؛ لأن الرسول ـ ﷺ ـ لم يذكرها لأصحابه ـ رضي الله عنهم ـ، كما لم يرد فيها حديث واحد، أو أثر.

وقد قال ابن الأمير بعدما قاله ابن الوزير: وجدته بعد كتب ما كتبته، فحمدت الله إذ كنت أظن أني لم أسبق إليه[١].

وهذا يدل على موافقة الأمير لابن الوزير، رغم تعرضه لهذه المسألة من جميع جوانبها، وتفصيل الأقوال فيها، والاستدلال لها من الكتاب والسنة.

كما نسب ابن الأمير لشيخ الإسلام ابن تيمية الحراني ـ رحمه الله ـ، القول بأن الحديث في مسألة خلق أفعال العباد بدعة، ولا يتوقف صحة الدين على معرفة الحق فيها، إذ لو كانت معرفتها من الدين لكان من الواجب على النبي ـ ﷺ ـ أن يطالبهم بها، ويبحث عن كيفية اعتقادهم فيها، ولم يجري لهذه المسألة ذكر في زمانه ـ عليه الصلاة والسلام ـ، ولا زمن الصحابة والتابعين[٢].

وبعد إيراد قول ابن تيمية قال الأمير الصنعاني: أنه لم يتعقبه بحرف وهو دليل لما نحن بصدده، وبما نحن ندندن حوله من أن مسألة خلق الأفعال بدعة حادثة[٣].

وما قاله ابن الأمير عن ابن تيمية ليس دليلاً قاطعاً على أن مسألة خلق الأفعال بدعة.

كما أورد الأمير الصنعاني في كتابه «إيقاظ الفكرة لمراجعة الفطرة»: أن البحث في هذه المسألة من أصله بدعة ليست مما يعني المؤمن[٤].

ولكنه استدل على خوضه فيها بالقول إنه كان مبالغةً في النصيحة

(١) «الأنفاس الرحمانية» ص(٢٢٧).
(٢) نفس المصدر ص(٢٢٨)، و«درء تعارض العقل والنقل» لابن تيمية (٢٢١/١).
(٣) «الأنفاس الرحمانية» ص(٢٢٨).
(٤) «إيقاظ الفكرة» تحقيق محمد صبحي ص(٢٤٩).

بالرغم من أنها مسألة خلاف بين الأمم قبل الإسلام، ويفهم أن في مسألة خلق أفعال العباد تأكيده لما ذهب له من أن الخوض فيها بدعة، فقد بين أن من شأنه السنة النبوية قولاً، وفعلاً، واعتقاداً لا يليق به الخوض في مثل هذه المسألة إثباتاً، ونفياً، كونها بدعة، والخوض في البدع يفتح بابها ويشن غارتها.

ولكن من خلال تشبع قول الإمام الصنعاني ـ رحمه الله ـ في مسألة الأفعال، يلحظ عليه كثرة عباراته في تبريئه المعتزلة وأحياناً الأشاعرة، حتى ليتبادر للقارئ أنه يميل لرأي المعتزلة أو الأشعرية، وجاء التنبيه على هذا هنا لئلا يظن من يطلع على مؤلفات ابن الأمير لأول وهلة أنه يميل إلى مذهب المعتزلة أو الأشعرية أو يظن الناظر أنه ينصرهم، فإن الباحث قد أغفل «الإشارة» مع كثرتها الملفتة للنظر.

وهذه بعض عباراته في ذلك: وهي كافية في الدلالة على المقصود.

منها قوله: ومما يجعلونه فارقاً قولهم: ليس على جهة الاستدلال والاستقلال، وتلك فرية على المعتزلة، فإنهم قائلون: بأن مبادئ الفعل من فعل العبد، وخلق قدرته وعلمه وإرادته من الله تعالى، بل كل مسلم قائل بذلك، وعلى الجملة فدعواهم على المعتزلة بالاستغناء دعوة باطلة[1].

وقد أورد أن هذا عين مذهب المعتزلة بعد ذكر كلام السمرقندي علي بن يحيى علاء الدين فقال: . . . وهذا عين مذهب المعتزلة مجملاً ومفصلاً، يعرف ذلك من عرف من مذاهبهم، والسمرقندي من أعرف الناس بمذاهب كل طائفة، لكنه ما خلا عن إيهام أن المعتزلة مفوضة، والله أعلم بموجب ذلك[2].

وكل ذلك يقبل إلا تأكيده ـ رحمه الله ـ في كتابه إيقاظ الفكرة على أن مذهب المعتزلة هو الأول، وهو الحق؛ لأن اختيار العبد ضروري[3].

---

(١) إيقاظ الفكرة (٣١٤).
(٢) نفس المصدر ص(٣٢٣).
(٣) نفس المصدر ص(٤١٥).

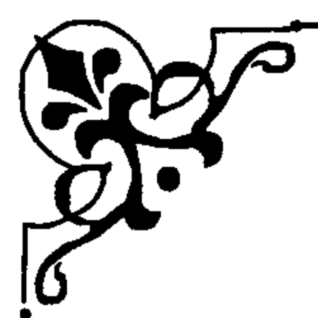
وذكر في كتابه «إقامة الدليل على ضعف أدلة تكفير التأويل»: أن المعتزلة والزيدية لم يكفروا أهل السنة، بالتأويل، وإنما كفروهم لقولهم: بمسألة خلق أفعال العباد.

وهذه المسألة: بأدلة وتأويل، فوقعوا فيما فروا منه، فلا يحتاجوا إلى من يبرؤهم، والله المستعان.

وغير ذلك من المواضع المختلفة من مؤلفاته، وهل يمكن أن يبرأ ابن الأمير مما قد يظن به؟

ستراه الآن من خلال عرض منهج ابن الأمير في دراسة المسائل التي لم تكن في عصر النبوة ولا الصحابة والتابعين.



منهج ابن الأمير في دراسة المسائل التي لم ترد عن السلف

لقد تأصل عند الأمير الصنعاني ـ رحمه الله ـ منهج أن الخوض فيما لم يكن في عصر النبوة ولا الصحابة نفياً وإثباتاً بدعة، وقد وردت عنه عبارات توحي بميله إلى مذهب المعتزلة، فيما تعليله لتعرضه هو نفسه لمثل هذه المسألة.

وما رده على من ظن أنه يذهب إلى قول أحد من الطوائف؟

في الحقيقة قد أجاب ابن الأمير نفسه على هذا التساؤل، في أكثر من موضع في كتابه (الأنفاس الرحمانية اليمانية)، حيث كان منهجه في مثل هذه الأبحاث ونحوها يعتمد على الالتزام بما درج عليه سلف الأمة، وما لزموه من اتباع «السنن»، والبعد عن الابتداع، والسير على منهج الأنبياء والأولياء.

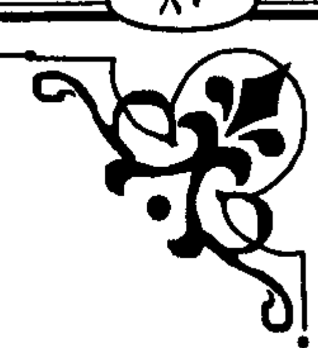
وقد أنكر ابن الأمير صراحة بعده عن أتباع المعتزلة والأشعرية بعد ذكره لمنهجه في مسألة أفعال العباد، فقال: . . . لئلا يظن الناظر إليَّ أني أذهب إلى قول فريق من الفريقين المعتزلة والأشعرية، فإن الكل قد ابتدعوا في هذا الفن الذي خاضوا فيه، وما ألجأنا إلى الخوض معهم إلا بيان أن كل طائفة لم تنصف الأخرى ولم ينقل عنها كلامها من كتبها[1].

(١) «الأنفاس الرحمانية اليمانية» ص(٣٠٨).

ويؤكد ابن الأمير منهج العدل والإنصاف فيمن خاض في مسائل الخلاف، وهو منهج ينبغي مراعاته لكل باحث، وقد أشار إليه في مواضع كثيرة من مؤلفاته، فبين ضرورة نقل كلام كل فرقة من كتبها التي ألفتها واختارتها، وعبرت عنها وعما تريده، بألفاظ قد حررت، وسمت أدلتها، وهذبت لها عبارات قد ارتضتها، فيجب أن ينقل لهم نصوص عباراتهم، وألفاظهم، ولا ينقل كلام فرقة من كتب فرق أخرى، قد انتصبت لجدالها والرد على أقوالها، وسمت أدلتها شبهاً، وطففت في مكيال أقوالها، وخسرت ميزان عباراتها[١].



(١) نفس المصدر ص(٢٥٠).




أسباب بحث الأمير الصنعاني في مسألة خلق أفعال العباد

تبين مما سبق أن ابن الأمير يرى أن الخوض في مسألة خلق أفعال العباد بدعة، ولكنه أورد عدداً من الأسباب التي جعلته يتعرض لهذه المسألة منها:

١ ـ التنبيه على ما هو أولى من ذلك، وهو «الإرشاد» إلى عقائد السلف المنزهة عن الابتداع.

٢ ـ نصح العباد عن ظلمات الابتداع، وخلوصاً عن غشهم.

٣ ـ الدعاء إلى الاقتداء برسول الله ـ ﷺ ـ واتباع ما جاء به.

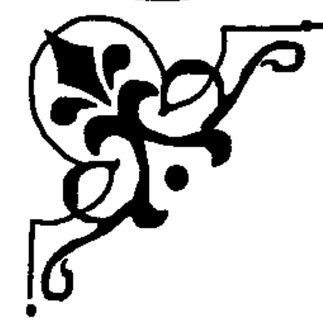
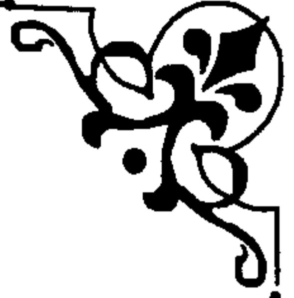
٤ ـ اتباع العلماء للكتاب والسنة.

٥ ـ البعد عن غش الأمة، الذي كثر إدخاله في الدين، باختلاط البدع كاختلاط الماء بالطين.

وهذا تأكيد على حرصه ـ رحمه الله ـ على تنبيه الأمة والنصح لأهل الإسلام، والإرشاد إلى عقائد سلف هذه الأمة، وصحابة المصطفى ـ ﷺ ـ[1].

---

(١) من كلام الألمعي محقق «الأنفاس» ـ حفظه الله ـ.

أقوال العلماء في حقيقة أفعال العباد

أنواع أفعال العباد

الفعل نوعان: اختياري واضطراري وهو تقسيم بدهي؛ لأن كل إنسان يجد من نفسه تفرقة بدهية بين حركة سقوطه من فوق سطح وبين حركة صعوده إليه مختاراً، وبذلك يكون الفعل الاختياري هو:

ما يكون للعبد معه قدرة وإرادة واختيار، مثل الصلاة والأكل والمشي.

والفعل الاضطراري هو:

ما ليس للعبد معه قدرة وإرادة واختيار: مثل النمو وحركة القلب، وهذا التقسيم لم يكن محل خلاف بين المعتزلة وأهلِ السنة، كما أنهم اتفقوا على أن الأفعال الاضطرارية مخلوقة لله ـ عزَّ وجلَّ ـ، لكن الاختلاف كان حول الأفعال الاختيارية: أهي حاصلة بقدرة العبد، أم مخلوقة بقدرة الله تعالى(١).

فأفعال العباد تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: ما كان منها طبيعة تحصل بطبع الجسم من غير توقف على شيء كحرق النار عند وقوف العبد عليها، أو قائمة بالعبد من غير

---

(١) «رد مزاعم المبطلين عن أصول الدين» ص(٦٠).

شعوره بها كالنمو وهضم الغذاء، أو كانت بشعوره لكن من غير إرادة كالمرض والصحة، وحركة يد المرتعش، أو كانت بالإرادة لكن من غير فكرة كتطبيق الإنسان أجفان عينيه عند تقريب حديدة محماة منها، فهذه الأقسام لا تأثير فيها إلا للموجد الحق تعالى شأنه.

القسم الثاني: وهو المقصود بالبيان في هذا الموضوع، وهو ما يحصل بعد الفكرة والروية، بأن تنبعث الإرادة إليه بعد ظهور الخير والصلاح في فعله، وتسمى هذه الإرادة الحاصلة بعد الروية اختيار افتعال من الخير؛ لأنه انبعاث إلى ما ظهر بالروية أنه خير(١).

وهذا القسم اختلفوا فيها على خمسة عشر قولاً، لم يذكر السندي ـ رحمه الله ـ إلا ثلاثة أقوال:

١ ـ قول أهل السنة.

٢ ـ المعتزلة.

٣ ـ قول الجبرية.

قال السندي ـ رحمه الله ـ: هذا ولما كان المقصود بيان عقيدة أهل السنة، وكان كمال ظهورها متوقفاً على بيان قول الجبرية، والقدرية لما بينهما من التقابل والأشياء تتبين بأضدادها أحببت أن أذكرهما أولاً وبيان الحق ثانياً. . .(٢).

وقد أشار ابن الأمير إلى وجود ستة أقوال في هذه المسألة قال:

والأقوال فيها بلغت أربعة عشر قولاً كما سردها أئمة التحقيق، فللمعتزلة ثمانية، وللأشعرية أربعة، وللجبرية قولان، ولا حاجة إلى تفصيلها، إنما أشرنا إليها ليعلم اتساع نطاق هذه البدعة(٣).

---

(١) «الإفاضة المدنية» للسندي ص(١٢٨).
(٢) «الإفاضة المدنية» ص(١٢٨).
(٣) «الأنفاس الرحمانية» ص(٢٨١).

ومجمل الأقوال في مسألة خلق أفعال العباد على ما يأتي:

١ ـ **المعتزلة**: ولهم ثمانية أقوال شاركهم فيها متأخروا الشيعة وبعض الفرق[١].

القول الأول: أن الذوات كلها ثابتة في العدم، أزلية غير مقدورة لله تعالى، ولا بخلقه الأجسام منها والأعراض، وذوات أفعال الله تعالى، أعني ذوات الحركات والسكنات، وأنها في العدم والأزل ثابتة ثبوتاً حقيقاً في الخارج، ثبوتاً يوجب تماثلها فيه، واختلافها عنه، وأن المقدور لله تعالى ولعباده أمر آخر غير الذات، ولا وجودها ولا مجموعها، بل جعل الذات على صفة الوجود.

القول الثاني: وهو أن فعل الله تعالى، وفعل العبد هو صفة الوجود لا ذات الموجود، وهؤلاء عينوا مقدور القادر، وقد ألزموا جميعاً أن الله تعالى لا يخلق شيئاً قط على أصولهم؛ لأن الشيء عندهم هو الثابت في الأزل والقدم، وصفة الوجود عندهم ليست شيئاً؛ لأنهم قضوا بالأزلية في القدم للشيء وللذات ولصفاتها الذاتية ولم يبق إلا صفاتها المقتضاة وهي التحيز.

القول الثالث: إنه لا فعل للعبد إلا الإرادة، قاله ثمامة الأشرس[٢].

القول الرابع: أن أفعال العباد حوادث لا محدث لها، وهذا الذي قبله مع غربتها معروفان في كتب المعتزلة.

القول الخامس: أن أفعال العباد كلها حركات فحسب، والسكون حركة اعتماد والعلوم والإرادات حركات النفس[٣].

---

(١) انظر: «منهاج السنة» لابن تيمية (٤٤/١)، والعلم الشامخ (٢١٥).

(٢) ثمامة بن الأشرس النميري، كان جامعاً بين السخافة وخلاعة النفس، وتنسب إليه فرقة الثمامية، وكان يعتقد أن الفاسق مخلد في النار، إذا مات من غير توبة، وانفرد بمسائل كثيرة عن أصحابه. «الملل والنحل» (٧١/١).

(٣) «الملل والنحل» للشهرستاني (٥٥/١).

القول السادس: مثل الذي قبله: أنهم قالوا: أن المتولا... فعل لا فاعل لها.

القول السابع: أن الإرادة حادث لا محدث لها، وأهل القول الثالث نسبوا ذلك إلى الله تعالى، فهم كغلاة الأشعرية الذي يسميهم الرازي جبرية، أي: أهل القول الثالث من المعتزلة(١).

القول الثامن: أن أفعال العباد هي الأكوان ـ أي: الحركة والسكون والاجتماع ـ، وأنها ليست أشياء حقيقية وأنها لا ثبوت لها، وأن الثبوت والوجود شيء واحد، وكذلك الأزل والقدم(٢). وهذا يشترك فيه الأشعرية والمعتزلة.

٢ ـ أهل السنة وبعدهم الأشعرية:

القول التاسع: قول أهل السنة:

وهو: أن الأكوان أي: الحركات والسكنات، والاجتماع والافتراق عندهم حقيقة، وهو قول الإمام الجويني وأصحابه، والماتريدية، وكذلك قول أبي الحسن وأصحابه ـ من المعتزلة ـ وابن تيمية وأصحابه، وذكر الصنعاني أنه مذهب أهل البيت الأولين، كما ذكر ذلك الإمام محمد بن إبراهيم الوزير، ونسبه إلى الإمام يحيى بن حمزة(٣).

القول العاشر: أن أفعال العباد مقدور بين قادرين، مع عدم تمييزه إلا بالوجوه والاعتبارات، وهو قول الأشعرية(٤).

القول الحادي عشر: قول أهل الكسب أن الأكوان ذوات ثبوتية، هي فعل الله تعالى، وفعل العبد كسب يتعلق بها، وهي متميزة منه، وقد نسبه ابن الأمير إلى الكسبية من الأشعرية(٥).

---

(١) «الملل والنحل» (٧٧/١).

(٢) «إيثار الحق على الخلق» (٢٣٨ ـ ٢٥٠).

(٣) «الأنفاس اليمانية» ص(٢٨٨)، و«الإيثار» (٢٥٠).

(٤) «الأنفاس الرحمانية» ص(١١٢).

(٥) نفس المصدر (٢٨٧).

القول الثاني عشر: أنه لا فعل للعبد إلا الاختيار، فمتى اختار الطاعة خلقها الله عقيب اختياره، وكذلك المعصية، ونسب هذا القول إلى الأشعرية.

القول الثالث عشر: قول الجهمية، وزعموا أن للعبد قدرة غير أنه لا أثر لها البتة، وأفعالها كلها مخلوقة لله وحده، ولم يثبتوا كسباً للعبد، ولا مقدوراً بين قادرين، وهو قول لبعض الأشعرية.

القول الرابع عشر: أنه لا قدرة للعبد، ولا فعل البتة، وإنما حركته منسوبة إليه مثل نسبة حركة الشجرة إليها، وهذا ما حكاه الشهرستاني في «الملل والنحل» عن علاقة الجبرية والجبرية تركوا الجمع بين الظواهر، وركبوا اللجاج الشديد، والعناد البعيد، وجحدوا الضرورات العقلية، والبينات السمعية، وقد أجمع أهل السنة وأهل الكلام على ضلالهم والرد لقولهم؛ لأنهم نفوا المشيئة والله لم ينفها مطلقاً، لكن جعلها بعد مشيئته ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠]. والجبرية نفوها، وكذلك نفو أن يكون المكلفون مختارين غير مجبورين، فكان ما شاء من اختيارهم، وهو قول جهم ومن تبعه، وقال بذلك بعض الصوفية، وبعض المرجئة، وهم من أصناف الجهمية[١].

ويقول ابن تيمية ـ رحمه الله ـ عن الصوفية: إنهم صاروا يوافقون جهماً في مسائل الأفعال والقدر، وإن كانوا مكفرين له في مسائل الصفات[٢].

الخامس عشر: مذهب أهل الطبيعة:

هؤلاء ينسبون كل أثر إلى الطبيعة؛ لأنهم لا يؤمنون بوجود الله، ويقولون بقدم المادة، وهم يرون أن الأسباب تؤثر في مسبباتها بطبيعتها وذاتها، مثل ما تحرق النار بطبيعتها وذاتها، وهؤلاء كفار بإجماع المسلمين لإلحادهم وإنكارهم وجود الله ـ عزَّ وجلَّ ـ[٣].

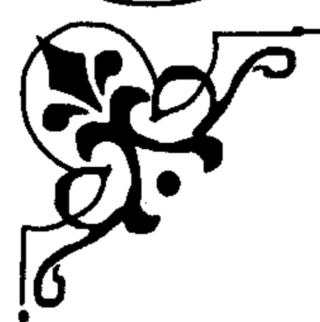
---

(١) «مقالات الإسلاميين» ص(٢٠٢).
(٢) «الحسنة والسيئة» ص(١٨).
(٣) «رد مزاعم المبطلين» ص(٦٢).

وقد ذكر الأمير الصنعاني - رحمه الله - بعد إيراده لبعض الأقوال في مسألة أفعال العباد أن كل مسألة ليس فيها من الله ورسوله - ﷺ - كلام مبين يكثر فيها الاضطراب، وينقطع بكل مدع فيه الأسباب[١].



(١) انظر: «الأنفاس الرحمانية» ص(٢٨٥).




المذاهب الرائسة في مسألة خلق أفعال العباد

المذهب الأول: مذهب الجبرية

يقولون: إن أفعال العباد إنما هي أفعال الله، والعباد مجبورون على أعمالهم لا قدرة لهم ولا إرادة ولا اختيار، والله وحده هو خالق أفعال العباد وأعمالهم، إنما تنسب إليهم مجازاً، والعباد فيها بمنزلة أوراق الأشجار في حركاتها عند مهب الريح؛ وذلك لأن الله تعالى علم أفعال العباد في الأزل، وقضاها وقدرها، وخلق قدرة العبد عليها، وميله إليها، واختياره إياها، بحيث يستحيل عليه تركها، فأنكروا عند ذلك حكمة الله في خلقه وأمره، فإذا صدر الذنب من أحدهم وعوتب يقول: لا ذنب له في فعله، وإنما الفاعل على سواء المحرك له غيره، وأهم فرق الجبرية الجهمية أتباع الجهم بن صفوان السمرقندي[1].

وقد فصل الأمير الصنعاني أقوال الجبرية إلى قولين:

١ ـ على أن للعبد قدرة غير أنه لا أثر لها البتة، وأفعاله كلها مخلوقة لله تعالى، وذلك أن الجهم يرى أن الإنسان يختلف عن الجمادات؛ لأن الله خلق في الإنسان قوة كان بها الفعل، كما خلق له إرادة للفعل واختياراً منفرداً له، لكن هذه الإرادة كاللون والطول ونحوهما مما لا إرادة للإنسان فيه ولا قدرة.

(١) «القضاء والقدر» للمحمود ص(٢٠٣).

٢ ـ أنه لا قدرة للعبد ولا فعل له البتة، وإنما حركته منسوبة إليه، مثل نسبة حركة الشجرة إليها[١].

❋ ❋ ❋

المذهب الثاني: مذهب المعتزلة

قال الإمام محمد السندي ـ رحمه الله ـ: والمعتزلة ينفون القدر عن الله تعالى ويثبتونه لأنفسهم، فأفعال العباد ليست مخلوقة لله، وإنما العباد هم الخالقون لها، وأن المؤثر فيها قدرتهم فقط[٢].

وإنهم يأتون بالقبائح بإرادتهم بدون مشيئة الله وإرادته، بل على خلاف مراد الله، وسبب ضلالهم في أن هناك خالق غير الله، هو: اعتمادهم على عقولهم في تقرير المسائل الاعتقادية، وعدم الاعتماد على النصوص النقلية[٣].

➢ تقرير مذهب المعتزلة من خلال مؤلفاتهم:

١ ـ قال القاضي عبد الجبار: فصل في خلق الأفعال: الغرض به الكلام في أن أفعال العباد غير مخلوقة فيهم، وأنهم المحدثون لها[٤].

وقد اتفق أهل العدل على أن أفعال العباد عن تصرفهم، وقيامهم وقعودهم، حادثة من جهدتهم... وأن من قال: إن الله خالقها ومحدثها فقد عظم خطؤه[٥].

٢ ـ قال أبو القاسم البلخي في بيان ما اجتمعت عليه المعتزلة:

---

(١) «الأنفاس الرحمانية» (٢٨٦).
(٢) «الإفاضة المدنية» ص(١٤٣).
(٣) «من مقدمة الألمعي» ص(١١٩).
(٤) «شرح الأصول الخمسة» ص(٣٢٣).
(٥) «المغني في أبواب التوحيد» لعبدالجبار الهمداني ص(٣/٨).

وأجمعوا أن الله لا يحب الفساد ولا يخلق أعمال العباد[١].

وقد أورد أحمد بن المرتضى المهدي المعتزلي في ذكر المسائل التي أجمع عليها المعتزلة مسألة أن فعل العبد غير مخلوق فيه، كما أن الإنسان عند المعتزلة يجوز أن ينفي فعل الله ـ تعالى ـ الذي له القدرة بفناء الحياة، بأن يقتل نفسه... ويجوز أن يبطل فعل الغير للسكون بتحريك المحل[٢].

وينبغي أن يعلم أن المعتزلة أنفسهم يختلفون في بعض التفصيلات حول ذلك، ولكن ما ذكرناه هو ما أجمعوا عليه، ويجد المتأمل في أقوالهم واحتجاجهم من التناقض والتعارض الشيء الكثير.

* * *

المذهب الثالث: مذهب الأشعرية والماتريدية

الأشعرية يقولون: إن الله خالق أفعال العباد الاختيارية واقعة بقدرة الله وحدها، وليس لقدرتهم تأثير فيها، بالله سبحانه أجرى عادته بأن يوجد في العبد قدرة واختياراً، فإذا لم يكن هناك مانع أوجد فيه فعله المقدور مقارناً لهما، فيكون الفعل مخلوقاً لله إبداعاً وإحداثاً، ومكسوباً للعبد، والمراد بكسبه إياه: مقارنته لقدرته وإرادته من غير أن يكون هناك منه تأثير أو مدخل في وجوده سوى كونه محلاً له[٣].

كما يقولون إن أفعال العباد مقدور بين قادرين مع عدم التمييز إلا بالوجوه والاعتبارات، وبذلك اعتمدوا على نظرية الكسب التي اشتهروا بها، وقد فصل ابن الأمير أقوالهم في هذه المسألة، وذكر أن أي: مسألة ابتداعية

---

(١) «ذكر المعتزلة مقالات الإسلاميين» ص(٦٣).
(٢) «القضاء والقدر» للمحمود ص(٣١١).
(٣) نفس المصدر ص(٣١١).

ليس فيها من الله ورسوله ـ ﷺ ـ كلام معين يكثر فيها الاضطراب.

وقال في «الأنفاس الرحمانية»:

بأن الحسن والقبح والطاعة والمعصية اعتبارات راجعة إلى الكسب دون الخلق، فيسند إلى العبد لا إلى الله تعالى، وذلك لأن خلق المعصية ليس معصية، وخلق القبيح ليس بقبيح[١].

والماتريدية يثبتون للعباد إرادة جزئية، وهي غير مخلوقة، وأمرهم بأيديهم فهم: جعلوا كسب العباد عبارة عن إرادتهم الجزئية[٢].

وبهذا الأصل خالفوا المعتزلة القائلين بأن الله لا يخلق أفعال العباد، بل هم الخالقون لها، ويتميز هذا الجانب عند الأشاعرة والماتريدية، صار مذهبهم مشهوراً بأنه مذهب أهل السنة، وهذا حق.

ولكن عند عرض مذهبهم في الجانب الثاني من قضية خلق أفعال العباد، وهو جانب تعلق أفعال العباد بهم، وهل هم الفاعلون لها؟ أو هي كسب لهم؟ وما مدى تعلق العباد بأفعالهم... إلخ. ويتضح مدى اختلافهم وبعدهم عن مذهب أهل السنة الحقيقي.

وهناك أمر آخر، وهو أن بعض كبار الأشاعرة قد رجعوا عن آرائهم التي كانوا يقولون بها في القدر إلى مذهب أهل السنة والجماعة.

➢ قول العلامة الأشعري:

ذكر العلامة محمد بن عبد الهادي السندي: أن الشيخ الأشعري قد ذهب إلى أنه لا تأثير لقدرة العبد إلا في كون الفعل كسباً[٣].

وقد ذكر أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري وبين أن فعل العبد بخلق الله ابتداءً، وبخلق الله له قدرة حال الفعل ولا قبله ولا أثر لها، وهذا

---

(١) «الأنفاس الرحمانية» (٢٨٠).

(٢) «القضاء والقدر» (٣١٨).

(٣) «الإفاضة» ص(١٦٤).

جبر محض، وبذلك صرح إمام الحرمين والرازي والسمرقندي وغيرهم بأن مذهب الأشعري من الجبر المحض.

ولذا قال سائر الأشاعرة: هذا المذهب دفع للضرورة الفارقة بين المختار والمضطر، والقدرة التي لا أثر لها.

ومن خلال تتبع كلام الإمام الصنعاني نجده يرى أن الكسب يرادف الفعل، والعمل لغة في حق العبد والرب تعالى، وأن الكسب الذي أثبته الأشعري إنما هو عرفي لا يصح، بل لا يجوز تفسير ألفاظ القرآن به[(١)].

قال الأشعري في اللمع: إن قال قائل: لم زعمتم أن أكساب العباد مخلوقة لله تعالى؟ قيل له: قلنا ذلك لأن الله تعالى يقول: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾﴾ [الصافات: ٩٦]، وقال تعالى: ﴿جَزَآءً بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [السجدة: ١٧]، فلما كان الجزاء واقعاً على أعمالهم كان الخالق لأعمالهم[(٢)].

❋ ❋ ❋

المذهب الرابع: مذهب أهل السنة والجماعة

أوضح الإمام السندي ـ رحمه الله ـ أن المذهب الحق مذهب أهل السنة وهو مذهب العدل والتوسط بين المذاهب الأخرى، وأنه يخرج من بين فرث ودم لبناً خالصاً.

ومذهب أهل السنة والجماعة هو أن الله خالق للحوادث بأسرها، وأنه تعالى خالق أفعال العباد، والعباد فاعلون حقيقة، ولهم قدرة على أعمالهم ولهم إرادة، والله خالقهم، وخالق قدرتهم، وإرادتهم[(٣)].

---

(١) «الأنفاس الرحمانية» (٣١٦).
(٢) «اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع» ص(٦٩).
(٣) انظر: «العقيدة الواسطية وخلق أفعال العباد» ص(٤٠).

➢ الصنعاني يرى أن السلف لا يقولون بهذا:

قال: ولكن نجد الإمام ابن الأمير الصنعاني يخالف نسبة هذا القول لأهل السنة حيث يرى أن جعل القول بمسألة الأفعال من أوصاف أهل السنة ليس بصحيح، ولا وجه يصح، حيث أن القول بخلق الأفعال بحث مبتدع ...وقول مخترع باتفاق علماء الإسلام وعلماء الكلام... مع أنه لم يذكر هؤلاء العلماء، ولكنه ذكر أنه لم يقع في عصر النبوة أو الصحابة، ولم يخطر ببال أحد منهم، وهذا القول من الأمير الصنعاني يقصر أهل السنة والجماعة على عصر الصحابة.

➢ قول الإمام البخاري في مسالة خلق أفعال العباد:

أوضح الإمام البخاري ـ رحمه الله ـ أن الله تعالى جعل للمخلوقين قولاً وعملاً حين قال: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْغَفُورُ ۝٢﴾ [الملك: ٢]، فأخبر أن العلم من الحياة[١].

وذكر ـ أيضاً ـ أن النبي ـ ﷺ ـ جعل الإيمان والتصديق والجهاد والخير عملاً.

وقال النبي ـ ﷺ ـ: **«يخرج قوم تحقرون أعمالكم مع أعمالهم يقرأون القرآن»**[٢]. فبين أن قراءة القرآن هي العمل.

وقال بعد إيراده حديث جبريل ـ عليه السلام ـ في الإسلام والإيمان والإحسان، فسمى الإيمان والإسلام والشهادة والإحسان والصلاة بقراءتها وما فيها من حركات الركوع والسجود فعلاً للعبد[٣].

فالعلماء خالفوا الكثير مما أورده الإمام الصنعاني ـ رحمه الله ـ في

---

(١) خلق أفعال العباد ص(٩٧).
(٢) البخاري في الصحيح.
(٣) خلق أفعال العباد ص(٥٣ ـ ٦٠).

مسألة خلق أفعال العباد، ودفاعه عن العلماء في عدم تعرضهم لهذه المسألة وهو خلاف ما عليه الإمام السندي ـ رحمه الله ـ.

وقد نفى الإمام الصنعاني أن يكون البخاري خاض في مسألة خلق الأفعال مع اطلاعه على ما صنفه الإمام البخاري في مسألة خلق الأفعال من تأليف كتاب مستقل فيها، كما بين أنه ذكر في أواخر «صحيحه» شيئاً من ذلك، ولم يأتي بغير العموميات مثل قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾ [الرعد: ١٦]، وقوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٣]، أنها لا تدل على خصوصية محل النزاع حتى يخرج الخوض بها عن الابتداع(١).

وهذا مخالف لما سبق ذكره عن الإمام البخاري في ذلك.

* * *

المذهب الحق في خلق أفعال العباد

هو ما ذهب إليه أهل السنة والجماعة من السلف والخلف في أن كل شيء بقضاء الله وقدره، وأن الله خالق لأفعال العباد لقوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٣]، ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤].

وأن الله يريد الكفر من الكافر ويشاؤه، ولا يرضاه ولا يحبه، فيشاؤه كوناً ولا يرضاه ديناً(٢).

وأن أفعال العباد تقع بمشيئته كما قال سبحانه: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ وَلَٰكِنِ ٱخْتَلَفُوا۟ فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

والله تعالى أثبت للعباد إرادة ومشيئة وأضاف العمل إليه، قال ـ

(١) «الأنفاس» ص(٢٣٩).

(٢) «شرح الطحاوية» (٣٢١/١).

سبحانه وتعالى ـ: ﴿وَقُلِ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩]، فأفعال العباد خلق الله تعالى، وكسب من العباد بمنزلة الأسباب للمسببات، فالعباد لهم قدرة ومشيئة وإرادة، ولكنها داخلة تحت قدرة الله ـ عزَّ وجلَّ ـ ومشيئته وإرادته، كما قال تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٩﴾﴾ [التكوير: ٢٩].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ:

وتحقيق الكلام أن يقال: فعل العبد خلق لله ـ عزَّ وجلَّ ـ، وكسب للعباد[١].

قال الألمعي:

وهذا القول هو خلاصة القول الحق في كل مذهب من المذاهب السابقة الذكر، فقد التزم أهل السنة والجماعة منهج الكتاب والسنة في تقديم الشرع، وأن العقل الصريح لا يعارض النقل الصحيح، والله أعلم[٢].

اعتراض الأمير الصنعاني على منهج الفرق في بحث المسائل المتعرضة كان يرى لو أن المنهج لديهم مستقيماً ما اختلفوا ذلك الاختلاف، وكذلك حذر من نقلهم من كتب الخصوم، وقوله في ذلك: ولا يحل للناظر نقل كلام أحد من كتب خصمه بعد ما عرف ما بين الفريقين من التعادي والإحن، بل يجب عليه أن ينقل كلام كل فرقة من كتبها، وإنما قلنا: لا يحل؛ لأنه قد ثبت عن الشارع عدم قبول شهادة أحد الخصمين على عدوه، وأي عداوة أعظم من عداوة أهل المذاهب؟ وكفاك عبرة بما سمعته هنا عن القاضي وإمام الحرمين وابن قتيبة[٣].

قال: ويفهم من ذلك تحذير الإمام الصنعاني ـ رحمه الله ـ للأمة وللعلماء من الاختلاف بين فرق الإسلام، ومن النقل من كتب الخصوم مع

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٣٨٣/٨).
(٢) «مقدمة الأنفاس» ص(١٢٨).
(٣) «الأنفاس الرحمانية» ص(٢٥٢).

تأكيده على وجوب البعد عن التعادي، والتنابز بالألقاب الذي نهى عنه الكتاب، مع الالتزام في حال الرغبة في النقل عن أي: فرقة بالعودة إلى كتبها التي اختارتها، وشيوخها الذين يعبرون عنها...

➢ حقيقة لفظ الخلق والمخلوق والتفريق بينهما:

قال الأمير ـ رحمه الله ـ في معنى الخلق، وقد علمت أن للخلقة لغةً ثلاثة معاني: **الأول**: الإيجاد من العدم، وهذا المعنى يختص به رب العباد في إيجاد الأجسام.

ودليلهم قوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾ [فاطر: ٣].

والثاني: التقدير، وهذا يطلق ويسند إلى الله تعالى ولا يختص به، إذ يسند إلى العباد كما يفيده أحسن الخالقين.

ودليلهم: قوله تعالى: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤]، أي: المقدرين، إذ الآية في سياق خلق الإنسان وتقدير خلقه أطواراً.

والثالث: الكذب، وهو يختص بالمخلوقين، ويتعالى عنه رب العالمين، وكل هذا نطق بها القرآن.

ودليلهم: حكايته عن الكفار أنهم قالوا: في القرآن: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا ٱخْتِلَٰقٌ﴾ [ص: ٧]، أي: كذب، ومثل قوله: ﴿وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا﴾ [العنكبوت: ١٧] على بعض التفاسير(١).

ويفهم من قول الصنعاني أن أشهر الخلق هو (التقدير)، وأفعال العباد مخلوقة بهذا المعنى بلا نزاع، وهذا قول إمام الحرمين الجويني وأبو إسحاق الإسفراييني وأصحابهما من الأشعرية، بل هو قول المعتزلة والشيعة.

أما القول: (**إن أفعال العباد مخلوقة**)، فإن أريد أن الله قدرها فهذا مما

---

(١) «الأنفاس الرحمانية» ص(٢٨٨).

لا خلاف فيها، ومكتوبة لأنه قد سبق بهما العلم والتقدير والكتابة، كما نطقت به نصوص الكتاب والسنة.

وإن أريد أن الله تعالى أوجدها في العباد، وأنهم ضروف لها كإيجاد الحياة، فهذا شيء لم يقم عليه دليل من لغة، ولا كتاب ولا سنة، أما الخلق المنسوب إلى الله تعالى المختص به فهو:

أولاً: الإيجاد من العدم الذي ملأ الله تعالى القرآن من الإخبار به والتمدح ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾ [هود: ٧] في آيات، وفي بعضها: (وما بينهما)، وقوله تعالى: ﴿لَتَكْفُرُونَ بِٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَرْضَ فِى يَوْمَيْنِ﴾ [فصلت: ٩]، وقوله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ ۝﴾ [النحل: ٤].

والثاني من معاني الخلق:

التقدير، قال تعالى: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤].

فالأول: يختص بالله، وليس في لغة العرب أن كل شيء يسمى مخلوقاً، والدليل: على ما ادعى ذلك، ونحن نمنعه لوجهين:

أحدهما: إن تسمية كل شيء بذلك يحتاج إلى نقل صحيح عن أهل اللغة، وهو معدوم، ولم يعهد عن أحد من أهل اللغة أنه يقول خلقت قعوداً ولا قياماً ولا صلاة ولا صياماً.

وانتقد قاعدة أهل السنة: أنهم لا يطلقون على الله من الأسماء إلا ما جاء في الكتاب والسنة الصحيحة.

أهل السنة منهم من يقول: الأسماء مشتقة، ومنهم من يقول: إنها غير مشتقة، والدليل في ذلك الكتاب والسنة على أن الأسماء والصفات لا تؤخذ إلا من الكتاب والسنة «الصحيحة»، فلا حاجة في أن نأتي باسم أو صفة ونشتق له اسماً آخر، أو صفة نجعلها اسم ولم يأت في الكتاب ولا في السنة.

والعجيب أن المؤلف يقول بهذا في كثير من المواضع من كتبه إلا أن

مسائل الأصول وفرعه والتبحر في دقائق اللغة، هي التي أوصلت به إلى ذلك الاجتهاد، وكل يؤخذ من قوله ويرد إلى رسول الله ـ ﷺ ـ.

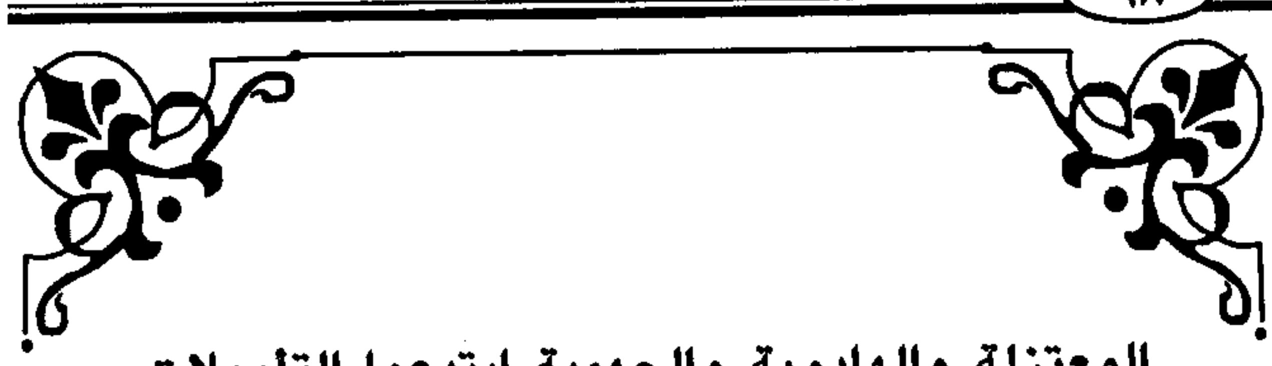
الثالث عشر: وذكر قولهم في أن: الذي لا يعلم النبوة فإنه كفر لما يأتي به الكذابين من ادعى النبوة وأنه غير معجز، والنبوة في المعجزات.

ثم قال: وعلى هذا يتفرع من هذه المسألة مسألة: (التحسين والتقبيح).

وذكر أن الجبرية يلزمهم عدم معرفة النبوة لتجويزهم القبائح على الله تعالى، وأنه يظهر المعجز على يد الكاذب وأجاب المجبرة[1]: بأن الله لا يخلق المعجز على يد الكاذب فإن ذلك صفة نقص والله منزه عن كل نقص متصف بكل كمال.



(١) الجبرية: هم الجهمية والمشبهة، ومن نحا نحوهم، ولعل المجبرة عندهم (أهل السنة).



المعتزلة والهادوية والجهمية ابتدعوا التأويلات

ثم ذكر كلام المعتزلة في الكلام على القبيح العقلي وأن النقص فيه.

قال: وقد حققنا أنه لا خلاف في التحقيق ـ أي: لهذه المسألة، وهذا معلوم أن أهل البدع كالمعتزلة والهادوية، والجهمية وغيرهم من أمثالهم، أنهم ابتدعوا ولم يأتوا بشيء من الأدلة، وإن جاءوا بدليل فإنهم يبتدعون فيه بالتأويلات الفاسدة، وينبغي أنه لا يفتح لهم المجال، ولا يطال في النقاش معهم، فقد رحمنا الله وكفانا بالكتاب والسنة، وفهم السلف، وتلك الفطرة التي فطر الله الناس عليها.

وقد تراجع عن هذه البدع وعن ذلك الضياع الشهرستاني والغزالي والرازي وغيرهم، وكأنهم يقولون للمعتزلة والأشاعرة والجهمية، الذين يؤولون ابتغاء الفتنة بالتأويل الفاسد المخالف للحق، اتركوا علم الكلام والفلسفة، اقرأوا القرآن والسنة «الصحيحة»، فإذا قرأتم القرآن والأحاديث الصحاح، فلا مكان للبدع في قلوبكم، ولا تدخل عليكم في أعمالكم.

الرابع عشر: نفي التكفير بالإلزام وأنه غير صحيح، وأن هذا إلزام من المهدي وغيره لا يلتزموه فلا تقوم الحجة على خصمهم.

الخامس عشر: ذكر كلام مختار المعتزلي: أن المجبرة كعبدة الأصنام... إلخ.

رد ذلك وأن هذه اختلافات ثاتبة بين كل الفرق.

وأن كل واحد يعتقد ما يعبده مخالفة، وأنه لو لزم تكفيرهم للزم تكفير كل الطرائق الإسلامية كلها، وهذا ممتنع عقلاً وشرعاً وإجماعاً.

السادس عشر: نقل كلاماً لابن دقيق العيد في لازم المذهب.

وأنه قال: والحق أنه لا يكفر أحد من أهل القبلة إلا بإنكار متواتر من الشريعة فإنه مكذب بالشرع... إلخ.

قال المؤلف: والمراد بيان أن هذه تكفيرات بلازم المذهب، وأن هذا باطل عند المحققين، وعند القائلين أنفسهم، وهذه استدلالات عقلية ولهم أدلة سمعية ظنية، كما قاله ابن الوزير في «الإيثار».

السابع عشر: نقل كلام أبي حامد الغزالي وعز الدين بن عبد السلام وابن الوزير وجمهور المتكلمين: أنه لا يجوز التكفير، وكذلك كلام يحيى بن حمزة في أن هذه الأمور مخالفة للحق، ونصرها المؤلف وهذا هو الحق.

الثامن عشر: ناقش كلام ابن الوزير في مسألة من كان مسلماً ثم صادم الأدلة بالاعتقادات الخاطئة فهل يكفر؟

قال: فهؤلاء كالمجبرة الخلص يعني الجهمية عند المحققين، وكذلك المجسمة والمشبهة، وأنهم أجمعوا... على النقص مع إثبات كمال الربوبية، وكذلك القدرية، وبين حالهم، وذكر أن القياس عند علماء المعقولات ليس قاطعاً، وهذا فيه رد على المعتزلة والأشاعرة.

التاسع عشر: بعد ذلك الخوض والردود العقلية والاستنباطات الأصولية واللغوية، ورد الشبهة، وبعد أن ذكر كلام المعتزلة والهادوية وغيرهم.

بيّن ـ رحمه الله ـ: أنه لم يقم دليل على تكفير التأويل، وأنه أمر عظيم بين خطرة النبي ـ ﷺ ـ وذكر في ذلك أحاديث من الصحيحين وغيرهما في الترهيب من التكفير، قال: وقد استوفى ذلك السيد العلامة ابن الوزير ـ رحمه الله ـ.

العشرون: ذكر مسألة التفسيق والقول فيها كالقول في التكفير، ثم صرح أن الزيدية والمعتزلة على أن الفاسق لا يسمى مؤمناً، والمرجئة تسميه مؤمناً والخوارج تكفره.

الحادي والعشرون: قال وأحب أن أبين قول السائل أن أهل المذهب يقولون: من قطع بدخول الفساق من هذه الأمة الجنة، أنه كافر تأويل... نعم أنهم ذكروا هذا، وقد أوضحنا ضعف الأدلة في تكفير التأويل، وإنما لما خص السائل هذه المسألة احتجنا إلى الكلام فيها، فذكر: أن الفسق كالكفر لا يجوز إثباته إلا بدليل قاطع، ولا بد أن يكون سمعياً لا مجال للعقل فيه.

وذكر أن الله يعفو عنهم بالاستثناء، ودلل لذلك ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]، يغفر لعصاة المسلمين غير المشركين، ويجوز أن يدخلوا النار بقدر ذنوبهم ويخرجون منها للأحاديث المتواترة في ذلك، وذكر أحاديث الشفاعة.

وذكر: أن الأدلة في ذلك واسعة لمن عرف علم الحديث.

فمن منهجه الاهتمام والرجوع إلى علم الحديث، وهذا من توفيق الله له ولكثير من الناس، ولكن أكثرهم لا يعلمون.

وبين أن القول في هؤلاء ـ أي أهل السنة والجماعة ـ ليسوا بكفار تأويل، وأن هذا قول غير صحيح.

وقولهم: إن الفساق يغفر لهم الله بمشيئته، أو بعد خروجهم من النار، ويقطعون بذلك.

وهذا ليس قول الزيدية والمعتزلة.

وبين ـ رحمه الله ـ: أن قول أهل السنة هو الحق، وأن قول الزيدية والمعتزلة مخالف.

وأن الزيدية والمعتزلة لا يكفرونهم بالتأويل، أي بقولهم: بخروج العصاة من النار أو بشفاعة النبي ـ ﷺ ـ، لتواتر الأحاديث بذلك.

وإنما يكفرونهم: إن قالوا: بخلق أفعال العباد.

الثاني والعشرون: أن هؤلاء أهل السنة لا يسمون مرجئة، وإنما يسمون راجية، واستدل بقوله: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا يَحْذَرُ ٱلْءَاخِرَةَ وَيَرْجُواْ رَحْمَةَ رَبِّهِۦ﴾ [الزمر: ٩].

وفي رسالته: «الفرق بين الرجاء والإرجاء» ذكر أدلة أخرى.

وذكر أن الرجاء مطلوب، والخوف من الله مطلوب.

وأن الرجاء لا بد أن يكون مع العمل الصالح.

وأن... الإرجاء هو المذموم؛ لأنه مشتق من المزيد، ولكن كثير من الناس لا يعرفون الفرق بين الرجاء والإرجاء.

وأن الإرجاء هو: القول بأنه لا يضر مع الإيمان معصية، ولا تنفع مع الشرك طاعة، وعمومات الوعيد في الكفار فقط.

وهذا مذهب باطل.

وبهذا يبين ـ رحمه الله ـ: أن من منهجه إبطال كلام أهل البدع بالأدلة، كما هو واضح في كتبه ودعوته.

وذكر: أن من جمع بين الرجاء والإرجاء من الغلط.

بل هو من الباطل، فإن المعتزلة والزيدية (الهادوية) وغيرهم مرةً يدخلون أهل السنة مع الجهمية، وأخرى مع المرجئة، ومرة مع أهل الشرك، وهكذا أهل الباطل يرمون أهل الحق في كل زمان، ولكن الله مظهر الحق ولو كره المرجفون، ومن خلال هذا الكلام ظهر أن الزيدية والمعتزلة يدخلون أهل السنة في كفر التأويل، ولو أن ابن الأمير ـ رحمه الله ـ يحسن الظن أنهم غلطوا ولم يفرقوا بين الرجاء والإرجاء، فقد قال ـ رحمه الله ـ: قد وقع هذا الغلط لأئمة من علماء الزيدية، مع أن تكفير المرجئة قد اعترضه الإمام يحيى، ونقله القرشي وأيده عز الدين.

ولعل الغالب من علماء الزيدية أنهم أهل الخطأ والغلط، وإنما خرج

منهم أئمة اتبعوا الدليل، مثل الإمام محمد بن إبراهيم الوزير، والعلامة المقبلي، والعلام حسين النعمي، والإمام الشوكاني، والعلامة يحيى بن حمزة الذماري ـ رحمهم الله ـ أجمعين.

وظهر كذلك أنه لم يسم أهل السنة باسمهم، لمصلحة وهي وجود الشيعة والمتعصبة من الزيدية، كما فعل شارح الطحاوية ـ رحمه الله ـ، وانظر ما يدلك على هذا في سيرته ـ رحمه الله ـ.

الثالث والعشرون: من خلال منهجه الأصولي يبين أن مسألة الجبر والقول بالتشبيه ودخول الفساد الجنة من مسائل الأصول، والحق فيها مع واحد.

أي: كما وضح في بحثه وردوده... أن المذهب الواحد صاحب الحق هو المتبع للأدلة من القرآن والسنة، ليس صاحب كلام، ولا صاحب دليل عقلي مخالف للسمعي.

قال: بخلاف مسألة: نكاح الكتابية، أو المثلث وغيرها فإنها من مسائل الفروع، وكل مجتهد فيها مصيب، كما في علم الأصول.

الخلاصة من دراسة منهج الإمام الصنعاني ـ رحمه الله ـ في هذا الكتاب:

١ ـ أنه عرض أقوال الهادوية والمعتزلة وناقشها نقاشاً طويلاً.

٢ ـ ذكر الجهمية والمشبهة، وأنهم قد كفروا بالتأويل من خصومهم.

٣ ـ رد على المهدي ومن جرى مجراه، في أنهم يكفرون بالأدلة الظنية لا القطعية، فبين: أنهم يستدلون بأدلة ظنية وأدلة عقلية مخلفة للنقلية القطعية.

٤ ـ ذكر مخالفتهم للأدلة السمعية المتواترة.

٥ ـ ذكر من العلماء من أبطل هذه القاعدة من علماء كانوا في

الزيدية، مثل الإمام محمد بن إبراهيم الوزير، والإمام يحيى بن حمزة وغيرهما.

٦ ـ أنهم يكفرون أهل السنة والجماعة بقولهم بمسألة خلق أفعال العباد، وغير أهل السنة كذلك.

٧ ـ ذكر أنهم يكفرون باللازم، ثم رد عليهم أن اللازم ليس بلازم.

٨ ـ ذكر قواعد وأقوال لأهل العلم تبين أن اللازم تكفير بالقياس، ولا يصح ذلك.

٩ ـ بين أن الكلام في تكفير الفساق كالكلام في الذي قبل.

والحق أنهم لا يكفرون وذكر الأدلة في ذلك، ورد على من كفر الفاسق بالتأويل.

١٠ ـ بين أن الحق في صفات الله أنها لا نقص فيها، ونثبت الكمال لله ـ عزَّ وجلَّ ـ.

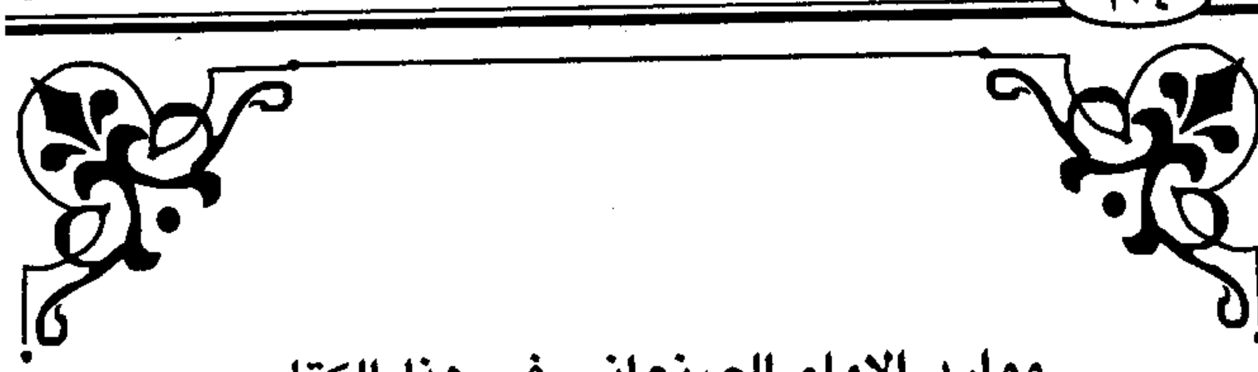
١١ ـ أن الزيدية والمعتزلة لم يكفروا أهل السنة بالتأويل.

١٢ ـ ذكر أن الحق واحد، واتباعه بالأدلة.

١٣ ـ رد عليهم فيما كفروا بالتأويل في بعض مسائل الفروع.

١٤ ـ بين ـ رحمه الله ـ أنه قد توسع في هذه المباحث في بعض كتبه كـ «إيقاظ الفكرة»، و«الأنفاس الرحمانية».





موارد الإمام الصنعاني في هذا الكتاب

١ - إيقاظ الفكرة لمراجعة الفطرة له.
٢ - «الأنفاس الرحمانية» على المسائل المدنية.
٣ - «إيثار الحق على الخلق» للإمام محمد بن إبراهيم الوزير.
٤ - كتاب الأزهار في فقه الأئمة الأطهار للمهدي.
٥ - غاية السول لحسين بن الإمام القاسم.
٦ - القلايد في العقايد للمهدي.
٧ - مختصر العنايات لشرح القلائد للنجري.
٨ - المجتبى في أصول المعتزلة لمختار بن محمود المعتزلي.
٩ - كتاب المنهاج في الأصول للفاضل القرشي.
١٠ - والمعراج لعز الدين الحسن.
١١ - قصد السبيل لم يذكر من ألفه.
١٢ - الإعلام بقواطع الإسلام، ابن حجر الهيثمي المكي.
١٣ - شرح عمدة الأحكام لابن دقيق العيد.
١٤ - حاشية الجلال على القلائد في العقائد.
١٥ - مختصر ابن الحاجب.

١٦ ـ الهداية شرح الغاية للحسين بن القاسم.

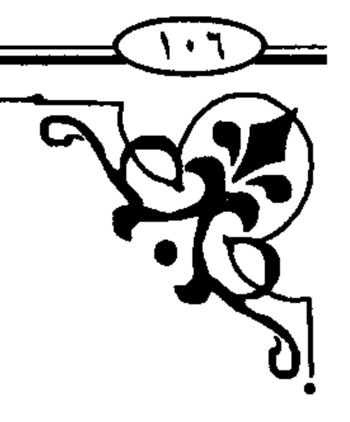
١٧ ـ شرح المواقف للسيد الشريف.

١٨ ـ المواقف في أصول الدين للعضد.

١٩ ـ الفرق بين الإسلام والزندقة للغزالي.

٢٠ ـ «التمهيد» ليحيى بن حمزة ـ رحمه الله تعالى ـ.






نفي الظلم عن الله تعالى

تعريف الظلم: هو التصرف في ملك الغير، والقبيح: ما شرع ذم فاعله[١].

قال أهل السنة: إن الله تعالى حكم عدل يضع الأشياء مواضعها، فلا يضع شيئاً إلا في موضعه الذي يناسبه، ولا يفرق بين متماثلين، ولا يسوي بين مختلفين.

وقد أشار الشيخ محمد السندي إلى دليله بقوله: لأن الظلم هو التصرف في ملك الغير أو عصيان من تجب طاعته، وهو القاهر فوق عباده، وله كل شيء، وهو دلالة على استحالة وقوع الظلم والقبح منه سبحانه وتعالى.

لأن الظلم والقبح هو ما شرع الله وأوجب ذم فاعله وذم الفاعل ما ليس له فعله، ولن يكون كذلك حتى يكون متصرفاً فيما غيره أحق وأملك به وبالتصرف فيه منه، فوجب استحالة ذلك في حقه تعالى.

وأكثر أهل السنة والحديث وجماهير المثبتين للقدر يقولون: إن الظلم ممكن مقدور، ولكن الله تعالى منزه عنه، لا يفعله بل حرمه على نفسه لكمال علمه وعدله، ولهذا مدح نفسه بأنه لا يظلم الناس شيئاً، ومن المعلوم أن المدح إنما يكون بترك المقدور عليه، لا بترك الممتنع.

---

(١) «منهاج السنة» (٣/٢١).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ:

طائفة قالوا: بل الظلم مقدور ممكن، والله تعالى منزه لا يفعله لعدله، ولهذا مدح الله نفسه حيث أخبر أنه لا يظلم الناس شيئاً، والمدح إنما يكون بترك المقدور عليه لا بترك الممتنع[١].

وقالت الجهمية والأشاعرة:

إنه التصرف في ملك الغير، أو هو مخالفة الآخر الذي تجب طاعته. وهؤلاء يقولون: الظلم لله ليس بممكن الوجود، بل كل ممكن إذا قدر وجوده منه فإنه عدل، والظلم منه ممتنع غير مقدور، وهو محال لذاته كالجمع بين النقيضين، وكون الشيء معدوماً موجوداً[٢].

وقالت المعتزلة: تعرف الظلم: بأنه الفعل الخالي عن نفع ودفع واستحقاق. والله تعالى عند المعتزلة عدل لا يظلم؛ لأنه لم يرد وجود شيء من الذنوب، لا الكفر ولا الفسوق ولا العصيان، بل العباد يفعلون ذلك بغير مشيئة.

فكل فريق اصطلح لنفسه معنى للظلم وجعله المراد بالظلم في الكتاب والسنة، وكل فسره باصطلاحه، وهذا الاختلاف عائد إلى مسألة التحسين والتقبيح العقليين، وجماهير الأمة من المثبتين لهما، والنفاة لهما ـ وهم الأشعرية ـ اختلفوا بعد ذلك، فالنفاة قالوا: إنه لا يقبح الفعل ولا يحسن إلا للنهي عنه والأمر به[٣].

* * *

(١) «منهاج السنة» باختصار (١/١٣٥).
(٢) «القضاء والقدر» ص(٢٧٩).
(٣) «الأنفاس الرحمانية» ص(٢٥٥).

الأدلة على تنزيه الله نفسه عن الظلم

١ ـ قال تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦]، فليس الظلم من صفات الله تعالى، ولم يظلم أحد من خلقه سبحانه، كما أنه تعالى لا يريد أن يقع الظلم على عباده فقال تعالى: ﴿وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ﴾ [غافر: ٣١]، ووعد سبحانه بمضاعفة الحسنات مع عدم ظلمه ولو لمثقال ذرة، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَٰعِفْهَا﴾ [النساء: ٤٠].

٢ ـ قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا ﴿١١٢﴾﴾ [طه: ١١٢]، أي: لا يخاف ظلماً من الله تعالى، بل ثواباً وأجراً على ما قدمه من العمل الصالح، وقد ورد في السنة النبوية تحريم الظلم، وحرمه على نفسه، ونهى عباده عن الظلم فقال كما في الحديث القدسي: **«يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي، وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا. . .»** «صحيح مسلم».

وقد نقل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في كتابه «منهاج السنة»: أن الأشعري صرح والقاضي أبو بكر وأبو المعالي، وأبو يعلى محمد بن الحسين وغيرهم: بأن الظلم بالنسبة إلى الله غير متصور أصلاً؛ لأن الظلم هو التصرف في ملك الغير أو عصيان من تجب طاعته، وهو القاهر فوق عباده، وإله كل شيء، وهم لا يجوزون التعذيب، لا بجرم سابق، ولا لأمر لاحق[١].

وقال إياس بن معاوية ـ رحمه الله ـ: ما خاصمت بعقلي أحداً إلا القدرية، قلت: أخبروني ما الظلم؟! قالوا: أن يتصرف الإنسان فيما ليس له، قلت: فلله كل شيء.

وعن زيد بن ثابت الأنصاري ـ رضي الله عنه ـ قال: قال النبي ـ ﷺ ـ:

---

(١) «منهاج السنة» (١/١٣٥).

«لو أن الله عذب أهل سماواته وأهل أرضه عذبهم وهو غير ظالم لهم، ولو رحمهم كانت رحمته لهم خيراً لهم من أعمالهم، ولو أنفقت مثل أحد ذهباً في سبيل الله ما قبله الله منك حتى تؤمن بالقدر، وتعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك، وأن ما أخطأك لم يكن ليصيبك، ولو مت على غير هذا لدخلت النار». قال: ثم أتيت ابن مسعود فقال مثل ذلك، ثم أتيت حذيفة فقال مثل ذلك[(١)].

وقد رد الإمام الصنعاني ـ رحمه الله ـ على ما جاء به الإمام السندي وما نقله عن شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ فقال: هذا أحد قولين نقلهما ابن تيمية في «منهاج السنة»، وهو قول الأقل من الأمة والأئمة.

يرد على ابن الأمير ـ رحمه الله ـ:

ويقال: أن هذا قول الأقل، بالنسبة للأكثر وهم الفرق، الجهمية والمعتزلة والأشاعرة وغيرهم، ولا يعتبرون أهل الحق لمخالفتهم الأدلة، وكذلك الأئمة، فإمام في علم الكلام، وإمام في البدعة والضلالة، مثل أئمة الشيعة والجهمية والمعتزلة فهم كثر، لكن أئمة أهل الحق هم أقل في العدد، وأكبر وأكثر في العلم والصواب، كما قال تعالى: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ ٱلشَّكُورُ﴾ [سبأ: ١٣]، فالعالم بالكتاب والسنة أمة في الأمم، والله ولي ونصير الذين آمنوا، وبالحق هم يعملون.

ثم قال ابن تيمية ـ رحمه الله ـ:

القول الثاني: أن الظلم مقدور، والله تعالى منزه عنه، وهذا هو قول الجمهور من المثبتين للقدر ونفاته، وهو قول كثير من النظار المثبتة للقدر وغيرهم، وهذا كتعذيب الإنسان بذنب غيره كما قال تعالى، ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخاف ظلماً ولا هضماً، وهؤلاء يقولون: الفرق

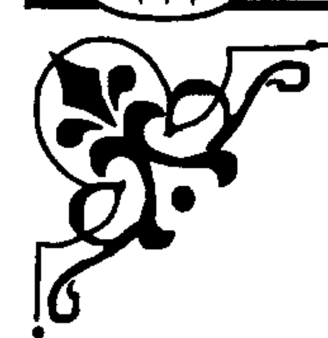
---

(١) «سنن أبي داود» رقم (٤٦٩٩)، وصححه الألباني ـ رحمه الله ـ، «صحيح ابن ماجه» (٧٧).

بين تعذيب الإنسان على فعله الاختياري، وغير فعله الاختياري مستقر في فطر العقول، فإن الإنسان لو كان له ابن في جسمه مرض أو عيب خلقي فيه لم يحسن ذمه ولا عقابه على ذلك، ولو ظلم ابنه أحداً الحسن عقوبته على ذلك[١].



(١) «منهاج السنة» (٣/٢٢).




مراتب القدر ووجوب الإيمان بها

أشار الأمير الصنعاني إلى مراتب القدر الأربع، ووجوب الإيمان بها، وأن كل كائن لا بد له من تقدم أمور أربعة:

علم الله به، وتقديره إياه، وقضاؤه به، وكتابته في اللوح، سواء كان ذلك الكائن من أفعال الله تعالى أو من أفعالنا[١]، وهذا دليل أن أفعال العباد مخلوقة.

قال تعالى: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴿٢٢﴾﴾ [الحديد: ٢٢].

➢ ومراتب القدر أربعة:

الأولى: العلم، أي: أن الله علم ما الخلق عاملون بعلمه القديم.

الثانية: الكتابة: أي أن الله كتب مقادير الخلائق في اللوح المحفوظ.

الثالثة: المشيئة: أي: أن ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، وأن ليس في السموات والأرض من حركة ولا سكون إلا بمشيئته ولا يكون في ملكه إلا من يريد.

---

(١) «الأنفاس الرحمانية» ص(٣٢٤).

الرابعة: التقدير والخلق: أي أن الله خالق كل شيء، ومن ذلك أفعال العباد كما دلت على ذلك النصوص[(١)].

وقد ذكر الأمير الصنعاني ثلاثة أحاديث في الدلالة على هذه المراتب، لكنها لا تدل إلى على مرتبتي العلم والكتابة.

فعن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: إن أولى ما خلق من شيء القلم، وأمره أن يكتب ما هو كائن إلى يوم القيامة، والكتاب عنده، ثم قرأ: ﴿وَإِنَّهُۥ فِىٓ أُمِّ ٱلْكِتَٰبِ لَدَيْنَا لَعَلِىٌّ حَكِيمٌ ۝٤﴾ [الزخرف: ٤] إلى أن قال: والموقوف من هذه في حكم المرفوع، إذ لا يقال من قبيل الرأي والاجتهاد، كما لا يخفى. صح مرفوعاً عند ابن أبي عاصم في السنة برقم (١٠٨)، و«السلسلة الصحيحة» (١٣٣).

فهذه الأربعة يجب على كل مكلف الإيمان بها، ومن نفى واحداً منها كنفاة القدر فقد نفاها، ومن نفاها فقد رد ما علم من ضرورة الدين[(٢)].

كما أن هناك عدد من الأدلة على هذه المراتب الأربع:

ما يدل على مرتبة العلم قوله تعالى: ﴿لِتَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَىْءٍ عِلْمًۢا﴾ [الطلاق: ١٢]، وغيرها من الآيات الدالة على شمول علمه ـ عزَّ وجلَّ ـ لجميع الكليات والجزئيات، وعلمه أزلي وهو من صفاته الذاتية[(٣)].

ومما يدل على مرتبتي العلم والكتابة مجتمعة في آية واحدة قوله ـ عزَّ وجلَّ ـ: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۗ إِنَّ ذَٰلِكَ فِى كِتَٰبٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ۝٧٠﴾ [الحج: ٧٠]، وغير ذلك من الآيات والأحاديث الدالة على كتابة المقادير، وأن الله سبحانه قد كتب جميع ما سبق به علمه أنه كائن، وتشتمل هذه المرتبة على الإيمان باللوح والقلم.

---

(١) انظر: «الواسطية» ص(٢١)، و«شفاء العليل» لابن القيم ص(٢٩).
(٢) «إيقاظ الفكرة» (٤٠٣/٢).
(٣) نفس المصدر (٤٠٢/٢).

ومما يدل على مرتبة المشيئة قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩].

وقوله - ﷺ -: **«قلوب العباد بين أصبعين من أصابع الرحمٰن كقلب واحد يصرفها كيف يشاء»**. صحيح.

وغير ذلك من الآيات والأحاديث التي تدل على المشيئة التامة، والقدرة الشاملة، فما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن.

ومما يدل على مرتبة الخلق قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦].

وقد دل على وجوب الإيمان بالقضاء والقدر الكتاب والسنة، قال تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾ [القمر: ٤٩]، وقال: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ عِندَهُۥ بِمِقْدَارٍ﴾ [الرعد: ٨].

وفي السنة عن جابر أن النبي - ﷺ - قال: **«لا يؤمن عبد حتى يؤمن بالقدر خيره وشره، وحتى يعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه، وما أخطأه لم يكن ليصيبه»**[١].

موقف الأمير الصنعاني من نفاة القدر:

تكفير القدرية:

القدرية: هم نفاة علم الله بالمغيبات وقدره[٢]. وهم أربعة أصناف:

أ - القدرية النافية.

ب - القدرية المجبرة.

ج - القدرية المشركية.

(١) صحيح، أخرجه الترمذي (٢٢٣١)، و«الصحيحة» (٢٤٣٩).

(٢) «الأنفاس الرحمانية» ص(٢٥٥).

د ـ القدرية الإبليسية[١].

الدليل على أن القدرية مجوس هذه الأمة:

عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ أن رسول الله ـ ﷺ ـ قال: «**القدرية مجوس هذه الأمة، إن مرضوا فلا تعودوهم، وإن ماتوا فلا تشهدوهم**»[٢].

تكفير الصنعاني ـ رحمه الله ـ للقدرية:

قال ابن الأمير: واعلم أن نفاة علم الله بالمغيبات وقدره لا ينبغي التوقف في كفرهم.

قال ابن تيمية: وقول أولئك كفرهم عليه مالك والشافعي وأحمد وغيرهم.

الأول: لردهم آيات من القرآن نحو **(عالم الغيب) (علام الغيوب)**، وهي كثيرة في القرآن.

الثاني: أنه ـ ﷺ ـ جعل في حديث عمر في سؤال جبريل الإيمان بالقدر جزءاً من الإيمان المطلوب من العباد الدخول فيه.

الثالث: ما رآه عمر من هم.

الرابع: الأحاديث الواردة في ذمهم، وهي وإن لم تصح الصحة الاصطلاحية فمجموعها يدل على أن لها أصلاً في الجملة، فلو كانت المعتزلة هم القدرية أعني نفاة علم الله للمغيبات لكانوا كفاراً، ولا يقول بهذا الأشعرية[٣].

ولكن الأمير الصنعاني يرى أن القدر ليس بمعنى الجبر، إذ يقول لك وأما من توهم أن القدر هو الجبر وعدم الاختيار: فإنه وهم باطل قطعاً باتفاق الفريقين، بل بالأدلة القطعية الواضحة في العقل والنقل، والإلزام

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٨/٦٣).
(٢) صحيح، أخرجه أبو داود (٤٦٩١) وغيره.
(٣) «الأنفاس الرحمانية» (٢٥٥).

أن الله تعالى مجبور في أفعاله لتقدم علمه بها، وتقديره لها، ولا يقوله مؤمن[(١)].

وقد سمي القدرية بهذا الاسم من وجوه:

أحدها: النصوص الصريحة في القرآن والسنة «الصحيحة» في إثبات القدر.

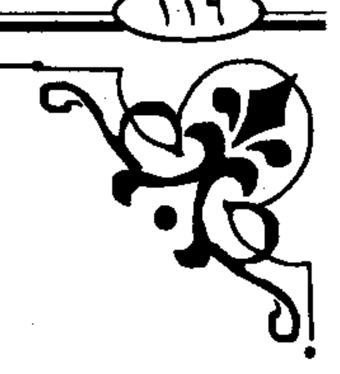
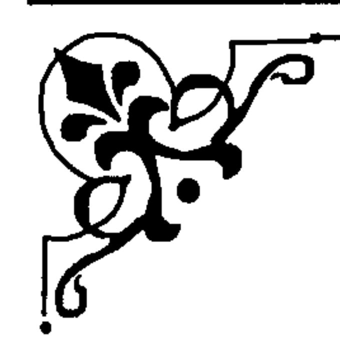
والثاني: أن الصحابة ومن بعدهم من السلف لم يزالوا على الإيمان بإثبات القدر وإغلاظ القول على من ينفيه.

الثالث: أنا أثبتناه لله تعالى، وزعموا: أنهم مخترعون لأفعالهم، ولم يتقدم لها علم، فمن أثبته لنفسه كان أن ينسب إليه أولى ممن نفاه عن نفسه، وأثبته لغيره انتهى[(٢)].

الإمام السندي لم يكفر القدرية لخوضهم في القدر، ولكنه أطلق عليهم لفظ القدرية، وقال: إنه وقع نظرهم على تنزيه الله وتقديسه، فقالوا: لا يليق بجلال حضرته، وباهر حكمته أن يخلق في العبد فعلاً ويعاقبه عليه[(٣)].



(١) نفس المصدر (٢٥٥).
(٢) «الأنفاس الرحمانية» (٢٤٧).
(٣) «الإفاضة المدنية» (١٢٧).

تكفير المعتزلة والأشعرية

قال الإمام السندي ـ رحمه الله ـ في نفي تكفير المعتزلة والأشعرية، فمنهم من قال بالقدر ومنهم من قال بالجبر، ولا يكفر أحد من هذين الفريقين بهذه العقيدة الفاسدة، فإن الجبرية وقع نظرهم على عظمته تعالى، فقالوا: ينبغي أن يكون هو الموجد، ولا يكون في شيء مما في الكون تأثير لغيره، وأن القدرية وقع نظرهم على تنزيهه وتقديسه، فقالوا: لا يليق بجلال حضرته، وباهر حكمته أن يخلق في العبد فعلاً ويعاقب عليه...[1].

وقال ابن الأمير الصنعاني ـ رحمه الله ـ:

أن لفظ القدرية لا يصدق على أحد من الفريقين بالمعنى الذي فسروه به، وأن الكل تبراء من ذلك الاسم المذموم، وإنما عميت أبصار البصائر عن تحقيق المسألة لا القصور من الفريقين، فإنهم أهل الأذهان السيالة والفطن الوقادة من الفريقين، لكن ظلمة العصبية غطت على نور بصائر الأبصار، وصيرت الفريقين يدافع كل منهم عنه فضيحة كاملة، ثم فرعوا على ذلك الخوض في النسبة، هل يكون لمن أثبت أو لمن؟ وكل طائفة جاءت بأدلة على مدعاها[2].

وقد بين الأمير الصنعاني أن القدرية نسبة إلى نافي الأقدار التي هي

---

(١) «الإفاضة» ص(١٢٨).

(٢) «الأنفاس الرحمانية» ص(٢٥٢).

بمعنى علم الغيب، وأنها ليست صفة لفرقة الأشعرية ولا لفرقة المعتزلة، بل لفرقة النافية نفاة علم الغيب عن الله...

رد ابن الأمير على من يسمى المعتزلة قدرية؛ لأنهم أثبتوا القدرة يرى أن من زعم أن المعتزلة تسمى قدرية؛ لأنهم أثبتوا القدرة لأنفسهم أنه قول باطل؛ لأن كلاً من الفريقين الأشعرية والمعتزلة يثبت القدرة لنفسه، وإنما خلافهم في أثر القدر ماذا هو؟ ولأن أحاديث الذم للقدرية لم تكن موجهة لمن أثبت القدرة لنفسه فلا تجدي هذه النسبة؛ ولأنه خلاف للغة إذ لو كان نسبة إلى إثبات القدرة يقبل: القدرية بضم القاف وسكون الدال المهملة، وبالجملة: فبطلان هذا واضح أوضح من الشمس، وممن الذي تدركه الحواس الخمس، وعلى هذا فمن توهم أن القدر هو الجبر وعدم الاختيار: فإنه وهم باطل قطعاً، باتفاق الفريقين، بل بالأدلة القاطعة الواضحة في العقل والنقل والإلزام أن الله تعالى مجبور في أفعاله لتقدم علمه بها وتقديره لها، ولا يقوله مؤمن[١].

ونفهم من ذلك وجوب الحذر من تكفير طوائف المسلمين والخوض فيما يؤدي الفرقة والاختلاف بين علماء الإسلام.

***

الأدلة على أن المعتزلة قدرية

أولاً: انتشار مذهب المعتزلة في القدر مرتبط بانتشار مذهبهم عموماً، وقولهم بالقدر هو ألصق ما يكون بهم، حتى وصل الأمر إلى أن أصبح لقباً من ألقابهم فهم يسمون: (القدرية) مع ملاحظة أن المعتزلة أنفسهم ينفون عنهم هذا اللقب، ويقولون: إنه ينطبق على المجبرة، وأنهم - على زعمهم - أهل سنة، والسبب واضح وهو ورود أحاديث عن النبي - ﷺ - في ذم

---

(١) «الأنفاس الرحمانية» (٢٥٥).

القدرية، وأنهم مجوس هذه الأمة[١].

وقال الأمير: ومن العجيب أن القاضي عياض في شرح مسلم قال: إن القدرية هم الأنفية، وأنهم قد انقرضوا، ثم قال آخراً: وبالحقيقة فالقدرية الذين وسمهم رسول الله ـ ﷺ ـ بما وسمهم، هم مجوس هذه الأمة، وهم معتزلة هذا الوقت وقدريته؛ لأنهم جعلوا أفعال العباد بين فاعلين، وأن الخير من الله والشر من عبده، فأدخلوا مع الله شركاء في قدرته وضاهوا المجوس والوثنية في كفرهم. انتهى بلفظه[٢].

هل المعتزلة تنفي علم الله بأفعال العباد كأسلافهم؟

الجواب: أن المعتزلة تخالف القدرية وتثبت علم الله بأفعال عباده قبل كونه. قال الأشعري في «المقالات»: وأجمعت المعتزلة على أن الله لم يزل عالماً قادراً حياً[٣].

وقال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ نقلاً عن القرطبي: والقدرية اليوم مطبقون على أن الله عالم بأفعال العباد قبل وقوعها، وإنما خالفوا السلف في زعمهم بأن أفعال العباد مقدورة لهم، وواقعة منهم على جهة الاستغلال، وهو مع كونه مذهباً باطلاً أخف من المذهب الأول[٤].

وعند المعتزلة: أن الله هو الذي أقدر العبد بأن خلق له قدرة. وقد نقل الأمير عن بعض العلماء القول بأن علم الله محدث وهو قول طائفة من المعتزلة قد انقرضوا، ولم يبق منهم أحد، وأنه قول قوم من الرافضة والجهمية[٥].

---

(١) «شرح الأصول الخمسة» للمعتزلة (٧٧٢).

(٢) «الأنفاس اليمانية» (٢٤٦).

(٣) الأشعري (١٥٧).

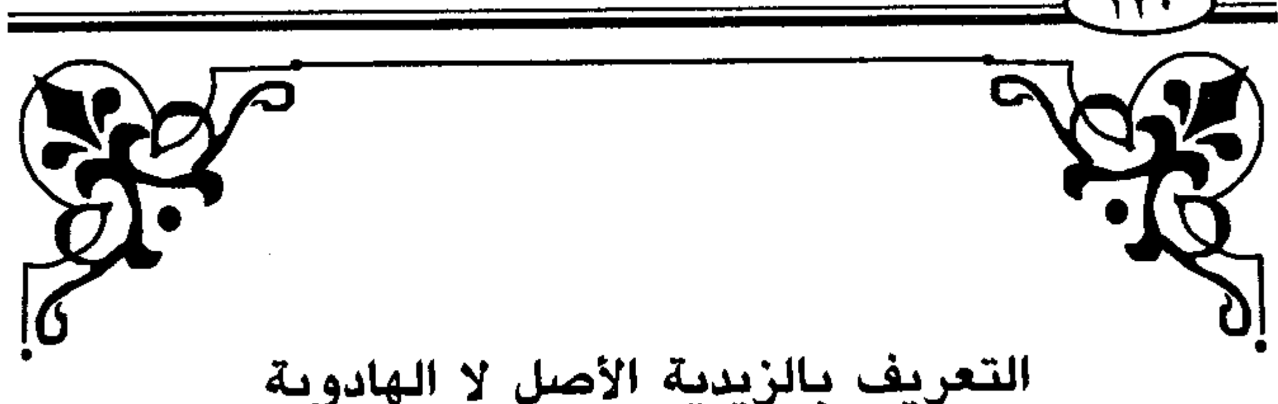
(٤) «فتح الباري» (١/١٩٨).

(٥) «الأنفاس الرحمانية» ص(٢٤٤).

ويفهم مما تقدم الاختلاف الكبير بين العلماء في إثبات نفي المعتزلة لعلم الله تعالى أو نفيه، وموافقتهم لمن سبقهم في نفي علم الله بأفعال العباد، والله أعلم[١].



(١) لقد نقلت مباحث قيمة نقلها الأخ الألمعي ـ جزاه الله خيراً ـ في تحقيق «الأنفاس الرحمانية».



التعريف بالزيدية الأصل لا الهادوية

هي فرقة تنسب إلى زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنهم ـ.

◄ الإمام زيد ـ رحمه الله ـ من أهل السنة:

عاش الإمام زيد في العصر الأموي، وكان عصر نشؤ الفرق وانتشار أفكارها، والتأصيل لها من قبل منظروها.

وحقيقة رأي الإمام زيد بن علي بين الأراء التي كان يموج بها عصره، ونفي القول عنه فيما نسب إليه من الاعتزال.

أولاً: إنني أقرر أن زيداً من أئمة آل البيت ومن خيار التابعين حيث رأى جماعة من أصحاب رسول الله ـ ﷺ ـ[1]، ومن ثم كان (على عقيدة أهل السنة والجماعة)، فأئمة أهل البيت هم من سلف هذه الأمة، وهم على عقيدتهم، رغم أن الشيعة والمعتزلة وغيرهم ينتسبون إليهم زوراً وبهتاناً.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ بعد أن يورد مذهب الروافض كما يحكيه ابن المطهر الجلي:

هذا هو قول المعتزلة في التوحيد والقدر والشيعة المنسوبون إلى آل البيت الموافقون لهؤلاء المعتزلة أبعد الناس عن مذاهب أهل البيت في

---

(١) انظر: «الثقات» لابن حبان، و«تهذيب التهذيب» (٤١٧/٣).

التوحيد والقدر، فإن أئمة أهل البيت كعلي وابن عباس ومن بعدهم كلهم متفقون على ما اتفق عليه الصحابة والتابعين لهم بإحسان من إثبات

الصفات والقدر، والكتب المشتملة على المنقولات الصحيحة مملوءة بذلك[١].

ويقول ـ أيضاً ـ: فليس من أئمة أهل البيت مثل علي بن الحسين وأبي جعفر الباقر وابنه جعفر بن محمد من كان ينكر الرؤية، ولا يقول بخلق القرآن ولا ينكر القدر، ولا يقول بالنص على علي، ولا بعصمة الأئمة الاثنى عشر، ولا يسب أبا بكر وعمر. والمنقولات الثابتة المتواترة عن هؤلاء معروفة موجودة، وكانت مما يعتمد عليه أهل السنة[٢].

وقال ـ رحمه الله ـ مثبتاً: أن أهل البيت كانوا على عقيدة أهل السنة: أن الأئمة المشهورين كلهم يثبتون الصفات لله تعالى، ويقولون: إن الله يرى في الآخرة، وهذا مذاهب الصحابة والتابعين لهم بإحسان من أهل البيت وغيرهم[٣].

ويقول صاحب التحفة الاثنى عشرية: أن أهل السنة هم أتباع بيت رسول الله، وهم السالكون طريقتهم والمجيبون دعوتهم، والأئمة الأطهار كانوا على ما عليه أهل السنة الأخيار، كيف لا وأبو حنيفة ومالك وغيرهما من العلماء الأعلام قد أخذوا عن أولئك[٤].

وقد نص علماء السنة والجماعة أن زيداً أصلاً كان من أهل السنة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ:

فليست ذرية فاطمة كلهم محرمين على النار بل منهم البر والفاجر، والرافضة تشهد على كثير منهم وهم أهل السنة منهم الموالون لأبي بكر

(١) «منهاج السنة النبوية» (١/٢٧٢).
(٢) نفس المصدر (١/٢٢٢).
(٣) نفس المصدر (١/٢٧٣).
(٤) «مختصر التحفة الاثنى عشرية» ص(٣٤).

وعمر، كزيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، وأمثاله من ذرية فاطمة ـ رضي الله عنها ـ، فإن الرافضة رفضوا زيد بن علي، ومن والاه وشهدوا عليهم بالكفر والفسق[١].

ويقول الشيخ عبدالله بن محمد بن عبد الوهاب ـ رحمه الله ـ:

فأئمة أهل البيت أمثال زين العابدين وابنه زيد بن علي وأشباههم ـ رضي الله عنهم ـ شهد لهم أهل العلم بالصدق والأمانة والديانة[٢].

➢ اتهم زيد بن علي بالاعتزال افتراءً:

ومع ذلك فقد اتهم بالاعتزال قديماً وحديثاً، فقد جعله المعتزلة ـ كما ذكرت من قبل ـ من كبار علمائهم، وادعى الزيديون أنهم سائرون على طريقته في أخذهم بأصول المعتزلة الخمسة، فعده ابن المرتضى والقاضي عبد الجبار من رجال الطبقة الثالثة، واعتبروا أبو القاسم البلخي من معتزلة أهل الأصول الاعتقادية، وتابعه محمد شاكر الكتبي صاحب كتاب «فوات الوفيات»، وقد نقلت متابعة بعض العلماء.

➢ نفي القول بتلمذته لواصل بن عطاء:

وأخيراً نأتي على قضية تتملذ زيد لواصل بن عطاء وهو أبو حذيفة، وقيل أبو الجعد واصل بن عطاء الغزال، كان مولى ضبه، وقيل مولى بني مخزم، وقيل مولى بني هاشم. وهو بصري ولد بالمدينة سنة ٨٠هـ، ومات في سنة ١٣١هـ، وسمي الغزال لأنه كان يجلس في سوق الغزالين ليعرف المتعففات وليدفع إليهن صدقته.

قال عنه المسعودي: (هو قديم المعتزلة وشيخها، وهو زعيمهم

---

(١) «منهاج السنة» (٢/١٦٢).

(٢) «جواب أهل السنة النبوية» ص(١٥١).

والداعي إلى بدعتهم، وأول من أظهر القول بالمنزلة بين المنزلتين، وقال أبو الفتح الأزدي: رجل سوء وكافر).

وقد كان واصل بن عطاء من منتابي مجلس الحسن البصري في زمن فتنة الخوارج في أيام عبدالملك بن مروان وهشام بن عبدالملك. وما أثاروه من القول بتكفير مرتكب الكبيرة. دخل على الحسن رجل فقال: يا إمام الدين ظهر في زماننا جماعة يكفرون صاحب الكبيرة يعني وعيدية الخوارج، وجماعة أخرى يرجعون أصحاب الكبائر، ويقولون لا يضر مع الإيمان معصية، كما لا ينفع مع الكفر طاعة، فكيف تحكم لنا أن نعتقد في ذلك. فتفكر الحسن وقبل أن يجيب، قال واصل: أنا لا أقول أن صاحب الكبيرة مؤمن مطلق ولا كافر، ثم قام إلى اسطوانات المسجد، وأخذ يقرر على جماعة من أصحاب الحسن ما أجاب به من أن مرتكب الكبيرة ليس بمؤمن ولا كافر، ويثبت له المنزلة بين المنزلتين قائلاً: إن المؤمن يستحق اسم المدح، والفاسق لا يستحق المدح، فلا يكون مؤمناً وليس بكافر ـ أيضاً ـ لإقراره بالشهادتين ولوجود سائر أعمال الحنيفية. فإذا مات بلا توبة خلد في النار، إذ ليس في الآخرة إلا فريقان: فريق في الجنة وفريق في السعير، لكن يخفف عليه ويكون دركه فوق دركات الكفار، فقال الحسن: قد اعتزل عنا)، وهناك قول آخر أن الحسن هو الذي أمره باعتزال مجلسه فسمي هو وأتباعه معتزلة، وانضم إليه عمرو بن عبيد.

ولقد كان لواصل بن عطاء مؤلفات عدة منها:

أصناف المرجئة وكتاب في التوبة، وكتاب في المنزلة بين المنزلتين، وكتاب معاني القرآن، وكتاب الخطب في التوحيد والعدل، وكتاب السبيل إلى معرفة الحق وكتاب في الدعوة، وكتاب طبقات أهل العلم والجهل.

هذا هو واصل بن عطاء، والسؤال الآن ما هو مدى علاقة الإمام زيد به، وأخذه عنه؟

يرى فريق من العلماء أن زيداً قد تتلمذ لواصل بن عطاء وأخذ عنه الاعتزال، يقول الشهرستاني: (وزيد بن علي لما كان مذهبه هذا المذهب

أراد أن يحصل الأصول والفروع حتى يتحلى بالعلم، فتتلمذ في الأصول لواصل بن عطاء رأس المعتزلة **مع اعتقاد واصل بأن جده علي بن أبي طالب في حروبه التي جرت بينه وبين أصحاب الجمل والشام ما كان على يقين من الصواب، وأن أحد الفريقين منهم على الخطأ لا بعينه، فاقتبس منه الاعتزال**، وصارت أصحابه كلها معتزلة، وقد لامه على تتلمذه لواصل أخوه محمد الباقر، مع العلم أن واصلاً ممن يجوّز الخطأ على جده في خروجه مع الناكثين والقاسطين، ومن يتكلم في القدر على غير ما ذهب إليه أهل البيت.

ويرى هذا الرأي، محمد شاكر الكتبي، حيث يقول في كتابه «فوات الوفيات»: (كان زيد قد آثر العلم والتحصيل فتتلمذ لواصل بن عطاء رأس المعتزلة فقرأ عليه واقتبس منه الاعتزال، وصار زيد وجميع أصحابه معتزلة في المذهب والاعتقاد).

ولذا فإن مؤلفي طبقات المعتزلة يجعلون زيداً من الطبقة الثالثة، كما يرى المرتضى صاحب المنية والأمل، والقاضي عبد الجبار صاحب فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة. ويستدلون على ذلك بقوله أني أبرأ إلى الله من القدرية الذين حمّلوا ذنوبهم على الله، ومن المرجئة الذين أطمعوا الفساق في عفو الله. فقد ذكر صاحب المنية والأمل لقاء زيد بواصل فقال:

(فروى أن واصلاً دخل المدينة ونزل على إبراهيم بن يحيى فتسارع إليه زيد بن علي وابنه يحيى بن زيد وعبدالله بن الحسن وأخوته ومحمد بن عجلان وأبو العباد الليثي، فقال جعفر بن محمد الصادق لأصحابه: قوموا بنا إليه. فجاءه والقوم عنه ـ يعني زيد بن علي وأصحابه ـ فقال جعفر أما بعد: فإن الله تعالى بعث محمداً بالحق والبينات والنذر والآيات، وأنزل عليه ﴿وَأُوْلُواْ ٱلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾ [الأنفال: ٧٥]، فنحن عترة رسول الله وأقرب الناس إليه، وإنك يا واصل أتيت بأمر يفرق الكلمة، وتطعن به على الأئمة، وأنا أدعوكم إلى التوبة، فقال واصل: الحمد لله العدل في قضائه، الجواد بعطائه المتعالي عن كل مذموم، والعالم بكل خفي

مكتوم، نهى عن القبيح ولم يقضه، وحث على الجميل ولم يحل بينه وبين خلقه، وأنك يا جعفر وابن الأئمة شغلك حب الدنيا فأصبحت بها كلفاً وما أتيناك إلا بدين محمد ـ ﷺ ـ وصاحبيه وضجيعيه ابن أبي قحافة وابن الخطاب وعثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب وجميع أئمة الهدى. فإن تقبل الحق تسعد به، وإن تصد عنه تبوء بإثمك. فتكلم زيد بن علي فأغلظ لجعفر، أي أنكر عليه ما قال، وقال: ما منعك من اتباعه إلا الحسد لنا. قلت: روى ذلك الحاكم وغيره، والله أعلم بصحتها.

وإذا كان صاحب المنية والأمل يقصد بسياقه لهذه القصة الاستدلال على انتماء زيد للمعتزلة كما يرى، فوجه دلالتها على ذلك إقراره لكلام واصل بن عطاء، ونصرته له على ابن أخيه جعفر الصادق وإغلاظه في القول له. وإن كان المرتضى لم يصرح بقصده من روايته لتلك القصة، أما القاضي عبد الجبار فيورد هذه القصة في أخبار واصل بن عطاء، ولم يعلق عليها بشيء، وإن ساقها بصيغة تضعيف، كما فعل المرتضى.

ونقف هنا لنتساءل هل تتلمذ زيد لواصل وأخذ عنه الاعتزال حقاً، أم أن العلاقة التي بينهما اقتصرت على مجرد دراسة العلم؟

الواقع أن الدراسة الفاحصة **تكشف لنا عن بطلان دعوى تلمذة زيد لواصل بن عطاء وفي سبيل إبراز هذه الحقيقة نقدم الأدلة التالية:**

أولاً: ما قيل من إقامة زيد بالبصرة واختياره لها ليعلم أصول العقائد عند الفرق المختلفة، وهذا ما قاله الشيخ أبو زهرة ـ رحمه الله ـ، وذكر قريباً من هذا الدكتور علي بن سامي النشار؛ لم يذكره واحد من المؤرخين القدماء سواء في ذلك الطبري وابن كثير وابن عساكر واليعقوبي والمسعودي والمقدسي وابن الأثير وغيرهم.

وكل ما ذكره الطبري من إقامة زيد بالبصرة أنه أقام بها شهرين. ويذكر ذلك صاحب كتاب الإفادة في تاريخ الأئمة السادة. وأما ابن العماد صاحب «شذرات الذهب» فذكر أن زيداً لم يمكث إلا شهراً واحداً أثناء إقامته بالكوفة، وهو يعد العدة ويجمع الرجال تأهباً للخروج على بني أمية أي أنه

ذهب إليها بعد أن جاوز «الأربعين» من عمره ليقوم بكل ما يتطلبه الخروج من جهد وعمل، وفي مثل هذه السنة الناضجة، وفي مثل هذه الظروف ـ أيضاً ـ لا يمكن أن يقال إن زيداً تتلمذ فيها على واصل. وحتى مع القول بأنه التقى به هناك وهو ـ فرض لا ننفيه ـ، ولكننا نمنع أن يكون زيد في نضجه العلمي ومشاغله العملية حينذاك يتتلمذ على واصل ويأخذ عنه.

ثانياً: ما قيل من ذهاب واصل إلى المدينة واجتماع آل البيت به، ومنهم الإمام زيد ووقع الخلاف بسبب ذلك بينه وبين ابن أخيه جعفر الصادق، هذه القصة التي أوردناها آنفاً لم يذكرها واحد من المؤرخين الذين رجعنا إليهم، وإنما اقتصر على ذكرها عالمان معتزليان هم الحسين بن المرتضى في المنية والأمل، والقاضي عبد الجبار في فضل وطبقات المعتزلة كما قدمنا. ومن المعروف أن المعتزلة في سبيل نصرة مذهبهم وبيان أصالته في نظرهم يرتفعون بطبقاتهم الأول ليس لآل البيت، بل إلى الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ، فلا عجب أن يجعلوا زيداً من هذه الطبقات، فقد جعلوا غيره من أئمة أهل البيت، كالصادق، والباقر، وزين العابدين، وآبائهم وأجدادهم كذلك، ونسبوا إليهم من الأقوال ما يظهر اعتزالهم، بينما كان هؤلاء الأئمة من علماء الحديث، وكانوا على عقيدة أهل السنة والجماعة، وقد أثنى عليهم علماء أهل السنة، وعلى رأسهم شيخ الإسلام ابن تيمية. فلو كان هناك مغمز في عقيدتهم لذكره، والإمام زيد واحد من هؤلاء الأئمة الأعلام الذين استحقوا ثناء أهل السنة وتوثيقهم له كما سيأتي.

ثم إن هذه الرواية السابقة التي ذكرها المرتضى ليس لها سند تاريخي يمكن تحقيقها من خلاله، ثم إنه جاء بهذه الرواية في صيغة التضعيف، حيث قال: (روي[١] أن واصلاً...)، وفي آخر القصة يقول كذلك: (روى ذلك الحاكم والله أعلم[٢] بصحتها). مما يدل دلالة واضحة على عدم ثقة

---

(١) روي بصيغة تضعيف لا تحتمل.

(٢) هم في شك من صحتها، فاليقين يزيل الشك.

المرتضى بهذه الرواية، وكذلك نجد القاضي عبد الجبار يسوق هذه القصة بصيغة التضعيف.

ومن العجيب أن يتنبه الشيخ أبو زهرة ـ رحمه الله ـ، والدكتور النشار إلى مسلك المعتزلة هذا فيردون عن آل البيت تهمة الاعتزال ثم ينسبونها إلى زيد، سواء عن طريق التلمذة على واصل أو المدارسة، وليس لهم في ذلك إلا ما ذكره ابن المرتضى من وضع زيد بن علي في الطبقة الثالثة من المعتزلة، وما رواه المرتضى والقاضي عبد الجبار من قصة لقاء زيد بواصل وتأييده له ابن أخيه جعفر الصادق، وهما موضع شك في كل ما ينسبانه إلى الصحابة وآل البيت من الاعتزال.

وأما الشهرستاني فقد أطلقه حكماً مجملاً وهو أن زيداً تتلمذ على واصل في الأصول، ولم يذكر رأياً اعتقادياً واحداً لزيد يوافق فيه رأي واصل.

وكذلك نلاحظ أن مؤرخي الفرق والمذاهب الذين تقدموا الشهرستاني لم يذكروا هذا أمثال الأشعَرِي والملطي المتوفى سنة **٣٧٣**هـ، والنوبختي، وهو من أعلام القرن الثالث الهجري، وأبو منصور البغدادي المتوفى سنة **٤٢٩**هـ. كل هؤلاء لم يذكروا صلة زيد بواصل، ولم ينسبوا إليه آراء اعتزالية، فربما رجع الشهرستاني فيما ذكره عنه إلى كتب المعتزلة؛ وذلك لأنه (أكثر ما ينقله من المقالات من كتب المعتزلة) على حد تعبير شيخ الإسلام ابن تيمية. وهذا يوضح ما قررناه أن هذه الدعوى تفتقد الوثاقة التاريخية.

ومن المعروف أن الزيديين المتأخرين أصبحوا على مذهب الاعتزال شأنهم في ذلك شأن الاثنى عشرية، وصرح بذلك الشهرستاني فقال: «وصارت أصحابه كلها معتزلة». وليس أدلة على ذلك من كتبهم التي تطفح بالاعتزال أمثال «المنية والأمل» للمرتضى، و«شرح الثلاثين مسألة»، و«الدر النضير في العدل والتوحيد» لأحمد بن يحيى وغيرها. ومن هنا فإنا لا نعجب إذا وجدنا أحد هؤلاء الزيديين المعتزلين وهو الحسين بن المرتضى

ينسب إلى زيد بن علي ما يؤكد اعتزاله. فمن المهم للزيديين المتأخرين أن يكون إمامهم إماماً لهم في جميع الآراء السياسية والاعقتادية، وأن يظهروا أنفسهم سائرين على طريقه. وإذا كان المعتزلة يهتمون بانتسابهم إلى آل البيت في آرائهم فما بالك إذا كانوا معتزلة زيديين!!

ثالثاً: تذكر الرواية السابقة دفاع زيد عن واصل ضد ابن أخيه جعفر الصادق وإغلاظه له في القول، وإنا لنتساءل أيمكن أن تكون زيارة واصل للمدينة قد أشاعت الانقسام في البيت العلوي على هذا النحو فأصبح زيد في جانب وجعفر ابن أخيه في جانب آخر؟! وهل يمكن أن يعرف جعفر عن عمه أخذه بآراء واصل التي أنكرها، واعتبره قد غير دين جده ـ عليه الصلاة والسلام ـ؟

وهل يمكن أن يرى جعفر تلك العلاقة القوية ـ كما يقال ـ بين زيد وواصل الذي يجوّز الخطأ على جده علي بن أبي طالب في سبيل الدفاع عن إمامته، هل يمكن أن يرى ذلك كله من عمه زيد! ثم يبقى على تقديره وثنائه عليه، وعلى علاقته الطيبة به؟

فجعفر كان يثني على عمه ويقدره، وكانت العلاقة بينهما طيبة. ومما يدل على ذلك الأخبار والآثار التالية.

فلقد قال جعفر عن عمه، كما يروي لنا عمرو بن القاسم: قال: (دخلت على جعفر الصادق، وعنده ناس من الرافضة، فقلت: إنهم يبرؤون من عمك زيد)، فقال: (برأ الله ممن تبرأ منه، كان والله أقرأنا لكتاب الله وأفقهنا في دين الله وأوصلنا للرحم ما تركنا وفينا مثله).

ويقول عنه ـ أيضاً ـ لمحمد بن سالم: (هل شهدت عمي زيداً؟ قلت: نعم، قال: فهل رأيت فينا مثله؟، فقلت: لا. قال: ولا أظنك والله ترى فينا مثله إلى أن تقوم الساعة، كان والله سيدنا، ما ترك فينا لدين ولا دنيا مثله).

ولقد كان جعفر يجل عمه زيداً، ومما يدل على ذلك أنه كان يمسك له بالركاب ويسوي ثيابه على السرج. وكذلك كان مؤيداً علمه في خروجه

واستأذنه في الخروج معه، فعندما أراد زيد الخروج إلى الكوفة من المدينة قال له جعفر: (أنا معك يا عم، فقال زيد: أو ما علمت أن قائمنا لقاعدنا وقاعدنا لقائمنا، فإذا خرجت أنا وأنت فمن يخلفنا في حرمنا؟ فتخلف جعفر بأمر عمه زيد).

ولقد ذكر الطبري وابن الأثير أن جماعة من الشيوخ قبل خروج زيد مروا على جعفر الصادق فقالوا له: (إن زيد بن علي فينا يبايع، أفترى لنا أن نبايعه؟ فقال لهم: نعم، بايعوه، فهو والله أفضلنا وسيدنا وخيرنا). فجاءوا فكتموا ما أمرهم به.

وكان جعفر يدعو لعمه بالنصر والتأييد (فعندما أراد يحيى اللحوق بأبيه زيد، قال له جعفر: أقرئه عني السلام، وقل له: إني أسأل الله أن ينصرك ويبقيك ولا يرينا فيك مكروهاً...). وبعد أن مضى زيداً شهيداً إلى ربه، وجاء الخبر إلى جعفر قال: (ذهب والله زيد بن علي ـ كما ذهب علي والحسن والحسين وأصحابهم ـ شهيداً إلى الجنة).

ويرى صاحب رسائل العدل والتوحيد أن زيد بن علي وجعفراً كانا على علاقة طيبة، وأن الذين فرقوا بينهما هم الشيعة الذين رفضوا زيداً، وقالوا بالوصية خوفاً من لوم الناس لهم وعتابهم إياهم على مفارقتهم لزيد.

وكل ذلك يدل على أن جعفر الصادق لم يعرف عن عمه الاعتزال، أو أن له من الصحبة لواصل ما ينزل عنده قدره ـ كما يقال ـ أو يسيء العلاقة بينهما، ولو عرف جعفر عن عمه ذلك أو كان زيداً تابعاً لواصل لما قدّره وأجله ولما مدحه بالعلم والفضل على جميع أهل البيت.

رابعاً: لقد كان زيد يرى أن جده علياً من أفضل الصحابة بعد رسول الله ـ ﷺ ـ، وأن منزلته من رسول الله ـ ﷺ ـ كمنزلة هارون من موسى، ومن ثم فلا يعقل أن يتتلمذ زيد على واصل، وهو يعلم أن واصلاً لم يكن يرى هذا الرأي في جده ـ رضي الله عنه ـ، بل لم يسو بينه وبين كثير من الصحابة في الفضل وقبول الشهادة، ولم يكن كذلك قاطعاً بصحة موقفه في حروبه مع الخارجين عليه، وإنما كان يجوّز الخطأ على جده، في

تلك الحروب وهو الإمام الذين بايعه الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ، ولم يكن ليقبل شهادته ولو على باقة بقل، فكيف يقبل زيد أن يأخذ علمه من رجل مبتدع هذا شأنه، وأن الخلاف على هذه القضية خلاف جوهري، وفي نفس الوقت خلاف حساس يتصل بالإمام زيد في شخص جده، وليس خلافاً على أمر آخر، فلا يمكن أن يجتمع الرجلان على مذهب واحد ورابطة واحدة مع وقوع هذا الخلاف بينهما، ولا نظن أن زيداً كان يقبل أن يتتلمذ على واصل، وأن يأخذ عنه رغم قوله الباطل في جده علي ـ رضي الله عنه ـ حتى يحتاج إلى إنكار أخيه الباقر عليه، كما يروي الشهرستاني من أن محمد الباقر أنكر على أخيه زيد أخذه العلم عن واصل وهو يجوّز الخطأ على جده في قتاله للناكثين والقاسطين. وكيف نقبل القول بمعرفة الباقر بعلاقة علمية تتصل بأمور العقيدة قائمة بين زيد وواصل ثم نجده يثني عليه هذا الثناء العاطر، ويشهد له تلك الشهادة الكبيرة، فقد روى الديلمي في مشكاة الأنوار عن جابر الجعفي قوله: (سألت محمد بن علي عن أخيه زيد، فقال: سألتني عن رجل مليء إيماناً وعلماً من أطراف شعره إلى قدمه، وهو سيد أهل بيته).

خامساً: لقد كان أبو حنيفة ـ رضي الله عنه ـ حرباً على المعتزلة، وكان يصمهم بالقدرية، ويرى أنهم قد جاؤوا بضلال. وكان كثير المناقشة لهم والبيان لفساد مذهبهم، وكان يعلّم أتباعه الحجج في الرد عليهم. فعن أبي يوسف صاحب أبي حنيفة أنه قال: (سمعت أبا حنيفة يقول: إذا كلمت القدري فإمّا أن يسكت وإمّا أن يكفر يقال له: هل علم الله في سابق علمه أن تكون هذه الأشياء كما هي؟ فإن قال: لا فقد كفر. وإن قال: نعم. يقال لهل: أفأراد أن تكون كما علم، أم أراد أن تكون بخلاف ما علم، فإن قال: أراد أن تكون كما علم فقد أقر أن الله قد أراد من المؤمن الإيمان، ومن الكافر الكفر، وإن قال: أراد أن تكون بخلاف ما علم فقد جعل ربه متمنياً متحسراً، فهو كافر)، وكذلك قال بشار بن قرط: قدم الكوفة سبعون رجلاً من القدرية فتكلموا في مسجد الكوفة بكلام في القدر فبلغ ذلك أبا حنيفة فقال: لقد قدموا بضلال. ثم دار بينهم نقاش طويل حول مسألة

القدر وقدرة الله على العبد، وكان على خلاف معهم في كل مسائلهم.

وفي نفس الوقت كان مؤيداً لزيد في خروجه على هشام، وأمده بثلاثين ألف درهم، وكان يحث الناس على الخروج معه، ولم يخرجه معه؛ لأنه كان مريضاً، وكاني يثني عليه بالعلم فقال: (شاهدت زيد بن علي كما شاهدت أهله فما رأيت في زمانه أفقه منه ولا أعلم ولا أسرع جواباً ولا أبين قولاً. لقد كان منقطع النظير).

وتأييد أبي حنيفة لزيد على هذا النحو وثناؤه عليه مع حربه للمعتزلة وذمه لهم، يدل على أن زيداً لم يكن منهم، ولم يعرف عنه ذلك، وإلا لما نال تأييد الإمام أبي حنيفة وثناءه عليه.

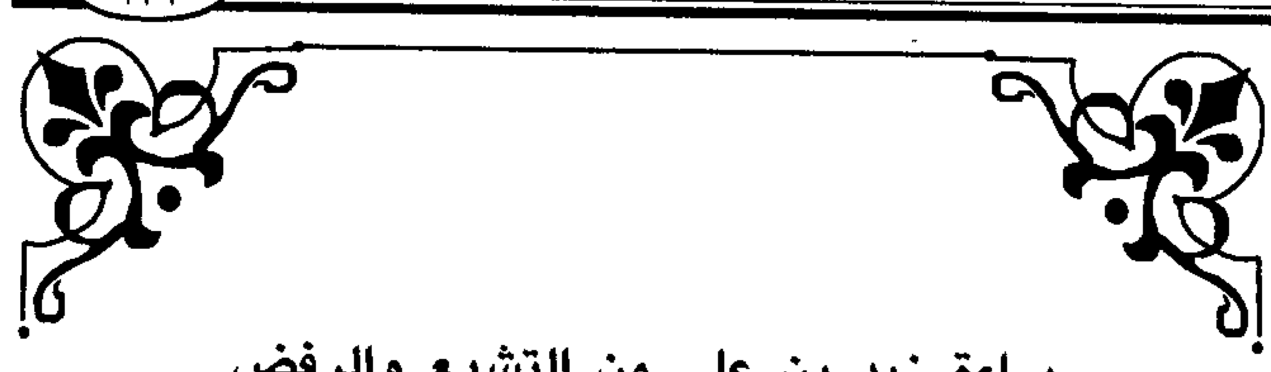
سادساً: في دراستنا القادمة لمذهب الإمام زيد الاعتقادي سوف يتضح بطلان دعوى أخذه للمذهب المعتزلي وأصوله الخمسة المعروف عن طريق الدراسة المقارنة، وذلك يقتضي بدوره عدم تلمذة زيد لواصل وأخذه عنه. وإذا كانت هذه المبررات تؤدي إلى تلك النتيجة، فليس معنى ذلك أنني أنفي لقاءهما أو أنهما تدارسا العلم كما أنني لا أثبته، فإن النفي والإثبات يحتاجان إلى أدلة تقوم عليهما، ولم نجد من الأدلة ما يشهد لواحد منهما، ومن ثم يكون لقاء الرجلين ومدارستهما العلم بالبصرة، أو المدينة أو غيرهما أمراً جائزاً لا دليل على نفيه أو إثباته، وإنما الذي نقطع به عدم تلمذة زيد لواصل بناء على ما قدمناه من الأدلة، فزيد بن علي كما قدمناه، حينما ذهب إلى البصرة كان قد نضج علمياً، وأصبح من العلماء المعدودين، فهو قد ارتحل إلى البصرة وهو فوق «الأربعين» من عمره كما يرى ذلك الطبري وابن العماد صاحب «شذرات الذهب»، وكان اشتغاله بالعلم شأنه في ذلك شأن علماء آل البيت. فلم يكن زيد بحاجة ليأخذ عن رجل في مثل سنة، ولم يكن كذلك خالي الوفاض من عقائد المعتزلة، وهذا ما لاحظه الشيخ أبو زهرة ـ رحمه الله ـ فاستبعد تلمذة زيد لواصل، وقرر أنهما تدارسا معاً العلم فقط.

وإن كنت آخذ عليه ـ رحمه الله ـ أنه لم يبرئه من تهمة الاعتزال،

والأخذ بجملة من آراء واصل في العقيدة. بل إني أميل إلى نفي هذه المدارسة ـ أيضاً ـ، وعلى فرض صحة لقاء زيد بواصل، فإنه كان لقاء جدال بين مذهب الحق وهو ما يعتقده زيد وبين الباطل الذي يعتقده واصل. ومما يدعمني في رأيي هذا ما نقله هذا عن ابن عساكر عن زيد من رفضه لمذهب الاعتزال حين جاءه رجل، وسأله: (أأنت الذي تزعم أن الله أراد أن يعصى؟ فقال ـ رضي الله عنه ـ: أفيعصى. عنوة). وكذلك ما ذكره أبو منصور البغدادي في كتابه أصول الدين من أن هناك كتاباً لزيد ـ رضي الله عنه ـ في الرد على القدرية من القرآن. والقدرية هم المعتزلة لقولهم بنفي القدر كما يقول القدرية الأوائل، وإن كانوا يحاولون نفي هذا اللقب عنهم.

وهكذا يثبت من هذه الدراسة التحليلية المقارنة للروايات التاريخية والأقوال المأثورة وشهادات العلماء، أن زيد بن علي لم يتتلمذ على واصل بن عطاء ولم يكن معتزلياً كما يزعم المعتزلة والزيديون، وإن كان من أهل السنة والجماعة، وكان على عقيدتهم.





براءة زيد بن علي من التشيع والرفض

قال عيسى بن يوسف: جاءت الرافضة زيداً فقالوا له: تبرأ من أبي بكر وعمرو حتى ننصرك، قال: بل أتولاها، قالوا: إذاً نرفضك فمن ثم قيل لهم الرافضة[١].

وقال زيد ـ رحمه الله ـ: الرافضة حربي وحرب أبي وجدي في الدنيا والآخرة، مرقت الرافضة علينا كما مرقت الخوارج على علي[٢].

وجاء في كتاب العدل والتوحيد **للهادي** يحيى بن الحسين: فلما كان فعلهم على ما ذكرناه، سماهم حينئذ زيدٌ روافض، ورفع يديه، فقال: اللَّهم اجعل لعنتك ولعنة آبائي وأجدادي ولعنتي على هؤلاء الذين رفضوني، وخرجوا من بيعتي، كما رفض أهل حروراء (الخوارج) علي بن أبي طالب ـ عليه السلام ـ حتى حاربوه[٣].

وأما الزيدية فقالوا بقوله، وحاربوا معه، وهم الذين تمسكوا بعقيدته في الشيخين، وواجه بهم خصمه حتى استشهد، ثم افترقت الزيدية إلى فرق كثيرة ذكرها الشافعي أنها ثلاث: الجارودية، والسليمانية، والبترية.

وذكر الإمام يحيى بن حمزة: أنها خمس فرق: الفرقة الأولى

---

(١) «مروج الذهب» (٢١٨/٣)، و«الحدائق الوردية» (١٤٣/١)، و«تاريخ الطبري» (١٦٠/٧).
(٢) «رسائل العدل» (٧٦/٢).
(٣) «تهذيب الكمال» (٩٥/١٠)، و«منهاج السنة» (٣٥/١)، و«مقاتل الطالبين» ص(٩٢ ـ ١٠٦).

الجارودية. والثانية: الصالحية. والثالثة: البترية. والرابعة: العقبية. والفرقة الخامسة: الصباحية[(١)].

وذكر المهدي أحمد بن يحيى أنها انتهت إلى ست: جارودية، وبترية. والبترية: صالحية وجريرية، ثم قال: وافترق متأخروا الجارودية إلى مطرفية، وحسينية، ومخترعة[(٢)].

١ ـ **الجارودية**: نسبة إلى أبي الجارود زياد بن المنذر الكوفي، وقيل الثقفي.

قال محمد بن سنان: أبو الجارود لم يمت حتى شرب المسكر، وتولى الكافرين، هلك سنة ١٥٠هـ أو ١٦٠هـ[(٣)].

قال الإمام يحيى بن حمزة: وهم مختصون من بين سائر فرق الزيدية بالتخطئة للصحابة وتفسيقهم، وقد نقل عن بعضهم إكفار بعض الصحابة، والله حسبهم فيما زعموه واعتقدوه، وهو لهم بالمرصاد.

وهذه المقالة لا تنسب إلى أحد من أكابر أهل البيت وعلمائهم وأئمتهم، ونحن نبرأ إلى الله من هذه المقالة، وليس علينا إلا إظهار الحجة، وبيان وجه المحجة، فمن اهتد فلنفسه، وذلك هو المتوجه علينا...[(٤)].

٢ ـ **السليمانية أو الجريرية**:

نسبة إلى سليمان بن جرير، ويزعمون أن الإمامة شورى، وأنها تصلى بعقد رجلين من خيار المسلمين، وأنها قد تصلح في المفضول، وبرئت هذه الفرقة من عثمان للأحداث التي أحدثها وأكفروه بذلك، وكذلك طعنوا في عائشة وطلحة وغيرهم من الصحابة[(٥)].

---

(١) «الرسالة الوازعة» ص(٣٣).
(٢) «المنية والأمل» ص(٩٦).
(٣) «الفهرست» (٢٢٦)، و«الملل والنحل» (١٥٩/١).
(٤) كتاب «مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة» (١٦٢/١).
(٥) «رسالة الحور العين» ص(١٥٥)، «مقالات الإسلاميين» ص(٦٨).

البترية: أصحاب كثير النوا، الملقب بالأبتر، وقد سموا بذلك لتركهم الجهر بالبسملة بين السورتين...[١].

وقال يحيى بن حمزة: ويخالفونهم في أن طريقة الإمام العقد والاختيار، وذهبوا إلى أن علياً أفضل الناس بعد رسول الله - ﷺ - وأولاهم بالإمامة، وأن بيعة أبي بكر وعمر ليست بخطأ؛ لأن علياً ترك ذلك لهما، وسلم لهما الأمر راضياً.

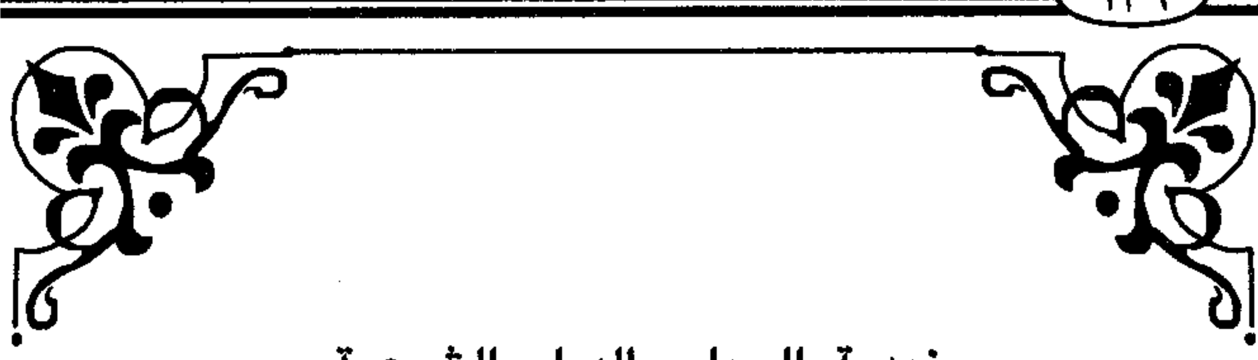
وقال المهدي: وخالف آخروهم هاتين الفرقتين، حيث أثبتوا إمامة علي - عليه السلام - بالنص القطعي الخفي، وخطأوا المشايخ لمخالفته، وتوقفوا في تفسيقهم، واختلفوا في جواز الترضي عنهم.

هذه فرق الزيدية التي نشأت في المائة الثانية للهجرة وهم متفقون على أفضلية علي بن أبي طالب على من سواه بعد رسول الله - ﷺ -، ولكنهم مختلفون - على تفاوت فيما بينهم - في أحكامهم على من تقدمه من الخلفاء الراشدين، مخالفين في ذلك إمامهم زيد بن علي[٢].



(١) «الرسالة الوازعة» (٣٣)، «مسائل الإمامة» ص(٤٣).

(٢) «الملل والنحل» للمهدي ص(٤٠).

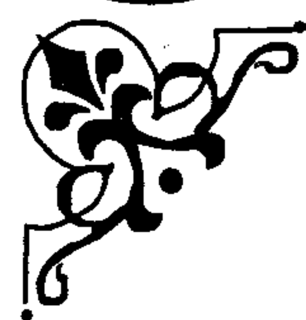


زيدية الجيل والديلم الشيعية

ثم لم ينتظم للزيدية بعد استشهاد زيد بن علي وابنه يحيى، ومحمد بن عبدالله النفس الزكية، وأخيه إبراهيم ـ رحمهم الله جميعاً ـ أمر حتى ظهر الناصر الأطروش الحسين بن عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب بخراسان سنة ٢٨٤هـ، فطلب مكانه فاختفى، واعتزل الأمر سنة ٣٠٢هـ، ثم صار إلى بلاد الجيل والديلم، فدعا الناس دعوةً إلى الإسلام على مذهب زيد بن علي، فدانوا بذلك، ونشأوا عليه، وبقية الزيدية في تلك البلاد ظاهرين، ولكنها بعد ذلك مالت عن القول بإمامة المفضول، وطعنت في الصحابة طعن الإمامية، وذلك بعد ظهور الدولة البويهية (٣٢٠ ـ ٤٤٧هـ)، التي كانت زيدية ثم تحولت إلى شيعة غلاة، وابتدعت بدعاً ليس عليها أثارة من علم، لا من كتاب ولا من سنة، ومنها ـ مثلاً ـ الاحتفال بعيد الغدير وتجريم من تقدم علياً من الخلفاء الراشدين ـ رضي الله عنهم ـ جميعاً[١].



(١) انظر: الطبري (١٠/١٤٩)، و«الملل والنحل» (١/١٥٦)، و«مقدمة ابن خلدون» (٢/٥٢٥).




زيدية اليمن (الهادوية) المعتزلية

ظهر في اليمن يحيى بن الحسين بن القاسم الرسي، الذي قدم إليها من الحجاز سنة (٢٨٤هـ ـ ٨٩٧م)، فدعا إلى نفسه بالإمامة، وتلقب (بالهادي)، وكان عالماً مجتهداً كبيراً.

أخذ الأصول (علم الكلام) عن شيخه أبي القاسم البلخي المعتزلي وأقواله في الأصول متابعة له في الغالب، وأما في الفروع فقد استقل فيه باجتهاده، فخالف زيد بن علي فيما ذهب إليه من اجتهاد، ولم يتقيد بأقواله التي تضمنها «مجموع الفقه الأكبر» لزيد بن علي، و«الجامع الكافي»، ولم يبق لمذهب زيد الأول في الأصول والفروع منهم متابع[(١)].

ومع هذا فقد تغلب اسم (المذهب الزيدي) على مذهب الإمام الهادي (الهادوية)، وذلك لأن الهادي وأتباع مذهبه يقولون بإمامة زيد بن علي، ووجوب الخروج على الظلمة، ويعتقدون فضله وزعامته، ويحصرون الإمامة فيمن قام ودعا من أولاد الحسنين، وهو جامع لشروط الإمامة في كتبهم، فمن قال بإمامته فهو زيدي، وإن لم يلتزم مذهبه في الفروع، فإن أكثر الزيدية على رأي غيره في المسائل الاجتهادية والمسائل النظرية، وكذلك أئمتهم، كالقاسم، والهادي، والناصر، فهم ينتسبون إلى زيد بن علي، مع أنهم كانوا مثله في الاجتهاد، ويخالفونه في كثير من المسائل[(٢)].

---

(١) المستطابي.

(٢) الرحيق ص(١٦).

وهذا ما أكده الإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى بقوله: فالزيدية منسوبة إلى زيد بن علي؛ لقولهم جميعاً بإمامته، وإن لم يكونوا على مذهبه في مسائل الفروع، وهي تخالف الشافعية والحنفية في ذلك؛ لأنهم إنما نسبوا إلى أبي حنيفة والشافعي، لمتابعتهم لهما في الفروع.

وقال الإمام يحيى بن حمزة: فمن كان على عقيدته في الديانة والمسائل الإلهية، والقول بالحكمة، والاعتراف بالوعد والوعيد، وحصر الإمامة في الفرقة الفاطمية، والنص في الإمامة على الثلاثة علي وولداه، وأن طريق الإمامة الدعوة في من عداهم، فمن كان مقراً في هذه الأصول فهو زيدي(١).

كذلك فإن الزيدية (الهادوية) في اليمن يعتقدون أن علياً وفاطمة والحسنين معصومون كالأنبياء، وأن إجماعهم حجة، كما أن إجماع علماء أبنائهم - أيضاً - حجة، لأنهم هم وحدهم آل محمد من بين أمة محمد، وإجماع الآل حجة، وأن علياً بخاصة معصوم، وقوله حجة كحجة الكتاب والسنة(٢).

وهذا من الضلال المبين، والغلو في الصالحين، وهو باطل مهين، فعلي - رضي الله عنه - ليس بمعصوم، وليس بحجة، إنما الحجة كتاب الله، وسنة نبيه - ﷺ -.

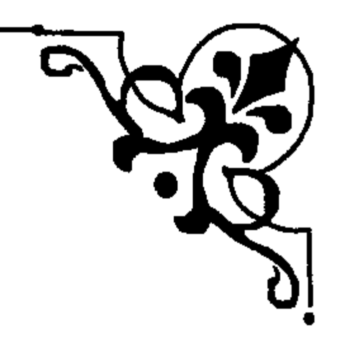
وحينما قدم الهادي يحيى بن الحسين إلى اليمن، كان متأخروا الزيدية في الجيل والديلم قد انقسموا إلى قاسمية وناصرية، وكان يخطئ بعضهم بعضاً، حتى خرج المهدي أبو عبدالله الداعي، وألقى إليهم: أن كل مجتهد مصيب.

وكذلك كان زيدية اليمن يعتقدون أن المصيب في الاجتهاديات واحد، والحق معه إلى زمن المتوكل أحمد بن سليمان، ثم رجعوا إلى هذا القول.

---

(١) «الرسالة الوازعة» ص(٢٨).

(٢) «اليمن الإنسان والحضارة» ص(١٠٢).

زيدية اليمن من فرق الشيعة

وذكر الإمام محمد بن إبراهيم الوزير ـ رحمه الله ـ: أن الزيدية زيدية اليمن، فرقة واحدة من الشيعة قد تفرقت إلى مخترعة ومطّرفية وجارودية وصالحية وحسينية، وفي الفروع مؤيدية وهادوين، وناصرية وقاسمية، وأهل الكوفة على مذهب أحمد بن عيسى، والحسن بن يحيى، ومحمد بن منصور، كما ذكره صاحب الجامع «الكافي»، ووقع بينهم تأثيم وتفسيق، على الاختلاف في الفروع ـ دع عنك الأصول ـ واشتد خلافهم من بعد المنصور بالله في الإمامة، فافترقوا على الداعي والمهدي بن الحسين افتراقاً قبيحاً كفر بعضهم بعضاً[(١)].

ووصفها المهدي أحمد بن يحيى المرتضى في «الملل والنحل» بقوله: فالزيدية منسوبون إلى زيد لقولهم جميعاً بإماماته، وإن لم يكونوا على مذهبه في مسائل الفروع، وهي تخالف الشافعية والحنفية؛ لأنهم نسبوا إلى الشافعية والحنفية لمتابعتهم في الفروع[(٢)].

وقال الجنداري: اسم يطلق على أئمة الآل، ومن تابعهم في التوحيد والعدل، والقول بإمامة زيد، ووجوب الخروج على الظلمة[(٣)].

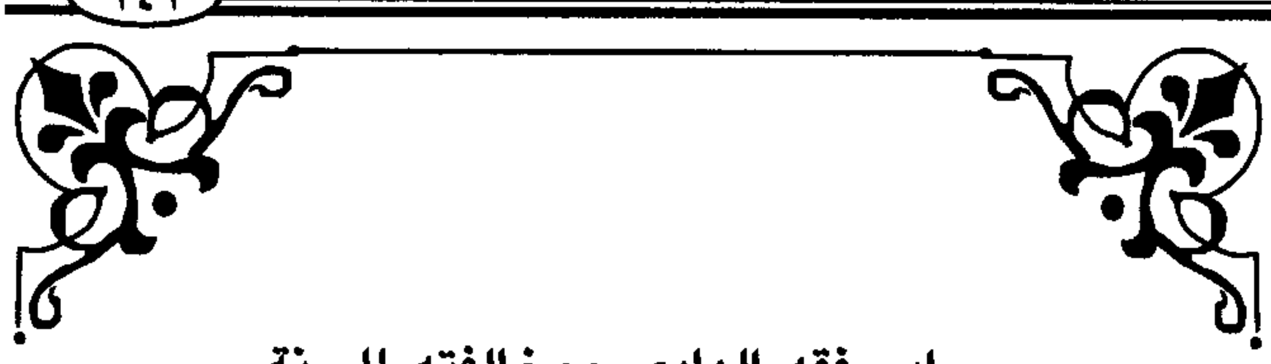
---

(١) «العواصم والقواصم» (٣/٤٥٧).
(٢) «الملل والنحل» ص(٩٩).
(٣) «الرحيق» ص(١٦).

وهي إحدى فرق الشيعة الثلاث:

الزيدية، والاثنى عشرية (الجعفرية) والإسماعيلية (إمامية باطنية)، والزيدية أعدلها وأقربها إلى مذهب أهل السنة، إلا أنها خالفت أهل السنة.





مصادر فقه الهادي ومخالفته للسنة

وقد اعتمد الهادي يحيى بن الحسين في استنباطه فقهه الذي اجتهد فيه، واختاره مذهباً له على أدلة مروية عن أسلافه، منها ما هو مرسل، ومنها ما هو موقوف، ولم يلتفت إلى الأدلة ـ من الكتاب والسنة ـ المروية عن النبي ـ ﷺ ـ، فيستنبط منها أحكام فقهه، كما فعل أئمة المذاهب الأربعة: الشافعي، والحنفي، والمالكي، والحنبلي، ولكنه تجاهلها، بل وأنكر صحتها، كما بين ذلك الإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى في كتابه الغايات، ناقلاً عن الهادي يحيى بن الحسين في ذكر المخالف حيث قال: ولهم ـ أي: أهل السنة ـ كتابان يسمونهما بالصحيحين («صحيح البخاري» و«صحيح مسلم»)، ولعمري أنهما عن الصحة لخليان، وعقب المهدي على كلام الهادي بقوله: ولعمري إنه لا يقول ذلك على غير بصيرة، وهذا ما جنح إليه المهدي نفسه، وأكد ذلك بقوله:

إذا شئت أن تختار لنفسك مذهباً ينجيك يوم الحشر من لهب النار
فدع عنك قول الشافعي ورواتهم روى جدُّهم عن جبرائيل عن الباري[١]

وقال أحمد بن سعد المسوري: أن كل ما في الأمهات الست لا يحتج به، وأنه كذب[٢].

---

(١) «المنار في المختار» (٣٥٢/١).

(٢) «بهجة الزمن في أخبار سنة ١٠٥٢هـ».

يكذبون بالسنة وهم أهل الكذب

أقول: يكذبون الأحاديث الثابتة عن رسول الله ـ ﷺ ـ ويصدقون أحاديث، المجاهيل، الذين لا علم لهم، ولا تقوى رجل يزعم أنه من أهل البيت، ولو كان من المجوس أصلاً، فيأتي بأحاديث ليس لها صلة بالوحي، ولا تتصل بأسانيد ثابتة إلى رسول ـ ﷺ ـ، ويقول من أحاديث آل البيت.

فهم أحق بالتكذيب وهم أهله، وعليهم وزره، ويكفيهم أنهم أهل الكذب، وأنهم خالفوا علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ، وخالفوا زيداً ـ رحمه الله ـ، وكتبهم لا تأتي بفضيلة لعلي ولا لأهل البيت، إلا من أمهات السنن سرقوها، إن جاءت من الأحاديث، وإلا فالمكذوبات كثيرة وعلى رأسها ما جعلوه لعلي ـ رضي الله عنه ـ من الحجية، وأنه يحتج به كما يحتج بالكتاب والسنة، وهذا من أكبر أدلتهم أنهم أهل الكذب والافتراء والهوى، وماذا بعد الحق إلا الضلال.

وإن الهادي ومن سار على دربه من كبارهم وأتباع مذهبهم، لا يعتقدون بالسنن في شيء؛ لأن رواتها لم يكونوا من الشيعة في اعتقادهم، ولهذا فإنهم يقتصرون على الأحاديث المروية عن أسلافهم، وبأسانيدهم ـ المنقطعة ـ كما أوضح ذلك عبدالله بن حمزة في كتابه المجموع المنصوري، كما أجاب على الفقيه عبد الرحمٰن بن أبي القبائل بقوله:

كم بين قولي عن أبي عن جدّه	وأبي أبي فهو النبي الهادي
وفتى يقول: حكى لنا أشياخنا	ما ذلك الإسناد من إسنادي
ما أحسنَ النظر البليغَ لمنصفٍ	في مقتضى الإصدار والإيراد
خذ ما دنا ودع البعيد لشأنه	يغنيك دانيه عن الأبعاد

وكما قال الباقر محمد بن علي ـ رحمه الله ـ: أخذوا عمن يكذبون الرسول ـ ﷺ ـ من المعتزلة، وممن كفر علي بن أبي طالب من الخوارج، وممن يطعن في أبي بكر وعمر وعائشة ـ رضي الله عنهم ـ من الشيعة،

فكيف يؤخذ دين من هؤلاء الذين يصدون عن دين الله وعن رسول الله ـ ﷺ ـ، فحق لهم أن يكذبوا ما في السنن؛ لأنهم لا يصدقون رسول الله ـ ﷺ ـ، وقد صرح بها زعماؤهم، فقالوا: أخطأ جبريل وأعطى الرسالة لمحمد وهي لعلي، فكذبوا جبريل رسول الله ـ عليه السلام ـ، فكيف لا يكذبون محمداً ـ ﷺ ـ ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ [الكهف: ٥]، ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ ﴿١٤﴾﴾ [الفجر: ١٤]، وسحقاً سحقاً لمن خالف رسل الله ـ عليهم الصلاة والسلام ـ، وبعداً بعداً لمن كذب بالسنة المطهرة، لا أبقى الله لهم راية، ولا بلغهم غاية، وجعل دينه فوقهم إلى النهاية ﴿لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣٣]. . . ، ومذهب الهادي بن إبراهيم الوزير حينما أراد إقناع أخاه الإمام محمد بن إبراهيم الذي نبذ التقليد بعد أن ملك زمام الاجتهاد، ووفقه الله لمعرفة القرآن والسنة «الصحيحة»، وأراد الهادي إقناعه بالرجوع إلى المذهب الهادوي، مبيناً إسناد أسلافه وإسناد أهل السنة، فقال في قصيدته مخاطباً أخاه:

ما لي أراك وأنت صوفة سادةٍ ... طابت شمائلهم لطيب المحتدِ
تمتاز عنهم في مآخذ علمهم ... وهم الذين علومهم تروي الصدي
أخذوا مباني علمهم وأصوله ... عن أهلهم من سيدٍ عن سيد
سند عن الهادي وعن آبائه ... لا عن كلام مسدد ومسرهد
سند عن الآباء والأجداد في ... أحكامهم وفنونهم والمفرد

وقال عبدالله بن علي الوزير الشيعي:

في كفة الميزان ميل واضحٌ ... عن مثل ما في سورة الرحمٰن
فاجزم بخفض النصب وارفع رتبة ... للدين واكسر شوكة الميزان[1]

رد على هذا البيت الأخ الدكتور علي بن علي الرصاص ـ حفظه الله تعالى ـ فقال:

---

(١) مقدمة «الروضة النضير» (١/٦٥).

فيما حوى الميزان عدل واضح للمبصرين ومن له عينان
فاجزم برفع الحق واخفض رتبة للجهل والتقليد والبهتان

❋ ❋ ❋

يقدمون المذهب ويخالفون الشرع

فهم يؤثرون المذهب والعمل بما قرره علماء مذهبهم، على ما سواه، حتى لو كان مصادماً لأدلة الكتاب والسنة، مثال ذلك: إذا تعارض ما رجحه أهل المذهب في مسألة ما مع النص من الكتاب أو من السنة، أو منهما معاً، فإنه يقال في هذه الحال: والمذهب بخلافه، ضارباً بالدليل عرض الحائط، ومن أمثلة ذلك: أن الله تعالى أحل للمسلمين أكل طعام أهل الكتاب، وكذلك زواج المسلم بالكتابية، وهو في قوله تعالى: ﴿وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ حِلٌّ لَّكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ ۖ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [المائدة: ٥].

لكن المذهب الهادوي (الزيدي) لم يأخذ بما أحله الله للمسلمين في هذه الآية الكريمة، ولعل هذا هو ما حمل نشوان الحميري على إعلان نكيره لبعض المقلدين من علماء عصره، لإيثاره رأي الإمام الهادي يحيى بن الحسين على قول الله تعالى، فقال:

إذا جادلت بالقرآن خصمي أجاب مجادلاً بكلام يحيى
فقلت: كلام ربك عنه وحيٌ أتجعل قولَ يحيى عنه وحياً[١]

وقد ذكر الإمام محمد بن إبراهيم الوزير ـ رحمه الله ـ:

أن الإمام زيد بن علي، وحفيده أحمد بن عيسى، والإمام يحيى بن حمزة جوزوا نكاح الكتابية[٢].

---

(١) «المستطاب».

(٢) «العواصم والقواصم» (٨/٢١٤).

وهذا الأمر ليس خاصاً بالمذهب الزيدي، ولكنه شائع في بعض المذاهب الأخرى.

قال الإمام الشوكاني ـ رحمه الله ـ وهو يتكلم على المقلدين في جميع المذاهب الإسلامية:

إنهم يعتقدون أن إمامهم الذي قلدوه ليس في علماء الأمة من يساويه أو يدانيه، ثم قبلت عقولهم هذا الاعتقاد الباطل، وزاد بزيادة الأيام والليالي حتى بلغ إلى حد يتسبب عنه أن جميع أقواله صحيحة جارية على وفق الشريعة، ليس فيها خطأ ولا ضعف، وأنه أعلم الناس بالأدلة الواردة في الكتاب والسنة، ولا تخفى عليه منها خافية: فإذا أسمعوا دليلاً من القرآن والسنة، قالوا: لو كان هذا راجحاً على ما ذهب إليه إمامنا، لنذهب إليه، لكنه تركه لما هو أرجح منه عنده، فلا يرفعون لذلك رأساً ولا يرون بمخالفته بأساً[(١)].

ثم قال عن المقلدين من زيدية اليمن (الهادوية):

وأما في ديارنا هذه، فقد لقنهم من هو مثلهم في القصور، والبعد عن معرفة الحق ذريعة إبليسية، ولطيفة مشؤومة هي: أن دواوين الإسلام: الصحيحين والسنن الأربع، وما يلحق بها من المسندات والمجاميع المشتملة على السنة إنما يشتغل بها، ويكرر درسها؛ لأن المؤلفين لها لم يكونوا من الشيعة، فيدفعون بهذه الذريعة الملعونة جميع السنة المطهرة؛ **لأن السنة الواردة عن رسول الله ـ ﷺ ـ هي ما في تلك المصنفات**، ولا سنة غير ما فيها، **هؤلاء وإن كانوا لا يعدون من أهل العلم، ولا يستحقون أن يذكروا مع أهله**، ولا تنبغي الشغلة بنشر جهلهم، وتدوين غباوتهم، لكنهم لما كانوا قد تلبسوا بلباس أهل العلم، وحملوا دفاتره، وقعدوا في المساجد والمدارس اعتقدتهم العامة من أهل العلم، وقبلوا ما يلقونهم من هذه الفواقر، فضلوا وأضلوا، وعظمت بهم الفتنة، وحلت بسببهم الرزية،

---

(١) «أدب الطلب» ص(١٢٢).

فشاركوا سائر المقلدة في ذلك «الاعتقاد» في أئمتهم الذين قلدوهم... **فضموا إلى شنيعة التقليد شنيعة أخرى هي أشنع منها، وإلى بدعة التعصب بدعة أخرى هي أفظع منها...**[(١)].

وقال: فمن لم يفهم هذا، فهو بهيمة لا يستحق أن يخاطب بما يخاطب به النوع الإنساني، **وغاية ما ظفر من الفائدة بمعاداة كتب السنة التسجيل على نفسه بأنه مبتدع أشد ابتداع**، فإن أهل البدع لمن ينكروا جميع السنة، ولا عادوا كتبها الموضوعة لجمعها، بل حق عليهم اسم البدعة عند سائر المسلمين لمخالفة بعض مسائل الشرع[(٢)].

يقول ابن الوزير رحمه الله عن عقيدتهم:

وأما ما نقله الشهرستاني في الملل والنحل، من كون زيد قلد واصل بن عطاء وأخذ مذهب الاعتزال تقليداً... فهذا باطل من غير شك، ولعله من أكاذيب الرافضة، ولم يورد له الشهرستاني مسنداً ولا شاهداً.

ولو كان الشهرستاني كامل المعرفة والإنصاف لذكر من هو أشهر منه في كتب الرجال وتواريخ العلماء وأئمة السنة[(٣)].

❋ ❋ ❋

فتح باب الاجتهاد

ومما يوجد في المذهب الزيدي الهادوي من مثل هذه المخالفات الصريحة لما عليه أهل السنة، فإن له مزية حميدة، ومنقبة مشكورة، انفرد بها عن غيره من المذاهب الإسلامية الأخرى، ألا وهي فتح باب الاجتهاد لمن حذق علومه، وأتقن فنونه من معرفة آيات الأحكام وأحاديثها، ومعرفة

---

(١) «أدب الطلب» ص(١٢٣).
(٢) «أدب الطلب» (١٢٤).
(٣) الملل والنحل (١/١٥٥) والعواصم والإمام زيد نظرية وتطبيق /١٩.

علم مصطلح الحديث، وكذلك أصول الفقه والنحو والصرف والمعاني والبيان واللغة والمنطق وغير ذلك من علوم الرواية والدراية، تبعاً لقاعدة (كل مجتهد مصيب) التي نادى بها المهدي الداعي... ومن علماء اليمن ممن هيأهم الله للاجتهاد كثير، فاشتغلوا بعلوم القرآن الكريم وتفاسيره، ودراسة أمهات السنن وكتب الحديث وعلومه، فوجدوا في الكتاب والسنة الصحيحة ما لا يحتاج معهما طالب الحق إلى شيء سواهما مما يعد من محض الرأي، فنبذوا التقليد، ودعو غيرهم إلى العمل بأحكام الكتاب والسنة، فبرز من هؤلاء العلماء أئمة مشهورون في الاجتهاد المطلق منهم: محمد بن إبراهيم الوزير (٨٤٠هـ).

والحسن بن أحمد الجلال (١٠٨٤هـ)، وصالح بن مهدي المقبلي دفن بمكة (١١٠٨هـ)، ومحمد بن إسماعيل الأمير (١١٨٢هـ)، وعبد القادر بن أحمد شرف الدين (١٢٠٧هـ)، ومحمد بن علي الشوكاني وغيرهم - رحمهم الله جميعاً -.

وإنما أخص هؤلاء بالذكر إلا لأن مؤلفاتهم لاقت قبولاً منقطع النظير ولا سيما «سبل السلام»، و«نيل الأوطار» اللذين انتشرا في بلاد المسلمين انتشاراً واسعاً، وصارا مرجعين لأهل العلم وطلابه المهتمين بفقه السنة في المدارس والمعاهد والجامعات الإسلامية بعيداً عن التمذهب، وكما ترجما إلى بعض اللغات كالأردية والمالوية والتركية؛ لأن فيهما الدعوة إلى كلمة سواء والرجوع إلى الكتاب والسنة، ليعودا على ما كان عليه السلف الصالح التي هي خير الأمم أخرجت للناس[1].

وإن صار الاجتهاد مبدأً معروفاً في المذهب الزيدي إلا أن من أخذ به ومال إليه، وحققه في نفسه منهم، لم يسلم من شرور غائلة علماء الزيدية المقلدين وأتباعهم؛ ولأنهم يشق عليهم ترك التقليد وخروج المجتهد من مذهبهم، والاشتغال بأحكام الكتاب والسنة النبوية، ولهذا فإنهم يجعلونه

---

(١) «الزيدية ومعتقداتها» للعلامة الأكوع ص(٤٠).

هدفاً يفوقون إليه سهامهم، فيرمونه بالنصب وبغض أهل البيت، ليثيروا عليه سخط العامة، ويلفقون عليه تهماً لا أساس لها من الصحة والواقع، ليجعلوا منه عبرة للمعتبر، فيردعوا به من عنده الرغبة للعمل بالكتاب وصحيح السنة، فكيف عن ذلك، فهذا محمد بن إبراهيم قد تحمل أذى كثير من علماء عصره المقلدين، حتى من أهله وإلى عصرنا، فاضطر إلى الاعتزال في شعاف الجبال، وكان ينقطع أشهراً في المساجد الخالية، وتعرض العلامة صالح بن مهدي المقبلي لأنواع كثيرة من السباب والشتم والهجو المقذع، فمن ذلك ما رماه به الشاعر الحسن بن علي المهبل في قوله:

المقبلي ناصبي ... أعمى الشقاء بصرَه
فرق ما بين النبي ... وأخيه حيدرَه
لا تعجبوا من بغضه ... للعترة المطهرة
فأمه معرفة ... لكن أبوه نكرة

فاضطر في آخر الأمر إلى بيع بيته، وهاجر بأهله إلى مكة المكرمة، فسكنها حتى توفي فيها، وذلك لأنه نبذ التقليد، ودعا إلى الاجتهاد والعمل بأدلة الكتاب وصحيح السنة، مؤكداً ذلك بقوله:

برئت من التمذهب طول عمري ... وآثرت الكتاب على الصحاب
ومالي والتمذهب وهو شيء ... يروح لدى المماري والمحابي

وقال:

ألم تعلما أني تركت التمذهبا ... وجانبت أن أعزا إليه وأنسبا
فلا شافعي ولا مالكي ولا حنبلي ... ولا حنفي دع عنك ما كان أغربا[1]

أما الأمير الصنعاني فقد أوذي كثيراً، ولا سيما بعد أن خطب مرة في الجامع الكبير بصنعاء ولم يذكر بعض أئمة اليمن كما جرت العادة، فثار

---

(١) «العلم الشامخ» ص(٤٢٤، ٤٤٤).

عليه المتعصبون من جهلة الناس، وفيهم أقارب المهدي والعباس الحكام في عصره، فأمر الإمام باعتقاله في السجن، فقال الأمير ـ رحمه الله ـ يخاطب فيها رسول الله سيد العالمين ـ ﷺ ـ:

فإني قد أوذيت فيك لنصرتي لسنتك الغراء في البرِّ والبحرِ
وكم رام أقوام وهموا بسفكهم دمي فأبى الرحمٰن نيلي بالضُّر[١]

وقام أهل (برط) الشيعة الجهلة وتعاونوا مع أهل حوث ضد الأمير الصنعاني ـ رحمه الله ـ فردوا عليهم بقولهم:

إلى كافة السادة والشيعة من أهل حوث يذكرون فيها أن أهل صنعاء صاروا يخالفون مذهب أهل البيت ـ عليهم السلام ـ ويغيرونه، وأن السيد العلامة محمد بن إسماعيل الأمير ـ حفظه الله ـ هو الذي غير مذهب أهل البيت ـ عليهم السلام ـ، فأجاب عليهم أهل هجرة حوث بجواب فيه عجائب. . . إلخ[٢].

وقد دافع عن الأمير أهل هجرة حوت وحاشد وكتبوا كتاباً أن الأمير لم يخالف أهل البيت، ونسبه فاطمي وإذا أنكرتم ذلك فنريد أن تنسبوا لنا هذا الإمام ابن الأمير ـ رحمه الله ـ، وما تنقمون منه إلا أنه متبع لكتاب الله والأحاديث التي في الأمهات التي جاءت عن رسول الله ـ ﷺ ـ، فإن لم تجمعوا شمل الأمة على ما يرضي الله، وإلا فقد أقيمت عليكم الحجة، ومعذرتنا عند الله. . . إلخ.

ثم كتب أهل حوث إلى قضاة بني العنسي ـ رحمهم الله ـ، بعد الحمد والصلاة والسلام على رسول الله ـ ﷺ ـ وبعد: فإنه وصل كتابكم تذكرون فيه أنكم شاهدتم إن هناك مخالفة للدين خارجة عن مذهب آل البيت أحدثها السيد العظيم، والعلم الوسيم عز الإسلام وبهجة الأنام[٣]، وقدوة العلماء

---

(١) «ديوانه» ص(٢٠٥).
(٢) انظر: «الزيدية ومعتقداتها» للعلامة الأكوع ص(٤٣ ـ ٤٤).
(٣) هذه شهادة من الأعداء؛ فافهم، والحق ما شهدت به الأعداء.

الأعلام محمد بن إسماعيل الأمير ـ حفظه الله تعالى ـ للمسلمين[١]، وأمد به الدين. . . قالوا: فنحن مختبرون له ومن تلاميذه، فإنه صحيح العقيدة، سليم الطوية من أهل الحل والعقد، متبع لأكمل الشرع، وهو كتاب الله العزيز وسنة نبيه محمد ـ ﷺ ـ، فإنه عرفهما معرفة حق معرفتهما وعظم شأنهما، وأظهر أمرهما واجتهد فيهما، وفي سائر علوم آل البيت ـ عليهم السلام ـ وغيرهما من الأصول والفروع والعربية، وصار غاية أهل زمانه مجتهداً عارفاً محققاً مدققاً مستنبطاً للأحكام الشرعية من الكتاب والسنة النبوية، وعرف حقيقة الإجماع والقياس. . . يدور مع الكتاب والسنة أينما دارا.

ومن هذه الشروط أنه يحرم عليه التقليد لأحد من أهل البيت ـ عليهم السلام ـ وغيرهم، وهذا مما وفر الله فيه هذه الشروط. . . إلخ ما قالوا: ثم بعد ذلك أرسلوا رسالة أخرى فيها الكلام الباطل والتقليد والكلام السيء ضد هذا الإمام ـ رحمه الله ـ[٢].

وكذلك الإمام الشوكاني ـ رحمه الله ـ أوذي من المتعصبة المقلدة أشد الأذى حتى كادوا أن يقتلوه في صنعاء داخل المسجد وهو يدرس «صحيح البخاري»، فصرفهم الله عنه، ونشر الكتاب والسنة ونفع الله به الأمة، ـ رحمهم الله جميعاً ـ.

* * *

هل الزيدي يتبع الجعفري؟

إن بعض أهل الحق يلحقون المذهب الزيدي (الهادوي) بمذهب الإمامية الجعفرية لموافقته له في التشيع، وتقديس الأئمة، وتعظيم قبورهم، وجعلها مزاراً لأتباعهم ولمخالفة بعض علمائهم المقلدين ما ورد في

(١) نعم والله، لقد ـ حفظه الله ـ، وحفظ علمه للمسلمين؛ فرحمه الله.
(٢) انظر: «الزيدية» ص(٤٥ ـ ٥٤).

الصحاح والسنن، وتشكيكهم في صحتها، ومحاربة أهل السنة، وذلك لما بين المذهبين من وشائج القربى في كثير من المسائل الأصولية والفرعية.

فالهادي يحيى بن الحسين قد تأثر عقائدياً بجده القاسم بن إبراهيم الرسي، الذي ولد ونشأ ودعا إلى نفسه بالإمامة من الكوفة منبت الشيعة، وهو أول من قال: بتقديم توجه الصلاة قبل تكبيرة الإحرام (دعاء الاستفتاح) ـ وخالف سيد العالمين ـ ﷺ ـ بذلك ـ، وقال بوجوب الوضوء ولو كنت متوضئ، وكان بعض شيوخه من المعتزلة وغيرهم.

***

تأثر زيدية اليمن بالمذهب الجعفري الفارسي

وفي الفقه عند الهادي مسائل مأخوذة من الفقه الجعفري مثل الجمع الدائم بين الصلاتين **(الظهر والعصر)** وغيرها من البدع والمحدثات المخالفة للقرآن والسنة الصحيحة، وأن أكثر الأئمة الذين حكموا اليمن قد قدموا إليها من العراقين، عراق العرب، وعراق العجم **(بلاد فارس ـ إيران)**، مثل القاسم بن علي العياني، ووزيره القاسم الزيدي، وأبو الفتح الديلمي وغيرهم.

لذلك فلا غرابة ولا استنكار إذا أخذ زيدية اليمن يفتحون صدورهم لمن يفد عليهم من الشيعة الإمامية، ويرحبون به، وينزلونه منزلاً كريماً، كما حكى ذلك **العلامة المقبلي** بقوله: ثم رأيناهم ـ أي الزيدية ـ إذا وفد إمامي على هذه الدولة المباركة في اليمن الآن **(الدولة القاسمية)**، وكان ذلك في عهد الإمام المتوكل إسماعيل بن الإمام القاسم بن محمد، هشُّوا إليه... قال قائل لمحمد بن إبراهيم[١] جحاف: أراكم يفد على هذه الدولة المباركة الرجل من الإمامية، فكأنما وفد عليهم ملك، مع أن أصولهم ـ أي

(١) من كبار علماء الهادوية، وكان ملازماً للإمام المتوكل.

الإمامية ـ البراءة من منكم ومن سائر الفرق الإسلامية المنكرين للنص على أئمتهم (الاثنى عشرية)؛ **لأنهم أنكروا ما علم من الدين بالضرورة بزعمهم، ويعتقدون أن أئمتكم منذ زيد بن علي إلى يومنا هذا رؤساء الضلال والكفر، صانهم الله. ويسمون من خالفهم كافراً ومنافقاً.**

قال المقبلي ـ رحمه الله ـ: إذا جاءكم ـ يعني: الزيدية ـ الرجل من أهل المذاهب الأربعة، فكأنما رأيتم شيطاناً، مع أن أصولهم وأمهات المسائل عندهم أن لا يكفر أحد من أهل القبلة، فأخبرني من هذا؟ فما وجد من الجواب إلى أن قال: الإمامية لم يشتغلوا بنا ولا بأذيتنا، وهؤلاء يرمونا بالابتداء، فقلت له: أيهما أعظم.

الرمي بالبدعة مع الشهادة لكم بالإسلام، أم الرمي بالكفر واستحلال دمائكم وسبي نسائكم وأبنائكم واغتنام أموالكم؟ فألجم[١].

لهذا فإن المذهب الجعفري لا يختلف كثيراً عن المذهب الزيدي الهادوي في اليمن، إلا في أنه حصر الأئمة في اثني عشر إماماً فقط، وأن أئمته معصومون كالأنبياء، فاستوجب ذلك أن حكم عليه بما حكم على المذهب الإمامي.

ولذلك فإنه لم يخفف من شدة قسوة هذا الحكم على المذهب الزيدي لدى أهل المذاهب الأربعة إلا انتشار كتب الإمام محمد بن إبراهيم الوزير ـ رحمه الله ـ، والعلامة المقبلي، والإمام الصنعاني، والإمام الشوكاني ـ رحمهم الله ـ، وكذلك العلامة مقبل بن هادي الوادعي في عصرنا هذا، فقد نشر الله به دينه ونصر السنة، فرحم الله علماء الإسلام في كل مكان.

وإن هؤلاء العلماء نبذوا المذهب الزيدي (الهادوي) منذ ما نبذوا التقليد وتمسكوا بالكتاب والسنة الصحيحة، وقد ظن كثير من أهل المذاهب الأربعة أن هؤلاء العلماء زيدية، وأن الظن لا يغني من الحق شيئاً.

---

(١) «العلم الشامخ» ص(١٠٨).

المذهب المذكور هل يتبع زيد بن علي أم الهادوي؟

هذا ولما كانت مسائل المذهب الزيدي (الهادوي) وأحكامه المقررة، التي حصلها وجمعها وأصل قواعدها فريق من كبار علماء هذا المذهب على فترات مختلفة من تاريخ ظهوره، حتى انتهى إلى ما هو عليه اليوم غير معزوة كلها إلى الإمام الهادي يحيى بن الحسين، كما لم تكن كذلك معزوة ـ أيضاً ـ إلى الإمام الأعظم زيد بن علي، فكان في نسبة هذا المذهب إليهما أو إلى أحدهما تجاوز للحقيقة، وخروج عن الواقع.

لذلك فقد تنبه الإمام ابن الأمير الصنعاني ـ رحمه الله ـ لذلك المشكل، فذاكر جماعة من العلماء المبرزين في هذا المذهب، منهم والده وبعض شيوخه، مثل صلاح الأخفش، وعلي بن لقمان، وعبدالله بن علي الوزير، كما ذاكر به بعض تلاميذه، مستفسراً عن تعيين صاحب هذا المذهب، ومن هؤلاء واضع قواعده، ليكونوا على علم به، فصاغ السؤال إسحاق بن يوسف، السؤال في قصيدة سماها «**عقود التشكيك**» فقال:

أيها الأعلام من ساداتنا ... ومصابيح دياجي المشكل
أخبرونا ما الذي تدعونه ... مذهباً في القول أو في العمل؟
من هو المتبوع سموه لنا ... علّنا نقفوه نهج السبل
فإذا قلنا: ليحيى، قيل: لا ... هاهنا الحق لزيد بن علي
وإذا قلنا: لزيد، قلتم: ... بل عن الهادي هنا لم نعدل

وقيل:

وإذا قلنا لزيد حكموا ... إن يحيى قوله النص الجلي
وإذا قلنا: لهذا، ولذا ... فهما خير جميع الملل
وسواهم من بني فاطمة ... أمناء الوحي بعد الرسل
قرروا المذهب قولاً خارجاً ... عن نصوص الآل وابحث وسلِ

إن يكن قرره مجتهد ... كان تقليداً له كالأول
أو يكن قرره من دونه ... فقد انسد طريق الجدل
ثم من ناظر أو جادل أو ... رام كشفاً للذي لم يبخل
قدحوا في دينه واتخذوا ... عرضه مرمى سهام المنصل

فأجب على هذا السؤال الحسن بن إسحاق... وفيه تعصب، وكذا عبدالله بن علي الوزير مثله.

ولما اطلع الإمام ابن الأمير ـ رحمه الله ـ على الجوابين السابقين أجاب بما يلي:

قد أتيتُم بسوالٍ مشكل ... لا أرى إشكاله بالمنجل
كم سألنا عنه قوماً غيركم ... من أولي العلم وأهل الجدل
وأجابوا بجوابات لهم ... كلها في حَلِّه غير جلي
ويقولون: هو زيديةٌ ... وهمُ عن نهجه في معزل !!
هذه كُتْبُهم ناطقة ... بالخلافات لزيد بن علي
إن تبعت النص في مسألةٍ ... قيل: هذا شافعي حنبلي
وإذا قلت حديث المصطفى ... قلتم: المذهب أهدى السبلِ
قصروا الحق على مذهبهم ... ثم ذا المذهب لم يظهر لي
ومع تصويبهم كلا بلا ... مريةٍ فالقصر عين المشكل
فاجعلوا الكلَّ سواءً فيه أو ... فامنعوا تقليد غير الأفضل
وعلى نظم وقفنا رائق ... في جواب لذكي مقول[(١)]
قد أزال الهم عنا لفظه ... ما خلا إشكالنا لم يزل !؟؟
قال: قلد كل آل المصطفى ... تنج قطعاً عن مهاوي الزلل
قلت: هذه بغيتي لكنه ... لم يقل ذا أحد يا أملي

---

(١) للشاعر عبدالله الوزير.

أترانـي لـو رفعـت الكـف فـي ... حـال تـكـبـيـر، وذا رأي الـولـي
هـل تـرى أشـيـاخـكـم تـتـركـنـي؟ ... أم يـقـولـون أتـى بـالـمـعـضـل
خـالـف الـمـذهـب فـي الـبـدعـة فـي ... رفـعـه الـكـفـيـن فـلـيـعـتـزل!
أنـا آمـل مـنـكـم رشـداً ... فـبـحـق الله أوفـوا أمـلـي
وجواب[1] آخـر طـالـعـتـه ... صـرت مـن رقـتـه كـالـشـمـل
قـد حـلا لـي لـفـظـه لـكـنـه ... لا أراه حـل عـقـد الـمـشـكـل
وأتـى فـيـه بـتـحـقـيـق لـمـا ... فـي أصـول الـديـن والأمـر جـلـي
إذا هـم قـد حـرمـوا تـقـلـيـدنـا ... فـي الأصـولـيـن فـعـنـه انـعـزل
إنـمـا الـسـائـل فـي مـا قـالـه ... عـن سـوى تـقـلـيـده لـم يـسـل
قـال: مـا الـمـذهـب فـي قـولـكـم ... عـن عـرى الـمـذهـب لا يـنـفـصـل
وإلـى أي فـتـى نـسـبـتـه ... مـن بـنـي الـزهـراء أبـنـاء عـلـي
ثـم قـلـتـم: إن يـحـيـى قـولـه ... قـول زيـد ابـن الـولـي ابـن الـولـي
وأرى هـذا عـجـيـبـا عـلّـه ... قـالـه نـاظـمـه مـع شـغـل
فـاتـحـاد الـقـول مـا بـيـنـهـمـا ... مـثـل مـا قـد قـلـتـه لـم يـقـبـل
والـخـلافـات لـنـا شـاهـدة ... كـم رواهـا عـنـهـم مـن رجـل
فـإذا قـلـتـم كـفـى فـي الـمـدعـي ... تـفـاق مـنـهـم فـي الـجـمـل
قـلـت: هـذا حـاصـل فـي كـل مـن ... خـالـف الآل فـقـتـش وسـل
فـاجـعـلـوا الأقـوال قـولاً واحـداً ... لا تـقـولـوا حـنـفـيٌ حـنـبـلـي
ثـم هـذا مـقـتـضـى قـولـكـم ... فـي جـوابٍ راقَ مـثـل الـسـلـسـل
إن يـكـن فـي عـمـلٍ فـالـكـل فـي ... دفـع مـا اسـتـشـكـل مـثـل الأول
فـأعـيـدوا نـظـراً ثـم أرشـدوا ... ذلـك الـسـائـل أهـدى الـسـبـل

فلما اطلع الحسن بن صالح إسحاق على جواب الأمير كتب إلى صلاح الأخفش يستنجده في جواب على ما جرى من الأجوبة، وخاصة

---

(١) هو للحسن بن إسحاق.

جواب الأمير الصنعاني ـ رحمه الله ـ، وحق له أن يسمى أمير اليمن، بل وأمير العلماء.

ثم أجاب الحسن بن إسحاق بعد أن سمع رد الأخفش، فقال:

يا سائلاً بنظمه هل مذهبٌ ... يُتبع في أحكام خيرِ الملل
إن كنتَ يا سائلنا أهلاً لأن ... تنظر في علميِّها والعمل
فلا تسل بذا تعنتاً وكن ... مجتهداً وانظر وحقِّق واعملِ
وارفع لتكبير وضُمَّ الكفَّ إن ... صحَ عن النبي خيرِ الرسل
ولا تخف يوماً مقال جهل مهما ... ظفرت بالهدى فلتقُل
وإن قصرت رتبةً عن ذا فكن ... مقلداً آل النبي المرسل
لا تعْدُ عن تقليدهم ففضلهم ... جاء به في السنة النصُ الجلي
معتمداً إجماعهم إذ أجمعوا ... وفي الخلاف اسمع مقال الأفضلِ
ملتزماً طريقة واحدةً ... كي لا تعدَّ آخذاً بالأسهل
واعتمد (**الأزهار**) إن لم تستطع ... تبحثُ عن أفضلهم والأكمل
ففيه تقريب لما استبعده ... مَن ليس للآلات بالمستكمل
وإن ترى التَّقريرَ في شروحه ... مختلفاً عن الشيوخ الأُول
وإن سئلت نسبة المذهب قل ... نسبتُه لآل خير الرسل
والوجه في تحقيق زيد أنه ... أول من ألَّف من آل علي
يرويه عن أبيه عن جدوده أكرم ... بزيد الولي ابن الولي
ومن يرد خروجه عن كلهم ... بقولِ واحدٍ من غيرهم أو عمل
قد بطلت نسبتُه إليهم ... فما لَهُ عندهم مِنْ مدخل
أولا تطيب النفسُ منك بالذي ... قد قلتهُ فهات لي يا أملي
ماذا الذي يفعلهُ مَنْ لم يكن ... مجتهداً في عصرنا بيِّنه لي
ولم يكن في قُطره مجتهدٌ ... يسأل منه حلَّ عقد المشكل
كمن قرا القرآن ثم اشتاق أن ... يمتازَ عن رتبة راعي الإبل

وما له على اجتهادٍ قدره ... لأنه بعيشه في شغل
فهل له يفعل ما أراده ... كالجاهل الرِّف الذي لم يعقل
يجوز إن وافق قولَ قائلٍ ... في حاضرِ الحالة والمستقبل
مع كونه يمكنه يلتزم **«الأزهار»** ... في فصوله والجمل
وإنني قد خضت عبرَ بحرِكم ... إذ طال فيه الخوض خوفَ الملل
وقاصد منكم جواباً في الذي ... سألتُ عنه فأجب وعجِّل

[الجواب الثالث]:

فأجاب الإمام الأمير ـ رحمه الله ـ، فقال:

وقفت على السؤال وما حواه ... وقوف محاولٍ فهم الخطاب
فلما ذقت فحوى ما حواه ... وقفت على الجوابات العذاب
فيا لله ما أحلى معانٍ ... وألفاظٍ أرق من الشراب
حلَت لكن خلت عن كل معنى ... يُسوّغ أن يُسمى بالجواب
أتسقون الفتى الظمآن منكم ... إذا استسقى بكأسٍ من سراب
خذوا عني خذوا عني جواباً ... وذباً عن بني أبي ترابِ
ودونك أيُّها الحيران فاسمع ... جواباً لم يكن في حساب
فمذهبُنا إذا ما أطلقوه ... وقرّره النجوم منَ الصحابِ
وأطلقه المحقِّقُ في الفتاوى ... وعنونَه بعنوان الصواب
وأضحى في يد الحكام سيفاً ... يشق به القضايا كالرقاب
وقيَّده الرؤوس لذي دروسٍ ... بلفظة مذهب طيّ الكتاب
وسنة أحمدٍ مهما رواها ... جهابذة الأئمة والصحاب
كذلك ما يسلسله ثقاتٌ ... إلى المولى الوصي أبي تراب
فإن فُقدَت أبيح له رجوعٌ ... لتحصيل القياس بالاكتساب
وللتمييز يكتبها بحسنٍ ... فقيهٌ في المدارس لا يحابي
فذلك مذهبٌ يدعى ليحيى ... إمام القُطر والبحر العباب

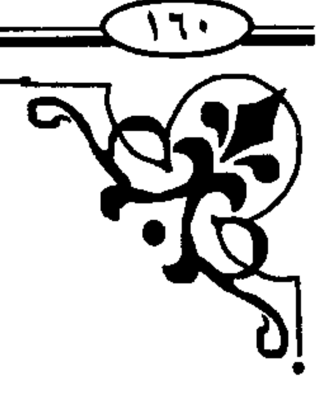
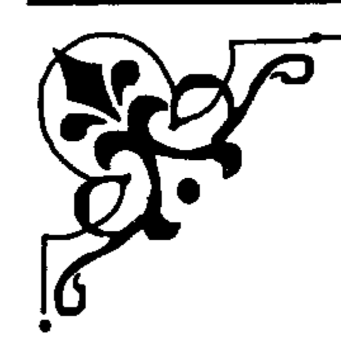
هو المتبوع وهو لذاك أهلٌ ... إلى المحراب يعدو والحراب
له عند التقا الأبطال وجد ... وشغل بالطِّعان وبالضراب
وعند السِّلم أقلامٌ تبارى ... بأقوال تُؤيِّدُ بالكتاب
فهذي حجة الأقوال مهما ... أتت فاشكر لما أهدى خطابي
وخرَّج بعدَ ذاك له أناسٌ ... من النُّظار فاطَّرِحِ التَّغابي
وقد جعلوا المخرّج شبه نصٍ ... ليحيى داعي الحق المجابِ
فإن يتعارض القولان نصاً ... وتخريجاً فخُلفٌ في الصحاب
فبعضهم يرجِّح نصَّ يحيى ... وبعضهم مفاهيم الخطاب
فمن هذا يُذهب ذاك قولاً ... وذاك إلى سواه في ذهابِ
وكم خدمَت مقالته أناسٌ ... همُ مثل المؤد والشِّهاب[1]
لهذا صنَّف التجريد قصداً ... لإظهار الأدلة والصواب
وهذا باقتصار واختصار ... أتى في ذاك بالبحر العباب
ولا تعجب إذا ما خالفاه ... وتحسب أنَّ ذاك مِن الخراب
لما قد أسّساه لأصل يحيى ... سقى مثواه هطَّالُ السَّحاب
فما المقصود إلا أنَّ هذا ... قويٌّ للمقلد في حساب
ومختاري يخالفه لأني ... عرفتُ الحقَّ فيه فلا أحابي
فهذا أصلُ مذهبنا ولكن ... ذوو التدريس في الكتب الصعاب
أجلُّهم ذوو التقصير في ما ... رأوْهُ أو روَوه في كتاب
فلم يدروا بمذهبنا يقيناً ... وقد خلطوا الخطا مع الصواب
وذهبوا الضعيف وقرَّروه ... وما خافوا مناقشة الحساب
وأوقعوا الذي ينشى لديهم ... كإيقاع الفراشة في الشِّهاب
فإن أصغى لفطرته قليلاً ... رأى الأقوال في موجِ اضطراب
كسائلنا الذي وافى برشدٍ ... مُريداً للنجاة من العذاب

---

(١) أحمد بن يحيى المرتضى.

فخذ هذا جوابك عن سؤال ... غدا منه فؤادك في التهاب
وإن ترد النَّصيحة بعد هذا ... فألقِ دِلاك في البحر العُباب
علوم الاجتهاد إلى رباها ... تسامى واقتَطِفْ منها الرَّوابي
وخُصَّ محمداً خير البرايا ... كذاك الآل طُراً والصحاب
بتصليةٍ وتسليمٍ كثيراً ... تزورهم إلى يوم الحساب



ابن الأمير والزيدية

إن من أشهر المبادئ التي خالفت الزيدية فيها بقية فرق الشيعة قول الزيدية: إن الإمامة لا تأتي عن طريق النص، بل بالانتخاب الحر في أولاد علي فقط من نسل فاطمة، يشترط أن يخرج الواحد منهم مجاهداً لظالم أو سلطان جائر، ذلك هو رأي زيد بن علي ـ رضي الله عنهما ـ ومن قالوا بإمامته.

إلا أن الصَّنْعاني (ابن الأمير) يذكر عن الزَّيْدِية أنهم يقولون إن مسألة الإمامة قطعية، ومخالفة القُطَعِي عندهم فاسق(١).

وتعتبر الجارودية أكثر فرق الزيدية تطرفاً لقولها بكفر الصحابة بتركهم بيعة علي، كما أن البترية أكثر الزيدية اعتدالاً، فهي تصحح بيعة الشيخين ولا تكفر الصحابة، وتتوقف في أمر عثمان، وقالوا: إن ماضيه يجعله من أهل الجنة، فهو ممن بشرهم النبي ـ ﷺ ـ بالجنة، وكانت له في نصر الإسلام بماله من مواقف سامية، ولكن في مدة خلافته ولي بعض الظالمين من بني أمية، فتحيروا في أمره، ووكلوه إلى الله أحكم الحاكمين(٢).

وهذا من الخطأ الكبير؛ لأن عثمان ـ رضي الله عنه ـ من الخلفاء،

---

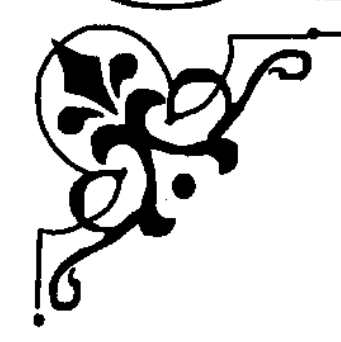
(١) انظر: «توضيح الأفكار» (٣٠٧/١)، ولعل هذا القول لبعضهم.

(٢) انظر: «ابن الوزير وحياته» ص(٦٠)، وأبو زهرة ص(١٩٧).

ومن أهل الفضل الأول، ولا يحق لزيدي أو خارجي أو غير ذلك أن يقولوا قولاً فيه، أو يتحيروا في ذكره بالفضل والخير؛ لأن رسول الله ـ ﷺ ـ ذكره في أفاضل الصحابة، وذكره بالشهادة، وبشره بالجنة في مواطن كثيرة، فما هو الحق.








[وصف النسخ الخطية]

➢ **التعريف بالنسخة الخطية:**

١ ـ نسخة خطية بخط نسخ لا بأس به.

(أ) الناسخ مجهول، وبأثنائه خط المؤلف ـ رحمه الله ـ. وهي في مجاميع (١) في المكتبة العربية.

(ب) خ: (١١٧٥)، ق: ٥٩ ـ ٦٦ م: ٣٥ (س ٢٣×٢٣).

٢ ـ نسخة ثانية بخط حسين بن محمد أبو طالب.

(أ) الخط: نسخي جيد.

خ: يوم الخميس الساعة الثالثة شهر جمادى الأولى.

(ب) وهي في مجاميع (٩٢).

ق: ٢٩ ـ ٣٩. م: ٢٤ (س ٢٥×١٨).



إقامة الدليل على ضعف أدلة تكفير التأويل ٩٢

للسيد العلامة [illegible] الإسلام محمد بن إسمعيل الأمير رحمه الله

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الأمين
وعلى آله المطهرين قال السائل دامت إفادته بعد ما لفظه إن أهل المذهب يريد الهدوية
يذكرون أن من قطع بدخول الفساق في هذه الأمة الجنة إن مات فاسقاً كان كافر
تأويل مع أن من أعلام العلماء من يقول بذلك وكلام مسلم في كتاب الإيمان وشرح النووي له
فيه أنه يدخل الله المسلمين الجنة بعد أن يعذب من شاء منهم [illegible] فهل هم خالفوا
أصلهم حيث كفروا المسائل الخلافية والكفر أعظم من الفسق وقد نصوا أنه لا تفسيق فيما يختلف فيه
مع كان مذهبه خلاف مذهبهم وله أدلة مع أنهم يطلقون عليه أنه كافر تأويل ويفرعون فروعاً
في رطوبته وما يترتب ونحو ذلك فهل كلامهم هذا إلا وجه لا معنى أنهم يذكرون في مواضع
أنه لا اعتراض على من مذهبه تحليل الحرام عند غيره كالمثلث في حق الحنفي أو نكاح الكتابية
وغير ذلك عن أن يسمى فاسقاً أو مجروح عدالة وهم يسمونه كافر ويفرعون عليه تفاريع
مع أنه مذهبه تفضلوا بالجواب عن هذا أكثر الله فوائدكم. أقول الحمد لله
الفتاح العليم وعلى رسوله وآله أفضل صلوات وتسليم وبعد فهذا سؤال جليل
طلب به السائل [illegible] منتهى معرفة الحق في مسألة كفر التأويل وما عليها من دليل وما فيها من قال
وقيل وهي مسألة [illegible] بالتحقيق جديرة بالنظر الدقيق لما فيها من الخطر العظيم والخطب
الجسيم ولا يتم استيفاء البحث فيها إلا باستيفاء الأدلة وذكر ما قاله العلماء المحققون الأجلة
فإنها تعم بها البلوى ويتلقفها صغار الطلبة عند قراءة الفروع ويعتقدونها عند قراءة
مقدمة الأزهار وقول المهدي [illegible] وإنما يقلد مجتهد عدل لا في ضروري [illegible] وما أكثر
بلغهم الشيوخ أن في الأمة المحمدية كفار تأويل وفساق تأويل [illegible] ويزيدون
في التهويل [illegible] لا قليل من الدليل ويقلد [illegible] شيوخهم وشيوخهم مقلد [illegible]
فيكون ظلمات بعضها فوق بعض وإذا عرفت هذا فاعلم أولاً أن المسألة مسألة خلافية
للعلماء فيها قولان الأول القول بتكفير التأويل وهو قول الهدوية من أهل البيت [illegible]
وينسب إلى الزيدية وليس كلهم قائلين به كما ستعرفه وثانياً أن للقائلين بالتكفير ههنا
قواعد الأولى أن كافر التأويل حقيقته من أتى من أهل القبلة بما يوجب الكفر غير متعمد
كالمتعمد وفاسق التأويل من أتى من أهل القبلة بما يوجب الفسق غير متعمد كالبغاة
هكذا في شرح غاية السؤل الثانية أنه من قال بالتكفير والتفسيق بالتأويل قال إنها
علمية أن لا يجوز لأحد التقليد فيها وهذا صرح به المهدي في شرح القلائد

أن الولد العلامة [illegible] الإحبسي حفظه الله

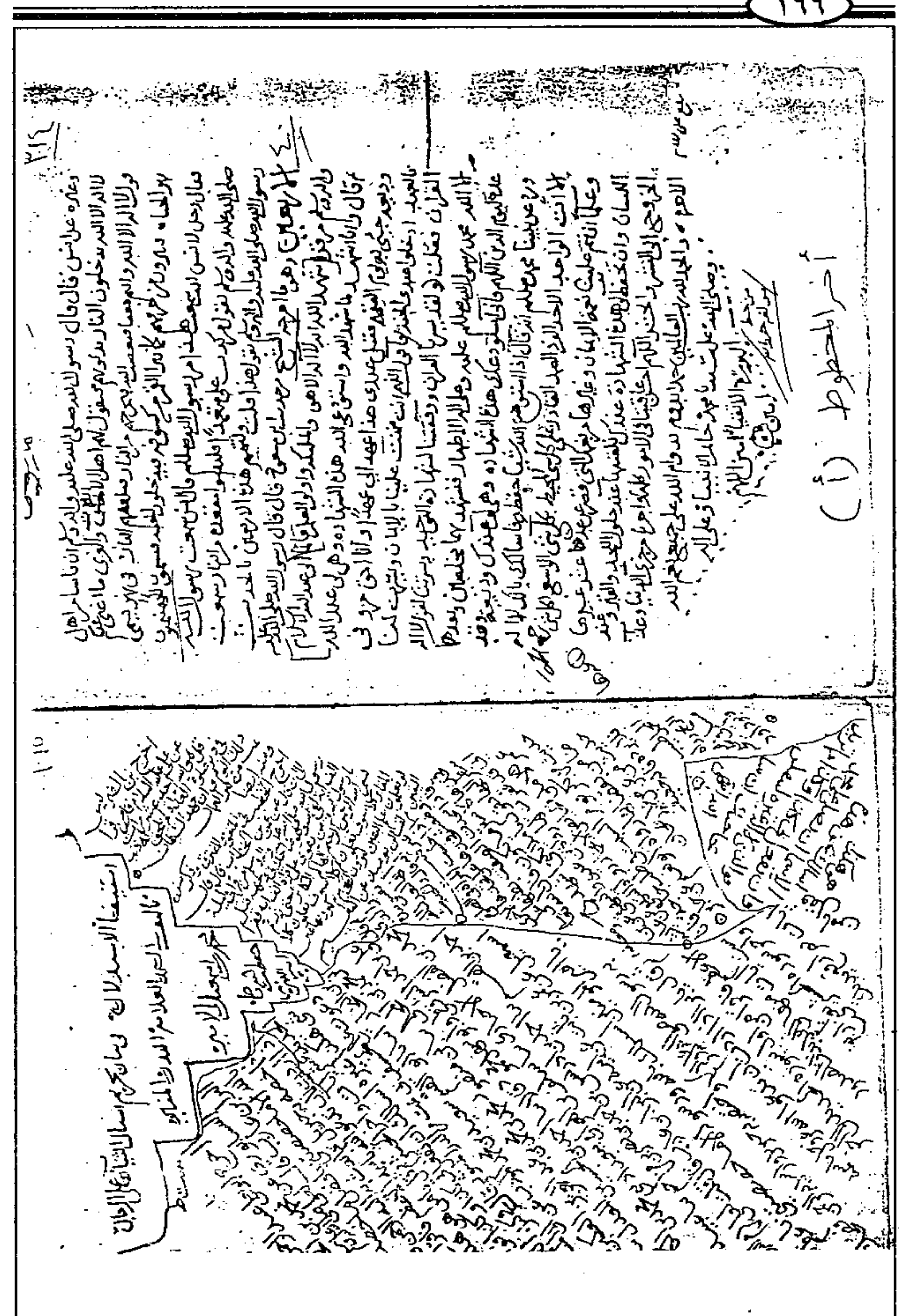
[illegible]

الصفحة الأولى من الأصل المسمى

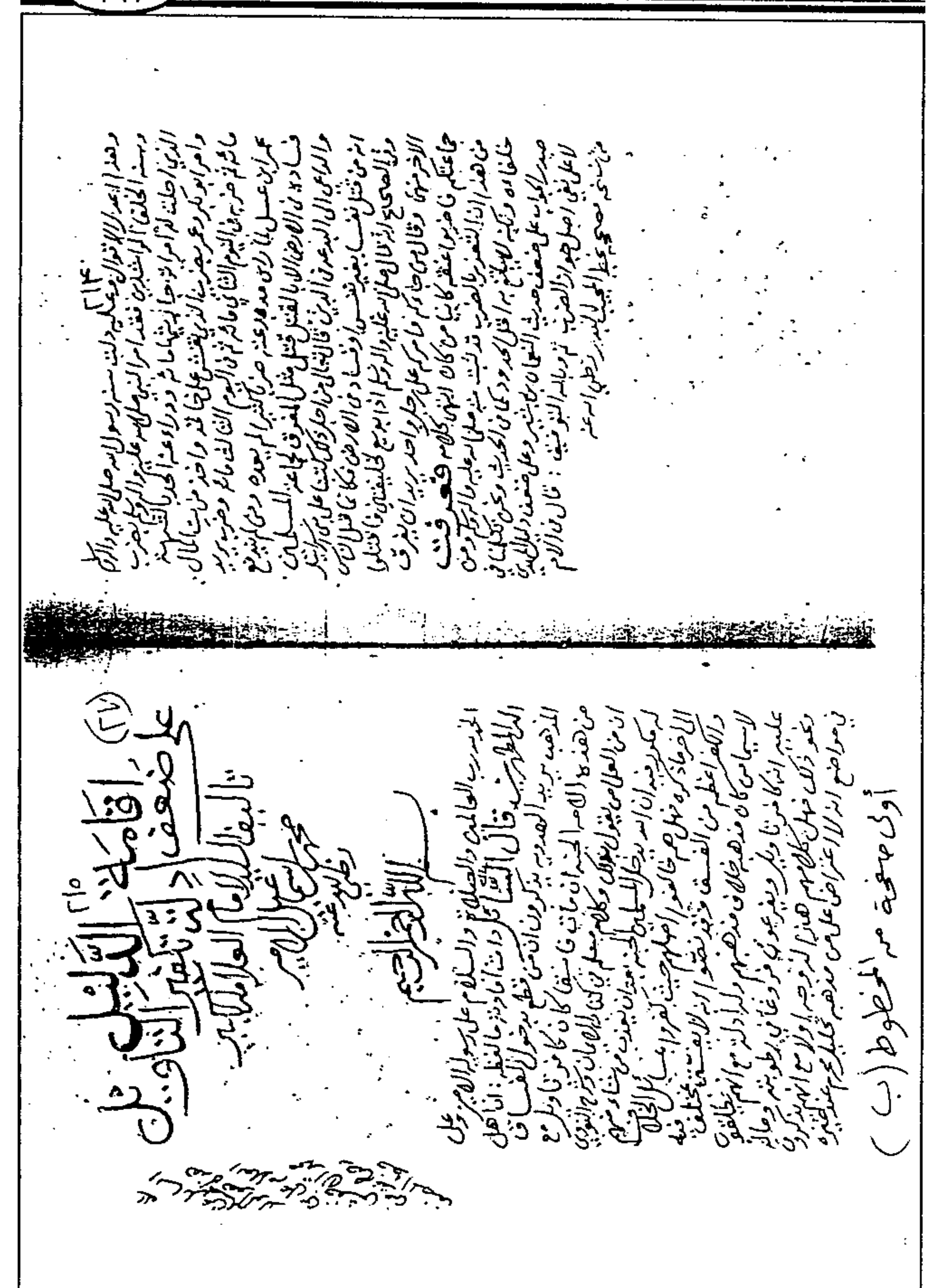
(أ)

الصفحة الأولى من الأصل المسمى (أ)

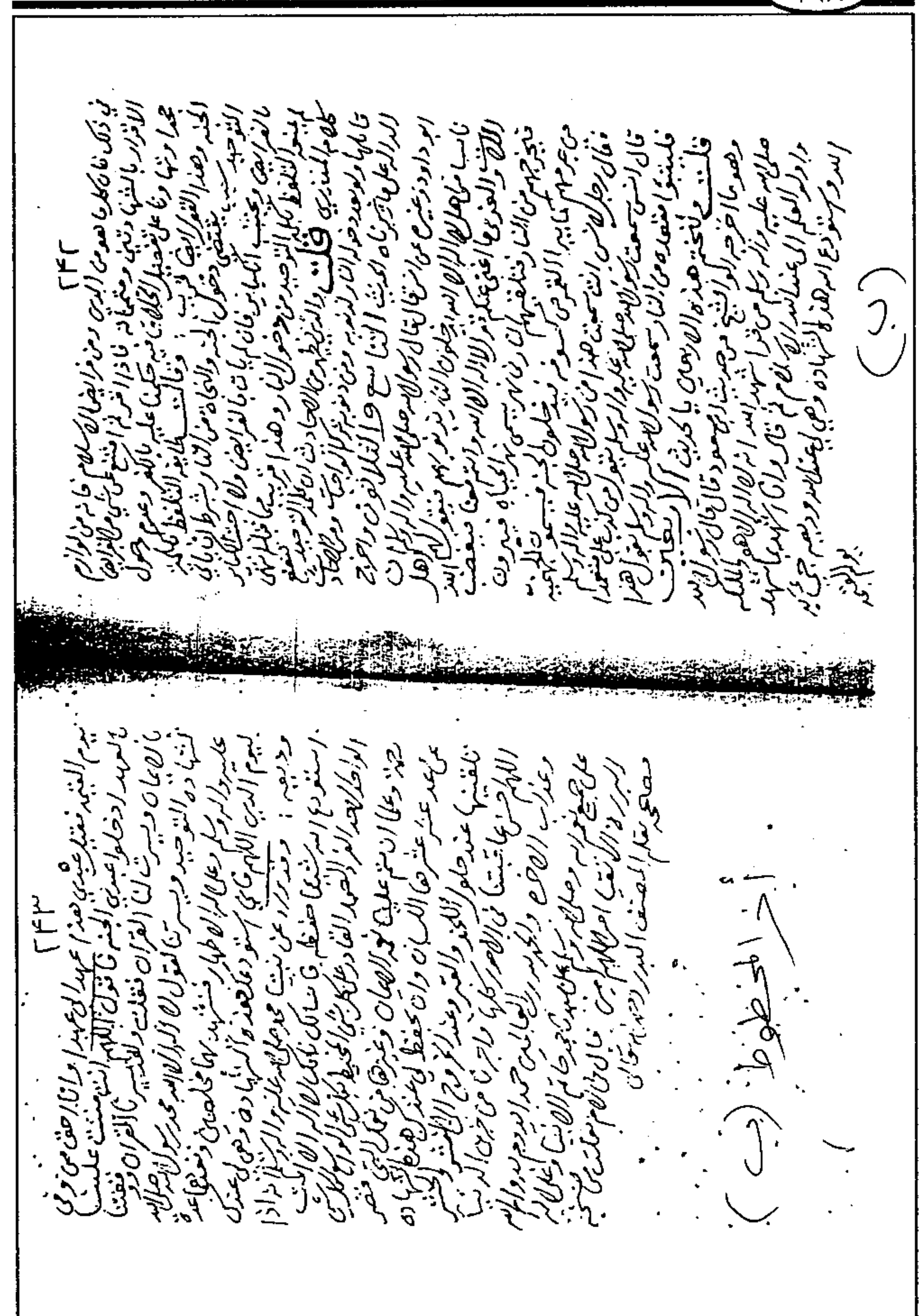
المسمى بالغايات ونقله النجري في شرحه لها وقد افاده في الازهار حيث قال ولا في عملي
مترتب على علمي كالموالاة والمعاداة فإن من لوازم التكفير والتفسيق معاداة الكافر والفاسق
تأويلاً وهي مترتبة على علمي لمكان الدليل القاطع على كفره وفسقه الثالث انه لا يجوز
التكفير والتفسيق الا بدليل سمعي قطعي فلا يجوز بالعقلي ولا بالسمعي الظني صرح بها المهدي عليه
وما يقضه على ذلك الرابع أن من كفر او فسق بغير دليل قطعي فانه عاص لله معصية تحتمل
للكبر والصغر عند المهدي ومن قال بقولهم ويأتي الدليل على انها معصية يصير المكفر كافرا
الخامس ان الكفر اسم لمن يستحق اعظم انواع العقاب يعني بكفر المجبرة للحكم عليهم بأنهم يستحقون
اعظم انواع العقاب ولهم عند الكفر احكام دنيوية معروفة وقد صرح بهذا المهدي عليه السلام في القلائد
اذا عرفت هذا فنقول قال في القلائد وشرحها الغايات ومختصرها للنجري ما خلاصته
كذا التحقيق في الاكفار والتفسيق قال النجري هما علميان يجب على كل مكلف الأخذ فيهما بالعلم
اليقين ولا يجوز التقليد فيهما مطلقا ولا فيما يترتب عليهما الا بعد علمهما ولا يقلد مثلا الهادي عليه السلام
في تكفيره طوائف المجبرة الا بعد تيقن كفرهم ثم قال النجري في شرح كلام المهدي عليه السلام قالت
المعتزلة وصاحب[illegible] والحدوية ولا يجوز اكفار الغير الا بيقين اما ضرورة من الدين كما يعلم كفر
من عبد الصنم او تهود او تنصر واما دلالة ولا يكون ذلك الا بدليل قطعي سمعي اما انه لا بد من
ان يكون قطعيا فلأن الاكفار اضرار بالغير ولا يجوز الاضرار بالغير الا مع تيقن الاستحقاق
والمفيد للتيقن هو الدليل القطعي لا الظني وايضا فالاكفار هو اعتقاد ولا يجوز
لنا فعل اعتقاد في الاصل الا إذا كان علما والعلم انما يكون من الدليل القاطع واما انه لا بد
من كونه سمعيا فلأن الكفر اسم شرعي وهو اسم لمن يستحق اعظم انواع العقاب ولا دليل
عليه الا السمع وهو نص الكتاب والسنة المتواترة والاجماع القطعي ومثل كلام النجري
هذا ذكره الشيخ مختار بن محمود في كتابه المجتبى في اصول المعتزلة ومثلهما قال الفاضل القرشي
في كتابه المنهاج في اصولهم ايضا ومثله في شرحه المعراج للامام عز الدين بن الحسن عليه السلام وقال
النجري وغيره في التكفير والتفسيق اخبر دليل قطعي هو عصبة معتزلة عند تام قال واعلم
ان جميع ما ذكرنا في التكفير جار في التفسيق فلا يكون تفسيق الغير الا عن دليل قاطع
للوجهين المذكورين اولاً ولا يكون الدليل الا سمعيا اذ هو اسم لمن يستحق العقاب
وانما يعلم بالسمع ثم قال ان المعتزلة قالوا ان المجبرة والمشبهة كفار [illegible]
ولا يصلى عليهم ولا تحل ذبائحهم ولا مناكحتهم قلت والمعتزلة والصدر قد قالوا



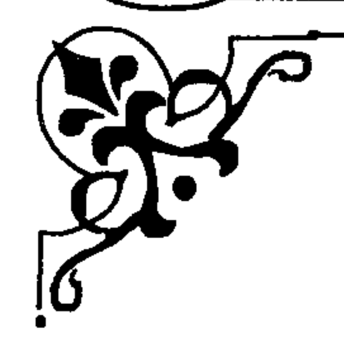
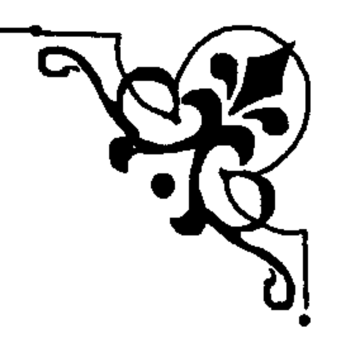
آخر المخطوط (أ)



أول صفحة من المخطوطة (ب)



آخر المخطوط (ب)

[النص المحقق]

«إقامة الدليل على ضعف أدلة تكفير التأويل» للسيد العلامة عز الإسلام محمد بن إسماعيل الأمير ـ رحمه الله تعالى ـ.

قال: بسم الله الرحمٰن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين، وعلى آله المطهرين.

قال السائل ـ دامت إفادته ـ ما لفظه: إن أهل المذهب يريد [الهادوية][(١)] يذكرون أن من قطع بدخول الفساق [من][(٢)] هذه الأمة الجنة إن مات فاسقاً كان كافر تأويل، مع أن من العلماء من يقول بذلك، وكلام مسلم[(٣)] في

(١) في المخطوط [الهدوية]، وهي خطوط تكتب بهذا وبهذا.

(٢) في (أ) [في هذه]، والصواب من (ب).

(٣) الإمام مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النَّيْسابُوري، من بني قشيرة قبيلة من العرب معروفة، إمام أهل الحديث.
أجمع العلماء على إمامته، وعلو مرتبته وحذقه في هذه الصنعة، وتقدمه فيها وتضلها منها.
ومن أكبر الدلائل على جلالته وإمامته وورعه وحذقه وقعوده في علوم الحديث واصطلاحه منها وتفننه فيها كتابه الصحيح الذي لم يوجد في كتاب قبله ولا بعده من حسن الترتيب وتلخيص طرق الحديث بغير زيادة ولا بعده من حسن الترتيب وتلخيص طرق الحديث بغير زيادة ولا نقصان، والاحتراز من التحويل في الأسانيد عند اتفاقها من غير زيادة وتنبيه على ما في ألفاظ الرواة من اختلاف في متن أو إسناد ولو في حرف، واعتنائه بالتنبيه على الروايات المصرحة بسماع المدلسين وغير ذلك مما هو معروف في كتابه.
=

كتاب الإيمان، وشرح النووي له [تكرر][(١)] فيه أنه يدخل الله بعد أن يعذب من يشاء منهم، إلى آخر ما ذكره[(٢)].

= ومعترف له بالتقدم فيه بلا خلاف عند أهل الحذق والعرفان، والمرجوع إلى كتابه، والمعتمد عليه في كل الأزمان.
مصنفاته: كتابه «الصحيح» الذي من الله الكريم، وله الحمد والمنة، والفضل على المسلمين أبقى لمسلم ذكراً جميلاً إلى يوم الدين.
ومنها الكتاب «المسند» الكبير على أسماء الرجل، وكتاب «الجامع الكبير على الأبواب»، وكتاب «العلل»، وكتابي «أوهام المحدثين»، وكتاب «التمييز» وغيرها.
قال أحمد بن سلمة: رأيت أبا زرعة وأبا حاتم: يقدمان مسلم بن الحجاج توفي مسلم - رحمه الله - بنيسابور سنة إحدى وستين ومائتين وهو ابن خمس وخمسين سنة - رضي الله عنه -.
ترجمة النووي - رحمه الله -:
هو الحافظ القدوة شيخ الإسلام، محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف الحزامي الحواربي الشافعي صاحب التصانيف.
ولد في محرم سنة إحدى وثلاثين وستمائة.
مصنفاته: «شرح صحيح مسلم»، و«رياض الصالحين»، و«الأذكار»، و«الأربعين»، و««الإرشاد» في علوم الحديث»، و«التقريب والمبهمات»، و«العمدة في تصحيح النية»، و«التبيان في آداب حملة القرآن»، و«شرح المهذب» وغيرها.
وكان ورعاً عابداً زاهداً. مات في بلده نوى، في الرابع والعشرين من رجب سنة ست وسبعين وستمائة - رحمه الله رحمةً واسعةً.

(١) في (ب) [مكرر].

(٢) الأحاديث في «صحيح مسلم»:
١ - عن عثمان - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - ﷺ -: **«من مات وهو يعلم أنه لا إله إلا الله دخل الجنة»**. وغيره من الأحاديث:
قال الإمام النووي - رحمه الله -:
باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعاً.
وأما من كانت له معصية كبيرة، ومات من غير توبة، فهو في مشيئة الله تعالى، فإن شاء عفا عنه وأدخله الجنة أو لا وجعله... وإن شاء عذبه القدر الذي يريده - سبحانه وتعالى -، ثم يدخله الجنة، فلا يخلد في النار أحد مات على التوحيد، ولو عمل من المعاصي ما عمل، كما أنه لا يدخل الجنة أحد مات على الكفر، ولو عمل من أعمال البر ما عمل هذا مختصر جامع لمذهب أهل الحق في هذه المسألة. =

فهل هم خالفوا أصلهم، حيث كفروا [المسائل][(١)] الخلاف والكفر أعظم من الفسق، وقد نصوا أنه لا يفسق بمختلف فيه لا سيما من كان مذهبه خلاف مذهبهم، وله أدلة، مع أنهم يطلقون عليه أنه: كافر تأويل، ويفرعون فروعاً في رطوبته، ومآله... ونحو ذلك، فهل كلامهم هذا له

= وقد تظاهرت أدلة الكتاب والسنة وإجماع من يعتد به من الأمة على هذه القاعدة، وتواترت بذلك نصوص تحصل العلم القطعي، فإذا تقررت هذه القاعدة حمل عليها جميع ما ورد من أحاديث الباب وغيره، فإذا ورد حديث في ظاهره مخالفة وجب تأويله عليها ليجمع بين نصوص الشرع...

قال القاضي عياض ـ رحمه الله ـ: اختلف الناس فيمن عصى الله تعالى من أهل الشهادتين، فقالت المرجئة: لا تضره المعصية مع الإيمان. وقال الخوارج: تضره ويكفر بها.

وقال المعتزلة: يخلد في النار إذا كانت معصيته كبيرة، ولا يوصف بأنه مؤمن ولا كافر، ولكن يوصف بأنه فاسق.

وقالت الأشعرية: بل هو مؤمن، وإن لم يغفر له، وعذب فلا بد من إخراجه من النار وإدخاله الجنة.

وقال: وهذا الحديث حجة على الخوارج والمعتزلة.

وأما المرجئة: فإن احتجت بظاهره قلنا محملة على أنه غفر له أو أخرج من النار بالشفاعة، ثم أدخل الجنة، فيكون معنى قوله ـ ﷺ ـ: **«دخل الجنة»**، أي: دخلها بعد مجازاته بالعذاب، وهذا لا بد من تأويله لما جاء في ظواهر كثيرة من عذاب بعض العصاة، فلا بد من تأويل هذا لئلا تتناقض نصوص الشريعة.

وقال: فنقرر أولاً أن مذهب أهل السنة بإجماعهم من السلف الصالح، وأهل الحديث والفقهاء والمتكلمين على مذهبهم، من الأشعريين: أن أهل الذنوب في مشيئة الله تعالى، وأن كل من مات على الإيمان، وتشهد مخلصاً من قلبه بالشهادتين، فإنه يدخل الجنة، فإن كان تائباً أو سليماً من المعاصي دخل الجنة برحمة ربه، وحرم على النار بالجملة، فإن حملنا اللفظين الواردين على هذا فيمن هذه صفته كان بيناً..

وإن كان هذا من المخلطين بتضييع ما أوجب الله تعالى عليه أو بفعل ما حرم عليه، فهو في المشيئة لا يقطع في أمره بتحريمه على النار، ولا باستحقاقه الجنة لأول وهلة، بل يقطع بأنه لا بد من دخوله الجنة آخراً، وحاله قبل ذلك في خطر المشيئة ـ إن شاء الله تعالى ـ عذبه بذنبه، وإن شاء عفا عنه بفضله اهـ. ملخصاً من «شرح النووي على صحيح مسلم» (٢١٨/١ ـ ٢٢٠).

(١) (ب) [بمسائل].

وجه، [أم لا](1)؟ مع أنهم يذكرون في مواضع أنه لا اعتراض على مذهبهم تحليل(2) محرم عند غيره، كالمثلث في حق الحنفي، أو نكاح الكتابية ويحترمونه في [أن يسموه(3) فاسقاً أو مجروح عدالة، وهم يسمونه كافراً، ويفرعون عليه تفاريع [مع أنه مذهبه](4) تفضلوا بالجواب عن هذا أكثر الله فوائدكم؟

[الجواب]:

وأقول الحمد لله الفتاح العليم وعلى رسوله وآله أفضل [صلاة وتسليم](5)، وبعد:

فهذا سؤال جليل [طلبه](6) السائل تحقيق معرفة الحق في مسألة كفر التأويل(7)، وما عليها من دليل وما فيها من قال وقيل، وهي مسألة حقيقة بالتحقيق جديرة. بالنظر الدقيق لما فيها من الخطر العظيم(8) والخطب

---

(١) في (ب) [أو لا].

(٢) هذا قولكم أنه تحليل محرم، وهو ما يسمونه بالنبيذ المثلث: الزبيب والعنب والتمر، وإنما هو تأويل عند الحنفية يخطئون ولا يكفرون كما تزعمون.
ونكاح الكتابية أحله الله، وقد ذكر جوازه الإمام محمد بن إبراهيم وقال: إن الإمام زيد بن علي، وحفيده أحمد بن عيسى، والإمام يحيى بن حمزة جوزوا نكاح الكتابية. «العواصم والقواصم» (٨/٢١٤).

(٣) في (ب) [وهم يسمونه].

(٤) لم يتضح في (أ).

(٥) في (ب) [صلاته والتسليم].

(٦) في (ب) [طلب فيه].

(٧) هو أن: يرتكب المسلم أمراً كفرياً معتقداً مشروعيته، أو إباحته له، لدليل يرى صحته، أو لأمر يراه عذراً له في ذلك وهو مخطئ في ذلك كله.

(٨) التكفير: مزلق خطر:
إن الحكم على الإنسان بالكفر حكم خطير له آثاره العظيمة، فلا يجوز لمسلم أن يقدم عليه إلا ببرهان واضح، ودليل ساطع، فإنه قد ثبت في الصحيح أن رسول الله ـ ﷺ ـ قال: **«إذا قال الرجل لأخيه: يا كافر؛ فقد باء به أحدهما»**. أخرجه البخاري ومسلم.
قال ابن دقيق العيد ـ رحمه الله ـ:
وهذا وعيد عظيم لمن كفر أحداً من المسلمين، وليس هو كذلك وهي ورطة عظيمة، =

الجسيم، ولا يتم استيفاء البحث فيها إلا باستيفاء الأدلة، وذكر ما قاله العلماء [المحققين][(١)] الأجلة، فإنها [مما][(٢)] تعم بها البلوى، [ويتلقاها][(٣)] صغار الطلبة عند قراءة الفروع[(٤)]، ويعتقدونها عند قراءة مقدمة الأزهار[(٥)]،

= وقع فيها خلق من العلماء، اختلفوا في العقائد، وحكموا بكفر بعضهم بعضاً. نقلاً من كتاب بابطين، وانظر «إحكام الأحكام».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ.

فإن من ادعى دعوى وأطلق فيها عنان الجهل مخالفاً لجميع أهل العلم، ثم مع مخالفتهم يريد أن يكفر ويضلل من لم يوافقه عليها، فهذا من أعظم ما يفعله كل جهول. انظر: «الرد على البكري» ص(١٢٥).

ولأن أصل الإيمان والكفر محلهما القلب، ولا يطلع علي ما في القلوب إلا الله، قال ـ عزَّ وجلَّ ـ: ﴿مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ وَقَلۡبُهُۥ مُطۡمَئِنُّۢ بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلۡكُفۡرِ صَدۡرٗا فَعَلَيۡهِمۡ غَضَبٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ ١٠٦﴾ [النحل: ١٠٦].

قال الإمام الشوكاني ـ رحمه الله ـ: فلا بد من شرح الصدر بالكفر، فلا اعتبار بما يقع من طوارق عقائد الشر، لاسيما مع الجهل بمخالفتهم لطريقة الإسلام، ولا اعتبار بصدور فعل كفري لم يرد به فاعله الخروج من الإسلام إلى الكفر، ولا اعتبار بلفظ تلفظ به المسلم يدل على الكفر، وهو لا يعتقد معناه. «السيل» (٥٧٨/٤).

(١) ساقط من (ب).

(٢) زيادة من (ب).

(٣) في (ب) [ويتلقناها].

(٤) يريد المسائل الفقهية الفرعية.

(٥) مقدمة «الأزهار» (هي أصول وعقائد) و«الأزهار» كتاب فيه من الأصول والفروع الشيء الكثير، وفيه شطحات ومخالفات نقدها الحسن الجلال ـ رحمه الله ـ، وكذا الإمام الشوكاني في كتابه «السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار».

وقد ألفه المهدي أحمد بن يحيى المرتضى بعد أن فشل في محاولته للوصول إلى الحكم، وأكمل كتابه «الأزهار» بعد أن كتب بدايته في السجن، ثم هرب منه، وأراد أن يتوصل إلى الحكم مرة ثانية، فباء بالفشل، بعد ذلك انقطع للعلم والتدريس، وألف مؤلفات عديدة منها البحر الزخار وغيره، مات ٨٤٠هـ.

وقد جمع في الأزهار كل الآراء المتشددة والعقائد الفاسدة، في المذهب الهادوي، فاتخذه الجامدون من بعده أساساً للفقه الهادوي. =

وقول المهدي [وعليلم]، وإنما يقلد مجتهد عدل[١] تصريحاً[٢] وتأويلاً فهنالك يلقنهم الشيوخ أن في الأمة المحمدية علماء كفار تأويل، ويشددون عليهم الأقاويل، ويزيدون في التهويل[٣] من غير معرفة لما قيل من

= وفي الوقت الذي تسلل من السجن تتلقفه المدارسة المحافظة بما يحيط به من أمور سياسية.

وظهرت حركة التحرر والتف العلماء حول «الأزهار» بالاستظهار والشرح والتعليق والتقديس حتى أضحى «العمدة» الذي يرجع إليه في كل شيء.

وبلغ من قداسته أن عالماً من العلماء لا يجرؤا أن يرفع رأسه برأي إذا وجه بنص «الأزهار».

وظلت هذه القداسة حتى جاء العلامة الجلال ونقده بكتابه ضوء النهار. انظر مقدمة «السيل الجرار» للمحقق محمود إبراهيم (١/١٠ ـ ١٢).

قال الإمام الشوكاني ـ رحمه الله ـ: فإن مختصر الأزهار ـ أي: اختصر من كتاب القاضي ـ لما كان مدرس طلبة هذه الديار في هذه الأعصار ومعتمدهم الذي عليه في عبادتهم ومعاملاتهم، وكان قد وقع في كثير من مسائل الاختلاف بين المختلفين من علماء الدين. . . إلخ.

(١) قول المهدي: (وإنما يقلد مجتهد عدل). «شرح الأزهار» (١/١١):

الاجتهاد: مأخوذ من الجهد، وهو المشقة والطاقة. . . فيخرج ما لا مشقة فيه. وعند الفقهاء: استفراغ الوسع في النظر فيما لا يلحقه فيه لوم مع استفراغ فيه.

وهذا سبيل مسائل الفروع. . .، والناظر فيها مجتهد، وليس هكذا حال الأصول.

وإن العدالة، والاجتهاد ملكة نفسية، ولا سبيل إلى الاطلاع عليها إلا بقرائن نظرية. . . قوله: فلا بد من التقليد فيهما وهما عمليتان، فيجاب: أن هذا من باب الرواية ممن له قدرة على معرفة هذه الملكة الاجتهادية، وليس من التقليد في شيء.

(٢) قول صاحب «الأزهار»: (تصريحاً وتأويلاً):

هذا تفصيل لمفهوم قوله: عدل، وهو مستغنىً عنه؛ لأن إطلاق قوله: عدل يخرج من لم يكن عدلاً سواءً كان ملتبساً بما ينافي العدالة على جهة التصريح أو على جهة التأويل:

ثم قال الإمام الشوكاني ـ رحمه الله ـ: (والحق أنه لا كفر تأويل ولا فسق تأويل، ولا يدل على ذلك دليل). انظر: «السيل الجرار» (١/١٦ ـ ١٧).

ولنا من العدل: التصريح، وأما التأويل فلا.

(٣) (بلغتهم الشيوخة أن في أمة محمد علماء كفار تأويل. . .).

فهذا إنكار على المقلدين للهادوية (المعتزلة في العقيدة)، وقد شددوا على أهل السنة، وسموهم نواصب، وقالوا: هؤلاء يكرهون آل البيت، ولا يأخذون دينهم من آل=

الدليل، فيقلدون[1] شيوخهم، وشيوخهم مقلدون فتكون ظلمات بعضها فوق

= البيت، وهذه فرية على أهل السنة، وأقاويل باطلة من الزيدية (الهادوية) وقد رد عليهم الإمام ابن الوزير في كتابه: «العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم» بما فيه كفاية.

التهويل: جعل الأمر أكبر من حجمه، ومن تهويلهم: أن الدين لا يؤخذ إلا من آل البيت، وهم مخالفون لآل البيت، بل مخالفون لرسول الله - ﷺ -، في ما ثبت عنه صحيحاً منقولاً إلى الأمة.

(١) التقليد: هو اتباع قول الغير من غير معرفة دليله. «روضة الناظر» (٢/٤٥٠). والمقصود هنا هو التقليد المذموم، وهو أنواع كما يلي:

١ - الإعراض عما أنزل الله، وعدم الالتفات إليه اكتفاءاً بتقليد الآباء.

٢ - تقليد من لا يعلم المقلد أنه أهل لأن يؤخذ بقوله: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦].

٣ - تقليد قول من عارض قول الله ورسوله - ﷺ -، كائناً من كان ذلك المعارض، قال تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ﴾ [الأعراف:٣].

٤ - التقليد بعد وضوح الحق ومعرفة الدليل.

٥ - تقليد المجتهد القادر على الاجتهاد مع اتساع الوقت وعدم الحاجة.

٦ - تقليد مجتهد واحدٍ بعينه في جميع اجتهاداته.

انظر «جامع بيان العلم» (٢/١١٥)، و«مجموع الفتاوى» (١٩/٢٦٠) (٢٠/١٥ - ٢٦)، و«إعلام الموقعين» (٢/١٨٧)، و«الفقيه والمتفقه» (٢/٦٩).

فتقليد هؤلاء فيما عارض قول الله - عزَّ وجلَّ - ورسوله - ﷺ -.

وكذلك تقليدهم بعد وضوح الحق.

وأيضاً تقليدهم لشخص واحدٍ بعينه، كما قُلد الهادي.

فالشيوخ، وشيوخهم مقلدة، للمعتزلة وللآراء الكلامية المخالفة للكتاب والسنة، ولا نقول هم كفار تأويل، كما يكفرون الجهمية بالتأويل، والجهمية ضلال مبتدعة مخالفون للحق.

ولا نكفرهم - أيضاً -، وهم يكفروننا بسبب أننا نروي الأحاديث عن رسول الله - ﷺ - في رحمة الله بالخلق، وإخراجهم من النار، ثم أخرجهم الله - عزَّ وجلَّ -، وكذلك الذين يخرجون بالشفاعة.

فقد جاء في هذا أدلة واضحة، لكن غلب عليهم الهوى، فلم يعتقدوها، بل كفروا من جاء بها؛ لأنها تخالف عقولهم وأهواءهم، فلا هم للدين نصروا، ولا للباطل كسروا.

بعض[١]، وإذا عرفت هذا فاعلم أولاً أن المسألة مسألة خلافية للعلماء فيها[٢] قولان: الأول: القول بتكفير التأويل[٣]، وهو قول الهادوية [والمعتزلة][٤]، وينسب إلى الزيدية[٥]، وليس كلهم قائلين به، كما ستعرفه، [وينسب إلى المعتزلة][٦].

وثانياً: أن للقائلين بالتكفير [لهم][٧] هاهنا قواعد الأولى: أن كافر التأويل حقيقة من أتى من أهل القبلة بما يوجب الكفر غير متعمد

---

(١) فالتقليد المذموم ظلمات؛ لأن الباطل ظلمات، والحق نور أبلج، والعلم بالكتاب والسنة «الصحيحة» نور، وعلماء الكلام، وأهل الأهواء وضلال وظلمات، فظلمات المعتزلة مع مخالفة الأدلة مع محاربة أهل الحق، مع التقليد الأعمى بعد وضوح الدليل، ظلمات بعضها فوق بعض، كما قال الأمير ـ رحمه الله ـ، قال تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِى اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ ﴿١٧﴾ صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴿١٨﴾﴾ [البقرة: ١٧، ١٨]. صم: لا يسمعون الحق، بكم: لا ينطقون بالحق، عمي: لا يبصرون إلا ما ظهر من تقليدهم وخرافاتهم.

(٢) بين علماء السنة وعلماء من أهل البدع.

(٣) انظر: «فصل الدراسة عن تكفير التأويل».

(٤) ساقط من (ب). والمعتزلة نسبة إلى الاعتزال، وسبب تسميتهم بذلك أنه دخل رجل على الحسن فقال: يا إمام الدين لقد ظهرت في زماننا جماعة يكفرون أصحاب الكبائر فكيف الحكم؟ فقبل أن يجيب قال: واصل بن عطاء: أنا لا أقول صاحب الكبيرة مؤمن مطلقاً، ولا كافر مطلقاً، ثم قام واعتزل، وبقي يقرر مذهبه، وأصولهم خمسة لبسوا بها على الخلق، وبدعهم كثيرة ويكفيهم شراً أنهم ينكرون صفات الباري ـ سبحانه وتعالى ـ، وهذه من شر البدع.

وفرقهم كثيرة مثل: الواصلية والنظامية والبشرية والمزدارية والجاحظية والجبائية، وأصولهم مخالفة لأصول السنة تماماً. انظر: «معجم البدع» ص(٣٧٨).

(٥) لعله يريد أن ينفي عن الزيدية القدامى الذين في زمن زيد، أنه ينسب إليهم، وأما زيدية اليمن فهم هادوية معتزلة، إلا من تحرر واتبع الكتاب والسنة. قال التميمي: وزيدية اليمن معتزلة. «معتقد أهل السنة والجماعة» ص(٧٩).

(٦) زيادة من (ب).

(٧) زيادة من (ب).

كالمشبه(١)، وفاسق التأويل من أتى من أهل القبلة بما يوجب الفسق غير متعمد كالبغاء(٢)، هكذا في شرح «غاية السول»(٣).

الثانية: أنه من قال بالتكفير والتفسيق بالتأويل قال: أنهما علميان(٤)

[يجب على كل مكلف الأخذ فيهما بالعلم اليقين، ولا يجوز](٥) لأحد التقليد فيهما، وهذا صرح به المهدي(٦) في «شرح القلائد»(٧) المسمى

---

(١) المشبهة: الذين بالغوا في إثبات الصفات إلى درجة تشبيه الخالق بالمخلوق، وكان التشبيه منتشر في الرافضة الإمامية في أوائلهم، أما في الوقت الراهن فهم معتزلة في باب الصفات.
وتعريف كافر التأويل: هو من يرتكب أمراً كفرياً معتقداً مشروعيته أو إباحته لأمر يراه عذراً له في ذلك، وهو مخطئ في ذلك كله.

(٢) في (ب) [كالبغاة]. والبغاء: هو الزنا ـ عياذاً بالله ـ أي: من زنا كان فاسقاً.

(٣) هو «هداية العقول في شرح غاية السول» للحسين بن المنصور بالله القاسم بن محمد، وهو كتاب في «أصول الفقه»، وهو من أحسن كتب الزيدية في الأصول، وهو على طريقة المعتزلة، في القواعد وتأويل الصفات.

(٤) (هما علميان) قال الشوكاني ـ رحمه الله ـ: أن الفقه مترتب على علمي بالمعنى الأخص: وهو إثبات النبوة بالديل العقلي والنقلي، وكل واحد منهما علمي بلا خلاف.
فالمقلد في جميع ما قلد فيه قد قلد إمامه في عملي مترتب على علمي، وهذا يبطل التقليد من أصله. «السيل الجرار» (١/١٥).

(٥) سقط من (ب).

(٦) هو أحمد بن يحيى المرتضى بن أحمد المرتضى، يصل نسبه إلى الحسن بن علي، ولد ٧٦٤هـ قضاء ذمار جنوب صنعاء اليمن، له كتب كثيرة في الأصول والفقه، وهو من نشر كتب الهادوية في اليمن حتى اشتهرت وقدست، وكتابه «الأزهار» نار على علم عند الزيدية، وقد ذكرناه في قسم الدراسة، وقد شرحه بعضهم، ونقده كثير من العلماء مثل الجلال «ضوء النهار»، والصنعاني في حاشيته، «منحة الغفار»، و«السيل الجرار» للإمام الشوكاني ـ رحمه الله ـ، وأكثر كتبه مأخوذة من كتب الإمام يحيى بن حمزة ـ رحمه الله ـ.
مات المهدي سنة ٨٤٠هـ، في ظفير حجة بالطاعون.

(٧) «الفرائد شرح القلائد في العقائد» للمهدي ـ أيضاً ـ، وهو مخطوط، لدي نسخة منه.

بـ «الغايات»، ونقله النجري[١] في شرحه لها، وقد أفاده في «الأزهار»، حيث قال: ولا في عملي يترتب على علمي[٢].

كالموالاة والمعاداة، فإن من لازم التكفير والتفسيق معاداة الكافر والفاسق تأويلاً، وهي مترتبة على علمي، وهو الدليل القاطع على كفره وفسقه.

الثالثة: أنه لا يجوز التكفير والتفسيق إلا بدليل سمعي قطعي، فلا يجوز بالعقلي [ولا بالسمعي][٣] الظني[٤]، صرح بها المهدي [عليكم][٥]، ويأتي نصه على ذلك.

الرابعة: أن من كفر أو فسق بغير دليل قطعي، فإنه عاصٍ لله معصية محتملة للكبر والصغر[٦] عند المهدي.

---

(١) النجري: علي بن محمد بن أبي القاسم بن علي بن ناصر النجري، أحد علماء الزيدية في القرن التاسع، من تلاميذ المهدي، واعتنى بفقهه، توفي ٨٤٠هـ، له اختصار «شرح الأزهار»، «شرح مقدمة البيان الشافي»، وكتاب في الفتاوى. انظر: «معجم المؤلفين» (٢٦٦/٧)، و«مؤلفات الزيدية» (١٧٦/٢).
- وكتاب النجري «شرح القلائد» - أيضاً - مخطوط يوجد منه نسخة.

(٢) انظر مقدمة «الأزهار» ص(١١). قال الإمام الشوكاني - رحمه الله -: وأورد الجلال - أيضاً - على قوله في «الأزهار»: (ولا في عملي يترتب على علمي بحثين: الأول: أجاب عنه، والثاني: أن الفقه كله عملي يترتب على علمي، وهو «أصول الفقه».
وأجاب عنه الأمير في حاشيته «منحة الغفار»: بأن المراد بالعلمي المذكور هو العلم بالمعنى الأخص، وليس كل مسائل أصول الفقه كذلك، بل المترتب منها على العلم بالمعنى الأعم أكثر، وأنه شامل للظن، هكذا قال. «السيل الجرار» (١٥/١).

(٣) في (ب) [ولا بالسمع].

(٤) معروف أن السمعي الظني حديث الآحاد، فإنهم أي: المعتزلة والهادوية لا يقرون بالآحاد، فوقعوا في ترك كثير من المتواتر مثل أحاديث الحوض والرؤية في الآخرة وغيرها.

(٥) يعني - عليهم السلام -.

(٦) كل هذا استنتاج بدون أدلة واضحة، بل ومخالف للأدلة التي حرمت تكفير المسلم لأخيه المسلم.

=

ومن قال بقوله: ويأتي بالدليل على أنها معصية تصير المكفّر كافراً.

الخامسة: أن الكفر اسم لمن [استحق][١] أعظم أنواع العقاب، فمعنى تكفير المجبرة[٢] الحكم عليهم باستحقاق أعظم أنواع العقاب، ولهم عند المكفر أحكام دنيوية معروفة.

صرح بهذا المهدي [عليهم][٣] في القلائد، إذا تقرر هذا.

فنقول: قال: في القلائد[٤] وشرحها الغايات ومختصرها للنجزي ما خلاصته: كتاب التحقيق[٥] في الإكفار والتفسيق، قال النجري: هما علميان[٦] يجب على كل مكلف الأخذ فيهما بالعلم اليقين[٧]، ولا يجوز

= وقوله محتملة: تدل على أنها ليست كفراً، فإن كفروا بالاحتمال كما فعل المهدي، فيقال لهم: تحكمون حكماً شرعياً، وإدخال في الكفر وإخراج من الإسلام، كل ذلك بسبب الاحتمال لم تتيقنوا من أحكامكم وأدلتكم، وتردون الأحاديث الثابتة عن رسول الله ـ ﷺ ـ، فما أشبهه بالعناد والمكابرة، والاختراع للمخالفات الباطلة.

(١) في (ب) [لمن يستحق].

(٢) (المجبرة) يقصدون بهم أهل السنة. ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف: ٥].
وهذا دليل على أن الهادوية يكفرون المسلمين المتبعين للكتاب والسنة ويحققون العذاب عليهم، فوافقوا المعتزلة كما في الأول، والخوارج في الثانية: أن من كفروه يخلد في النار.
وهذه هي الأحكام الدنيوية والأخروية، بدون بينة من كتاب أو سنة، فنعوذ بالله من الضلال.

(٣) قوله: (ـ عليهم السلام ـ) منتقدة في حق بعض الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ، فمن باب أولى أن لا تقال لهؤلاء المبتدعة، الهادي، والمهدي، الغلاة في الأحكام التكفيرية، والتفريط في الأمور الشرعية. والله المستعان.

(٤) للمهدي وشرحها له. سبقت ترجمته. ومختصرها للنجزي. سبقت ترجمته.

(٥) تحقيقهم، تكثير فيه العقليات، وترك السمعيات، فتكثير التخبطات، وتقع منهم المجازفات، والأقوال الكفريات. وإنما التحقيق: أن تبين الحق بأدلته، وترجع بأتباعك للنقل، لا تقديم العقل وتحكيمه، فهذا من أبطل الباطل.

(٦) علميان: علم أصول يقيني، وعلم فروع يقيني، وبهذا نفي العملي، وقد تقدم كلام الأمير الصنعاني في بيان ذلك ورده.

(٧) أوجب على كل مكلف الأخذ باليقين، أي: فإن لم يأخذ به المكلفون فهم آثمون، =

التقليد فيهما مطلقاً، ولا فيما يترتب عليهما إلا بعد علمهما، فلا يقلد مثلاً الهادي[(١)] [عليلم] في نجاسة رطوبة المجبرة إلا بعد تيقن كفرهم، ثم قال النجري في شرح كلام المهدي [عليهم][(٢)]، قالت المعتزلة: قلت: أي: والهادوية: ولا يجوز إكفار الغير إلا بيقين، إما ضرورة من الدين، كما يعلم كفر من عبد الصنم[(٣)]، أو تهود أو تنصر، وإما دلالة ولايكون إلا بدليل قطعي سمعي، أما أنه لا بد من أن يكون قطعياً [ولأن][(٤)] الإكفار إضرار بالغير ولا يجوز الإضرار به إلا مع تيقن الاستحقاق، والمقيد لليقين هو الدليل القطعي لا الظني، وأيضاً فالإكفار هو اعتقاد كفر الغير، ولا يجوز لنا فعل اعتقاده أصلاً، إلا إذا كان علماً، والعلم إنما يكون من الدليل القاطع،

= بما أن أكثر المكلفين لا يحكمون بالإكفار على غيرهم إذ فيهم العوام والجهلة، ومن لا اختصاص له بذلك.

فظهر لي من ذلك: أنهم بهذه القواعد، والمجازفات، يعلمون الناس أن يجازفوا بالأحكام في تكفير غيرهم، وخاصةً أهل السنة الغرباء بين أهل الإسلام، فتارة يسمونهم: مجبرة، وتارة يسمونهم حشوية، وتارة مذهبية، وتارة وهابية، فأين أحكام الشرع المنبثقة من القرآن والسنة، وأين المعاملة بالتي هي أحسن، وأين الأخلاق التي أمر الله بها، وجاء بها رسوله ـ ﷺ ـ، وعمل بها الصحابة الكرام، والذين اتبعوهم بإحسان.

(١) الهادي مخالف للحق في العقيدة، ومخالف لزيد في الأصول والفروع والاجتهادات، اليقين عندكم: أن أهل السنة الذين ترمونهم، بأنهم مجبرة كفار؛ لأنهم يتبعون السنة الثابتة، جاءت عن طريق «الثقات» من أهل البيت أو من غيرهم، وسبب آخر هو: أنهم ينهونكم عن البدع، ويقولون: **(فردوه إلى الله والرسول)** لا نقدم العقل على النقل، ونقدم السنة على البدعة، فالكتاب والسنة يقين وصدق، وغيرهما شك وريب، فالحق أنهم ليس لهم يقين شرعي، ولا عقل صحيح.

(٢) سقط من (ب).

(٣) الدليل على مجازفتهم، وحكمهم المخالف للأدلة الشرعية أنهم جعلوا تكفير غيرهم بالضرورة، كتكفير عابد الصنم أو اليهودي أو النصراني وعابد الصنم مشرك كافر.
وإما بدلالة: والدلالة تكون قطعية سمعية (لا عقلية).
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفۡعَلُونَ ۝٢ كَبُرَ مَقۡتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُواْ مَا لَا تَفۡعَلُونَ ۝٣﴾ [الصف: ٢، ٣].

(٤) في (ب) [فلان].

وأما أنه لا بد من كونه سمعياً، فلما ثبت من أن الكفر اسم شرعي[١]، إذ هو اسم لمن [استحق][٢] أعظم العقاب، ولا دليل عليه [إلا السمع][٣] وهو نص الكتاب والسنة المتواترة والإجماع القطعي، ومثل كلام النجزي هذا، قاله الشيخ مختار بن محمود في كتابه المجتبى[٤] في أصول المعتزلة، ومثلهما قال الفاضل القرشي[٥] في كتابه «المنهاج»[٦] في أصولهم ـ أيضاً ـ.

ومثله في شرحه «المعراج» للإمام عز الدين الحسن[٧] عليلهم، ثم قال النجري وغيره: فالتكفير والتفسيق بغير دليل قطعي معصية محتملة عندنا، ثم قال: واعلم أن جميع ما ذكرنا في التكفير جار في التفسيق فلا يكون تفسيق الغير إلا عن دليل قاطع للوجهين[٨] المذكورين أولاً،

---

(١) تزعمون أنه شرعي، وأنتم تدخلون العقلي في الشرعي، والبدعي في السني، والباطل في الحق، فالكل يعرف أن الكفر اسم شرعي، فإنما كلامكم تحصيل حاصل وذريعة إلى رد بعض النصوص الآحادية كما ردتها المعتزلة الأول.

(٢) في (ب) [يستحق].

(٣) غير واضح في (أ).

(٤) مختار بن محمود المعتزلي بن محمد أبو الرجاء الزاهدي، فقيه من أكابر الحنفية خوارزمي، رحل إلى بغداد والروم، من كتبه «الحاوي في الفتاوي»، و«المجتبى في الأصول»، و«الناصرية»، وغير ذلك، سنة ٦٥٨هـ. انظر «الأعلام» (١٩٣/٧).

(٥) الفاضل القرشي محمد بن الحسن بن عبدالله بن محمد (العلوي) مؤلفاته: «المنهاج في الحب الثاقب»، وله حاشية على «الكشاف» المترجم في «البدر الطالع»، و«معجم المؤلفين» (٢٢٣/٣).

(٦) في أصول المعتزلة.

(٧) عز الدين بن الحسن الإمام الهادي لدين الله بن علي المؤيد بن جبريل اليحيوي (الهادوي) الحسني، من بلدة (فلله)، وهي من بلاد صعدة. بويع للإمامة سنة (٨٧٩هـ) مات في رجب (٩٠٠هـ)، من مؤلفاته: «المعراج في قواعد المعتزلة وأصول الدين والإمامة»، و«ديوان الإمام الهادي». انظر: «أعلام المؤلفين الزيدية» ص(٦٤٢).

(٨) قولهم: دليل قطعي بما في العقل، أما ما جاء في الشرع، فقد خالفه المعتزلة والهادوية والبخري معتزلي هادوي عقلاني.
ـ ومعلوم أن التفسيق عندهم أن صاحبه إذا مات فليس في مشيئة الله تعالى، وأنه لا يخرج من النار، ويدخل الجنة، وهذا دليل على أنهم يقدمون العقل على الأحاديث.

ولا يكون الدليل إلا سمعياً إذ هو اسم لمن يستحق العقاب، وإنما يعلم بالسمع، ثم قال: إن المعتزلة قائلون إن المجبرة(١) والمشبهة(٢) كفار [يجب](٣) استتابتهم، ولا يصلى عليهم، ولا تحل ذبيحتهم [ولا مناكحتهم](٤).

قلت: والمعتزلة والهادوية(٥) قائلون بهذه المقالة فيطلقون على الجهمية(٦)، وهم المجبرة(٧) حقيقةً، ....

---

(١) يقصد بالمجبرة: أهل السنة، وهذا من التنابز بالألقاب.

(٢) المشبهة: قوم يشبهوا الله تعالى بالمخلوقات، ومثلوه بالمحدثات. تعريفات الجرجاني ص(٢٣٦).
وقال في «الملل والنحل» (١١٨/١): المشبهة قد أجازوا على ربهم الملامسة والمصافحة، وأن المسلمين المخلصين يعانقونه في الدنيا والآخرة إذا بلغوا في الرياضة والاجتهاد إلى حد الإخلاص والاتحاد المحض.

(٣) في (ب) [تجب].

(٤) في (ب) [مناكحهم]. وهذا من عقيدة المعتزلة الباطلة، وهو تكفيرهم لأهل السنة وللمشبهة. وأهل السنة لا يكفرونهم، مثل ما فعل علي بن أبي طالب مع الخوارج حين كفروه، فلم يكفرهم.

(٥) الهادوية في العقيدة معتزلة، يكفرون غيرهم مثل المعتزلة حذو القذة بالقذة.

(٦) في حاشية جانبية للمخطوط (ب): الجهمية: أصحاب جهم بن صفوان، وهم يقولون: إنه لا فعل للعبد أصلاً، وإنما هو كالشجرة تحركها الرياح، وهذا هو الجبر المحض. انتهى منه.

(٧) يقرر ابن الأمير ـ رحمه الله ـ أن الجهمية هم المجبرة حقيقة، وبهذا ينفي عن أهل السنة أن يكونوا مجبرة وحاشاهم، فهم أهل الدليل، ويبين هذا أن أول من قال بالإجبار هو الجهم بن صفوان، قال الشهرستاني ـ رحمه الله ـ.
الجبرية: هو من الجبر ـ أي مجبور بما يفعل ـ وهو إسناد فعل العبد إلى الله تعالى، والجبرية: اثنان: متوسطة تثبت للعبد كسباً في الفعل، كالأشعرية، وخالصة لا تثبت، كالجهمية. «التعريفات» ص(٨٣).
والجهمية: هم أصحاب جهم بن صفوان، قالوا: لا قدرة للعبد أصلاً، ولا مؤثرة، ولا كاسبة، بل هو بمنزلة الجمادات، والجنة والنار تفنيان بعد دخول أهلهما حتى لا يبقى موجود سوى الله. «التعريفات» ص(٨٩).
والجهمية فرق كلامية تنسب إلى الإسلام وهي ذات مفاهيم خاطئة عقدية، وكان لجهم=

وعلى غيرهم من القائلين[١] (بخلق أفعال العباد) ولفظ المجبرة، وستعرف الفرق بينهما.

ثم ذكر الأدلة على كفر المجبرة[٢] فقال: الأدلة على ذلك أربعة:

الأول: أنهم ينسبون كل ظلم وجور إلى الله تعالى[٣]، ويعتقدون ذلك [ويتدينون][٤] به، ويتبرأون ممن لم يعتقده[٥]، وقد ثبت أن تسمية الله ظالماً

= وأتباعه شأن وقوة في الدلي الإسلامية حيناً من الدهر، والجهم أول من ابتدع بدعة القول بخلق القرآن وتعطيل صفات الله تعالى، ويقولون: بالجبر والإرجاء. وينكرون أمور كثيرة من أمور الآخرة، وينكرون «الأسماء والصفات». ويقولون إن الله مع كل أحد بذاته، وهذا الباب الذي بنا عليه أهل الاتحاد والحلول أفكارهم الباطلة.
قال عبدالقاهر البغدادي ـ رحمه الله ـ عن جهم هذا الذي قال: بالإجبار والاضطرار إلى الأعمال، وأن الإيمان هو المعرفة فقط، والكفر هو الجهل فقط، وتنسب الأعمال إلى المخلوقين مجازاً. ذهب بعض السلف إلى تكفيرهم. انظر «الملل والنحل» (٩٧/١)، و«الفرق بين الفرق» ص(٢١١)، و«فرق معاصرة» (٧٩٣/٢).

(١) غير الجهمية، هم أهل السنة والجماعة، وأُبهم اسمهم هنا.

(٢) كذلك بين ـ رحمه الله ـ أن بين من يسمونهم (المجبرة) وبين الجهمية. قال: وستعرف الفرق بينهما. وهذا هو الحق فإن بين أهل السنة والجهمية الجبرية فرق شاسع، فرق بين الحق والباطل، فأهل السنة يثبتون لله ـ عزَّ وجلَّ ـ «الأسماء والصفات»، وخلق أفعال العباد، والقرآن غير مخلوق كلام الله منه بدأ وإليه يعود، والأمور الآخرة حق.
والجهمية: ينفون هذا وغيره، وكل باطل.

(٣) أهل السنة لا ينسبون الظلم إلى الله، ولكن يقولون: (الله خالق كل شيء) والظلم شيء مخلوق، خلقه الله وحرمه.
وأما الجهمية وبعض الفرق الضالة فإنهم ينسبون الظلم إلى الله، وإن هذا من التعدي على الله فإنه (حكم عدل سبحانه)، والظلم صفة نقص والعدل صفة كمال، فالكمال كله ثابت لله ـ عزَّ وجلَّ ـ، والله ـ سبحانه وتعالى ـ منزه عن كل عيب ونقص ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾ [الإخلاص: ٢ ـ ٤]، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

(٤) خطأ في (أ)، صوبناه من (ب).

(٥) المقصود: أن الذين يتبرأون من غيرهم ويعتقدون (أن الله تعالى ظالم) هم الجهمية، والضلال يتبرأون ممن لم يعتقد عقيدتهم الباطلة، وإنهم اعتقدوا هذه العقيدة بالتأويل غير الصريح، مثلاً يقولون: إن الله ليس بعدل ولا ظالم، ولكن قد يفعل الظلم، فهذا من أعظم الضلال، وأبطل الباطل.

كفراً إجماعاً، ولا وجه له إلا نسبة الظلم إليه(١)، كما فعلوا فإنهم نسبوا إليه تعالى كل ظلم وجور، بل قالوا: لا يتصف بالظلم إلا الله [تعالى](٢)، فيجب أن يكونوا كفاراً، وإن لم يسموه(٣)، أي: الله تعالى ظالماً لما ثبت من أن مجرد التسمية لا تأثير لها في الكفر البتة، بل التأثير لنسبة الظلم إليه، هذا خلاصة الدليل الأول، وقد ناقش فيه النجزي وغيره.

وأقول: قد عرفت نص المهدي وغيره على أنه لا إكفار إلا بنص(٤) قطعي سمعي وهذا الوجه إنما هو عقلي [إلزامي](٥) فإن حاصله أن من قال: إن الله تعالى خلق الظلم في الظالم يلزمه أن الله تعالى [سمي](٦) ظالماً، وإن لم يطلق هذا اللفظ عليه فقد(٧) لزمه نسبة الظلم [إليه تعالى](٨)؛ لأنه الذي خلق الظلم في الظالم، والظالم ليس إلا كالشجرة التي تحركها الرياح(٩)، ولا يخفى أولاً أن هذا إنما يرد بظاهره على الجهمية الخُلص، وأما غيرهم، ممن قال بخلق أفعال العباد، فإنهم قد لاذوا بإثبات

---

(١) إذا لم ينسب الظلم إليه صراحةً، لا يصح أن نقول: ولا وجه له إلا نسبة الظلم إليه، فهذا من الإلزام المتعنت.

(٢) زيادة من (ب).

(٣) قوله: (وإن لم يسموه) أي: إنما نسبوا إليه الظلم.
هنا فرق بين أن يسموه، وبين أن ينسبوا إليه. فإن سموه ظالماً فهذا ضلال وبدعة، وليس بكفر، إلا إذا نسبوا وسموا فهذا كفر.

(٤) هم بعيدون عن النصوص المعتزلة أو الهادوية الهادي والمهدي، فهم أصحاب مجازفات وآراء فلسفية معتزلية، وكلامهم كله إلزامي، ليس له من الشرع بينه.

(٥) في (ب) [التزامي].

(٦) في (ب) [يسمى].

(٧) الإلزام بالطرق العقلية، إلزام باطل، وإنما الإلزام الحق بالقرآن وبما جاء عن رسول الله ـ ﷺ ـ، إن الله خلق الظلم في الظالم (ابتلاء) أي: مخير: هل يظلم فيعاقب على ظلمه أو يخاف من الله فلا يظلم، ليس كما يزعمون أن الله خلق الظلم في الظالم يلزمه أن يسميه ظالماً، فهذا إلزام عدم لا إلزام حقيقي، والعدم عدم.

(٨) في (ب) [إلى الله تعالى].

(٩) الجهمية يقولون: العبد أشبه ما يكون بريشة في مهب الريح. «الملل والنحل» (٩٧/١). =

الكتاب[1]، فيقولون: فعل العبد خلق للرب كسب للعبد، وتبرأوا من الجبر المحض، وردوا على الجهمية الخلص، ولكن الكسب الذي زعموه، وإن كان باطلاً[2] عند التحقيق فقد [صار عذراً][3] لهم في الجملة، يخرجهم عن الجبرية الخلص، وقد بينا بطلان الكسب في كتابنا «إيقاظ الفكرة لمراجعة الفطرة»[4]، وفي «الرسالة» المسماة الأنفاس اليمانية التي أرسلناها إلى المدينة

= أي: أن الله لم يجعله مخيراً، وما حكموا قوله تعالى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ۝﴾ [الإنسان: ٣]، فخيره أن يأخذ طريق السعير وطريق الجنة، ولم يخلقه هملاً، بل أرسل إليه الرسل، وأنزل الكتب، وخلق الشر والخير، وقال: ﴿وَنَبْلُوكُم بِٱلشَّرِّ وَٱلْخَيْرِ فِتْنَةً﴾ [الأنبياء: ٣٥]، هل تعملون شراً فتجازون بعملكم، أو تعملون خيراً فتجازوا خيراً، فالعبد له قرار، وله مكانة وله عمل، ليس بريشة في مهب الريح، وإنما عقولهم: الفاسدة التي أفسدوها بعلم الكلام، غيرت وقلبت الأمور.

(١) هذا حق أن أهل السنة حين قالوا: (بخلق أفعال العباد) أخذوا بآيات الكتاب (القرآن والسنة)، والآيات: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ۝﴾ [الصافات: ٩٦]، خلقكم وخلق أفعالكم. ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦]، وأفعالكم شيء، خلق الخلق يعملون، ومنهم من هو سعيد، ومنهم من هو شقي، وقال ـ ﷺ ـ: **«اعملوا فكل ميسر لما خلق له»**، والله خلق الكفر ولا يرضاه لعباده، والكفر فعل من الأفعال.

(٢) قوله ـ رحمه الله ـ: (وإن كان باطلاً)، هذه الكلمة أخطأ فيها الإمام الصنعاني ـ رحمه الله ـ، والدليل عليه من كلامه حيث قال: (وتبرأوا من الجبر المحض)، فأهل السنة حين قالوا ذلك ردوا على الجهمية، وتبرأوا من الجبرية، وهذا حق ليس باطل.

(٣) في (ب) [صار لهم عذراً].

(٤) مبحثه في «إيقاظ الفكرة» ص(٢٦٨ ـ ٢٨٧)، خلاصته: أن الأشعرية أتباع الأشعري أرادوا التخلص عن الجهمية بإثبات الكسب وأنهم سلكوا طريق الإجمال والتفصيل:

أما الإجمال أنه ذكر صحة كلام الجهم عن الجبر، وخاض في كلام عن القدرة وأن العبد يخرج بها من العدم، وقول الآخرين أن لا أثر لقدرة العبد وهذا هو الجبر المحض، وتبين أن الكسب لفظ لا معنى له.

ثم ذكر قاعدتين يختلان صحة الكسب:

١ ـ ليس معنى فعل زيد كذا أنه أوجد، وحصل إذ كل أثر هو للقدرة القديمة ليس إلا... وقالوا: إنما معنى فعل قام به الفعل، إنما حله كقولنا: أسود وأبيض.. والكسب شيء ليس من هذا القبيل.

٢ ـ قولهم: القدرة مقارنة لمقدورها... وأن الاختيار والعزم وسائر تفسيرات الكسب=

النبوية، إلا أنا عرفناك أن المهدي عليلهم والمعتزلة يسمون الجميع جبرية[(١)]؛ لأنهم قالوا حيث لم يتضح الكسب فلا يخرجون عن الجبرية، [ثم][(٢)] لا يخفى [ثانياً][(٣)] ....

= إنما هي مفادة للعبد بواسطة القدرة اتفاقاً بينهم، فإذا قارنت المقدور فإنما يحصل بها الكسب في ثاني الوقت ثم يقع أثره في الثالث، وكيف يجتمع بالكسب مقرونة القدرة، فبهذا عرفت أن معنى الكسب صار ضائعاً... ثم ذكر كلاماً عن العضد والمعتزلة، وذكر مسألة المدح والذم هل له علاقة بالكسب والإزمات... ليس عليها أدلة.

أما التفصيل:

فالمروي عن الأشعري: أن الكسب وجود قدرة حال الفعل لا قبله ولا أثر لها ولا يخفى سقوطه، ولم يرضه أصحاب الأشعري، ثم جاء بكلام لسعد الدين وابن الهمام وغيرها، ثم قال:

والجواب عن الكل أنه هل الاختيار شيء يصلح أثراً للقدرة؟

إن قالوا: نعم قلنا: هل به العبد فهو الاعتزال أم الرب فهو الجبر المحض، (أم خلقه الرب وكسبه العبد، كما يصرحون أن الله خالقه)... فالاختيار إذا كسائر الأفعال، وليس بكسب محض... فكسبه هذا الخاص هل هو شيء استقل به العبد... ولا بد من الانتهاء إلى الجبر أو الاعتزال... ومعنى كلامهم هنا أن الله خلق فعل العبد وخلق كسبه... ثم خاض في الأسباب والاختيار. ثم ذكر كلاماً للتفتازاني أنه عرف الكسب بتعريف آخر، ثم ذكر كلاماً للشعراني الصوفي: أنه لا يطلع على حقيقة الكسب لا بالعقل ولا بالكشف... وكلاماً كثيراً عن الأصوليين وأكثرهم أشاعرة ومعتزلة لا فائدة في الإكثار منه.

وفهمنا من هذا البحث وغيره:

أن الإمام الصنعاني ـ رحمه الله ـ: خاض كلام المعتزلة والأشاعرة وأهل الكلام والصوفية ينقل كلام هذا ثم يرد عليه، ويأتي بكلام الآخر، ويرد عليه ثم يستنبط أن كلامهم كله باطل، ولا يصلح لشيء في هذا الباب، والعجيب منه أنه لا يورد كلام أهل السنة وأدلتهم. فلو فعل ذلك لخرج من هذه الإيرادات والإلزامات ـ رحمه الله تعالى ـ، وكلامه جيد في الإلزامات التي رد بها على كل منهم؛ لأنهم لا يستقرون على رأي ولا يثبتون دليلاً.

(١) لم يتضح، فأثبتناه من «السياق».

(٢) في (ب) [ولا يخفى].

(٣) تسميتهم للجهمية جبرية، فهم أهل الجبر، أما تسميتهم به لأهل السنة، فهذا باطل؛ لأن كلام المعتزلة مردود عليهم، وكلام الجهمية مردود عليهم، والمقبول ما جاء به الدليل من الكتاب والسنة.

أن هذا تكفير بالإلزام[١]، وقد تقرر عند المحققين أن لازم القول ليس قولاً به، ولازم المذهب ليس بمذهب، ففي كتاب قصد السبيل[٢]، والأصح أن لازم المذهب ليس بمذهب.

وقال ابن حجر المكي[٣] في كتابه «الإعلام بقواطع الإسلام»[٤]: لازم المذهب ليس بمذهب.

وقال ابن القاسم العبادي[٥]: لازم المذهب ليس بمذهب ولو كان لازماً بيناً لجواز أن لا يعتقد اللازم، وإن كان بيناً انتهى.

قلت: وذلك أن المتكلم إذا أطلق كلامه حكم عليه بالدلالة[٦]

---

(١) قد تكلمنا على هذه المسألة، وهي: لازم القول، ولازم المذهب في الدراسة قبل النص المحقق.

(٢) للشيخ إبراهيم الكردي ـ رحمه الله ـ، وهو من مشايخ الأمير، وكان في المدينة النبوية، وكتابه قسط السبيل مخطوط، وهناك في مخطوطات الجامع الكبير بصنعاء، نسخة موجودة.

(٣) هو أبو العباس أحمد بن محمد بن علي بن حجر المكي الهيتمي بالتاء.
ولد سنة ٩٠٩هـ، له من المؤلفات الزواجر، محرمات اللهو والسماع والأعلام بقواطع الإسلام وغيرها. وهو من الفقهاء الشافعية، له بعض التأويلات، قد ذكرنا بعضها في «شرح تطهير الاعتقاد»، مات سنة ٩٧٤هـ ـ رحمه الله ـ.

(٤) انظر (٣٧٧/٢ ـ) في آخر كتاب «الزواجر» ط: دار «المعرفة» سنة ١٤٠٢هـ.

(٥) هو أحمد بن قاسم الصباغ العبادي القاهري الشافعي الأزهري، شهاب الدين أبو العباس. عالم في العربية والبلاغة والتفسير والفقه والأصول.
قال ابن العماد: ابن قاسم برع وساد وفاق الأقران، وسارت بتحريرات الركبان.
انظر: «شرح شذرات الذهب» (٤٣٤/٨). مؤلفاته: «شرح مختصر الكافية»، و«شرح الغرة في المنطق» للجرجاني، و«شرح الفوائد الغيثاية في المعاني والبيان»، و«مختصر النهاية» لابن الأثير. «شرح الورقات على المحلى»، «الآيات البينات على شرح المحلى». وله حاشية فقهية على «تحفة المحتاج»، وعلى «شرح البهجة الكبير» وغيرها كثير. توفي ـ رحمه الله ـ عام (٩٥٣هـ). انظر «الأعلام» للزركلي (١٠٨/٥).

(٦) الدلالة مثلثة الدال، والأفصح فتحها ثم كسرها، وأردؤها الضم، وهي في الاصطلاح: فهم أمر من أمر، أو كون أمر بحيث يفهم منه أمر فهم بالفعل أو لم يفهم.

لمطابقيه[١]؛ إذ هي الحقيقة[٢] وما عداها مجاز[٣] من تضمن ولازم فلا بد

---

(١) دلالة المطابقة: هي دلالة اللفظ على تمام المعنى الموضوع له اللفظ، كدلالة الرجل على الإنسان الذكر، والمرأة على الإنسان الأنثى، ودلالة الأسماء على مسمياتها التي وضعت لها، وسميت مطابقة لتطابق الوضع والفهم، فالمفهوم من اللفظ هو عين المعنى الموضوع له اللفظ.

(٢) الحقيقة: هي فعيلة من حق الشيء بمعنى ثبت... وفعيل بمعنى الفاعل وقد يكون بمعنى المفعول، فعلى المعنى الأول تكون بمعنى الحقيقة الثابتة، وعلى الثاني: يكون معناه المثبتة. انظر: «إرشاد الفحول» ص(١٠٦).
وقال بعض العلماء: هي اللفظ المستعمل فيما وضع له مثل: أسد.
والحقيقة شرعية، وعرفية، ولغوية. «شرح الأصول من علم الأصول» ص(١٢٠).
وقال بعضهم: هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له مثل (أسد) للرجل الشجاع.
ولا يجوز حمل اللفظ على مجازه إلا بدليل صحيح يمنع من إرادة الحقيقة، وهو ما يسمى في علم البيان بالقرينة.
قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ:
إن تقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز، تقسيم حادث بعد القرون الثلاثة، وأنه ليس معروفاً في عهد الصحابة ولا التابعين وإنما أحدث بعد القرون الثلاثة وتوسع الناس فيه... وقال: إن ذلك ليس معروفاً في زمن أصحاب النبي ـ ﷺ ـ والتابعين لهم بإحسان ومن بعدهم من أئمة المسلمين، وهم أعلم بقواعد اللغة ممن جاء بعدهم، وكذلك فالأئمة السلفيون المصنفون والمتكلمون في «أصول الفقه» لا يوجد ذلك في كلامهم: كالشافعي، وأحمد، وأبي حنيفة، والأوزاعي، وداود وأتباعهم.
وقال: فمن اعتقد أن المجتهدين المشهورين وغيرهم من أئمة الإسلام وعلماء السلف قسموا الكلام إلى حقيقة ومجاز كما فعله طائفة من المتأخرين كان ذلك من جهله وقلة معرفته بكلام أئمة الدين وسلف المسلمين. انظر «مجموع الفتاوى» (٢٠/٤٠٠ ـ ٤٠٥).
ويقال للأمير الصنعاني ـ رحمه الله ـ: الحقيقة والمجاز بدعة لم تكن في زمن النبي ـ ﷺ ـ ولا الصحابة والتابعين، فلماذا تقول به وتقرره في كلامك في الأصول والفروع؟ فإن قال هذا يحتاج إليه، وأنه قد يدل على المجاز في اللغة أو في العرف.
فيقال له: كان يجب عليك أن لا تقول من رد على من قال إن القرآن مخلوق، ومسألة خلق الأفعال كل ذلك لا تقول هو بدعة من أوله إلى آخره. وهذا إلزام بكلامك الذي قررته في الأنفس وفي «إيقاظ الفكرة».

(٣) المجاز: فهو مفعل من الجواز الذي هو التعدي: جزت موضوع كذا، أي: جاوزته وتعديته، أو من الجواز الذي هو قسيم الوجوب والامتناع، وهو راجع إلى الأول. «إرشاد الفحول» ص(١٠٦).

له إن أراده من [القرينة عليه][١]، وقد علم أنه يقول قولاً لا يخطر بباله لازمه، فضلاً عن أن يقصده ويدل لذلك الحديث[٢] الصحيح أنه ـ ﷺ ـ:

قال: للجارية التي استفتاه مالكها في عتقها أين الله؟ قالت في السماء، فقال ـ ﷺ ـ[٣]: **«اعتقها فإنها مؤمنة»**.

مع أن من لازم أين والكون في الجهة والجسمية لازماً بيناً، ولم يلتفت[٤] إليه ـ ﷺ ـ[٥] في كلامه ولا كلامها، وهذا دليل ناهض جداً عاضد للأصل في عدم قصد المتكلم اللازم.

وقال المحقق ابن دقيق العيد[٦] ....

---

(١) في (أ) تصحيف أصلحناه من (ب). القرينة: أمر يشير إلى المطلوب، وهي إما: حالية، أو لفظية، أو معنوية. انظر «التعريفات» (٢٢٣).

(٢) جاء من حديث معاوية السلمي ـ رضي الله عنه ـ، أخرجه مسلم، باب تحريم الكلام في الصلاة، كتاب المساجد. وأبو داود في الصلاة، والنسائي في السهو، والبخاري في خلق أفعال العباد، وأحمد (٥/٤٤٧)، والطيالسي (١١٠٥)، وابن خزيمة (٨٥٩)، وأبو الشيخ في أخلاق النبي، وابن أبي شيبة في الإيمان. وجاء من حديث كعب بن مالك عند الطبراني (١٩٣)، وسنده ضعيف.

(٣) زيادة من (ب).

(٤) وفي هذا بيان أن لا يقول أحد على الله، له جهة، أو له جسم، نؤمن بما جاء بدون كيف ولا نفتح باب الشيطان، ونقول: هل له جسم، وكيف ذلك الجسم، وإلى أي جهة، وما هي الجهات؟ لأن هذا لم يثبت في الكتاب، ولا في السنة، ولم يلتفت إليه النبي ـ ﷺ ـ، وشيء لم يتلفت إليه رسول الله ـ ﷺ ـ فلا نلتفت إليه، فإذا التفتنا وقعنا في ما لم نؤمر به، ولا يحتاجه إيماننا، ولا سوف نسأل عنه، وليس له فائدة.

(٥) زياد من (ب).

(٦) محمد بن علي بن وهب بن مطيع بن أبي الطاعة القشيري المنفلوطي ثم القوصي المصري الشافعي المالكي، المعروف بابن دقيق العيد (أبو الفتح تقي الدين محدث حافظ فقيه أصولي أديب نحوي شاعر خطيب، ولد في ينبع على ساحل البحر الأحمر من أرض الحجاز، ونشأ بقوص، ورحل إلى الشام ومصر، ولي القضاء بالديار المصرية، وتوفي بالقاهرة في ١١ صفر ٧٠٢هـ له الاقتراح في الحديث، وشرح مختصر ابن الحاجب في فروع المالكية لم يكمل، والإلمام في أحاديث الأحكام، وشرح مقدمة المطرزي. انظر «معجم المؤلفين» (٥٥٣ ـ ٥٥٤)، و«الدرر الكامنة» (٤/٩١).

في شرح «العمدة»[١] في شرح الحديث الثامن من باب اللعان في الكلام على حديث أبي ذر، وفيه: «**ومن دعا رجلاً بالكفر أو قال: عدو الله، وليس كذلك إلا حار عليه**»[٢]. قال: بالحاء المهملة أي: رجع. وقال: وهذا وعيد عظيم لمن يكفر أحداً من المسلمين وليس كذلك، وهي [ورطة[٣] عظيمة وقع فيها [خلق كثير][٤] من المتكلمين[٥] ومن المنسوبين إلى السنة[٦] وأهل الحديث، لما اختلفوا في العقائد فغلطوا على [مخالفيهم[٧]، وحكموا بكفرهم [وخرق حجاب الهيبة[٨] في ذلك جماعة من الحشوية[٩] إلى أن

---

(١) «شرح عمدة الأحكام» للمقدسي، شرحاً مبسطاً، من أروع الشروح وقد جعل الأمير الصَّنْعاني حاشية على شرح الإمام ابن دقيق العيد ـ يسر الله نشرها وتحقيقها.

(٢) أخرجه البخاري كتاب «المناقب» (٣٥٠٨)، ومسلم كتاب «الإيمان» (١١٢).

(٣) ساقط من (أ). ورطة بفتح الواو: وهي الهلالك، وقيل: أصلها أرض مطمئنة لا طريق يرشد فيها إلى الخلاص: وتورطت الغنم، إذا وقعت في ورطة، ثم استعملت في كل شدة وأمر شاق. «العدة شرح الأحكام» (١٨٥/٤) ط: دار الكتب العلمية.

(٤) في (أ) [كثير خلق].

(٥) علم الكلام هو: علم باحث عن الأعراض الذاتية للمجود. التفريعات ص(١٧٢)، والمتكلمين أخذوا علم الكلام من الفلاسفة، وعلماء اليونان المخرقين قبل الإسلام.

(٦) أهل السنة هم أهل الحديث لا فرق، ولا أعلم لماذا فرق الإمام ابن دقيق العيد ـ رحمه الله ـ ومسألة التكفير هنا عند أهل السنة لم يكفروا أهل البدع إلا حين جاؤا بالكفريات وأقيمت عليهم الحجة وهم أبعد الناس عن التكفير لما يعلموا من هذه النصوص، ومما كان عليه سلفهم الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ كعلي بن أبي طالب حين لم يكفر الخوارج وغير ذلك.

(٧) أصلحناه من أصل كتاب الإحكام. وهو في (ب).

(٨) طمس في المخطوط أصلحناه من الإحكام. وهو في (ب).

(٩) قال الشهرستاني: إن الحشوية صرحوا بالتشبيه مثل الهشاميين من الشيعة، ومثل مضر وكهمس والهجيمي وغيرهم من المشبهة، قالوا: معبودهم صورة ذات أعضاء وأبعاض، روحانية أو جسمانية، وقال: وقضوا بكون الحروف والكلمات أزلية قديمة، وذكر لهم أقوالاً غريبة. . .، وأحق فرقة أحق بالقول أنهم خرقوا حجاب الهيبة، وكفروا المسلمين هم الخوارج، فإنهم كفروا المسلمين، وأول من كفروا رأس المسلمين وسابقهم إليه أمير المؤمنين علي. قال الشهرستاني: وهم قائلون بتكفير صاحب الكبيرة وتخليده في النار. «العدة على إحكام الأحكام» (١٨٥/٤ ـ ١٨٦).=

قال: والذي يقع النظر في هذا أن مآل المذهب هل هو مذهب أن لا. ويأتي تمام كلامه ـ إن شاء الله تعالى ـ.

قال الإمام المهدي: إن القول بكفر التأويل يستلزم تجويز التكفير بالإلزام وإن لم يلتزمه الخصم، [قال الإمام عز الدين عليلم رداً عليه ما لفظه][١]: قلت: والظاهر خلاف ذلك، فإن المجوزين لكفر التأويل نص أكثرهم على أنه لا يكفر بالإلزام إذا لم يلتزمه الخصم، قلت: ومن هنا ذهب أئمة التحقيق إلى أن الأقوال المخرّجة على المذاهب ليست قولاً لأحد لا لمن خرجها؛ لأنه إنما يقول: هي من لوازم كلام إمامه. ولا ينسبها إلى نفسه ولا هي قول لإمامه إذ لم يقل بها، وإنما أخذت من لوازم كلامه فلا تصح نسبتها إليه حتى يقال قال: فلان.

فإن قلت: أن أئمة المعاني، والبيان[٢] والمفسرين لكلام الله، وكلام رسوله ـ ﷺ ـ[٣] يذكرون ويستخرجون من الكلام معاني لا تكون إلا على إرادة المتكلم اللازم من كلامه، فإن أئمة البيان قالوا: أن المخبر قد يقصد بخبره، فائدة الحكم أو لازم فائدته، وهي كونه عالماً به، ولذا قالوا: يسمي

= ويتضح من خلال كلام العلامة ابن دقيق العيد: أنه لا يقصد الحشوية أنهم أهل السنة، كما قال المعتزلي الزمخشري وغيره.

(١) سقط في (ب).

(٢) البيان: عبارة عن إظهار المتكلم المراد للسامع، وهو بالإضافة خمسة:
أ ـ التبديل: هو النسخ، وهو رفع حكم شرعي بدليل شرعي متأخر.
ب ـ بيان الضرورة: هو نوع بيان يقع بغير ما وضع له، لضرورة ما، إذ الموضوع له النطق، وهذا يقع بالسكوت.
ج ـ بيان التغيير: هو تغيير موجب الكلام نحو: التعليق والاستثناء، والتخصيص.
د ـ بيان التفسير: وهو بيان ما فيه خفاء من المشترك أو المشكل أو المجمل...
هـ ـ النطق الفصيح المعرب: أي: المظهر عما في الضمير.
وقيل البيان: هو الإخراج عن حد الإشكال. انظر «التعريفات» (٦٨).

(٣) في (أ) [عليكم].

الأول: فائدة الحكم، والثاني لازمها[١].

قلت: قد أشرنا إلى ذلك بقولنا أنه [أولاً إن][٢] أراد المتكلم غير الدلالة غير المطابقية فلا بد من القرينة.

وهنا كذلك [إنما][٣] تؤخذ اللوازم وقصدها من القرائن، وبهذا تعرف أنه لا يتم [القصد] بين الدلالة المتطابقيه واللالتزامية أو التضمنية في لفظ واحد؛ لأنه يكون جمعاً بين الحقيقة والمجاز، وهو غير صحيح عند المحقين فكيف يقال في كلام قصد به قائله الدلالة [المطابقيه].

أنه يستخرج منه حكماً يتعلق باللازم منه وينسبونه إليه ويجعلونه له قولاً فإن التخاريج[٤] [فائدة][٥] إلى العمل بالمفاهيم، ولذا قالوا: لا يقبل تخريج[٦] إلا من عارف دلالة الخطاب، وهي: المفاهيم وفي العمل بها خلاف بين العلماء معروف في الأصول.

---

(١) التلازم، ويسمى بالملازمة والاستلزام ـ أيضاً ـ: كون الحكم مقتضياً لحكم آخر، بأن يكون إذا وجد المقتضي وجد المقتضى وقت وجوده. انظر الكليات ص(٧٩٦).

(٢) سقط في (أ).

(٣) سقط من (ب).

(٤) التخريج: هو تعيين العلة من أوصاف غير مذكورة. وقيل: هو استخراج علة معينة للحكم ببعض الطرق المناسبة.
وقيل: هو النظر في تعرف علة الحكم بالاستنباط.
انظر: «أصول الفقه» لابن مفلح (٢/٨٠)، و«الكليات» ص(٣١٣)، و«شرح المنهاج» للأسنوي (٣/١٠١).

(٥) في (ب) [عائدة].

(٦) المفهوم: ما قابل المنطوق. وهو ماد عليه اللفظ لا في محل النطق، أي: يكون حكماً لغير المذكور وحالاً من أحواله. انظر إرشاد الفحو ص(١٧٨)، و«البرهان» (١/٤٤٩).
والمفاهيم قسمان:
١ ـ مفهوم المخالفة: ويسمى دليل الخطاب: وهو أن يثبت الحكم في السكوت عنه على خلاف ما ثبت في المنطوق.
وقيل: حيث يكون المسكوت عنه مخالفاً للمذكور في الحكم إثباتاً ونفياً، فيثبت للمسكوت نقيض حكم المنطوق، ويسمى دليل الخطاب؛ لأنه دليله في جنس الخطاب، أو لأن الخطاب دال عليه. انظر «إرشاد الفحول» ص(١٧٨).
٢ ـ مفهوم الموافقة: هو أن يكون المسكوت عنه موافقاً للملفوظ به، فإن كان أولى=

فكيف يحكم على متكلم إنه أرادها [ولبسط المسألة][١]، وتحقيقها محل آخر إنما وقع الاستطراد لها عند ذكرنا[٢] نفي في جعل لازم المذهب مذهباً ثم لا يخفى.

ثالثاً: أن هذا الإلزام بتسميته تعالى ظالماً ونسبة الظلم إليه إنما يتم لو توافق الملزِم وهم[٣] المعتزلة والملزَم، وهم الجبرية على تفسير الظلم بمعنى واحد وليس كذلك فإن المعتزلة يفسرون الظلم بأنه كل ضرر لا نفع فيه ولا دفع ضرر ولا استحقاق وقد يعبرون عنه بأخصر من هذا بقولهم: الظلم ما خلا عن نفع ودفع واستحقاق والمعنى واحد والمجبرة لهم في «تفسيره» قولان:

الأول: أن حقيقة الظلم هو كل قبيح وهو ما شرع الله وجوب ذم فاعله[٤]، وذم الفاعل يكون بما ليس له فعله مثل أن يكون متصرفاً فيما غيره أملك به، وبالتصرف فيه منه. قالوا: وهذا المعنى مستحيل في حق الله من حيث أنه لم يكن آمراً لنا بذمه، ولا كان ممن يجوز دخول أفعاله تحت تكليف من نفسه لنفسه في [حق لأنه][٥] من حيث أنه [أسلم][٦]، ولا يكون

= بالحكم من المنطوق به فيسمى: فحوى الخطاب، وإن كان مساوياً له، فيسم: لحن الخطاب. انظر: «الإيضاح» (٢٢)، و«إرشاد الفحول» (١٧٨)، و«التعريفات» ص(٢٨٩).

قال ابن الأمير ـ رحمه الله ـ في «ذيل الأبحاث المسددة» ص(٦٤٧): قوله: (لا يصح الخطاب بما لا نفهم...) الخ.

وقولهم: إنا مخاطبون بها، فيجب أن نفهما مقلوب.

والصواب: أنا لا نفهما، فيجب أن لا نكون مخاطبين بفهمها.

(١) لم تتضح في (أ)، فأصلحناها من (ب).

(٢) خطأ في (أ).

(٣) في (أ) [وهو].

(٤) إن الظلم هو التصرف في ملك الغير، والقبيح: ما شرع الله ذم فاعله. «منهاج السنة» (٢١/٣).

(٥) لم يظهر لي إلا ما أثبته، والله المستعان.

(٦) لم يتضح في المخطوط إلا ما أثبتناه، والله أعلم. وهو ساقط من (ب).

تصرفه في شيء غيره أملك به منه فثبت استحالة تصور الظلم في حقة وحقيقة قول هؤلاء أن الذم إنما يكون لمن تصرف في ملك غيره، ومن عصى الآمر، والله سبحانه[١] يمتنع أن يأمره أحد ويمتنع أن يتصرف في ملك غيره فإن له كل شيء[٢].

قلت: هذا التفسير وإن ارتضاه ابن تيمية[٣] وغيره إلا أن فيه لنا بحثاً، وهو أن الله تعالى تمدح بأنه لا يظلم أحداً، وبأنه ليس بظلام للعبيد، ونزه نفسه عنه حيث يذكر عقوبته للعصاة وأخذه [لهم][٤] بذنوبهم، فيقول: ﴿وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٧٦﴾﴾ [الزخرف: ٧٦]، في عدة آيات، وفي الحديث القدسي الصحيح[٥]: «**إني حرمت الظلم على نفسي**»، ولا يمتدح ـ عزَّ وجلَّ ـ بأنه لا يفعل المستحيل فإنه لا مدح[٦] فيه إنما يتمدح بترك المقدور له، فهو قادر على الظلم، لكنه حرّمه على نفسه[٧]؛ للحكمة التي

---

(١) خطأ في (أ).

(٢) البحث عن الأمور الخيالية يجعل أصحابها لا يعرفون المعاني «الصحيحة»، وإذا سمعوا بها حرفوها وأولوها، من أجل أن يخرجوا بناتج، فتأويلاتهم وفلسفتهم أخرجتهم عن الحق، فتأهوا وكان طرفهم لا يعرف ما في المعالم، فخرجوا محتارين، لا علم ولا دعوة، ولا بصيرة في الدين، والله يهدي من يشاء ويضل من يشاء.

(٣) هو شيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام الحراني ـ رحمه الله ـ، له يد في كل العلوم، في التفسير وعلوم القرآن، وفي الحديث وعلومه، وفي الأصول والفقه، وفي علوم اللغة والحساب، وفي بيان المنطق، وكان من المجاهدين ـ رحمه الله ـ، فحق له أن يسمى بشيخ الإسلام.
وكلام شيخ الإسلام قد ذكرناه في «منهاج السنة» وفي «الفتاوى» وقد مر بعضه.

(٤) لم تتضح في (أ)، فصحح من (ب).

(٥) في «صحيح مسلم» عن أبي ذر ـ رضي الله عنه ـ عن النبي ـ ﷺ ـ قال: قال الله ـ عزَّ وجلَّ ـ: «**يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا. . .**» إلخ.

(٦) كل ما هو مستحيل على الخلق، فالله لا يعجزه شيء في الأرض ولا في السماء، وكم من شيء مستحيل إلا والله فعله. فقد قالوا مستحيل أن يبعث الله أحداً بعد الموت، فأحيا خلقاً بعد أن أماتهم في الدنيا، ثم بعثهم ثم أماتهم.
فالمدح لله والثناء «الكامل» له، ولا نحتاج أن نقول مستحيل وغير مستحيل.

(٧) حرمه على نفسه؛ لأنه صفة نقص وذم، وأثبت لنفسه كمال الحكم والعدل ـ سبحانه وتعالى ـ عما يصفون.

تدور عليها أفعاله [وأقواله، وقد أشار تعالى][(١)] إلى قدرته على ذلك بقوله: ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ وَيَأْتِ بِآخَرِينَ وَكَانَ اللَّهُ عَلَىٰ ذَٰلِكَ قَدِيرًا ﴿١٣٣﴾﴾ [النساء: ١٣٣]، فإن ذلك إشارة إلى أنه لا يمنعه أذهاب الناس إلا أن فيهم من لا يستحق العقاب من الأطفال والمؤمنين الذين يكون إذهابهم ظلماً لو فعله تعالى[(٢)].

أما تفسير الظلم فالتحقيق[(٣)]: أنه ما خلا عن نفع ودفع واستحقاق وهو ملازم لمخالفة الآمر تعالى، فإن سرق زيد لمال عمرو يصدق عليه الأمران[(٤)].

وقد سماه الله ظلماً في قوله تعالى: ﴿فَمَن تَابَ مِنۢ بَعْدِ ظُلْمِهِۦ وَأَصْلَحَ﴾ [المائدة: ٣٩] الآية، وقد ينفرد بمخالفة الآمر، وذلك في ظلم العبد لنفسه [بمعصية لديه][(٥)].

فإنه لا يسمى ظالماً إلا لمخالفته لربه ونفسه المظلومة[(٦)].

---

(١) سقط من (أ).

(٢) هذه الحكمة من كمال عدل الله (أنه حكيم عليم) حكم عدل، تنزه عن الظلم فثبت له كمال العدل، تنزه عن النوم والموت فأثبت الحياة والقيومية والقدرة.
وهذا ـ أيضاً ـ لا ينافي تفسير الظلم عند أهل السنة وابن تيمية، بل هو يؤيد ذلك التفسير.

(٣) هذا تعريف للظلم، وهو تعريف منتقد.

(٤) في حاشية المخطوط: وهكذا صرح الشيخ ابن حجر المكي الهيتمي في كتابه في قرة العين، وقال ما لفظه: وقد صرح الأصوليين في حكم «المعين»، وبهذا الأولى بأنه لا يقال قاله الله [وأقواله وقد أشار يقال... ولا قاله النبي ـ ﷺ ـ وآله والفقهاء في القول المخرج بأنه لا ينسب للشافعي ـ رضي الله عنه ـ إلا مقيداً انتهى، بلفظه وحرفه ذكره في أوائل كتابه هذا.

(٥) لعلها [بمعصية لربه]، والله أعلم.

(٦) أنواع الظلم:
١ ـ ظلم بين الإنسان وبين الله تعالى، وأعظمه: الكفر، والشرك، والنفاق ﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [هود: ١٨].
=

ولذا يقول ـ عزَّ وجلَّ ـ في العصاة ﴿وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ يَظۡلِمُونَ﴾ [البقرة: ٥٧]، إلا أن نفسه المظلومة قد انتفعت بالمعصية في الدنيا فلا يشملها الرسم الذي قالته المعتزلة وإذا عرفت هذا، فلا يصح تفسير الظلم الذي نفاه الله عن نفسه إلا بأنه ما خلا عن نفع ودفع واستحقاق.

والثاني: أن حقيقة الظلم وضع الشيء في غير[1] موضعه، فإذا قلتم خلق الظلم مع العقوبة عليه ظلم كان بمثابة من يقول: خلق السُم ثم حصول الموت به ظلم.

قالوا: فالظالم ليس من خلق السُم، بل من تحساه وأكله هو الظالم؛ لأنه وضع الشيء في غير موضعه، وخالقه ليس بظالم قطعاً، بل خلقه لحكمةٍ، ونهى عن تحسيه، فموت العبد من أكله السُّم أثر فعله [بتحسيه][2] لا [أنه][3] خلقه[4]، قالوا كذلك عقوبته تعالى على الظلم أثر فعل العبد الذي هو معصية لله تعالى إذا ظلم العباد. انتهى.

هذا كلامهم ومرادنا من نقله أنهم لا يلتزمون ما ألزموا ولا يقولون بأن خلقه تعالى للظلم ظلم، ولا يسمونه ظالماً.

ولا ينسب الظلم إليه بحال من الأحوال ولا يوافقون الخصم على تفسير الظلم، وقد عرف من قواعد العلوم أنه لا يقوم الدليل على الخصم

= ٢ ـ ظلم بينه وبين الناس، ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَاۖ فَمَنۡ عَفَا وَأَصۡلَحَ فَأَجۡرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ ٤٠﴾ [الشورى: ٤٠]، ﴿إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَى ٱلَّذِينَ يَظۡلِمُونَ ٱلنَّاسَ وَيَبۡغُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّۚ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ ٤٢﴾ [الشورى: ٤٢].
٣ ـ ظلم بينه وبين نفسه، وإياه قصد ﴿فَمِنۡهُمۡ ظَالِمٞ لِّنَفۡسِهِۦ﴾ [فاطر: ٣٢]، ﴿ظَلَمۡتُ نَفۡسِي﴾ [النمل: ٤٤].
وكل هذه الثلاثة في الحقيقة ظلم للنفس، فإن الإنسان في أول ما يهم بالظلم فقد ظلم نفسه. انظر كتاب «الذريعة» باختصار (٣٥٨).

(١) الله ـ عزَّ وجلَّ ـ يتنزه أن يضع شيء في غير موضعه.
(٢) في (ب) [لتحسيه].
(٣) في (ب) [أثر].
(٤) هذا دليل على أن أفعال العباد مخلوقة.

إلا بعد تسليمه لجميع مقدماته[١] والتزامه لها وإلا فإنه لا يقوم عليه الدليل، وهذا معروف في الأصول وفي علم آداب البحث[٢] وغيرهم...

وقدمنا رد عز الدين على المهدي قوله أنه يلزم، وأن لم يلتزم فتذكر، وبهذا عرفت الدليل الأول، وعدم صحته على ما أصله المهدي وغيره من أنه (لا تكفير سمعي [فيكفر][٣] هنا باللازم فخالف تفريعه بأصله فلا سماع للتفريع ولا صحة، ثم قال النجري:

الثاني: من وجوه التكفير أن من استحل[٤] كبائر العصيان وأنواع الفواحش كفر إجماعاً وهؤلاء يقولون إن الله خالقها وفاعله والعبد مبرأ عنها غير ملوم عليها ولا شك أن هذا أعظم من استحلالها[٥]. [انتهى][٦].

قلت: قال عليه العلامة الجلال[٧] في حواشيه على شرح القلايد:

---

(١) وهنا إشكال: لو أن الخصم لم يسلم للدليل ولم يلتزمه، فهل نقول: لا يقوم عليه الدليل. الصحيح أن الخصم إذا لم يسلم للدليل، فإنه يقوم عليه ويتحمل الحجة التي هي فيه.

(٢) «آداب البحث والمناظرة» بحث طويل في علم المنطق، ارجع إلى رسالة العلامة الشنقيطي المفسر ـ رحمه الله تعالى ـ (مقدمة منطقية) ط بمكتبة العلم بجدة.
وهو علم يبحث فيه عن كيفية إيراد الكلام بين المناظرين. انظر «أبجد العلوم» لصديق حسن ص(٢٥٥) ط ابن حزم.

(٣) في (ب) [فكفر].

(٤) الاستحلال هو: أن يستحل ما حرم الله مثلاً: الخمر حرام فيقول: هو حلال أو يحرم ما أحل الله مثلاً: اللبن حلال فيقول حرام ويحرم شربه.
ومن استحل ما حرم الله أو حرم ما أحل الله فهو كافر.

(٥) هذا تناقض فإن الاستحلال قد جاءت فيه أدلة، وأما التأويل فلم يثبت فيه دليل، ولم يقل به أهل السنة أي: كفر التأويل فهم يعظمون تكفير التأويل، أكثر من تعظيم كفر الاستحلال، وهذا ـ أيضاً ـ من الأدلة العقلية الخالية عن الأدلة السمعية، فلا حُجة لهم. والتناقض أنهم يقولون إن التكفير بأدلة قطعية ولا قطعية هنا كما عرفت.

(٦) ساقط من (ب).

(٧) هو الحسن بن أحمد الجلال، ولد في هجرة رغاغة من جهات صعدة سنة ١٠١٤هـ. له مؤلفات كثيرة: «براءة الذمة في نصيحة الأئمة»، «رسالة حول رسالة السحولي»، رسالة في عدم وجوب الجمعة على من لم يسمع النداء»... «عدم وجوب الخمس في=

قوله أعظم من استحلالها لا يخفى عليك أن استحلالها إنما كان كفراً لتضمنه [الاستحفاف][(١)] بالله ورسله وهذا وجه لا يحصل فيما زعمه الخصم من كون الفاعل هو الله تعالى كما زعم الخصم.

قلت: ولأن غاية الدليل أنه قياس ولا يصح عند المكفر التكفير والتفسيق به، كما قدمنا نصهم على ذلك، بل لا يكون[(٢)] إلا بدليل قطعي سمعي، وهذا قياس[(٣)] لا يفيد ظناً فضلاً عن القطع إن المجبرة[(٤)] لا يقولون بأن العاصي غير ملوم، وأنه مبرأ[(٥)] من الملامة، بل يلام وتقام عليه الحدود وغير ذلك، ثم قال النجري:

= الحطب»، «شرح التهذيب في علم المنطق»، «ضوء النهار على الأزهار»، «فيض الشعاع «الكاشف» للقناع عن أركان الابتداع»، «مختصر سيرة الرسول ـ ﷺ ـ»؛ هذا مطبوع.
والمخطوط: مثل: «بلاغ النهى إلى حقائق المختصر»، و«تيسير الإعراب»، و«حاشية شرح القلائد في علم الكلام على شرح عبدالله بن محمد النجري لكتاب القلائد في تصحيح الاعتقاد» للمهدي أحمد بن يحيى المرتضى ـ وهو تخريب العقائد ـ، وحاشية الجلال هذه وضع عليها حاشية العلامة هاشم بن يحيى الشامي (ت ١١٥٨هـ) سماها: «صيانة العقائد» نهج فيها نهج السلف في تقرير المسائل، فكان يوافق الجلال مرة، ومرة يخالفه، ونفس حاشيته الجلال مخطوطة في المكتبة الغربية بالجامع الكبير في صنعاء في ثلاث نسخ برقم (٦٠٠) و(٧١١)، و(٥٩٧) علم الكلام.

(١) في المخطوط خطأ أصلحناه من «السياق».
والاستحفاف: وهو ضد التعظيم؛ لأن من استخف لم يعظم، ولم يأتمر، وهذا من الأمور الظاهرة، كاستخفاف قارون، واستخفاف الأمم التي استحلت ما حرم الله، فذلك كفرهم، أما يحلون لكم ما حرم الله، ويحرمون ما أحل الله، قال: نعم، قال: فذلك شركهم.

(٢) في (ب) [ولا يكونان].

(٣) هم يكفرون بالقياس، ولا يصح عندهم ذلك، أي فليس لهم دليل ولا برهان على تكفيرهم بالتأويل. وليس لهم خطام ولا زمام.

(٤) لماذا لا يقولون: أهل السنة؛ لأن أهل السنة هم أهل الحق فينسبونهم إلى بدعة وهم براء منها، ينبزون هم باسم غير اسمهم، وإن كان من كلام ابن الأمير ـ رحمه الله ـ، فكان الواجب عليه أن لا يقلدهم في هذه النسبة، وهذه التسمية ـ عفى الله عنه.

(٥) هذا بيان أنهم أهل الحق، يلومون العاصي بما دلت الآيات والأحاديث على لومه وذمه بقدر معصيته، ويقام عليه الحد، وكذلك في الآخرة، ـ إن شاء الله ـ عفى عنه، وإن شاء عذبه، فيقال: هذا هو الحق، ولا يقال: إنهم مجبرة.

الوجه الثالث: من وجوه تكفيرهم أن من[1] سب الله ولو بكلمة واحدة كفر إجماعاً، وهؤلاء يقولون: أن كل ما دخل[2] في الأرض من ظلم وجور وكذب وتهتك وكفر، فإنما وقع بإرادة الله وهو الفاعل له، والمتصف به، ولا شك أن هذا [غاية كل][3] سبٍ وشبهة[4] فكيف لا يكون كفراً انتهى.

قلت: هذا الوجه وما قبله ـ أيضاً ـ عائد إلى مسألة خلق الأفعال[5]، وأن الله خالقها في العباد، وهي مسألة طويلة الأذيال دقيقة الاستدلال، إلا أنا قد أوضحنا بطلان القول بأن الله خالق أفعال العباد في رسالتنا «الأنفاس اليمانية»[6]، بل هي موضوعة، لذلك إذا هي رد لرسالة وصلت من المدينة

---

(١) تعريف السب: هو وصف الغير بما فيه نقص.

(٢) في (ب) [كل ما وجد].

(٣) في حاشية جانية: [نهاية كل].

(٤) زيادة من (ب). وهذا كلام فيه حق وباطل: فالله خلق الظلم والكفر، ولا يرضاه لعباده. وأما قوله: متصف به، فالله لا يتصف بشيء من هذه العيوب والنقائص والمحرمات.

(٥) الله خلق العباد وخلق أفعالهم، وهذا هو الحق، ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾﴾ [الصافات: ٩٦]، ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦]، وانظر في قسم الدراسة ماذا قلنا عن خلق الأفعال.

(٦) «الأنفاس الرحمانية اليمانية في أبحاث الإفاضة المدنية»:
في هذه «الرسالة» بدأ بذكر البدعة وتعريفها والسنة وتعريفها، وحذر من الألقاب وأنها سبب للفرقة، ولم تكن في عصر الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ. وذكر كلاماً عن الوسطية وأن العالم يخاف الله ويخشاه ويترك هذه التفرقة والردود بالتكفير وغير ذلك من النصح والبعد عن الفرقة.
ثم بين أن من قال بخلق القرآن، ومن قال إنه غير مخلوق بدعة؛ لأنه لم يكن في زمن الصحابة، ورد على ابن تيمية ما قال في ذلك.
فيقال للأمير: قد خالف المعتزلة والجهمية القرآن، ثم نقول: الرد عليهم بما تقتضي الآيات والأحاديث بدعة، قول أهل الباطل المحرفة والمبدلة بدعة، وأما بيان الحق لهم ليس ببدعة، فيعلم أن رد أهل السنة على الفرق بما دلت عليه الآيات والأحاديث هو الحق، وهو نصر لكتاب الله تعالى.
فإن قلنا ببدعة القول بخلق القرآن ونسكت، فيقال ما هو دليلكم على ذلك فجئنا=

. . . .

= بالأدلة من القرآن والسنة على أنه كلام الله غير مخلوق، فهل بينا بدعة؟ إنه من الخطأ الكبير أن يقال بدعة، إلا على من حرف أو غير.

وأما مسألة خلق الأفعال، فأهل السنة ويقابل الجبرية والمعتزلة.

وإن الطوائف الثلاث ابتدعوا الخوض في مسألة للأفعال التي لم تكن على عهد رسول الله ـ ﷺ ـ ولا خلفائه، ثم تفرقوا فيها شيعاً، ونقل كلام ابن الوزير ما لفظه: مسألة خلق الأفعال مسألة خالية عن الآثار؛ لأن السنة هي ما صح واشتهر واستفاض في عهده ـ ﷺ ـ وأصحابه وتابعيهم، وبلغنا متواتراً، ومشهوراً من غير معارضة ولا شبهة، مثل الإيمان بالقدر لتواتره في الأخبار والآثار، فليس خلق أفعال العباد من هذا ولا قريب منه.

فلا وجه لكونها من السنة ـ الخ ـ [«إيثار الحق» (٢٨١/١)].

وفي كتاب شيخ الإسلام ابن تيمية «درء تعارض العقل والنقل» ما لفظه: نقول المسائل التي اختلف أهل القبلة فيها، مثل إن الله هو عالم بعلم أو بالذات، وأنه تعالى هل موجد لأفعال العباد أم لا، وأنه هل هو متحيز وهل هو في مكان وجهه، وهل هو مرئي أم لا، لا يخلفوا إما أن تتوقف صحة الدين على معرفة الحق فيها أو لا تتوقف، والأول: باطل، إذ لو كانت معرفة هذه الأصول من الدين لكان من الواجب على النبي ـ ﷺ ـ أن يطالبهم بهذه المسائل، ويبحث عن كيفية اعتقادهم فيها، فلما لم يطالبهم بهذه المسائل، بل ما جرى حديث في هذه المسائل في زمانه ـ عليه السلام ـ، ولا زمان الصحابة والتابعين في هذه المسائل في زمانه ـ عليه السلام ـ، ولا زمان الصحابة والتابعين علمنا أنها لا تتوقف صحة الإسلام على معرفة هذه الأصول اهـ. [انظر «درء تعارض العقل والنقل» (٩٥/١)]، قال الأمير: قلت: وهو دليل لما نحن بصدده، وبما نحن ندندن حوله من أن مسألة خلق أفعال العباد بدعة حادثة، وكذلك مسألة الصفات والبحث عن كيفيتها، ثم ذكر كلام الرازي في الرؤيا، وعدها من المسائل التي لم تكن في عصر النبوة، وهذا يخالف ما قدمناه من ثوابت الأحاديث فيها، وسؤال الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ عنها، وجواب النبي ـ ﷺ ـ عليهم يوجب أن نتأول كلام الرازي أنه ـ ﷺ ـ ما كان يجعل ذلك مما يتوقف عليه الإيمان، بل وقع منهم السؤال عنها، فأجاب عليهم، وبهذا القدر تخرج عن كون البحث فيها بدعة إن اقتصر الباحث على ما وقع منهم سؤالاً، ومنه ـ ﷺ ـ جواباً، «الأنفاس الرحمانية اليمانية» ص(٢٣٣ ـ ٢٣٥).

يقال للأمير: لماذا لم تتأول كلام أهل السنة وهم يردون أقوالهم إلى الأدلة، مثل ما تأولت للرازي، هذا وجه.

الوجه الثاني: مثل ما أخذت كلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ في وجه أو في باب من=

النبوية سنة ١١٦٥هـ[١]، وبينا [أن][٢] حقيقة أدلتهم في قولهم بأنها مخلوقة وأوضحنا ضعفها وأنها أدلة غير صحيحة، واستدلالات مهيضة[٣]

= الأمور فيكون كذلك، باب خلق الأفعال وغيره.
الوجه الثالث: لا تبدع إلا من جاء بالبدعة، وأما من ردها وردهم إلى الحق فلا بد أن تنظر في أدلته ثم تحكم عليه.

(١) اسم الرسالة: «الإفاضة المدنية...».
مؤلفها هو الشيخ العلامة المحقق المدقق أبو الحسن نور الدين محمد بن عبدالهادي التتوي المدني، ويلقب بالكبير السندي، ولد بقرية (تته) من بلاد السند، ولم يعلم تاريخ ولادته، رحل إلى المدينة المنورة، واستوطن بها، توفي بالمدينة سنة ١١٣٨هـ.
انظر «سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر» المجلد الثاني (٨١/٤) لأبي الفضل المرادي.
وقال الإمام ابن الأمير الصنعاني ـ رحمه الله ـ في مقدمة الأنفاس:
فإن الشيخ العلامة أبا الحسن السندي نزيل المدينة النبوية وحامل لواء السنة السّنية في تلك البقاع القدسية، قد من الله تعالى عليه بتدريسه كتب رسالة السنة في المسجد النبوي الشريف، فهو في عصره إمام الحرمين، كتب رسالة تتعلق بتحقيق مسألة خلق أفعال العباد، أفاهد فيها كل الإفادة وأجاد.
ولكنه لما كان متصدراً لنشر أعلام السنة وإرشاد الناس، أحببت أن أنبه على ما هو الأولى من ذلك والأساس، وهو «الإرشاد» إلى عقائد السلف المنزهة عن الابتداع، العاطلة عنه، المحلاة بحسن الاتباع، وهم أصحاب المصطفى ـ ﷺ ـ، ومن تابعهم على ذلك النهج واقتضى، فكتبت أبحاثاً بقصد التنبيه على ما لا ينكره نبيه، لا قصداً للانتقاد، ولا محبة للخوض في مسألة خلق أفعال العباد،بل إرادة لنصح العباد عن ظلمات الابتداع، وَدَعَّاء لهم إلى نور الاقتداء برسولهم ـ ﷺ ـ والأتباع، والله عند لسان القلم وما كتب، وإرادة القلب وما طلب. وسميت هذه الأبحاث بـ «الأنفاس الرحمانية اليمانية في أبحاث «الإفاضة المدنية».

(٢) ساقط من (ب).

(٣) قوله: إنها أدلة غير صحيحة واستدلالت مهيضة...
أي: أدلة من قال: إن أفعال العباد مخلوقة:
نقول: أقوى أدلته ـ رحمه الله ـ أنها مبتدعة، وجوداً ورداً، وهذا الدليل وغيره، غير ناهض؛ لأن أهل البدع الذين اخترعوها أو جاؤا بها، نشروا هذه المذاهب المخالفة المبتدعة كما قال ابن الأمير والسلف والخلق أهل السنة والجماعة، إلا أنه لا بد من رد المذهب الباطل، وبيان خطأ الفرق المخالفة، بالأدلة العقلية والنقلية، ونحن متفقون مع الإمام الصنعاني ـ رحمه الله ـ، في أنها بدعة لكن الرد على من جاء بها هو من=

[جريحة](١)، وقد بسطنا ذلك في كتاب «إيقاظ الفكرة لمراجعة الفطرة»(٢) بسطاً شافياً، ولكنهم لا يقولون(٣): بأن الله تعالى الفاعل لها المتصف بها، كما قاله النجري.

لكنهم يقولون: فاعلها [و](٤) المتصف بها من قامت به لا من خلقها؛ ولذا رسموا في كتبهم في النحو والأصول الاسم المشتق بأنه لمن قام به، كما قال ابن الحاجب(٥) وغيره، اسم الفاعل ما اشتق لمن قام به، أي: لا لمن خلقه. وجعلوا العبد محلاً للفعل، ولم يقولوا: اسم الفاعل ما قام بمن أوجده أو خلقه بناءً على مسألة خلق الأفعال، وقد بينا أن المعتزلة ومن تابعهم من القائلين بأن الأفعال غير مخلوقة لله تابعوا القائلين بخلقها على أن المشتق اسم لمن قام به الفعل، وهذا لا يتم إلا على من يقول: بخلق الأفعال.

وأما على قول غيرهم فإنه اسم لمن أوجده، وقد أوضحنا هذا في حواشي «شرح الغاية»(٦).

= الحق، قال ـ عليه الصلاة والسلام ـ إنه من يعش منكم فسيرى اختلافاً كثيراً فعليك بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين... عن العرباض في «السنن».
ونقول ـ أيضاً ـ: مثل ردك على نفاة القدر، يرد على من أنكر خلق الأفعال وعلى من قال بخلق القرآن.
وعلى إصرارك في الإيقاظ والأنفاس وفي إقامة الدليل، فيرد بأنك حررت وقررت أن الحقيقة والمجاز، من المسائل القائمة المعروفة الموجودة في كتب أهل العلم، فيقال: هي بدعة لم توجد في القرون المفضلة فلا أدلة ناهضة بها ولا نحتاج أن تذكر البتة.

(١) أصلحنا الخطأ من (ب).

(٢) قد ذكرناه فيما سبق.

(٣) هذا بيان من الإمام الصنعاني أن أهل السنة لا يقولون بقول أهل البدع، كما زعم النجري المعتزلي، وهذا دليل على أن الهادوية والمعتزلة، يتهمون أهل السنة بأمور خاطئة غير صحيحة، كما قيل: رمتني بدائها وانسلت.

(٤) زيادة من (ب).

(٥) انظر: «مختصر ابن الحاجب» (١/١٦٠).

(٦) «الهداية شرح الغاية» في «أصول الفقه» للإمام الصنعاني ـ رحمه الله ـ، وشرح الغاية، هو الدراية شرح «غاية السول» في «أصول الفقه»، تأليف الحسين بن أمير المؤمنين=

وإذا عرفت أنهم لا يطلقون المشتق إلا على من قام به، لا من أوجده عرفت أنهم لا يطلقون ظالماً على الله تعالى، وإن كان خالق الظلم.

= القاسم بن محمد، من علماء الزيدية، وهو يعد أحسن كتاب في «أصول الفقه» عند الزيدية، وهو كتاب عظيم إلا أن فيه مصيبتان:
١ ـ على طريقة المعتزلة في الأصول والعقيدة.
٢ ـ الأحاديث الضعيفة وبعض الموضوعات من الأحاديث ـ يسر الله نشره ـ.
قول الإمام الصنعاني قد أوضحناه في حاشية «شرح الغاية»:
قال في الدراية حاشية شرح الغاية: لهذا تعرف أن شارح الغاية قرر قاعدة من يخالفه في أن القيام هو الحلول ولا يوافق أصله من القول بعدم خلق الأفعال، وكأنه ما تنبه لغائلة هذه القاعدة كما لم يتنبه لها من تابع ابن الحاجب في رسم اسم الفاعل في الكافية بقوله: ما اشتق من فعل لمن قام به فإنه ينبني ـ أيضاً ـ على قاعدة خلق الأفعال وقياس من خالف ذلك أن يرسم اسم الفاعل بأنه ما شتق من فعل لمن أوجده (وأما القائلون بخلق الأفعال فإنهم يقولون أنه تعالى إذا خلق صوم العبد مثلاً لم يكن تعالى صائماً، وكذا سائر الأفعال أنه إذا خلق فعلاً أو صفة في محل لم يتصف بتلك الصفة، بل يتصف بها ذلك المحل الذي خلقت فيه، ونقل ابن تيمية في «منهاج السنة» عن الجهمية القائلون بأنه تعالى متكلم بكلام خلقه في الشجرة ـ تعالى الله عما يقولون ـ، وأنهم احتجوا على الأشعرية بأنه تعالى عادل ومحسن بعدل وإحسان، قاما بغيره، ثم قال: وكان هذا حجة على من يسلم الأفعال لهم كالأشعري ونحوه، فإنه ليس له فعل يقوم، بل يقول: الخلق هو المخلوق لا غيره، وهو قول طائفة من أصحاب مالك والشافعي وأحمد، لكن جمهور الناس يقولون: الخلق غير المخلوق، وهو قول الحنفية، وهو الذي نقله البغوي عن أهل السنة، وهو قول أئمة أصحاب أحمد) اهـ.
وكأنه قلل في نسبه الخلاف إلى الجهمية والمعتزلة والشيعة كغيره أو كان اطلع على ذلك صريحاً عنهم، فإنه كثير الاطلاع، إلا أنه بعيد، فإن كتبهم خالية عن هذا القول الذي نسب إليهم التصريح به، بل الظاهر ما قاله ابن أبي شريف أنه لازم لمذهبهم لا أنهم صرحوا به.
واعلم: أن هذا الخلاف وانتشار هذه الأطراف نشأ من شؤام البحث عن تعلق بنفيه صفات الله بذاته، وعن حقائقها في نفسها، **ولو اكتفوا بما اكتفى به السلف الصالح من وصف الله بأنه متكلم وغيرها من الصفات وعلموا كما أنهم لم يحيطوا بحقيقة ذاته لا يحيطون بحقيقة صفاته، لكانوا أسلم حالاً ومآلاً، وقد حققناه وغيرنا رجحان طريقة السلف على طريقة الخلف**، وقد قال المحققون: طريقة السلف أسلم وطريق الخلف أعلم، فرضينا بالسلام اهـ. حاشية «شرح الغاية» (٢/٢٢٢) ـ يسر الله نشره.

ولهم ـ أيضاً ـ قاعدة أخرى، وهي أنه لا يطلق على الله تعالى من الأسماء إلا ما ورد به السمع من كتابٍ أو سنة صحيحة(١)، ثم بعد هذا فلا يخفى أن هذا تكفير بالقياس، وقد عرفت ما نصوا عليه(٢).

ثم قال النجري:

الوجه الرابع: من وجوه التكفير أنهم لا يعلمون نبوة(٣) محمد [ـ ﷺ ـ](٤)، وكل من لا يعلم نبوته فهو كافر، وإنما قلنا إنهم لا يعلمون [نبوته؛ لأنها مبنية على أن الله تعالى(٥) عدل حكيم...

لا يجوز أن يظهر المعجزة على يد الكذابين وهؤلاء لا يعلمون عدل الله وحكمته لتجويزهم القبائح عليه تعالى [وحينئذٍ](٦) فيجوز أن يظهر المعجز على من ليس بنبيءٍ(٧)، وإن يبعث الكذابين فلا ثقة بنبوة

---

(١) نعم هذه قاعدة أهل السنة والجماعة، وهو الحق، فما لم يأتي في الكتاب والسنة، فلا يطلق على الله ولا نثبته. فالله ـ عزَّ وجلَّ ـ يقول: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]، من أين نعرف الأسماء الحسنى، ومن يبين لنا ما هي الأسماء التي أرادها الله؟ الجواب: أن الأسماء الحسنى هي التي سمى الله نفسه وسماه رسوله ـ ﷺ ـ.
وهي التي أرادها الله، فلا مجال للعقل فيها البتة، وعلينا أن نؤمن بها كما جاءت، فلا تعطيل، كالجهمية ومن جرى مجراهم، ولا تحريف كالأشاعرة ولا تشبيه، كالمكيفة والممثلة. ونكتفي بما اكتفى به السلف الصالح بأن نسمي الله ونصفه بما سمى نفسه ووصف نفسه، ونقول في أسمائه وصفاته، كما نقول في ذاته، فطريقة السلف أسلم وأحكم.

(٢) التكفير بالقياس، هو التكفير بالتأويل عند الهادوية والمعتزلة، والله أعلم.

(٣) في (ب) [بنبوة].

(٤) زيادة في (ب).
أقول: ومن الخطأ الكبير أن يكتب الصلاة على النبي ـ ﷺ ـ بالحروف مثلاً: ص، أو صلعم، أو صللم. فكلها حرف مجمعة، ولا يصح هذا الاختصار، والله أعلم.

(٥) ساقط من (ب) بسبب تكرار جملة بعد ذلك.

(٦) غير واضح في (أ)، وواضح في (ب).

(٧) قال شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ: وقالت المجبرة ـ الجهمية ـ، بل قدرته ثابتة بلا حكمة، ولا يجوز أن يفعل لحكمة؛ لأن ذلك إنما يكون لمن يحتاج إلى الفعل وهو=

نبينا [ـ ﷺ ـ][(١)].

ولا تصديقه فيما جاء به، ولا شبهة في أن ذلك كفر إجماعاً انتهى كلامه. ثم قال إن هذه قوية الدلالة على نحو الجهمية [ممن لم يثبت للعبد تأثيراً أصلاً، وأما في حق غيرهم ففيها نوع خفي. انتهى.

قلت: قد قدمنا لك الفرق بين الجهمية][(٢)] وغيرهم من أهل [الكسب] وأنه لا تتم[(٣)] [عليهم] الأدلة لإثباتهم له، وإن كان حقاً[(٤)] أو باطلاً فهو فارق في الجملة والشارح النجري قد تنبه[(٥)] لهذا كما عرفته الآن.

ثم أعلم أن هذا الوجه الرابع متفرع على مسألة التحسين والتقبيح[(٦)]،

= منزه عن الحاجة، ولا عدل ولا ظلم بل كل ما أمكن فعله فهو عدل، وليس في الأفعال ما هو حسن ينبغي الأمر به، وقبيح ينبغي النهي عنه.
ثم من حقق منهم أنكر الشرع بالكلية، وأنكر النبوات، مع أنه مضطر إلى أن يأمر بشيء وينهي عن شيء، فإن هذا لازم لجميع الخلق لا يجدون عنه محيصاً.
لكن من اتبع الأنبياء يأمر بما ينفعه وينفع غيره وينهي عما يضره ويضر غيره، ومن خالف الأنبياء فلا بد أن يأمر بما يضر وينهي عما ينفع فيستحق عذاب الدنيا والآخرة، وأما من كان منهم مقراً بالنبوة، فأنكر الشرع في الباطن، وقال: العارف لا يستحسن حسنة ولا يستقبح سيئة صار منافقاً يظهر خلاف ما يبطن، ويقول: الشرع لأجل المارستان، ولهذا يسمون (باطنية) كما سموا الملاحدة (باطنية) فإن كلاهما يبطن خلاف ما يظهر يبطنون تعطيل ما جاء به الرسول ـ ﷺ ـ من الأمر والنهي.
فمنتهى الجهمي المجبرة إما مشركون ظاهراً وباطناً، وإما منافقون يبطنون الشرك، ولهذا يظنون بالله ظن السوء وأنه لا ينصر محمداً وأتباعه. «مجموع الفتاوى» (٢١٤/١٣).

(١) زيادة في (ب)، أما في (أ) [صللم].
(٢) سقط كله من (أ).
(٣) خطأ في المخطوط أصلحناه.
(٤) خطأ في (ب) [خفياً].
(٥) في (ب) [بينه].
(٦) قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ:
ونشأ من هذا الكلام نزاع بين المعتزلة وغيرهم، ومن وافقهم في: (مسألة التحسين، =

وهي مسألة طال فيها بين الفريقين الجدال واتسع المجال ودق الاستدلال، وقد ذكرها [الـ][(١)] حسين بن الإمام القاسم عليلهم، (في الغاية وشرحها)[(٢)]، وتقدمه ابن الحاجب في «مختصر المنتهى»، وقد بسطنا التحقيق فيها في حاشية «شرح[(٣)] الغاية»، وبلغ القول فيها النهاية [بما][(٤)] فيها من خطأ

= والتقبيح العقلي)، فأثبت ذلك المعتزلة وغيرهم ومن وافقهم من أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وأهل الحديث وغيرهم، واتفق الفريقان على أن الحسن والقبح إذا فسرا بكون الفعل نافعاً للفاعل ملائماً له ولكونه ضاراً للفاعل منافراً له أنه يمكن معرفته بالعقل، كما يعرف بالشرع، وظن من ظن من هؤلاء أن الحسن والقبح المعلوم بالشرع خارج عن هذا، وهذا ليس كذلك، بل جميع الأفعال التي أوجبها الله تعالى وندب إليها هي نافعة لفاعليها ومصلحة لهم، وجميع الأفعال التي نهى الله عنها هي ضارة لفاعليها ومفسدة في حقهم، والحمد والثواب المترتب على طاعة الشارع نافع للفاعل ومصلحة له، والذم والعقاب المترتب على معصيته ضار للفاعل ومفسدة له.

والمعتزلة أثبتت الحسن في أفعال الله تعالى لا بمعنى حكم يعود إليه من أفعاله، ومنازعوهم لما اعتقدوا أن لا حسن ولا قبح في الفعل إلا ما عاد إلى الفاعل منه حكم نفوا ذلك. وقالوا: القبيح في حق الله تعالى هو الممتنع لذاته، وكل ما يقدر ممكناً من الأفعال فهو حسن، إذ لا فرق بالنسبة إليه عندهم بين مفعول ومفعول وأولائك أثبتوا حسناً وقبحاً لا يعود إلى الفاعل منه حكم يقوم بذاته، إذ عندهم لا يقوم بذاته لا وصف ولا فعل ولا غير ذلك، وإن كانوا قد يتناقضون.

ثم أخذوا يقيسون ذلك على ما يحسن من العبد ويقبح فجعلوا يوجبون على سبحانه ما يوجبون على العبد، ويحرمون عليه من جنس ما يحرمون على العبد، ويسمون ذلك العدل والحكمة مع قصور عقلهم عن معرفة حكمته وعدله ولايثبتون له مشيئة عامة ولا قدرة تامة، فلا يجعلونه (على كل شيء قدير)، ولا يقولون ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، ولا يقرون بأنه خالق كل شيء، ويثبتون له من الظلم ما نراه نفسه عنه سبحانه فإنه قال: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا ﴿١١٢﴾﴾ [طه:١١٢]، وقال: ﴿وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [ق:٢٩]، وحديث البطاقة قال: **«فإنه لا يظلم اليوم عندي أحد»**. انظر: «مجموع الفتاوى» (٨/٩١ ـ ٩٣).

(١) الألف واللام زيادة من (ب).

(٢) (٢/٣١٩).

(٣) في (٢/٣٢٢).

(٤) ساقط من (ب).

وصواب ولا نطول بها، بل نذكر ما قاله الجبرية(١) في جواب هذا الإلزام الذي ذكره النجري من أنه يلزمهم عدم معرفة النبوة لتجويزهم القبائح على الله، ومنها أن يظهر المعجز على يد الكاذب؛ لأنه لا يقبح [تعالى](٢) منه قبيح، فقد أجاب المجبرة(٣) عن هذا الإلزام بأن الله تعالى لا يخلق المعجز على يد الكاذب فإن ذلك صفة نقص، والله منـزه عن كل نقص متصف بكل كمال، ذكر هذا الجواب السيد الشريف(٤) في شرح المواقف، وذكره غيره فألزمهم المعتزلة أن هذا الإقرار(٥) بالقبيح العقلي الذي ينفونه، فإن صفة النقص هي(٦) القبيح العقلي(٧)، وقد حققنا أنه لا خلاف في

---

(١) هم الجهمية.
(٢) زيادة في (ب).
(٣) يعني: أهل السنة. وليس هذا بقلب لهم إلا عند أهل البدع.
(٤) هو الشريف الجرجاني صاحب «التعريفات».
(٥) في (ب) [إقرار على].
(٦) في (أ) [في]، ولعل الصواب ما أثبتناه، والله أعلم.
(٧) قال شيخ الإسلام ابن تيمية: الناس في (مسألة التحسين والتقبيح) على ثلاثة أقوال: طرفان ووسط:
الطرف الواحد: قول من يقول: بالحسن والقبح، ويجعل ذلك صفات ذاتية للفعل لازمة له، ولا يجعل الشرع إلا كاشفاً عن تلك الصفات، لا سبباً لشيء من الصفات، فهذا قول المعتزلة، وهو ضعيف - وإذا ضم إلى ذلك قياس الرب على خلقه، فقيل: ما حسن من المخلوق حسن من الخالق، وما قبح من المخلوق قبح من الخالق، ترتب على ذلك أقوال القدرية الباطلة، وما ذكروه في التجويز والتعديل، وهم مشبهة الأفعال، يشبهون الخالق بالمخلوق والمخلوق بالخالق في الأفعال، وهذا قول باطل، كما أن تمثيل الخالق بالمخلوق والمخلوق بالخالق في الصفات باطل.
... فإن الرب منزه عن كل نقص، وموصوف بالكمال الذي لا نقص فيه، وهو منزه في صفات الكمال أن يماثل شيء من صفاته شيئاً من صفات المخلوقين، فليس له كفواً أحداً في شيء من صفاته، لا في علمه ولا قدرته ولا إرادته ولا رضاه ولا غضبه ولا خلقه ولا استوائه، ولا إتيانه ولا نزوله، ولا غير ذلك مما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله... ومذهب السلف إثبات بلا تمثيل وتنزيه بلا تعطيل (ليس كمثله شيء).
وهذا رد على الممثلة (وهو السميع البصير) رد على المعطلة، وأفعال الله لا تمثل بأفعال المخلوقين فإن المخلوقين عبيده، يظلمون ويأتون الفواحش، وهو قادر على=

. . . .

= منعهم ولو لم يمنعهم، لكان ذلك قبيحاً منه وكان مذموماً على ذلك، والرب تعالى لا يقبح ذلك منه، لما له في ذلك من الحكمة البالغة والنعمة السابغة، هذا على قول السلف والفقهاء والجمهور الذين يثبتون الحكمة في خلق الله وأمره...

وأما الطرف الآخر ـ الثاني ـ في مسألة التحسين والتقبيح، فهو قول من يقول: إن الأفعال لم تشتمل على صفات هي أحكام، ولا على صفات هي علل للأحكام ولا لرعاية مصلحة في الخلق والأمر.

ويقولون: أنه يجوز أن يأمر الله بالشرك به، وينهى عن عبادته وحده، ويجوز أن يأمر بالظلم والفواحش، وينهى عن البر والتقوى، والأحكام التي توصف بها الأحكام مجرد نسبة وإضافة فقط، وليس المعروف في نفسه معروفاً عندهم، ولا المنكر في نفسه منكراً عندهم، وهذا القول ولوازمه هو ـ أيضاً ـ ضعيف مخالف للكتاب والسنة ولإجماع السلف والفقهاء، مع مخالفته ـ أيضاً ـ للمعقول الصريح، فإن الله نزه نفسه عن الفحشاء. فقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ﴾ [الأعراف: ٢٨].

كما نزه نفسه عن التسوية بين الخير والشر، فقال تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴿٢١﴾﴾ [الجاثية: ٢١].

وعلى قول النفاة: لا فرق في التسوية بين هؤلاء وهؤلاء، وبين تفضيل بعضهم على بعض، ليس تنزيهه على أحدهما بأولى من تنزيهه عن الآخر، وهذا خلاف المنصوص والمعقول، قال الله: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٤]، وعندهم تعلق الإرسال بالرسول كتعلق الخطاب بالأفعال، لا يستلزم ثبوت صفة لا قبل التعلق ولا بعده، والفقهاء، وجمهور المسلمين يقولن: الله حرم المحرمات فحرمت، وواجب الواجبات فوجبت فمعناه شيئان: إيجاب وتحريم، وذلك كلام الله وخطابه، والثاني: وجوب وحرمه وذلك صفة للفعل. والله تعالى عليم حكيم، علم بما تتضمنه الأحكام من المصالح، فأمر ونهى لعلمه بما في الأمر والنهي والمأمور والمحظور من مصالح العباد ومفاسدهم، وهو أثبت حكم الفعل، وأما صفته فقد تكون ثابتة بدون الخطاب.

وقد ثبت بالخطاب والحكمة الحاصلة من الشرائع ثلاثة أنواع:

أحدها: أن يكون الفعل مشتملاً على مصلحة أو مفسدة، ولو لم يرد الشرع بذلك ما يعلم أن العدل مشتمل على مصلحة العالم، والظلم يشتمل على فسادهم، فهذا النوع هو حسن وقبيح، وقد يعلم بالعقل والشرع قبح ذلك لأ أنه أثبت للفعل صفة لم تكن، لكن يلزم من حصول هذا القبح أن يكون فاعله معاقباً في الآخرة، إذا لم يرد شرع بذلك، وهذا مما غلط فيه غلاة القائلين بالتحسين والتقبيح، فإنهم قالوا: إن العباد يعاقبون على أفعالهم القبيحة، ولو لم يبعث إليهم رسولاً، وهذا خلاف النص=

التحقيق وبسطناه في حواشي «شرح الغاية» وفي «الأنفاس اليمانية»[١]، وإذا عرفت [أن][٢] هذا الوجه الرابع من التكفير بالإلزام[٣]، وقد عرفناك مما كررناه عدم صحة التكفير به، وأنهم لا يلزمون ما ألزموه فلا تقوم عليهم حجة، كما عرفت فهذه الوجوه الأربعة هي التي ذكرها المهدي وغيره في كفر المجبرة.

= قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]... وفي الصحيحين عن النبي ـ ﷺ ـ قال: **«ما أحد أحب إليه العذر من الله، من أجل ذلك أرسل الرسل مبشرين ومنذرين»**.

والنصوص الدالة على أن الله لا يعذب إلا بعد «الرسالة» كثيرة، ترد على من قال من أهل التحسين والتقبيح: أن الخلق يعذبون في الأرض بدون رسول أرسل إليهم.

النوع الثاني: أن الشارع إذا أمر بشيء صار حسناً، وإذا نهى عن شيخ صار قبيحاً، واكتسب الفعل صفة الحسن والقبح بخطاب الشارع.

والنوع الثالث: أن يأمر الشارع بشيء ليمتحن العبد، هل يطيعه أم يعصيه، ولا يكون المراد فعل المأمور به، كما أمر إبراهيم بذبح ابنه، فلما أسلما وتله للجبين حصل المقصود ففداه بالذبح، وكذلك حديث أبرص وأقرع وأعمى، لما بعث الله إليهم من سألهم الصدقة، فلما أجاب الأعمى قال الملك: أمسك عليك مالك، فإنما ابتليتم، فرضي عنك، وسخط على صاحبيك.

فالحكمة منشؤها من نفس الأمر لا من نفس المأمور به، وهذا النوع والذي قبله لم يفهمه المعتزلة، وزعمت أن الحسن والقبح لا يكون إلا لما هو متصف بذلك، بدون أمر الشارع والأشعرية ادعوا: إن جميع الشريعة من قسم الامتحان، وأن الأفعال ليست لها صفة لا قبل ولا بالشرع، وأما الحكماء والجمهور فأثبتوا الأقسام الثلاثة، وهو الصواب. «مجموع الفتاوى» (٤٣٢/٨ ـ ٤٣٦).

(١) (٣٥٨).

(٢) زيادة في (أ).

(٣) ليس كل من تكلم بالكفر يكفر حتى نقيم عليه الحجة المثبتة لكفره، فإذا قامت عليه الحجة كفر حينئذ، بل نفي هذه الأمور مستلزم للتكفير للرسول فيما...

وإذا كان نفي هذه الأشياء ومستلزم للكفر بهذا الاعتبار، وقد نفاها طوائف كثيرة من أهل الإيمان فلازم المذهب ليس بمذهب إلا أن يستلزمه صاحب المذاهب فتخلق كثير من الناس ينفون ألفاظاً ويثبتونها بل يثقفون معاش ويثبتون معاش أو يثبتونها ويكون ذلك مستلزماً لأمور هي كفر، وهم لا يعلمون بالملازمة بل يناقضون وما أكثر تناقض الناس لاسيما في هذا الباب، وليس التناقض كفراً. «مجموع الفتاوى» (٣٠٦/٥).

ثم ذكر أحكامهم على القول بكفرهم ولا حاجة بنا إلى ذكرها إذ هي فرع ذلك الأصل.

وقال الشيخ مختار بن محمود المعتزلي في كتابه «المجتبى في أصول المعتزلة»[١]، فإن قيل إنهم أي المجبرة كعبدة الأصنام؛ لأنهم يعبدون إلهاً فاعلاً للمعاصي والمنكرات مريداً للقبائح والسيئات ومثله غير الله، وعبادة غير الله [تعالى][٢] كفر؟ قلنا الجواب من وجهين أحدهما:

أنهم لما اعتقدوا صانعاً للعالم غير جسم [واجب[٣] الوجود بذاته[٤] قادراً عالماً حياً لم يزل ولا يزال سميعاً بصيراً، وأقروا به فجاز أن [ينقص[٥] عقابهم عن عقاب الكفرة.

والثاني: أن هذه الاختلافات [بالله][٦] ثابتة في صفاته وصفات أفعاله بين أهل العدل والتوحيد[٧]، وبين السنة وبين الأشعرية وبين المرجئة وبين

---

(١) هذا الكتاب غير موجود، والحمد لله.
(٢) زيادة في (ب).
(٣) في حاشية: [واحد]. وما أثبته الناسخ صحيح، وكذلك في (ب).
(٤) في (ب) [لذاته].
(٥) لم تتضح في (أ)، وهي موجودة في (ب).
(٦) زيادة في (ب)، وكلمة [ثابتة] ساقطة من (ب).
(٧) أهل العدل والتوحيد هم المعتزلة.
المعتزلة: أتباع واصل بن عطاء الذي اعتزل مجلس الحسن البصري، وهؤلاء المعتزلة ينكرون الصفات التي ثبتت في الكتاب والسنة.
قالوا: أن الله سميع بلا سمع، فكيف يثبتون الاسم وينفون الصفة هذه بدعتهم وانحرافهم عن الحق.
- أهل السنة: يثبتون ما أثبته الله لنفسه وأثبته له رسوله - ﷺ - من الصفات، ولا يحرفون ولا يمثلون ولا يعطلون، كما أثبتها الصحابة - رضي الله عنهم -.
- الأشاعرة فرقة أتباع أبي الحسن الأشعري - رحمه الله -، الذي تركهم ورجع إلى السنة، يثبتون سبع صفات فقط، ويحرفون باقي الصفات، وهذا بدعة وضلال.
- المرجئة: يقولون: لا يضر مع الإيمان معصية.
- والخوارج: يكفرون فاعل المعصية.

الخوارج وبين الشيعة(١)، وكل واحد من أرباب هذه المذاهب يعتقد ما يعبده مخالفه، غير الإله تعالى، ولو لزم تكفيرهم يلزم تكفير هذه الطرائق الإسلامية بأسرها، وأنه شنيع ممتنع عقلاً وشرعاً وإجماعاً إلى آخر كلامه.

وقال ابن دقيق العيد في كلامه الذي نقلنا بعضه آنفاً [ما لفظه](٢): أن من قال: أن لازم المذهب مذهب(٣) يقول المجسمة كفار؛ لأنهم عبدوا جسماً وهو غير الله فهم عابدون لغير الله ومن عبد غير الله كفر.

ويقول: المعتزلة كفار؛ لأنهم وإن اعترفوا بأحكام الصفات فقد أنكروا

---

(١) الشيعة: هم الذين شايعوا علياً ـ رضي الله عنه ـ، وقالوا: إنه الإمام بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج عنه وعن أولادة. «التعريفات» ص(١٤٤). [ط: دار الندى ـ مصر].
وهي فرق كثيرة: منها من يكفر الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ، ومنهم من يسب الصحابة، ومنهم من يعتقد في أن علي أفضل الخلق، وهي فرقة ضالة مبتدعة.

(٢) ساقطة من (ب).

(٣) سئل شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: هل لازم المذهب مذهب أم ليس بمذهب؟
قال: الصواب: أن مذهب الإنسان ليس بمذهب له إذا لم يلتزمه، فإنه إذا كان قد أنكره ونفاه كانت إضافته إليه كذباً عليه، بل ذلك يدل على فساد قوله وتناقضه في المقال، غير التزامه اللوازم التي يظهر أنها من قبل الكفر والمحال مما هو أكثر، فالذين قالوا بأقوال يلزمها أقوال يعلم أنه لا يلتزمها، لكن لم يعلم أنها تلزمه، ولو كان لازم المذهب مذهباً للزم تكفير كل من قال عن الاستواء أو غيره من الصفات أنه مجاز ليس بحقيقة، فإن لازم هذا القول يقتضي أن لا يكون شيء من أسماء أو صفاته حقيقة، وكل من لم يثبت بين الاسمين قدراً مشتركاً لزم أن لا يكون شيء من الإيمان بالله ومعرفته والإقرار به إيماناً، فإنه ما من شيء يثبته القلب إلا ويقال فيه نظير ما يقال في الآخر، ولازم قول هؤلاء يستلزم قول غلاة الملاحدة المعطلين الذين هم أكفر من اليهود والنصارى، لكن نعلم أن كثيراً ممن ينفي ذلك لا يعلم لوازم قوله، بل كثير منهم يتوهم أن الحقيقة ليست إلا محض حقائق المخلوقين، وهؤلاء جهال بمسمى الحقيقة والمجاز، وقولهم افتراء على أهل اللغة والشرع، وإلا فقد يكون المعنى الذي يقصد به نفي الحقيقة نفي مماثلة صافت الرب سبحانه لصفات المخلوقين... فصار هذا بمنزلة من قال: إن الله ليس بسميع حقيقة... إلخ. انظر: «مجموع الفتاوى» (٢٠/٢١٧ ـ ٢١٨).

الصفات، ويلزم من إنكارهم إنكار أحكامها، [من أنكر أحكامها][١]، فهو كافر.

وكذلك المعتزلة تنسب الكفر إلى غيرها باعتبار المآل، والحق أنه لا يكفر أحد من أهل القبلة إلا بإنكار متواتر من الشريعة [عن صاحبها][٢]، فإنه حينئذٍ يكون مكذباً بالشرع إلى آخر كلامه، والمراد بيان أن هذه التكفيرات بلازم المذهب[٣] باطلة عند المحققين وعند القائلين بالتكفير أنفسهم إذا تقرر ما سمعت وعرفت أن هذا غاية ما استدل به من كفر

---

(١) زيادة من (ب).

(٢) لم تعرف في (أ)، وصححناها من (ب).

(٣) وأما أهل الأهواء والخصومات، فهم مذمومون في مناقضاتهم؛ لأنهم يتكلمون بغير علم، ولا حسن قصد لما يجب قصده.

(وعلى هذا فلازم قول الإنسان نوعان):

أحدهما: لازم قوله الحق. فهذا مما يجب عليه أن يلتزمه، فإن لازم الحق حق، ويجوز أن يضاف إليه إذا علم من حاله أنه لا يمتنع من التزمه بعد ظهوره، وكثير مما يضيفه الناس إلى مذهب الأئمة من هذا الباب.

والثاني: [لازم قوله الذي ليس بحق] فهذا لا يجب التزامه، إذ أكثر ما فيه أنه قد تناقض، وقد ثبت أن التناقض واقع من كل عالم غير النبيين، ثم عرف من حاله: أنه يلتزمه بعد ظهوره له فقد يضاف إليه، وإلا فلا يجوز أن يضاف إليه قول لو ظهر له فساد لم يلتزمه؛ لكونه قد قال ما يلزمه، وهو لا يشعر بفساد ذلك القول ولا يلزمه.

وهذا التفصيل في اختلاف الناس في لازم المذهب: هل هو مذهب أو ليس بمذهب؟ هو أجود من إطلاق أحدهما. فما كان من اللوازم يرضاه القائل بعد وضوحه له فهو قوله. وما لا يرضاه فليس قوله. وإن كان متناقضاً، وهو الفرق بين اللازم الذي يجب التزامه مع ملزوم اللازم الذي يجب ترك المزوم للزومه، فإذا عرف هذا عرف الفرق بين الواجب من المقالات والواقع منها، وهذا متوجه في اللوازم التي لم يصرح هو بعدم لزومها.

فأما إذا نفى اللزوم لم يجز أن يضاف إليه اللازم بحال، وإلا لأضيف إلى كل عالم ما اعتقدنا أن النبي ـ ﷺ ـ قاله؛ لكونه ملتزماً لرسالته، فلما لم يضف إليه ما نفاه عن الرسول، وإن كان لازماً له: ظهر الفرق بين اللازم الذي لم ينفعه واللازم الذي نفاه ولا يلزم من كونه نص على الحكم نفيه للزوم ما يلزمه؛ لأنه قد يكون عن اجتهادين في وقتين. «مجموع الفتاوى» (٤١/٢٩ ـ ٤٣).

المجبرة من الأدلة العقلية، ولهم أدلة سمعية كلها ظنية، كما قال في [إيثار الحق على الخلق](١)، وأما بقية أدلتهم السمعية فلا تخلو [عن](٢) الظن في(٣) معانيها إن لم تكن ظنية اللفظ والمعنى معاً، كما يعرف ذلك النقاد من أهل الأصول الفقهية(٤)؛ لأنها إما عمومات وظواهر، ومعناها ظني وإن كانت ألفاظها قرآنية معلومة، ولها أو لأكثرها أسباب نزلت عليها تدل على أنها نزلت في المشركين المصرحين وتعديتها(٥) عن أسبابها ظنية مختلف فيها أو نصوص جلية لكن [ثبوتها] ظني لا ضروري(٦)، ثم لا تخلو بعد ذلك مما يعارضها أو يكون أظهر في المعنى منها مثل الأحاديث الدالة على إسلام أهل الشهادتين والاكتفاء(٧)

---

(١) القائل ابن الوزير ـ رحمه الله ـ، و«إيثار الحق على الخلق» كتاب عظيم فيه إثبات التوحيد، ورد على أهل البدع، فليرجع إليه ـ يسر الله لنا نشره ـ.

(٢) في (ب) [من].

(٣) الظن: لغةً: خلاف اليقين، وقد يستعمل في اليقين. انظر: «المصباح المنير» (٣٨٦/٢).

واصطلاحاً: تجويز أمرين، فما زاد لأحدهما مزيد على سائرها. «التعريفات» ص(١٨٧).

وقيل: على قسمين:

أحدهما: أن يكون بمعنى العلم، من ذلك: ﴿إِنِّي ظَنَنتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَهْ ۝٢٠﴾ [الحاقة: ٢٠]، فدخل في باب العلم.

والثاني: ليس بمعنى العلم، ولكنه من باب التجويز.

وقيل: هو الاحتمال الراجح مع احتمال النقيض. انظر: «تقريب الوصول» ص(٤٦)، و«شرح الكوكب المنير» ص(٢٢)، و«التعريفات» ص(١٨٧).

(٤) يبين الفرق بين الأصول الفقهية وبين أصول العقيدة. والله أعلم.

(٥) حذف بعض الحروف في الكلمتين في (أ).

(٦) في (ب) [لكن ثم].

(٧) أحاديث من جاء بالشهادتين كثيرة منها:

حديث ابن عمر أن رسول الله ـ ﷺ ـ قال: **«أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمد رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة... فإن فعلوا ذلك عصموا مني دمائهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله»**. أخرجه البخاري ومسلم.

بهما حتى في أحاديث فتنة القبر[١].

مع كثرتها وصحتها وتلقيها بالقبول واتفاق الفرق على روايتها، وقد أطال صاحب الإيثار ـ رحمه الله ـ في تعداد الأحاديث في هذا المعنى[٢]، وبهذا وما قبله يعرف الناظر أنه لم يقيم دليل على إثبات تكفير التأويل وتفسيقه، وإذا بطل ذلك بشهادة القائلين به، فإنهم قرروا أنه لا إكفار ولا تفسيق بالتأويل إلا بدليل قطعي سمعي، ولم يأتوا بشيء من ذلك. فاعلم أنه قد ذهب إلى عدم تكفير أحدٍ من أهل القبلة أكثر الفرق.

قال عضد الدين[٣] في كتابه المواقف في أصول الدين، أن جمهور المتكلمين والفقهاء على أنه لا يكفر أحد من أهل القبلة.

وقال الغزالي[٤] في كتابه [الفرق[٥] بين الإسلام والزندقة][٦]: الوصية أن يكف لسانك عن أهل القبلة ما أمكنك، ما داموا قائلين لا إله إلا الله محمد رسول الله، غير مناقضين لها، والمناقضة تجويزهم الكذب [على الرسول][٧] بعذر أو [لغير][٨] عذر انتهى.

---

(١) مثل حديث البراء بن عازب ـ رضي الله عنه ـ أن رسول الله ـ ﷺ ـ: «**إذا وضع العبد في القبر فيأتيه ملكان منكر ونكير فيقولان: من ربك وما دينك، وما الرجل الذي بعث فيكم...**». صحيح، أخرجه الترمذي في «سننه».

(٢) انظر: «إيثار الحق» ص(٣٥٠) وما بعدها.

(٣) عضد الدين عبدالرحمٰن بن أحمد عبدالغفار القاضي الأيجي، ولد: بأيجي شيراز، عام (٧٠٥هـ)، له «شرح مختصر المنتهى والمواقف» في علم الكلام، مات في السجن سنة (٧٥٦هـ).

(٤) هو محمد بن محمد بن أحمد أبو حامد الطوسي الغزالي، يسمى (بحجة الإسلام)، ولد بطوس سنة ٤٥٠هـ. من مصنفاته: «البسيط»، و«الوسيط»، و«الوجيز»، و«المستصفى»، و«الرد على الباطنية»، و«إحياء علوم الدين». مات سنة ٥٠٥هـ ـ رحمه الله تعالى ـ.

(٥) في (ب) [التفرقة].

(٦) [فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة]، طبع في مصر ١٣٤٣هـ، ضمن مجموع. ومنه نسخة خطية في برلين والقاهرة.

(٧) زيادة من (ب).

(٨) في (ب) [أو بغير].

وهذا هو القول الثاني لعلماء الأمة في أنه لا يكفر أحد من أهل القبلة بذنبٍ، وهو قول: جماعة من أئمة الآل وشموس التحقيق والكمال منهم الإمام يحيى بن حمزة(١)، والإمام المنصور بالله عبدالله بن حمزة(٢)، والعلامة الكبير محمد بن إبراهيم الوزير(٣)، والإمام عز الدين بن الحسن(٤)، قال الإمام عز الدين [في شرحه ما لفظه](٥): (والقول بالإكفار والتفسيق باب عظيم واسع فيه نزاع شديد واختلاف بعيد)(٦)، [وهو(٧) من المسائل الخطرة التي ينبغي الاحتراز فيها والاحتياط والبعد عن جنبي التفريط والإفراط(٨)، وقد

---

(١) يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم الحسيني العلوي الطالبي من أكابر علماء اليمن الزيدية.
قال الشوكاني ـ رحمه الله ـ: له ميل إلى الإنصاف مع طهارة «اللسان» وسلامة صدر وعدم إقدام على التكفير والتفسيق بالتأويل، ومبالغة في الحمل على السلامة على وجه حسن، وهو كثير الذب عن الصحابة المصونة ـ رضي الله عنهم ـ، وعن أكابر علماء الطوائف ـ رحمهم الله ـ. «البدر الطالع» (٣٣٢/٢). صنف في كثير من الفنون مثل: «الرسالة الوازعة في الدفاع عن الصحابة» حققه العلامة مقبل بن هادي الوادعي ـ رحمه الله ـ، وقد طبع عدة طبعات، والطراز المتضمن لأسرار البلاغة، مطبوع بمصر ١٩١٤هـ، بتصحيح سيد المرصفي.

(٢) عبدالله بن حمزة بن سليمان أحد أئمة الزيدية في اليمن، ومن علمائهم وشعرائهم بويع له سنة ٥٩٣هـ، مات ٦١٤هـ.

(٣) الإمام الكبير المجتهد الكبير ناصر السنة في زمانه محمد بن إبراهيم الوزير اليماني، له كتاب «العواصم والقواصم» في الذب عن سنة أبي القاسم ـ ﷺ ـ، و«الروض الباسم»، وله في العقيدة «إيثار الحق على الخلق»، مات ٨٤٠هـ ـ رحمه الله ـ.

(٤) قد سبقت ترجمته.

(٥) ساقط من (ب).

(٦) مخطوط في مكتبة خاصة بصنعاء.

(٧) في المخطوط (أ) [هو]، وفي (ب) [هو].

(٨) التفريط: الإسراف وقيل التفريط: تقديم العجز.
والإفراط: الإعجال... وقيل: إعجال الشيء في الأمر قبل التثبت.
قال أعرابي للحسن: يا أبا سعيد، علمني ديناً وسطاً، لا ذاهباً فروطاً، ولا ساقطاً سقوطاً، أي: ديناً متوسطاً، لا متقدماً بالغلو ولا متأخراً بالتلو، قال له الحسن: أحسنت يا أعرابي خير الأمور أوسطها. «لسان العرب» (٢٣٣/١٠ ـ ٢٣٤).
قال الإمام ابن القيم ـ رحمه الله ـ: قال بعض السلف: ما أمر الله تعالى بأمر إلا=

يجعل[١] فناً مستقلاً، فصنفت فيه كتب [منفردة][٢] مختصة به. قال: ولا ينبغي الإقدام عليه إلا عن تحقيق واستعانة من الله ـ عزَّ وجلَّ ـ بتسديد وتوفيق.

وقال الإمام يحيى بن حمزة: أن مسالك القول فيه [منسدة][٣] وبراهينه غير [جارية][٤] منه فمن ثمة اغتاص أمره على النقاد وعلت عليه الدروس أو كادت، وإنما موردة النصوص الشرعية من النصوصات القرآنية والأخبار المروية؛ لأنه كلام في تقادير العقاب وخوض في [إجرا أسما][٥] وأحكام، وغير ذلك من الأمور الغيبية التي لا يستقل [يدركها][٦] إلا الشرع، فحق على من خاض في أودية التكفير والتفسيق[٧] أن يتقي الله في خوضه، وأن ينظر بعين البصيرة النافذة، ويعمل القريحة المتقدة[٨]، وليكن في نظره معولاً على الإنصاف ليعزل عن نفسه جانب التعصب والشغف بمحبته للسلف ولا

= وللشيطان فيه نزغتان: إما إلى تفريط وتقصير، وإما إلى مجاوزة وغلو، ولا يبالي بأيهما ظفر.
وقد اقتطع أكثر الناس إلا أقل القليل في هذين الواديين: وادي التقصير، ووادي المجاوزة والتعدي. والقليل منهم جداً الثابت على الصراط الذي كان عليه رسول الله ـ ﷺ ـ وأصحابه. «إغاثة اللهفان» (١/١٣٦).

(١) في (ب) [جعل].
(٢) ساقطة من (ب).
(٣) زيادة في (ب).
(٤) صحح من (ب).
(٥) في (ب) [إجرا أسما].
(٦) في (ب) (بدركها] بالباء.
(٧) التفسيق: لغة: الخروج، والمراد به شرعاً: الخروج عن طاعة الله، وهو يشمل الخروج الكلي، فيقال للكافر: فاسق.
والخروج الجزئي، فيقال: للمؤمن المرتكب الكبيرة من كبائر الذنوب فاسق، فالفسق فسقان: فسق مخرج من الإسلام وهو الكفر. وفسق لا يخرج من الإسلام، وهو فعل الكبير من الذنوب. وقال العلماء: هو المعاصي. انظر كتاب «الإيمان» للشيخ ابن تيمية ص(٣٧٨).
(٨) في (ب) [المنتقدة]، وهو خطأ واضح.

يقدم على الإكفار إلا بدلالة قاطعة وحجةٍ واضحة يعذر بها عند الله وتكون حجة له بين الوقوف لديه، فإن لم يجد هناك دلالة واضحة، فالواجب عليه الوقف، فإن الوقف[١] أحوط للدين وأسلم خطة من الإقدام على الإكفار من غير بصيرة [قائمة][٢] في إكفار أهل القبلة.

ومن يكون إكفاره بالتأويل فإن الخوض فيه صعب [ومصدر][٣] النظر فيه دقيق، وفيه خطر عظيم الزلل [إلا][٤] على من ـ وفقه الله ـ وهداه إلى الحق.

قال الإمام عز الدين بعد نقله قلت: هذا هو الإنصاف، فلله در هذا الإمام ما أجود بصيرته وأحسن طريقته وسيرته، لقد كان [يخطر][٥] بالبال الإتيان بمثل هذا الكلام، فلما وقفت على كلام هذا الإمام اخترت [قوله][٦] والقول ما قالت حذام. انتهى.

وقال الإمام يحيى في «التمهيد»: ذهب جماهير من الزيدية والمعتزلة إلى إكفار المشبهة، وذهب غيرهم من سائر الفرق إلى ترك الإكفار. وقالوا: إن أهل الإسلام اختلفوا بعد نبيهم [ـ ﷺ ـ][٧] في أشياء ضلل بعضهم بعضاً وتبرأ بعضهم من بعض[٨]، فصاروا فرقاً وأحزاباً، لكن الإسلام يجمعهم ويعمهم، وأما المجبرة فالأكثر من الزيدية والمعتزلة حكموا بإكفارهم ولم يخالف في كفرهم من أهل البيت إلا السيد [المؤيد][٩] بالله،

---

(١) يقف عند الأدلة من الكتاب والسنة، ولا يتعداهما.

(٢) التصويب من (ب).

(٣) التصويب من (ب).

(٤) ساقط من (أ).

(٥) في (ب) [خطر].

(٦) في (ب) [نقله].

(٧) زيادة في (ب).

(٨) وهذا من تزيين الشيطان لهم، ومخالفتهم لما جاء به رسول الله ـ ﷺ ـ.

(٩) لم يتضح في (أ)، فصوبناه من (ب)، والمؤيد بالله أحمد بن الحسين بن هارون الأقطع من أئمة الزيدية، ولد بطبرستان ٣٨٠هـ، بويع له بالملك بالديلم، مدة ملكه عشرون سنة، مات ٤٢١هـ.

وأبو الحسين[١] من المعتزلة، فإنهما صرحا بترك الإكفار للمجبرة[٢]. انتهى.

وقال السيد محمد بن إبراهيم في الإيثار: اعلم أن أصل الكفر هو التكذيب العمد بشيء من كتب الله المعلومة أو لأحد من رسله [عليم السلام[٣] أو بشيء[٤] مما جاءوا به إذا كان ذلك الأمر المكذب به معلوماً [بالضرورة][٥] من الدين، ولا خلاف أن هذا القدر كفر، ومن صدر منه فهو كافر إذا كان مكلفاً مختاراً غير [مختل][٦] العقل ولا مكره، وكذلك لا خلاف فيمن جحد ذلك المعلوم بالضرورة للجميع وإن [تستر[٧] بالتأويل] فيما لا يمكن تأويلها كالملاحدة[٨] في تأويل جميع الاسماء الحسنى، بل جميع القرآن والشرائع والمعاد الأخروي من البعث والقيامة والجنة والنار، انتهى[٩].

قلت: وقد جعل المهدي عليلهم المجبرة كالملاحدة[١٠]، حيث قال: أكثر الكفار المجمع على كفرهم متأولة.

---

(١) أبو الحسين محمد بن علي الطيب البصري صاحب «المعتمد في الأصول»، شيخ المعتزلة، انظر: «السير»، وفي «شذرات الذهب» (٣/٢٥٩).

(٢) وهذا هو الحق عدم التكفير، وهو ورد على المعتزلة والهادوية الذين يكفرون (أهل السنة)، ويسمونهم مجبرة.

(٣) في «إيثار الحق» [ـ عليهم السلام ـ أو لشيء] ص(٣٧٦)، ط دار الكتب العلمية.

(٤) في (ب) [أو لشيء].

(٥) في (ب) [لضرورة].

(٦) صوبناه من «الإيثار»، وهو في (ب).

(٧) [كلمة غير واضحة] صوبناها من «الإيثار» ص(٣٧٧)، وفي (ب) زيادة [بالتأويل].

(٨) الإلحاد محرم، وعاقبته سيئة، قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٨٠﴾﴾ [الأعراف: ١٨٠]، فتوعد الذين يلحدون في أسماءه، بمعنى أنهم يميلون بها عن الحق، إما بنفيها عن الله، أو تأويلها بغير معناها الصحيح، أو غير ذلك من أنواع الإلحاد؛ توعدهم بأنه سيجازيهم بعملهم السيء.

(٩) انظر: «إيثار الحق على الخلق» للإمام ابن الوزير ـ رحمه الله ـ ص(٣٧٦ ـ ٣٧٨)، ط: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

(١٠) هذا من الحقد الدفين الذي كان عند المهدي ضد غيره، له من الله ما يستحق.

قال النجري: كالنفاة للصانع من الفلاسفة وأصحاب النجوم[١]، ومن يقول: بقدم العالم [فإنهم][٢] يرون أن ما هم عليه هو الحق ويوردون في تصحيحه أنواع الشبه ويكثرون في ذلك الأسئلة[٣] والأجوبة، وكذلك اليهود والنصارى وغيرهم، فإذا لم تدفع الشبهة، واعتقاد [الإصلاح] كفر التصريح لم يدفعا كفر التأويل. انتهى.

قال عليه العلامة الجلال في حواشي شرح القلائد[٤] ما لفظه: اعلم أن هذه الملازمة هي محل النزاع؛ لأن وجه الفرق بين الطرفين ظاهر مكشوف القناع، وذلك لأن الدافع للتكفير بالتأويل ليس هو الشبهة بمجردها، إنما [هو][٥] الدافع له هي مع القطع بتحقق الإسلام قبل القول بما وقع به التكفير، فإن الخلاف إنما هو فيمن قد ثبت إسلامه لا من لم يكن قد دخل في الإسلام، فإذا كان قد ثبت بقطع [ويقين] إسلام الشخص وجب أن [لا يرفع][٦] هذا اليقين إلا بمثله[٧]، وحينئذٍ يعلم الفرق بينه وبين من ذكره الشارح من الفلاسفة والمنجمة، واليهود والنصارى، فإن المذكورين

---

(١) النفاة للصانع هم الذين ينفون توحيد الربوبية.
الفلاسفة: يقولون: التشبه بالإله بحسب الطاقة البشرية لتحصيل السعادة الأبدية: فهم يتشبهون بالخالق في الإحاطة بالمعلومات والتجرد عن الجسميات. وهذا كله باطل. انظر: «التعريفات» ص(١٨٥).
أصحاب النجوم: هم من يعتقد أنها تضر وتنفع من دون الله ويتفاءلون بها.

(٢) في (أ) [بما أنهم].

(٣) الأسئلة التي يخترعونها من عند أنفسهم، ويوضحها لهم الشيطان الرجيم عياذ بالله منه ومنهم. مثلاً: لماذا الإسلام؟ وماذا ينفع؟ وهل محمد - ﷺ - نبي بعد موته؟ وماذا ينفع أننا نؤمن بشيء لم نره؟ وغيره ذلك من الشبة الإلحادية والبدعية.

(٤) الجلال: هو العلامة الحسن بن أحمد الجلال - رحمه الله -، تقدم. والكتاب مخطوط في مكتبة الجامع الكبير بصنعاء.

(٥) ساقط من (ب).

(٦) في (ب) [لا يرتفع].

(٧) وهكذا قال شيخ الإسلام وغيره، الأصل في المسلم التوحيد، فلا يرفع إلا بيقين، وأما غير المسلم الكافر، فلا يرفع الكفر عنه إلا بدخول الإسلام وهو اليقين.

لم يتحقق دخولهم في الإسلام رأساً فتكفيرهم إنما هو لإجماع أمة محمدٍ [ـ ﷺ ـ](١) على تسميتهم كفار. انتهى.

ثم نعود إلى كلام الإيثار فإنه قال(٢): إنما يقع الإشكال في تكفير [من قام](٣) بأركان الإسلام الخمسة المنصوص على إسلام من قام بها، إذا خالف المعلوم ضرورةً للبعض أو للأكثر لا المعلوم له وتأول، [و](٤) علمنا من قرائن [أحواله](٥) أنه ما قصد التكذيب أو ألتبس ذلك علينا في حقه، وأظهر [التدين](٦) والتصديق لجميع الأنبياء والكتب الربانية مع الخطأ الفاحش في الاعتقاد ومصادمة الأدلة الجلية عقلاً وسمعاً، ولكن لم يبلغ مرتبة الزنادقة(٧) «المقدمة»، وهؤلاء كالمجبرة الخلص المعروفين بالجهمية عند المحققين، وكذلك المجسمة(٨) والمشبهة في [الذات التشبيه](٩) على «المجمع» أنه تشبيه احترازاً عما لا نقص فيه، بجمع على أنه نقص، مع إثبات كمال الربوبية وخواصها، وجميع صفات الكمال، وإلا كان كفراً صريحاً مجمعاً عليه، وكذلك القدرية.

---

(١) زيادة من (ب).
(٢) أي: كلام الإمام ابن الوزير ـ رحمه الله ـ.
(٣) زيادة من (ب).
(٤) زيادة من (ب).
(٥) في (أ) [أحوالهم]، والصواب من (ب).
(٦) في (ب) [الدين].
(٧) الزندقة: هي من الوثنية، أو القائل بالنور والظلمة، أو من لا يؤمن بالآخرة، وبالربوبية، أو من يبطن الكفر ويظهر الإيمان.
ومن الناس من يقول إنه هو الجاهد المعطل، وهذا يسمى في اصطلاح كثير من أهل الكلام والعامة، ونقله كلام الناس، ولكن الزنديق الذي تكلم الفقهاء في حكمه هو المنافق الذي كان على عهد النبي ـ ﷺ ـ، وهو الذي يظهر الإسلام ويبطن الكفر أو غيره. انظر «قضية التكفير» للشيخ سعيد بن وهف القحطاني ص(١٦).
(٨) الواو ساقط من (ب).
(٩) [لعلها في الذات التشبيه]، وهو صحيح، كما رجعت إليه في «الإيثار». وفي المخطوطة (ب).

[و[(١)] على كلا التفسيرين: فإن القدر إن فسر بعلم الغيب [السابق][(٢)] فهم من نفاته، ونفيه كفر بالإجماع.

وإن فسر بالجبر: ونفى الاختيار عن العباد و[نفى][(٣)] التمكين لهم فهم من [أشبه[(٤)] كما تقدم بيانه. فهؤلاء [الجبرية][(٥)] والمشبهة معاً، اختلف علماء الإسلام في تكفيرهم بعد إجماعهم على تقبيح عقائدهم، وإنكارها، فذكر الإمام يحيى في «التمهيد» أنهم غير كفار، واحتج على ذلك وجود [القول][(٦)] فيه.

وذكر الشيخ مختار في كتابه المجتبى عن الشيخ أبي الحسين من رؤوس المعتزلة، والرازي من رؤوس الأشعرية أنهما [معاً[(٧)] [لم][(٨)] يكفراهم؛ قال: لأن [حجة[(٩)] من كفرهم القياس على المشركين [المصرحين][(١٠)]، وهما قد قدحا في صحة هذا القياس دع عنك كونه قطعياً، وذلك القدح هو بوجود الفارق الذي يمنع مثله من صحة القياس، وهو بإيمان [هؤلاء][(١١)] بجميع كتب الله وجميع رسله بأعيانهم وأسمائهم، إلا من جهلوه [وإنما يخالفون حين يدعون عدم العلم][(١٢)] ثم ظهر عليهم،

---

(١) زيادة في المخطوط.

(٢) في (ب) [السائق].

(٣) زيادة في (ب).

(٤) في «الإيثار» [أثبته]، وفي نسخة (ب).

(٥) في (أ) [المجبرة].

(٦) [القول] ساقط من المخطوط، أثبتناه من «الإيثار» ص(٣٧٧).

(٧) خطأ في المخطوط أصلحناه من «الإيثار».

(٨) زيادة في (ب).

(٩) في المخطوط [حجته]، والصواب ما أثبتناه. وهو في (ب).

(١٠) صوبناه من (ب).

(١١) خطأ في المخطوط، أصلحناه من «الإيثار». وهو في (ب).

(١٢) ساقط من المخطوط، وهو في «الإيثار» ص(٣٧٧). ولعل المؤلف ـ رحمه الله ـ أراد الاختصار أو في نسخة ناقصة.

ما يصدق [من][١] ذلك من إقامة أركان الإسلام وتحمل المشاق العظيمة بسبب تصديق الأنبياء [ـ عليهم السلام ـ][٢]، ولأن القياس عند المحققين من علماء المعقولات لا يكون قاطعاً؛ لأن الأمرين[٣] إن استويا [من][٤] جميع الوجوه لم يكن قياساً، وإن وجد بينهما فارق جاز أن يكون مؤثراً في عدم استوائهما في الحكم، ولم يقم دليل قاطع على أنه وصف ملغي لا تأثير له. انتهى[٥].

[فإذا][٦] أحطت علماً بما قدمناه علمت أنه لم يقم دليل على تكفير التأويل، وعلمت أنه لا يحل ذلك لما فيه من الأمر المهيل والخطب الجليل، ويكفي في عظمة خطره ما ورد من الأحاديث النبوية، فإنه أخرج البخاري[٧] من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «**إذا قال المسلم لأخيه: يا كافر فقد باء بها أحدهما**»[٨]، ومثله: أخرج البخاري، ومسلم[٩]، والترمذي[١٠]، وقال حسن صحيح أخرجوه من حديث ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ، ورواه أبو عوانة[١١]، وزاد: «... **وإن كان**

---

(١) ساقط من المخطوط. وفي نسخة (ب) [ما بعد ذلك].

(٢) في «الإيثار» [ـ عليهم السلام ـ]. وفي (ب).

(٣) في حاشية جانبية في (ب). [أي: الأصل والفرع].

(٤) في «الإيثار» [في]. وفي (ب) [من].

(٥) «إيثار الحق على الخلق» ص(٣٧٧ ـ ٣٧٨).

(٦) في (ب) [وإذا].

(٧) الإمام البخاري ـ رحمه الله ـ هو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري الجعفي صاحب الصحيح، الذي هو أصح كتاب بعد كتاب الله ـ عزَّ وجلَّ ـ، وله كتاب «الأدب المفرد» و«التاريخ» وغيره، ولد ١٩٤هـ، ومات ٢٥٦هـ ـ رحمه الله ـ.

(٨) أخرجه البخاري (٣٢/٨)، كتاب «الأدب»، باب من كفر أخاه، ومسلم باب بيان حال من قال لأخيه المسلم يا كافر. وأحمد (٤٧/٢).

(٩) مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري صاحب الصحيح بعد «صحيح البخاري»، وله التميز وغيره.

(١٠) هو محمد بن عيسى بن سورة الترمذي ـ رحمه الله تعالى ـ، مات ٢٧٩هـ.

(١١) أبو عوانة الإمام يعقوب إسحاق الإسفراييني، مات ٣١٦هـ ـ رحمه الله ـ.

كما قال وإلا باء بالكفر»[(١)]، وفي لفظٍ: «**وإلا وجب على أحدهما**»[(٢)].

وفي «مجمع الزوائد» للهيثمي[(٣)] من حديث ابن مسعود مرفوعاً: «**ما من مسلمين إلا وبينهما ستر من الله، فإذا قال أحدهما لصاحبه هجراً هتك الله ستره، وإذا قال يا كافر فقد كفر أحدهما**»[(٤)]. وقد استوفى السيد محمد ـ رحمه الله ـ في (إيثار الحق على الخلق) ما في المسألة من الأحاديث والشواهد وغيرها، فمن أحب الاستيفاء فعليه به، وما ذكرناه كافٍ [فيما][(٥)] فيه النجاة لطالبها فهذا ما يتعلق بكفر التأويل.

وأما مسألة التفسيق، وهي مسألة المنزلة بين[(٦)] المنزلتين، وهي

---

(١) قال أبو عوانة حدثنا علي بن حرب ثنا ابن فضيل ثنى أبي عن نافع عن ابن عمر: «**أيما رجل قال لأخيه يا كافر فإنه، كان كما قال وإلا باء أحدهما بالكفر**». «المسند» رقم(٥٠).

(٢) قال أبو عوانة ثنا الزهري أبو إبراهيم ثنا يحيى بن بكير ثنى الليث عن عبيد الله بن أبي جعفر عن أبي الأسود عن بكير بن الأشج عن نافع عن ابن عمر: «**إن قال رجل لأخيه يا كافر، وجب الكفر على أحدهما**». «المسند» رقم(٥٣).

(٣) الهيثمي نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان المصري، مات ٨٠٧هـ.

(٤) قال الهيثمي: رواه البزار، والطبراني بزيادة، وفيه يزيد بن أبي زياد، وهو حسن الحديث، وفيه ضعف، وبقية رجاله ثقات. انظر المعجم (٧٩/٨) رقم(١٢٩٦٦)، ورقم(١٣٠١٤).

(وهو حديث ضعيف)، ويغني عنه ما جاء في الصحيحين وغيرهما، وجزى الله الإمام الصنعاني خيراً على ذكره هذه الأحاديث في الرد على من كفر أهل السنة، وعلى من كفر المتأولة، وإن كانوا أهل بدعة، كما ذكر الإمام ابن الوزير ـ رحمه الله ـ في «العواصم»، وفي «الإيثار».

(٥) في (ب) [مما].

(٦) «المنزلة بين المنزلتين»: حقيقة هذا الأصل عندهم أن صاحب الكبيرة لا يطلق عليه اسم الإسلام والإيمان؛ لأن ذلك تشريفاً له، ولا يستحق أن يطلق عليه اسم كفر ولا نفاق.

قال القاضي عبدالجبار المعتزلي: صاحب الكبيرة لا يسمى مؤمناً ولا كافراً ولا منافقاً... بل له اسم بين الاسمين، وحكم بين الحكمين. «شرح الأصول الخمسة» ص(١٣٩ ـ ١٤٠).

=

متصلة بمسألة الوعد والوعيد[1]، وتخليد الفساق في النار[2] ذات الخلود، وفيها كلام واسع وخلاف بين الأمة. قال الإمام عز الدين: في المعراج: إن تسمية مرتكب الكبيرة فاسقاً مجمع عليه، ولا يخالف فيه أحد، وإنما الخلاف هل هو يسمى مع ذلك[3] مؤمناً؟ قال: ومذهب الزيدية والمعتزلة

= ونقل أبو القاسم البلخي الإجماع بين المعتزلة على ذلك. انظر: «فضل الاعتزال» ص(٦٤).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ:

ومذهب أهل السنة والجماعة: أن فساق أهله الملة ليسوا مخلدين في النار، كما قالت الخوارج والمعتزلة، وليسوا كاملين في الدين والإيمان والطاعة، بل لهم حسنات وسيئات يستحقون بهذا العذاب، وبهذا الثواب. انظر: «الفتاوى» (٦٧٩/٧).

(١) «الوعد والوعيد»: يرى المعتزلة أنه يجب على الله أن يفعل ما وعد به وما توعد عليه، فيجب إثابة الطائع ومعاقبة العاصي، والوعيد حق على عباده.

قال ابن تيمية: اتفق السلف على أن الله تعالى إذا وعد عباده بشيء كان وقوعه واجباً بحكم وعده، فإنه الصادق في خبره الذي لا يخلق الميعاد. انظر: «منهاج السنة» (١٦٧/١).

الوعد يعرفه المعتزلة: كل خبر يتضمن إيصال نفع إلى الغير أو دفع ضرر عنه في المستقبل. . . والوعيد عندهم: كل خبر يتضمن إيصال ضرر إلى الغير، أو تفويت نفع عنه في المستقبل.

قال الإمام ابن القيم ـ رحمه الله ـ: يجوز إخلاف الوعيد ولا يجوز عليه خلف الوعد أن الوعيد حقه فإخلافه عفو وهبة وإسقاط وذلك موجب كرمة وجوده وإحسانه، والوعد حق عليه أو جبه على نفسه، والله لا يخلق الميعاد. انظر: «مدارج السالكين» (٤٢٧/١).

(٢) وقالت المعتزلة: إن الذنب الكبير مخرج من الإيمان والإحسان، وصاحبه مخلد في النار. انظر: «الملل والأهواء» لابن حزم (٤٥/٤/٣).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ:

ومذهب الصحابة والتابعين، وأئمة المسلمين، وسائر أهل السنة والجماعة: أنه ـ ﷺ ـ يشفع في أهل الكبائر، وأنه لا يخلد في النار من أهل الإيمان أحد، بل يخرج من النار من في قلبه مثقال حبة من إيمان. . . انظر: «مجموع الفتاوى» (٣١٨/١).

(٣) نعم يسمى مؤمن عاصي، مؤمن بإيمانه وفاسق بمعصيته إن تاب تاب الله عليه، وإنما لم يتب من الكبيرة، فهو إلى الله إن شاء غفر له وإن شاء عذبه، وإذا عذب أحداً من أهل التوحيد بمعصية يخرجه من النار ويدخله الجنة، كما جاءت الأحاديث الصريحة «الصحيحة» في ذلك.

أنه يسمى فاسقاً لا غير[(١)]، ولا يسمى مؤمناً. وقالت المرجئة[(٢)]، والمراد بهم المجبرة، والمرجئة تسمى مع ذلك مؤمناً؛ لأن الإيمان هو: [التصديق] عندهم وهو مصدق.

وقالت الخوارج[(٣)]: أنه كافر، وقال الحسن: يسمى منافقاً. هذه أقوال الناس في مرتكب الكبيرة وأدلة الأقوال مستوفاة في كتب الأصول، وأحسن من استوفاها، وذكر ما قيل فيها من صحة واختلال الإمام عز الدين في المعراج، وإنما الذي [نحب][(٤)] بيانه قول السائل أن أهل المذهب[(٥)]

---

(١) يسمى عندهم فاسقاً، وفي الآخرة مخلد في النار، فخالفوا الحكم العقلي بالتناقض، في الحكم الثاني، أي: كيف يكون فاسق مسلم، ثم يخلد في النار. أحكام أهواء لا شرع ولا عقل صحيح.

(٢) الإرجاء من قوله تعالى عن سحرة فرعون: ﴿قَالُوٓاْ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾ [الأعراف: ١١١]، أي: أخّرهما، فالإرجاء هو التأخير، فذهب المرجئة إلى أن الله سبحانه أخر العذاب عن أهل لا إله إلا الله، وقالوا: أنها لا تضر مع هذه الكلمة معصية، كما لا ينفع مع الشرك طاعة...

قال ابن حجر: إن الإرجاء القول في الحكم من أتى الكبائر وترك الفرائض بالنار. انظر: مقدمة «فتح الباري» ص(٦٤)، نقله الأمير الصنعاني في «الرجاء والإرجاء» ص(١٣٢).

(٣) الخوارج لغة: جمع خارج وخارجي اسم مشتق من الخروج، وقد أطلق علماء اللغة كلمة الخوارج في آخر تعريفاتهم اللغوية في مادة (خرج) على فائة من الناس معللين ذلك بخروجهم عن الدين أو على الإمام على أو لخروجهم على الناس. انظر: «تهذيب اللغة» (٧/٥٠)، و«تاج العروس» (٢/٣٠).

الخوارج هم الذين نزعوا أيديهم عن طاعة ذي السلطان من أئمة المسلمين، بدعوى ضلاله وعدم انتصاره للحق، ولهم مذاهب فاسدة مبتدعة: هم أكثر من عشرين فرقة: الأزارقة والنجدات والصفرية والشعبية والحمزية والواقفة والإباضية. وهم المارقة. خرجوا على الإمام علي بن أبي طالب منهم جماعة كانوا معه في صفين، وكفروه. انظر: «الملل والنحل» (١/١٣٥).

من عقيدة الخوارج أنهم يكفرون بالمعصية، فصاحب الكبيرة كافر عندهم، ومخلد في النار لا يخرج منها.

(٤) في (ب) [يجب].

(٥) الهادوي الزيدي.

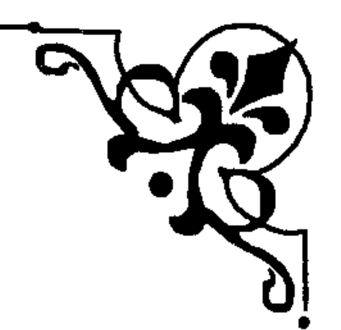
يقولون: أن من قطع بدخول الفساق من هذه الأمة الجنة، إن[١] مات فاسقاً كان أي: القاطع بذلك كافر تأويل[٢]. فنقول: نعم ذكروا هذا.



(١) في (أ) [من]، ولا تحتاج في سياق الكلام.

(٢) يقصدون بذلك: أن أهل السنة كفار تأويل.

لأن أهل السنة: يعتقدون ما جاء في الأحاديث التي تدل على أن من المسلمين فساق أهل كبائر، يغفر الله لهم بمشيئته أو يعذبهم في النار بعدله. بل والآيات، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ [النساء: ٤٨].

[ضعف أدلة تفسيق التأويل]

وقد أوضحنا ضعف الأدلة على إثبات كفر التأويل، وإنما لما خص السائل هذه المسألة احتجنا إلى ذكر الكلام فيها.

فنقول: قال الإمام عز الدين ـ رحمه الله ـ: اعلم أن الفسق كالكفر في أنه لا يجوز إثباته إلا بدليل قاطع.

قلت: ولا بد أن يكون سمعياً إذ لا مجال للعقل في ذلك، وقد قدمنا كلام النجري أن التفسيق كالتكفير في حكمه.

وقال الفاضل القرشي في «المنهاج»(١) بعد تقسيم المرجئة إلى أقسام منهم فرقة تقول: أن الفساق داخلون تحت هذه العمومات، أي: عمومات الوعيد نحو: ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ يُدْخِلْهُ نَارًا خَٰلِدًا فِيهَا﴾ [النساء: ١٤] الآية، وغيرها من الآيات والأحاديث التي فيها الوعيد للعصاة الشامل لكل عاصٍ من كافرٍ وفاسقٍ لكن يقطع أي: القائل بأن الفساق داخلون تحت عموم آيات الوعيد وأحاديثه إن الله يعفو عنهم [المخصص](٢) أخرجهم إذ يجوز أن الله يعفو عنهم أو عن بعضهم، وقال في هذه العمومات شرط أو استثناء.

قلت: ولعله يقول: دليل تقدير الاستثناء قوله تعالى: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ

---

(١) «المنهاج» للقرشي، مخطوط، في الجامع الكبير.

(٢) في (ب) [بمخصص].

ذَلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]، فكأنه قال تعالى، ومن يعص الله ورسوله يدخله ناراً [إلا][(١)] من شاء أن يغفر له] من غير المشركين، وهم عصاة المسلمين بدليل قوله: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨][(٢)]، فالعصاة من المسلمين تحت مشيئة الله يجوز [العفو[(٣)] عنهم] وعدمه.

قال القرشي: وهذا القول: لا دليل على كونه كفراً ولا فسقاً انتهى. وأقره الإمام عز الدين في المعراج، وهذه الفرقة هي القائلة بدخول الفساق في عمومات الوعيد، وأنه يجوز العفو عنهم ابتداءً لقول الله تعالى: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]، فإنه وعد ـ عزَّ وجلَّ ـ بالمغفرة للعصاة غير الشرك، فإنه أخبر أنه لا يغفره، ويغفر ما دونه لمن يشاء، ويجوز أن يعاقبوا في النار بقدر ذنوبهم ويخرجون[(٤)] منها، ....

---

(١) في (ب) [إلا من شئنا أن نغفر له].

(٢) أخبر تعالى أنه لا يغفر الشرك، وأخبر أنه يغفر ما دونه لمن يشاء، ولا يجوز أن يراد بذلك التائب، كما يقوله من يقوله من المعتزلة؛ لأن الشرك يغفره الله لمن تاب، وما دون الشرك يغفره الله ـ أيضاً ـ للتائب، فلا تعلق بالمشيئة... فمن تاب من الشرك ـ غفر الله له ـ، ومن تاب من الكبائر ـ غفر الله له ـ. انظر مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ (١١/١٨٤).
وقال ـ أيضاً ـ: فالشرك لا يغفره الله، وما دون الشرك أمره إلى الله، إن شاء عاقب عليه، وإن شاء عفا عنه. «مجموع الفتاوى» (١١/٦٦٣).

(٣) خطأ في المخطوط، أصلحناه من (ب).

(٤) قال الإمام محمد بن إبراهيم ـ رحمه الله ـ:
ومن ذلك أحاديث خروج من دخل النار من الموحدين برحمة الله تعالى ثم بشفاعة رسول الله ـ ﷺ ـ، وشفاعته من رحمة الله تعالى.
والذي حضرني الآن من الأحاديث المصرحة بخروجهم من النار أحاديث كثيرة جداً عن أكثر من عشرين من كبار أصحاب رسول الله ـ ﷺ ـ.
من ذلك في علوم آل محمد ـ ﷺ ـ وآله عن علي بن أبي طالب ـ عليه السلام ـ في باب ما يقال بعد الصلاة.
وفي «مسند أحمد» عن أبي بكر ـ رضي الله عنه ـ، وابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ، وفي صحيح البخاري ومسلم عن أبي سعيد الخدري، وأنس بن مالك، وأبي هريرة، وفي البخاري وحده عن عمران بن حصين. وفي «صحيح مسلم» وحده عن ابن مسعود، وجابر بن عبدالله، وفي «مستدرك الحاكم» عن أبي موسى عشرتهم عن=

[و][(١)] الأحاديث تواترت بذلك، ويجوز أن لا يدخلوا النار بشفاعته ـ ﷺ ـ، وهذه الأطراف الثلاثة أدلتها واسعة لمن عرف علم الحديث[(٢)]. فعرفت أن القائل بأن من قطع بدخول الفساق الجنة كافر تأويل [قول][(٣)] غير صحيح [وليس] هو قول الزيدية[(٤)] ولا المعتزلة، والذين ذكرهم السائل من الذين نقل عنهم النووي في شرح مسلم أنهم يقولون: بدخول الفساق الجنة، هم هذه الفرقة التي جوزت ذلك بالعفو منه تعالى تفضلاً منه لقول: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]، أو بعد العذاب في النار.

[و][(٥)] لتواتر الأحاديث بذلك أو بشفاعته [ـ ﷺ ـ][(٦)]، فهذه الفرقة ليسوا بكفار تأويل عند من يقول بتكفير التأويل ولا فساق كما عرفته من نص القرشي، وبه يعرف أن الزيدية[(٧)] والمعتزلة لم يكفروا هؤلاء ولا [خالفه][(٨)] أصلهم، فإنهم لا يكفرونهم من حيث أنهم يقولون بخروج العصاة من النار أو عدم دخول بعضهم للعفو أو الشفاعة ولكن إن كان

= رسول الله ـ ﷺ ـ بذلك بألفاظ صريحة ضرورية لا تحتمل التأويل. إيثار الحق ص(٣٥٠).

(١) الواو ساقط من (ب)، ففيه خلل كبير.

(٢) انظر: «صحيح مسلم» (٣٧٩/١)، أحاديث الشفاعة.

(٣) ساقط من (ب).

(٤) ليس قول الزيدية الأصل الإمام زيد ـ رحمه الله ـ وأتباعه، أما زيدية اليمن فهو قولهم، وهم من يسمون (بالهادوية). والمعتزلة يكفرون بالتأويل، ويقولون: أن صاحب الكبيرة مخلد في النار أبد الآباد، مثل كلام الخوارج.

(٥) زيادة من (ب).

(٦) زيادة في (ب).

(٧) الزيدية: زيد وأتباعه ـ رحمهم الله ـ لم يكفروا أهل السنة.
وأما زيدية اليمن (الهادوية)، فإنهم يكفرونهم: لأنهم يقولون: بدخول العصاة النار ثم يخرجون، وقالوا: إنهم كفار تأويل.
وكان ينبغي على الإمام الصنعاني ـ رحمه الله ـ أن يفرق بين زيدية اليمن، وأصل الزيدية كما هو موجود في القسم الأول من هذا الكتاب الدراسة.

(٨) في (ب) [خالفوا].

القائل بهذا قائل بخلق الأفعال فإن الزيدية والمعتزلة يكفرونهم[١].

للقول بخلق الأفعال لا [بهذا][٢]، القول فلو فرض قائل بهذه المسألة دون خلق، فإنه ليس بكافر تأويل[٣] عند المكفرين، ثم هؤلاء ـ أيضاً ـ لا يسمون[٤] مرجئة، يعني هذه الفرقة القائلة بدخول الفساق الجنة [بعد] أحد الثلاثة الأمور، وإنما يسمون راجية، من قوله تعالى: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا يَحْذَرُ ٱلْءَاخِرَةَ وَيَرْجُوا۟ رَحْمَةَ رَبِّهِۦ﴾ [الزمر: ٩].

وقال ابن دقيق العيد في كلامه الذي نقلنا بعضه آنفاً [ما لفظه][٥]: أن من قال أن لازم المذهب مذهب[٦] يقول المجسمة كفاراً، لأنهم عبدوا شيء وهو غير الله فهم عابدون لغير الله ومن عبد غير الله كفر.

---

(١) وضح الآن أن الزيدية المقصود بهم الهادوية، ومن خالف الإمام زيد.
وأما قوله: أنهم لا يكفرونهم إلا إذا قالوا: بخلق الأفعال، فلا فرق بين المسألة الأولى: (دخول العصاة النار، ثم يخرجون وبين خلق الأفعال)، وقد نقل الهادوية (الزيدية) أنفسهم ما يعتقدونه: أن أهل السنة (القائلين بأن عصاة المسلمين يغفر لهم الله برحمته أو يدخلهم النار، ثم يخرجهم بعدله)، أنهم كفار تأويل أو غير تأويل، المهم أنهم قد كفروهم. ومسألة خلق العباد هي تابعة لهذه المسألة. وقد أوضح الإمام الصنعاني ذلك في هذا الكتاب، وفي غيره.

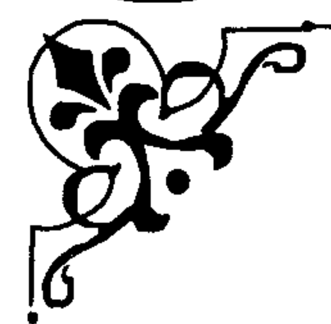
(٢) في (ب) [لهذا].

(٣) هذا كلام غير صحيح، وكلام الهادوية والمعتزلة واضح في قولهم من قطع بدخول أهل الكبائر الجنة أنه كافر تأويل، فكان على ابن الأمير الصنعاني ـ رحمه الله ـ، أن لا يتأول لهم هذا التأويل فإنهم يكفرون بالمسألتين، إن اجتمعتا وإن تفرقتا.
وقد سموا: أهل السنة (مجبرة) وسموهم مرجئة، وما عرفوا بأي اسم يسمونهم، وانظر كلام الإمام ابن الوزير في «الإيثار»، وهو يبين أن أهل السنة لا يقولون بالجبر ص(٢٧٠).

(٤) نعم ليسوا مرجئة، هم أهل الحق أهل السنة المتبعين للأدلة من القرآن والسنة. قال: يسمون راجية، فهم يرجون رحمة الله في الدنيا أن يوفقهم للسنة، والعمل بها، ويرجون رحمته في الآخرة أن يدخلهم الجنة، ويغفر ذنوبهم.

(٥) ساقطة من (ب).

(٦) انظر ص٢١١، هامش (٣).

[أهل السنة يرجون رحمة الله]

فالرجاء [برحمة](١) الله مطلوب لله من عباده، كما أن الخوف من عقابه مطلوب له تعالى منهم ـ أيضاً ـ، ولذا يقال: من رجا خاف(٢)، ومن

(١) في (ب) [لرحمة الله].

(٢) والجمع بين الخوف والرجاء سنة الله، وسنة رسله ـ عليهم السلام ـ، وسنة دين الإسلام.

والأولى للإنسان تغليب الخوف في حق نفسه، إلا عند اقتراب الأجل الاقتراب الخاص، أعني عند ظهور أمارات الموت في المرض الشديد، وإلا فالموت قريب غير بعيد، وذلك لما صح أن الله تعالى يقول: «**أنا عند ظن عبدي بي، فليظن بي عبدي ما شاء**»، ولهذا الحديث لم يكن تقديم عمومات الوعيد أولى من نحو قول الملائكة ـ عليهم السلام ـ للخليل ـ عليه السلام ـ.

﴿فَلَا تَكُن مِّنَ ٱلْقَٰنِطِينَ﴾ [الحجر: ٥٥]، وقوله في جوابهم: ﴿وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ﴾ [الحجر: ٥٦]، مع ما ورد في كتاب الله تعالى من شواهد ذلك، كقوله: ﴿يَحْذَرُ ٱلْءَاخِرَةَ وَيَرْجُوا۟ رَحْمَةَ رَبِّهِۦ ۗ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [الزمر: ٩] هذه الآية تفسير قوله: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾ [فاطر: ٢٨]؛ لأن قصر الخشية عليهم حيث علموا الدار الآخرة دون الكافرين، كما دل عليه أول الآية، ولم يقصرها على الخشية دون الرجاء، كما دل عليه وصفهم برجاء رحمة الله تعالى في غير آية، وقوله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْءَاخِرَ﴾ [الأحزاب: ٢١]، وقوله: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ ٱللَّهِ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: ٢١٨].

والجمع بين الرجاء والخوف من وجهين:

أحدهما: أن يرجو حين يذكر صفات ربه، ويخاف حين يذكر صفات نفسه؛ لقوله تعالى: ﴿مَّنْ خَشِىَ ٱلرَّحْمَٰنَ﴾ [ق: ٣٣]، فسماه بالرحمٰن في حال خوفه. =

خاف رجا، ولا يكون الرجاء إلا مع العمل الصالح، وإلا فهو أماني، كما قال تعالى في اليهود إنهم قالوا: ﴿لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً﴾ [البقرة: ٨٠]، قال الله تعالى: ﴿تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ﴾ [البقرة: ١١١]، فسماها أماني لأنه قول باطل، ولذا قال الشاعر:

ترجوا النجاة ولم تسلك مسالكها   إن السفينة لا تجري على اليبس

فمسالك الرجاء فعل الطاعات، واجتناب المقبحات. وإنما المذموم هو الإرجاء المشتق من المزيد وهو إرجاء، لكن كثير من الناس لا يعرف الفرق[1] بين الرجاء والإرجاء، فإن الإرجاء هو القول بأنه لا تضر مع

= وثانيهما: أن يخاف على نفسه ويرجو لغير، وتأول قول الخليل ـ عليه السلام ـ في خوفه على نفسه: ﴿وَٱلَّذِىٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى خَطِيٓـَٔتِى يَوْمَ ٱلدِّينِ ۝٨٢﴾ [الشعراء: ٨٢]، ولم يقل: والذي يغفر لي، كما قال: ﴿وَٱلَّذِى هُوَ يُطْعِمُنِى وَيَسْقِينِ ۝٧٩ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ۝٨٠﴾ [الشعراء: ٧٩ ـ ٨٠]، وقال في حق غيره: ﴿وَمَنْ عَصَانِى فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [إبراهيم: ٣٦]، فانظر ما أشد خوفه على نفسه، وأوسع رجاءه لغيره، وهذا عكس ما عليه الآخرون، والله المستعان.

وقال ـ رحمه الله ـ: الاحتياط باق مع الرجاء والخوف لوجهين:

أحدهما: أن المفسدة إنما هي في الأمان، لكن من لم يتأمل لم يفرق بين الأمان والرجاء، والفرق بينهما واضح، ولذلك قيل: من رجا خاف، ومن خاف رجا... وثانيهما: أن الاحتياط إنما هو بالعمل الصالح، فإن العمل الصالح هو موضع الاحتياط، فأمر مجرد الاعتقاد فلا يمكن أن يكون أحد الاعتقادين أحوط هاهنا؛ لأنه من قبيل التصديق، وهو واجب في الموضعين، بل هو في الرجاء أوجب إجماعاً، وإنما يمكن اعتقاد الأصح، ولذلك اختلفت الملائكة ـ عليهم السلام ـ، وكان الصواب مع من رجا منهم.... انظر «الإيثار» ص(٣٥٧ ـ ٣٥٨).

(١) قال ابن الوزير ـ رحمه الله ـ: ثم إن الرجاء مشهور في كل مذهب... وفي تذكرة القاضي شرف الدين الحسين بن محمود النحوي عن زيد بن علي ما يدل على ذلك، وهو قوله: بالصلاة على الفاسق.

وفي اللمع في الصلاة على الملتبس حاله إن المصلي عليه يقول في الدعاء له: اللَّهم إن كان محسناً فزده إحساناً، وإن كان مسيئاً فأنت أولى بالعفو عنه.

وهذا تجويز للعفو عنه، بل تحسين له، وترجيح لا يوافق قول الوعيدية، بل هو عين الرجاء، ولذلك اعترضه بعض الوعيدية المتأخرين. =

الإيمان معصية، كما أنها لا تنفع مع الشرك طاعة، قالوا: وعمومات الوعيد كلها في الكفار فقط، وهذا مذهب باطل، بل قال القرشي إنه كفر، [فإن][١] قال قائل بالإرجاء يقول: إن الله ما توعد العصاة بالعقاب أصلاً، قال: وهذا كفر بلا شبهة؛ لأنه رد لما هو معلوم[٢] ضرورة من الدين. انتهى.

= وقال: إن الإرجاء غير الرجاء، فإن الإرجاء عند أهل السنة مذموم، وإن لم يصح في ذلك حديث.

ونقل عن مختار بن محمود المعتزلي: أنه قال: أن شيوخه لم يكفروا المرجئة؛ لأنهم يوافقونهم في جميع قواعد الإسلام، لكنهم قالوا: عنى الله بآيات الوعيد الكفرة دون بعض الفسقة أو التخويف دون التحقيق، وإن ذلك ليس بكفر اهـ.

وذكر أن كثيراً من المعتزلة روي عنهم الإرجاء، وكذلك جماعة من الزيدية، كما في «الملل والنحل»، وفي «الجامع الكافي» على مذهب الزيدية عن محمد بن منصور في هذه المسألة أنه قال:

المؤمن المذنب لله تعالى فيه المشيئة إن غفر له فبفضله، وإن عذبه فبعدله. قلت ـ ابن الوزير ـ: فهذا رجاء لا إرجاء، والرجاء مذهب أهل السنة والسلف.

وفي كتب الرجال نسبة الإرجاء المذموم إلى جماعة ـ من رجال «السنن» الست وغيرهم ـ، وأما أول من تكلم فيه ـ يعني: الإرجاء ـ، فقيل: ذر بن عبدالله الهمداني، وقيل الحسن بن محمد بن الحنفية، كما في «الملل والنحل».

والله أعلم من يصح عنه الإرجاء، ومن غلط عليه في تسمية الرجاء إرجاء، فإن الرجاء هو القول بأن الله تعالى لا يغفر أن يشرك به، ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء على الإجمال في المغفور لهم.

وأما الإرجاء: فهو القول بأن الله تعالى يغفر ما دون ذلك لأهل التوحيد قطعاً، وحملوا الأحمال على أنه جاء لإخراج مغفرة الكبائر التي دون الشرك للمشركين، فإنه لو لو يجمل ذلك بالشرط المذكور لزم ذلك، وزعموا: أن بيان ذلك ورد في السنة، وأن الخوف صحيح، ولكن زعموا أنه لسوء الخاتمة. وخوف الموت على غير الإسلام، وهذا القول قالوه، إسراف في القول، ويخاف منه أن يقوي جانب الأمان.

كما أن قول الوعيدية يخاف منه أن يقوي جانب القنوط، وخير الأمور أوسطها.

والذي جاء في السنة مما يقتضي مذهب الإرجاء مُعَارَضٌ بأحاديث الشفاعة، وفيها التصريح بدخول عصاة الموحدين النار ثم يخرجهم منها بالشفاعة، والجمع بينها وبين تلك الأحاديث المذكورة في «العواصم»... اهـ. «الإيثار» ص(٣٦٩ ـ ٣٧٠).

(١) في (ب) [فإنه].

(٢) في (ب) [معلوم من ضرورة الدين].

فهذه الفرقة هم الذين[١] يكفرهم الزيدية والمعتزلة وهم المرجئة حقيقة، ولكن لما [جهل] كثير من الناس الفرق بين الرجاء والإرجاء حتى [يسموا][٢] الجميع من الفرقتين مرجئة غلطاً منهم، قالوا: المرجئة كفار تأويل فظن من لم يحقق المذاهب: أن الراجية والمرجئة نوع واحد، [ولا نسمع أن المعتزلة الزيدية يكفر المرجية][٣]، فظن [بعدم][٤] الفرق أن الفرقتين سواء وهو غلط. ولكن قد وقع هذا الغلط [لأئمة][٥] من علماء الزيدية مع أن تكفير المرجية كما قاله [القرشي][٦] قد اعترضه الإمام يحيى، وقال: إن وعيد الفساق من أهل الصلاة ليس معلوماً بالضرورة من دين صاحب[٧] الشريعة، وأقره الإمام عز الدين، ثم ذكر القرشي بقية الفرق ممن سماهم مرجئة، وليس لنا حاجة في ذكر ذلك؛ لأنه قد اتضح جواب السائل ـ دامت إفادته ـ، وأما قول السائل أنهم لا يفسقون فمختلف فيه، بل لا يخرجون به العدالة... إلخ.

واعلم أنهم يزعمون أن هذه المسائل: مثل الجبر[٨]، والقول بالتشبيه ودخول الفساق الجنة من مسائل الأصول التي الحق فيها مع واحد[٩]،

---

(١) في (ب) [القائلون بكفرهم الزيدية...].
(٢) في (ب) [سموا].
(٣) في (ب) [وقد سمع أن المعتزلة والزيدية تكفر المرجئة].
(٤) في (ب) [لعدم].
(٥) في (ب) [لأنه].
(٦) في المخطوط سقط أثبتناه وهو في (ب).
(٧) صاحب الشريعة هو النبي محمد ـ ﷺ ـ.
(٨) الجبرية: هو من الجبر، وهو إسناد فعل العبد إلى الله تعالى، والجبرية اثنان: متوسطة، تثبت للعبد كسباً في الفعل كالأشعرية، وخالصة لا تثبت كالجهمية. «التعريفات» ص(٨٣).
(٩) الواحد، هو الوحي الذي أنزل على رسول الله ـ ﷺ ـ وأتباعه، هم الصحابة، والذين من بعدهم أهل السنة.

بخلافه مثل نكاح[١] الكتابية وشرب المثلث[٢] [وغيرها][٣]، فهي من مسائل الفروع[٤]، [و]كل مجتهد فيها مصيب [كما عرف عند[٥] الأصوليين[٦]، وإن كان قد نوقشوا في ذلك، لكن هذا مرادهم. وقد انتهى الجواب بحمد الله.



(١) نكاح الكتابية ثابت بالكتاب والسنة، وقد بينا كلام بعض الأئمة من المجتهدين في ذلك في التعليق على المقدمة.

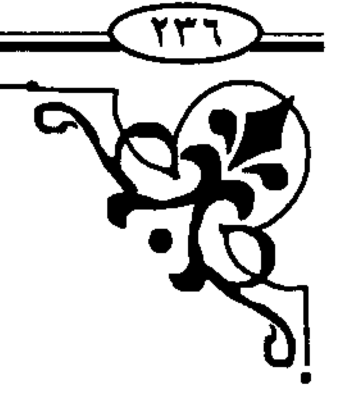
(٢) هو النبيذ المجموع من ثلاثة أشياء.
وهذه من مسائل الفروع الفقهية، ليس من الأصول الاعتقادية.

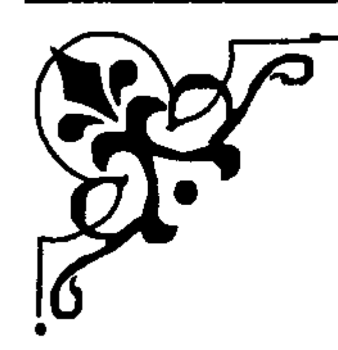
(٣) في (ب) [وغيرهما].

(٤) الفرع: خلاف الأصل، وهو اسم لشيء يبنى على غيره. «التعريفات» ص(١٢٣).
والواو زيادة في (ب).

(٥) سقط من المخطوط (أ).

(٦) والمقصود بالأصول: ما يبنى عليها غيرها، وعند الأصوليين: العلم بالقواعد التي يتوصل بها إلى استنباط الأحكام الشرعية الفرعية من أدلتها التفصيلية. انظر: «مختصر ابن الحاجب» (١٨/١).





[فضل كلمة التوحيد]

مربوط بالأدلة موضحة فيه أقوال العلماء الأجلة، [مبني فيه ما هو الحق من الأقوال خال عن العصبية لمن قال][1]، بل متبع ما قام عليه الاستدلال[2]، ثم رجح لي أن أختمه بأربعين[3] حديثاً في فضل كلمة التوحيد مما ثبت لي سنده إلى شيخنا بالواسطة الشيخ إبراهيم الكردي المدني وغيره، أرجو بذلك الدخول تحت حديث: «**من حفظ على أمتي أربعين حديثاً من أمر دينها بعثه الله يوم القيامة في زمرة الفقهاء والعلماء**». وفي لفظ: «**كنت له شافعاً وشهيداً**»، وفي لفظ: «**وقيل له ادخل من أي أبواب الجنة شئت**»[4].

ذكره النووي في خطبة الأربعين التي جمعها، وأبان سنده، وعمن روي من الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ.

١ ـ **الحديث الأول**: فنقول: أسوق سنده لأنه مسلسل بنجوم أهل

---

(١) زيادة من (ب).

(٢) الحمد لله أولاً وآخراً، كما يحب ويرضى ربنا على الانتهاء من نسخه، في وسط رمضان ١٤٢٨هـ، نسخه، وحققه، وعلق عليه:
أبو نوح عبدالله بن محمد بن الحسين عبدالحميد الفقيه ـ كان الله له بالستر والمغفرة ـ.

(٣) في حاشية جانبية: خاتمة، فيها ذكر أربعين حديثاً في فضل كلمة التوحيد.

(٤) قال النووي ـ يرحمه الله ـ في مقدمة الأربعين النووية: واتفق الحفاظ على أنه حديث ضعيف، وإن كثرت طرقه ص(٥).

بيت النبوة ومعدن الرسالة وذلك مما أحلنا سنده في [شرحنا للجامع الصغير المسمى بالتنوير]: وفيه أنه دخل علي بن موسى الرضى في قبة على بغلة فاجتمع علماء نيسابور، وقالوا نسألك يا ابن بنت رسول الله - ﷺ - إلا ما كشفت لنا عن وجهك الكريم، ورويت لنا حديثاً عن رسول الله - ﷺ -، فكشف عن وجهه الكريم، وقال: حدثني أبي موسى الكاضم، قال حدثني أبي جعفر الصادق، قال حدثني أبي محمد الباقر، قال حدثني أبي علي بن الحسين زين العابدين، قال حدثني أبي جعفر الصادق ريحانة رسول الله - ﷺ - الحسين بن علي، قال حدثني أبي أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، قال حدثني رسول الله - ﷺ - عليهم أجمعين: قال أخبرني جبريل: قال الله - عزَّ وجلَّ -: **«كلمة لا إله إلا الله حصني، فمن قالها دخل حصني ومن دخل حصني أَمِنَ من عذابي»**[1].

وكتبه عنه علماء نيسابور، وقد ذكرنا عدتهم وأعيانهم في التنوير منهم الإمام أبو زرعة ومحمد بن أسلم الطوسي وعدد من أهل المحابر.

---

(١) ضعيف، أخرجه أبو نعيم في الحلية (٣/١٩١ - ١٩٢) عن أبي علي أحمد بن علي الأنصاري النيسابوري: قال: هذا حديث ثابت مشهور بهذا الإسناد من رواية الطاهرين عن آبائهم الطيبين. وكان بعض سلفنا من المحدثين إذا روى هذا الإسناد قال: لو قرأ هذا الإسناد على مجنون لآفاق!

قال الشيخ الألباني - رحمه الله -: كذا قال، وأبو الصلت ليس من أهل البيت الطاهر، وإنما كان يتشيع قال الحافظ: صدوق، له مناكير وأفرط العقيلي: فقال: كذاب. والراوي عنه أحمد بن علي الأنصاري، قال الذهبي: واه، قال الحاكم: طيرطر أعلينا يوهنه الحاكم بهذا القول.

ولذلك جزم الحافظ العراقي بأن إسناده ضعيف، كما نقله المناوي عنه وأقره. قال العراقي: وقول الديلمي: حديث ثابت مردود. وكأنه لم يقف على أنه من قول أبي نعيم قبل الديلمي.

وأخرجه القضاعي (٢/١١٧) من طريق أحمد بن علي قال: نا أبي قال: نا علي بن موسى الرضا به.

قلت: وهذه متابعه لا تساوي فلساً، قال الذهبي: أحمد بن علي بن صدقة عن أبيه عن علي بن موسى الرضا، تلك نسخة مكذوبة، وروي عن القعنبي، اتهمه الدارقطني، متروك الحديث. اهـ «الضعيفة» رقم(٤٠٣٧).

ولا أدري الذين كتبوه عنه في ذلك الوقت، وهو على بغلته، فزادوا على عشرين ألفاً.

قال أبو القاسم القشيري: ذكر الحديث بهذا السند لبعض أمراء السلمانية فأمر من يكتبه له بالذهب بسنده وأوصى أن يدخل في قبره معه[١] فرأي في النوم بعد موته فقيل ما فعل الله بك؟ قال: غفر بتلفظي بلا إلٰه إلا الله [ونصرتي][٢] أن محمداً رسول الله ـ ﷺ ـ. انتهى.

٢ ـ **الحديث الثاني**: قال رسول الله ـ ﷺ ـ: «**أول شيء [خطه الله ـ عزَّ وجلَّ ـ][٣] في الكتاب الأول إني أنا الله لا إلٰه إلا أنا سبقت رحمتي غضبي. [من][٤] شهد أن لا إلٰه إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله فله الجنة**»[٥].

٣ ـ **الحديث الثالث**: قال رسول الله ـ ﷺ ـ: «**لكل شيء مفتاح ومفتاح السماوات: لا إلٰه إلا الله**». أخرجه الطبراني عن معقل بن يسار[٦].

٤ ـ **الحديث الرابع**: قال ـ ﷺ ـ: «**افتحوا على صبيانكم أول كلمة لا إلٰه إلا الله ولقنوهم عند الموت لا إلٰه إلا الله [فإنه من كان أول كلامه لا إلٰه**

---

(١) لا ينفع أي: شيء في ورق مكتوب أو ذهب أو غيره من الأشياء أن توضع مع الميت في القبر. وإنما ينفع الإنسان عمله برحمة الله، نسأل الله أن يرحمنا في قبورنا.

(٢) نصرتي، أو بصيرتي فيه طمس في المخطوط. والله أعلم.

(٣) في المخطوط [خط في الكتاب] وصوبناه من الفردوس.

(٤) في المخطوط [فمن].

(٥) ضعيف، أخرجه الديلمي في «مسند الفردوس» (١/ق٢ ـ ٣) من طريق محمد ابن أبي عبيدة عن فرقد السبخي عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به وفرقد السبخي ضعيف. قال يعقوب بن شيبة: رجل صالح ضعيف الحديث جداً. اهـ.

(٦) ضعيف: أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢١٦/٢٠).

قال الهيثمي ـ رحمه الله ـ: رواه الطبراني: وفيه أغلب بن تميم، وهو ضعيف. «مجمع الزوائد» (٦٥/١٠) رقم (١٦٨٠٦). وضعفه الشيخ الألباني ـ رحمه الله ـ في «الضعيفة» رقم (٢٦٠٥).

إلا الله وآخر كلامه لا إلـه إلا الله][١] **ثم [إن] ألف سنة [ما سئل]**[٢] **عن ذنب [واحد]»**[٣]. أخرجه الحاكم في تاريخه والبيهقي عن ابن عباس - رضي الله عنه -، وقال البيهقي: غريب[٤].

٥ - **الحديث الخامس**: قال - ﷺ -: «**لا إلـه إلا الله تدفع عن قائلها تسعة [و]**[٥] **وتسعين باباً من البلاء [أدناه الهم]»**[٦]. أخرجه الديلمي عن ابن عباس - رضي الله عنه -.

٦ - **الحديث السادس**: قال - ﷺ -: «**جددوا إيمانكم**»، قيل: يا رسول الله[٧] وكيف نجدد إيماننا؟ قال: «**أكثروا من قول لا إلـه إلا الله**». أخرجه أحمد والحاكم عن أبي هريرة[٨].

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من بعض النسخ أثبته من الأصل.

(٢) في بعض [ما يسال].

(٣) مثبتة من الأصل.

(٤) **ضعيف**: أخرجه في «اللآلئ المصنوعة» (٢/٢٢١)، و«تنزيه الشريعة» (٢/٣٦٤)، وعزى للحاكم. وتعقب بأن الحديث في «المستدرك»، وأخرجه البيهقي في «الشعب» من طريق الحاكم وقال: متن غريب لم نكتبه إلا بهذا الإسناد. وأورده الحافظ ابن حجر في أماليه ولم يقدم في سنده بشيء: إلا أنه قال فيه: إبراهيم لين، وقد أخرج له مسلم في المتابعات.
قال ابن عراق: قال الذهبي: في تلخيص الموضوعات آفته محمويه أو ابنه والله تعالى أعلم. انظر حاشية «الفردوس» (١/٧).

(٥) سقط من «الفردوس».

(٦) زيادة من «الفردوس» رقم(٧٢٨٠).

(٧) ما بين المعقوفين من المسند (٢/٣٥٩) ومجمع الزوائد (١٠/٦٤). لم يوجد في المخطوط.

(٨) **ضعيف**، أخرجه أحمد (٢/٣٥٩)، والحاكم (٤/٢٥٦)، والحلية (٢/٣٥٧)، وعبد بن حميد (١٤٢٤)، والبزار في «الكشف» (٦٦٤). قال الحاكم صحيح الإسناد، تعقبه الذهبي فقال: قلت صدقه. ضعفوه. قال المنذري: إسناد أحمد حسن. قال الألباني ليس بحسن. قال الهيثمي: رواه الطبراني وأحمد: ورجاله ثقات. وفي موضع آخر: إسناده جيد وفيه سمير بن نهار وثقه ابن حبان. لكن جهله الدارقطني. قال الألباني. ضعيف توثيق ابن حبان لا ينبغي الاعتماد عليه لتوثيق المجاهيل. «الضعيفة» (٨٩٦)، =

٧ ـ الحديث السابع: قال ـ ﷺ ـ: «عليكم بلا إله إلا الله والاستغفار، فأكثروا فإن إبليس قال: [أهلكت الناس][١] بالذنوب وأهلكوني [بلا إله إلا الله][٢] والاستغفار، فلما رأيت ذلك [منهم][٣] أهلكتهم بالأهواء، وهم يحسبون أنهم مهتدون [فلا يستغفرون]»[٤].

٨ ـ الحديث الثامن: قال ـ ﷺ ـ: «حضر ملك الموت رجلاً يموت فشق أعضاه فلم يجده عمل خيراً[٥] ثم شق قلبه، فلم يجد فيه خيراً [ثم][٦] فك عن لحييه فوجد طرف لسانه لاصقاً بحنكه يقول: لا إله إلا الله، فغفر له بكلمة الإخلاص». أخرجه ابن أبي الدنيا في كتاب المحتضرين، والبيهقي عن أبي هريرة[٧].

= إسناده أخرجه الحاكم من طريق صدقة الدقيقي: ثنا محمد بن واسع عن شقير بن نهار عن أبي هريرة مرفوعاً، شرحه (معنى الحديث): جددوا إيمانكم، أكثروا من قول: لا إله إلا الله. فإن المداومة عليها تجدد الإيمان في القلب وتملأه نوراً وتزيده يقيناً، وتفتح له أسراراً يدركها أهل البصائر ولا ينكر إلا كل ملحد جائر. انظر «فيض القدير» (٣/٣٤٥).

(١) عن ابن أبي عاصم (أهلكتهم) وعند غيره ما صوبناه.

(٢) ساقط من السنة لابن أبي عاصم.

(٣) زيادة من ابن أبي عاصم.

(٤) موضوع: أخرجه أبو يعلى في مسنده، قال: حدثنا محرز بن عون حدثنا عثمان بن مطر ثنا عبدالغفور عن أبي نصيرة عن أبي رجاء عن أبي بكر ـ رضي الله عنه ـ مرفوعاً برقم(١٣٦).
وبنفس الإسناد أخرجه ابن أبي عاصم في السنة رقم(٧). قال الهيثمي: فيه عثمان بن مطر وهو ضعيف. المجمع (١٠/٢٥٠) رقم(١٧٥٧٤). والفردوس رقم(٤٠١٩).
قال العلامة الألباني ـ رحمه الله ـ: إسناده موضوع، آفته عبدالغفور، وهو أبو الصباح الأنصاري الواسطي، قال البخاري: تركوه. وقال ابن حبان: كان ممن يضع الحديث وعثمان بن مطر ضعيف. وأبو بصير إن كان العبدي الكوفي فهو مقبول عند العسقلاني، وإن كان غيره فلم أعرفه. «السنة» لابن أبي عاصم (ص١٠) رقم(٧).

(٥) في الفردوس: [فلم يجد له حسنه].

(٦) في بعض النسخ (ففك).

(٧) ضعيف، أخرجه ابن أبي الدنيا في كتاب «المحتضرين»، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٩/٢) رقم(١٠١٥)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (١٢٧/٩)/ و«الفردوس» رقم=

٩ ـ الحديث التاسع: قال ـ ﷺ ـ: «**ليس على أهل لا إلٰه إلا الله وحشة في الموت ولا في القبور، ولا في النشور كأني أنظر إليهم عند الصيحة ينفضون رؤوسهم من التراب يقولون: (الحمد لله الذي أذهب عنا الحزن)**». أخرجه الطبراني عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ[(١)].

١٠ ـ الحديث العاشر: قال ـ ﷺ ـ: «**إذا قال العبد أشهد أن لا إلٰه الله قال الله: يا ملائكتي علم [عبدي][(٢)] أنه ليس له رب غيري، أشهدكم أني قد غفرت له**». أخرجه ابن عساكر عن أنس ـ رضي الله عنه ـ[(٣)].

= (٢٦٩٩)، و«إتحاف السادة المتقين» (٢٧٥/١٠)، و«كنز» (١٧٧٠)، وساق البيهقي السند عن رجل من ولد عبادة بن الصامت، فكانت هذه العلة، والله أعلم. وضعفه الشيخ الألباني ـ رحمه الله ـ في «الضعيفة» (٢٥٩٠).

(١) **ضعيف**: أخرجه ابن أبي الدنيا في حسن الظن. والطبراني في «الأوسط»، والفلاكي في «فوائده»، والبيهقي في «الشعب»، و«تاريخ بغداد» (٢٦٦/١). عن يحيى بن عبدالحميد الحماني: ثنا عبدالرحمٰن بن زيد ابن أسلم عن أبيه عن ابن عمر مرفوعاً.
الحماني: ضعيف. كان يسرق الحديث وعبدالرحمٰن بن زيد بن أسلم متروك. والطريق الثانية: فيها: عبدالرحمٰن بن واقد قال بن عدي: حدث بالمناكير عن الثقات، يسرق الحديث. قال الشيخ الألباني. فلا أدري أيهما سرقه من الآخر (الحماني أو ابن واقد).
وعند الطبراني طريق أخر: عن مجاشع بن عمرو عن داود عن نافع عنه قال: وهذا موضوع: آفته مجاشع بن عمرو، قال ابن معين: أحد الكذابين.
في رواية: وكأني أنظر إلى أهل لا إلٰه إلا الله وهم ينفضون التراب عن رؤوسهم. وفي رواية: عند الموت، ولا عند القبر...
وقد جاء عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ مرفوعاً: «**ليس على أهل لا إلٰه إلا الله وحشة في قبورهم، كأني أنظر إليهم إذا انفلقت الأرض عنهم يقولون: لا إلٰه إلا الله والناس بهم**».
أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٣٠٥/٥)، وابن عساكر (٤١٠/١٠) عن أبي عتبة أحمد بن الفرج الحجازي: ثنا محمد بن سعيد الطائفي، ثنا ابن جريج عن عطاء عنه.
قال: إسناد واهٍ جداً: محمد بن سعيد ذكره ابن حبان في الضعفاء، وقال: لا يحل الاحتجاج به بحال. فذكر هذا الحديث فقال: وهذا خبر باطل. وقال أبو نعيم: روى عن ابن جريج خبراً موضوعاً. انظر «الضعيفة» (٣٨٥٣).

(٢) في المخطوط خطأ [علم ربي] والصحيح [علم عبدي] كما صححناه من تاريخ دمشق.

(٣) قال ابن عساكر: أخبرنا أبو حفص عمر الفرغولي، أنا عمر الذهباني إبراهيم ابن علي بن الحسين القباني أو إسحاق الصوفي بصور، نا محمد الغزي الصوفي نا=

١١ ـ **الحديث الحادي عشر**: قال ـ ﷺ ـ: «**ما من عبد يقول: لا إله إلا الله مائة مرة إلا بعثه الله ـ عزَّ وجلَّ ـ يوم القيامة ووجهه كالقمر ليلة البدر، ولم يرفع لأحد يومئذ عمل أفضل من عمله إلا من قال مثل قوله أو زاد [عليه]**»(١). أخرجه أبو الشيخ والديلمي عن أبي [الدرداء](٢)(٣).

١٢ ـ **الحديث الثاني عشر**: قال ـ ﷺ ـ: «**من قال: لا إله إلا الله ومدها هدرت له ألف ذنب من الكبائر**». أخرجه ابن النجار عن نعيم عن أنس(٤).

١٣ ـ **الحديث الثالث عشر**: قال ـ ﷺ ـ: «**كما لا تلتقي الشفتان على قول لا إله إلا الله [كذلك](٥) لا تحجب عن سماءٍ سماءً حتى ينتهي إلى العرش لها دوي كدوي النحل تشفع لصاحبها**»(٦). أخرجه الديلمي. وقال

= القاضي أبو الحسين محمد بن جعفر بن أبي الزبير، نا محمد الزراد، نا يحيى النهيبي.

(١) ساقطة من «الفردوس».

(٢) كلهم يذكر أن الصحابي أبا الدرداء وفي المخطوط عن أبي ذر وهو خطأ.

(٣) **حسن الإسناد**، قال في «مسند الفردوس»: أخبرناه والدي أخبرنا أبو جعفر محمد السعدي أخبرنا أبو نصر محمد بن علي الخطيب برنجان، حدثنا جدي حدثنا أحمد بن محمد بن عاصم الرازي حدثنا أبي عن إسماعيل بن عياش عن صفوان بن عمرو عن يزيد بن ميسرة عن أم الدرداء عن أبي الدرداء ـ رضي الله عنه ـ الحديث. رقم(٦٤٤٠)، وجاء من طريق آخر عند الديلمي ـ أيضاً ـ عن عبدالوهاب بن الضحاك عن إسماعيل.

(٤) **ضعيف**: «كنز العمال» (٢٠٢) وفي تذكرة الموضوعات ص(٥٥). وابن النجار عن أنس. وفيه نعيم كذاب.

(٥) زيادة من «الفردوس».

(٦) **ضعيف**، أخرجه الديلمي قال: حدثنا أبي حدثنا الميداني الحافظ أخبرنا أبو طالب محمد بن «الفتح» الحربي حدثنا أبو «الفتح» يوسف بن عمر. . . [مقطوع] محمد بن موسى. . . إملاءً. . . عن عثمان بن أبي زرعة عن سالم العجمي عن جابر مرفوعاً. . . الحديث. «فردوس الأخبار» (٤٩٥٠). فهو مقطوع كما رأيت في هذا السند. وفي «كنز العمال» (١٨٦٤)، والديلمي الابن في «مسند الفردوس» عن جابر برقم(٤٩١٥).

- ﷺ -: «إذا صليتم صلاة الفرض فقولوا في عقب كل صلاة: لا إلـه إلا الله وحده لا شريك له، له الملك، وله الحمد وهو على كل شيء قدير»[(١)].

١٤ - الحديث الرابع عشر: قال - ﷺ -: «من قال لا إلـه إلا الله قبل كل شيء، ولا إلـه إلا الله بعد كل شيء ولا إلـه إلا الله يبقى ربنا ويفنى كل شيء عوفي من الهم والحزن»[(٢)]. أخرجه الطبراني عن ابن عباس - رضي الله عنهما -.

١٥ - الحديث الخامس عشر: قال - ﷺ -: «إذا نام العبد على فراشه أو على مضجعه من الأرض التي هو فيها ما تقلب في ليلته على جنبه الأيمن أو جنبه الأيسر ثم يقول: أشهد أن لا إلـه إلا الله وحده لا شريك له يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير، يقول الله - عزَّ وجلَّ -: انظروا إلى عبدي لم يتناساني في هذا الوقت أشهدكم أني قد رحمته وغفرت له»[(٣)].

١٦ - الحديث السادس عشر: قال - ﷺ -: «ما قال عبد لا إلـه إلا الله

---

(١) صحيح، عن المغيرة بن شعبة، أن النبي - ﷺ - كان يقول في دبر الصلاة: «لا إلـه إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، يحيي ويميت وهو حي لا يموت، بيده الخير، وهو على كل شيء قدير».
قال الهيثمي: قلت: هو في الصحيح باختصار. ورواه الطبراني، ورجاله رجال الصحيح. أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٠/٣٩٣)، والمجمع (١٠/٩٧)، رقم(١٦٩٣١).

(٢) ضعيف: أخرجه الطبراني، والديلمي في «الفردوس» (٥٤٦٦) والمنذري في «الترغيب والترهيب» (٢/٦١٧) وضعفه، والهيثمي في «المجمع» (١٠/١٣٧)، والشجري (١/٥٩).

(٣) ضعيف، ويغني عنه: حديث أبي هريرة قال - ﷺ -: من قال حين يأوي إلى فراشه «لا إلـه إلا الله وحده لا شريك له، له الملك، وله الحمد وهو على كل شيء قدير ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، سبحان الله والحمد لله ولا إلـه إلا الله والله أكبر غفرت له ذنوبه أو خطاياه - شك الراوي -، وإن كانت مثل زبد البحر». صحيح النسائي، وابن حبان في «صحيحه»، «صحيح الترغيب» (٦٠٧).

مخلصاً إلا صعدت لا تردها سحاباً وإذا وصلت إلى الله تعالى نظر [الله](١) **إلى قائلها، وحق على الله أن لا ينظر إلى موحد إلا رحمه»**. أخرجه الخطيب عن أبي هريرة(٢).

١٧ ـ **الحديث السابع عشر**: قال ـ ﷺ ـ: «**من قال لا إله إلا الله صباحاً ثم قالها مساءً نادى منادٍ من السماء ألا أقرنوا الآخرة بالأولى ثم ألقوا ما بينهما**»(٣) أخرجه الديلمي عن جابر.

١٨ ـ **الحديث الثامن عشر**: قال ـ ﷺ ـ: «**قال الله تعالى: إني أنا الله لا إله إلا أنا من أقر لي بالتوحيد دخل حصني ومن دخل حصني أمن من عذابي**»(٤). الشيرازي في الألقاب عن علي ـ رضي الله عنه ـ.

١٩ ـ **الحديث التاسع عشر**: قال ـ ﷺ ـ: «**أفضل العلم لا إله إلا الله وأفضل الاستغفار**(٥) **الدعاء**».

٢٠ ـ **الحديث العشرون**: قال ابن الأمير ـ رحمه الله ـ:

---

(١) زيادة من «مجلس الإملاء» للدقاق الأصبهاني رقم(٣٩٨).

(٢) قال الخطيب البغدادي ـ رحمه الله ـ: نا عبدالملك بن محمد الواعظ نا أبو علي أحمد بن الفضل بن العباس بن خزيمة، ثنا علي بن الحسين الصدائي ثنا الوليد بن القاسم عن يزيد بن كيسان عن أبي حازم عن أبي هريرة. الحديث، كما في «تاريخ بغداد».
وأخرجه أبو عبدالله محمد الدقاق الأصبهاني عن أحمد بن خزيمة به. انظر: «مجلس إملاء في رؤية الله» رقم(٣٩٨). وأخرجه ابن طولون في «الأحاديث المائة» عن أحمد بن خزيمة به رقم(٤١)، وانظر: «تاريخ بغداد» (٣٩٣/١١) رقم(٦٢٧١).

(٣) **ضعيف**، انظر: «كنز العمال» (٣٥٩٢)، و«الفردوس» للديلمي (٥٤٦٨). وفي إسناده يعيش بن الجهم وثقه أبو حاتم، وقال غيره: منكر الحديث. ««الميزان» (٤٥٨/٤)، وأبو سفيان الحميري، وثقه أبو داود وضعفه ابن سعد والدارقطني. «الميزان» (٥٣١/٤).

(٤) **ضعيف**، أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١٩١/٣) من طريق أبي الصلت، وهو ضعيف، والضعيفة للعلامة الألباني (٤٠٣٧).

(٥) **ضعيف**: أخرجه الديلمي في «الفردوس بمأثور الخطاب» (١٤١٢). والسيوطي في جمع الجوامع (١٧٦٠)، وضعفه الألباني في «الضعيفة» (٢٨٤٢).

في أحاديث خرجها شيخنا إبراهيم الكردي، وهي تابعة في بحث الحديث: قال رسول الله ـ ﷺ ـ: **«من قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير عشر مرات حين يصبح كتب الله له بها مائة حسنة، ومحا عنه مائة سيئة، وكانت عدل رقبة وحفظ بها يومه حتى يمسي، ومن قالها مثل ذلك حين يمسي كان له مثل ذلك»**(١).

٢١ ـ **الحديث الحادي والعشرون**: قال ـ ﷺ ـ: **«من قال لا إله إلا الله نفعته يوماً** [من دهره](٢) **و[يصيبه قبل ذلك ما أصابه]»**(٣). أخرجه شيخنا عن أبي هريرة(٤).

٢٢ ـ **الحديث الثاني والعشرون**: قال عبادة بن الصامت: كنا عند رسول الله ـ ﷺ ـ فقال: **«هل فيكم [غريب] يعني]**(٥) **أهل الكتاب»** [فقيل](٦): لا يا رسول الله، فأمر بغلق الباب، وقال: **«ارفعوا أيديكم**

---

(١) **صحيح**، أخرجه أحمد والنسائي، وابن حبان في «صحيحه»، و«صحيح الترغيب والترهيب» (٣٢٢/١) رقم (٤٧٤).

(٢) في كل المراجع [من الدهر].

(٣) في المخطوط [ولو بعد ما يصيبه العذاب] وهي لفظه غير محفوظة، فذكرنا المحفوظة لأحقيتها لذلك.

(٤) **صحيح**، أخرجه ابن الأعرابي في معجمه وابن حيويه في حديثه. وابن أرثال في «سداسياته» (٢/٢٢٧)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤٦/٥)، والخطيب في «الموضح» (٢٠٥/٢)، والبيهقي في «الشعب» (٥٦/١) كلهم: عن عمرو بن خالد المصري: نا عيسى بن يونس عن سفيان عن منصور عن هلال بن يساف عن الأغر عن أبي هريرة مرفوعاً به.

قال الشيخ الألباني ـ رحمه الله ـ: وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات رجال الشيخين غير عمرو بن خالد المصري، وهو ثقة من شيوخ البخاري. وقد توبع فرواه أبو سعيد بن الأعرابي أيضاً (٢/١١٢) نا إبراهيم بن راشد نا داود بن مهران: نا عيسى بن يونس به. ورواه الثقفي في الفوائد.. وأخرجه البزار في «مسنده»، وعنه البيهقي. وقال: ورفعه أصح.

(٥) ما بين معقوفين زيادة في المسند.

(٦) [مفتاح] في بعض النسخ.

وقولوا لا إله إلا الله»، فرفعنا أيدينا ساعة [ثم وضع النبي ـ ﷺ ـ يده][(١)]، ثم قال: «**الحمد لله اللَّهم إنك بعثتني بهذه الكلمة (وأمرتني بها) ووعدتني عليها الجنة إنك لا تخلف الميعاد. ثم قال: أبشروا فإن الله قد غفر لكم**». أخرجه شيخنا من حديث عبادة بن الصامت[(٢)].

٢٣ ـ **الحديث الثالث والعشرون**: وأخرج من حديث عبد الرحمٰن أنه قال: كنا في غزاة مع رسول الله ـ ﷺ ـ فضحك حتى بدت نواجذه، قال: «**أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله لا يلقى الله أحد بهما يوم القيامة إلا غفر له على ما كان من عمل**»[(٣)].

---

(١) في بعض النسخ غير موجود.

(٢) **حسن**، أخرجه أحمد (١٧١٢١)، والبزار (١٠)، والحاكم الطبراني في الكبير، وفي مسندات الشاميين من طريق عبدالملك الصنعاني عن راشد بن داود به وثقه جماعة، وفيه ضعيف، وبقية الرجال ثقات، وإسماعيل صدوق في روايته عن أهل بلده. وانظر: «مجمع الزوائد» (١٨/١).

(٣) **حديث حسن**، وأصله في الصحيح.
قال الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ: حدثنا علي بن إسحاق، أخبرنا عبدالله (يعني: ابن المبارك) قال (أخبرنا الأوزاعي) قال حدثني المطلب بن حنطب المخزومي قال: حدثني عبدالرحمٰن بن أبي عمرة الأنصاري حدثني أبي قال: كنا مع رسول الله ـ ﷺ ـ في غزاة فأصاب الناس مخمصة فاستأذن الناس رسول الله ـ ﷺ ـ في نحر بعض ظهورهم، وقالوا: يبلغنا الله به. فلما رأى عمر بن الخطاب أن رسول الله ـ ﷺ ـ قد هم أن يأذن لهم في نحر بعض ظهرهم، قال يا رسول الله، كيف بنا إذا نحن لقينا القوم غداً جياعاً رجالاً ولكن إن رأيت يا رسول الله أن تدعو الناس ببقايا أزوادهم فتجمعها، ثم تدعو الله فيها بالبركة، فإن الله تبارك وتعالى سيبلغنا بدعوتك أو قال سيبارك لنا في دعوتك فدعا النبي ـ ﷺ ـ ببقايا أزوادهم، فجعل الناس يجيؤن بالحثية من الطعام وفوق ذلك أعلاهم من جاء بصاع من تمر ـ فجمعها رسول الله ـ ﷺ ـ، ثم قام فدعا ما شاء الله أن يدعو ثم دعاء الجيش بأوعيتهم، فأمرهم أن يحثوا فما بقي في الجيش وعاء إلا ملؤوه، وبقي مثله، فضحك رسول الله ـ ﷺ ـ حتى بدت نواجذه، فقال: أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أني رسول الله، لا يلقى الله عبد مؤمن بها إلا حجبت عنه النار يوم القيامة. أخرجه أحمد في «المسند» (١٥٤٤٤)، وابن المبارك في «الزهد» (٩١٧)، والنسائي في «الكبرى» (٨٧٩٣)، وفي «عمل اليوم والليلة» (١١٤٠)، والطبراني في «الكبير» (٥٧٥)، و«الأوسط» (٦٣)، والحاكم=

[وعن زيد][١] بن خالد الجهني ـ رضي الله عنه ـ قال: أرسلني رسول الله ـ ﷺ ـ أبشر الناس: **«أنه من مات يشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له فله الجنة»**[٢].

٢٤ ـ **الحديث الرابع والعشرون**: وإخراج أيضاً عن بلال قال: قال رسول الله ـ ﷺ ـ: **«يا بلال ناد في الناس من قال لا إلا الله قبل موته بسنة [دخل الجنة]**[٣] **وشهر أو جمعة أو يوم أو ساعة، قال إذاً يتكلوا وإن يتكلوا»**[٤].

= (٦١٨/٢)، والبيهقي في «الدلائل» (١٢١/٦).
والمطلب بن حنطب: ثقة له أصحاب السنن ورجاله رجال الشيخين وعلي بن إسحاق المروزي من رجال الترمذي وصحابيه لم يخرج له إلا النسائي. وانظر مجمع الزوائد (١٩/١ ـ ٢) فائدة: والحديث رواه مسلم (٢٧) (٤٤) من حديث أبي هريرة بهذه القصة لكن لفظ المرفوع منه: **«لا يلقى الله بهما عبد، غير شاك فيهما، إلا دخل الجنة»**. قال السندي: قوله: في نحر بعض ظهورهم: فيه أنه لا ينبغي للعسكر التصرف في أموالهم المتعلقة بأمر الحرب إلا بإذن الإمام.
وقوله يبلغنا: من التبليغ، أي: إلى آخر آجالنا أي: يحيينا قوله: تدعو لنا ببقايا أزوادهم، أي: يطلب منهم إحضارها لأجلنا.
قوله: ثم قام فدعا: وهكذا جاء القيام في حديث سلمة، كما في البخاري في كتاب الشركة (٢٤٨٤)، وفيه دليل على القيام للدعاء عند الشدة والاهتمام بقضاء الحاجة، كما هو عادة أهل المدينة عند الدعاء للسلطان.
قوله: فقال: **«أشهد أن لا إله إلا الله»**. الخ تنبيهاً على أنه معجزة.
وقوله ـ ﷺ ـ: **«إلا حجبته عن النار يوم القيامة»**. مقيد بما إذا لم يستوجب من أجله دخول النار، ولم يتفضل المولى جل وعلا عليه بعفوه. انظر تحقيق المسند للشيخ شعيب الأرنؤوط ومن معه جزاهم الله خيراً (١٨٦/٢٤).

(١) خطأ في المخطوط قدم خالد فقال: [خالد بن زيد].
(٢) إسناده صحيح، أخرجه الطبراني في الكبير ورجاله موثقون انظر مجمع الزوائد (٣٢/١) رقم(٢٠).
(٣) ما بين معقوفين زيادة من معجم الطبراني الكبير.
(٤) **ضعيف**: أخرجه الطبراني في «الكبير»: ثنا على بن عبدالعزيز ثنا محمد الموصلي ثنا مد يحيى بن اليمان ثنا المنهال بن خليفة عن أبي عبدالله الشامة عن أبي مليكة الذماري عن نمران اليحصبي عن بلال به أخرجه الطبراني: وفيه المنهال بن خليفة: =

٢٥ ـ **الحديث الخامس والعشرون**: وأخرج أيضاً عن علي عليه السلام قال: قال رسول الله ـ ﷺ ـ: «**إلا أعلمك كلمات إذا قلتهن غفر لك مع أنه مغفور لك، قل: لا إلـٰه إلا الله العلي العظيم، لا إلـٰه إلا الله الحكيم الكريم، لا إلـٰه إلا الله سبحان الله رب السماوات السبع ورب العرش العظيم، الحمد لله رب العالمين**»[١].

٢٦ ـ **السادس والعشرون**: وأخرج أيضاً من حديث جابر بن عبدالله ـ رضي الله عنه ـ، قال: سمعت رسول الله ـ ﷺ ـ يقول: «**أفضل الذكر لا إلـٰه إلا الله، وأفضل الدعاء الحمد لله**»[٢].

٢٧ ـ **الحديث السابع والعشرون**: وأخرج ـ أيضاً ـ من حديث ابن عمر قال: قال رسول الله ـ ﷺ ـ: «**من دخل السوق فقال: لا إلـٰه إلا الله وحده لا شريك له، له الملك، وله الحمد، يحيي ويميت، وهو حي لا يموت بيده الخير، وهو على كل شيء قدير، كتب الله له ألف ألف حسنة، ومحا عنه ألف ألف سيئة، ورفع له ألف ألف درجة**»[٣].

٢٨ ـ **الثامن والعشرون**: وأخرج أيضاً عن عثمان قال: قال رسول الله ـ ﷺ ـ: «**من مات وهو يعلم أن لا إلـٰه إلا الله دخل الجنة**»[٤].

٢٩ ـ **التاسع والعشرون**: وأخرج أيضاً من حديث معاذ قال: قال رسول الله ـ ﷺ ـ: «**ما نفس تموت تشهد أن لا إلـٰه إلا الله، وأني**

= منكر الحديث. قال السيوطي في جمع الجوامع (٩٥٩/١). وأخرجه الديلمي في الفردوس (٥٨١٨).

(١) **صحيح**، عن علي ـ رضي الله عنه ـ. أخرجه الترمذي، وأحمد، وابن السني والحاكم وابن أبي الدنيا.

(٢) **حسن**، أخرجه الترمذي والنسائي وابن حبان والحاكم.

(٣) **حسن**، أخرجه الترمذي وأحمد والبيهقي والحاكم. وانظر رسالة «القول الموثوق تصحيح حديث السوق» للشيخ سليم الهلالي ـ حفظه الله ـ.

(٤) **صحيح**، أخرجه مسلم، وأحمد.

رسول الله يرجع ذلك إلى قلب موقن إلا غفر الله بها»[١].

٣٠ ـ **الحديث الثلاثون**: وأخرج أيضاً عن أبي سعيد قال: قال رسول الله ـ ﷺ ـ: **«من قال في دبر صلاة الغداة: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد بيده الخير، وهو على كل شيء قدير كعتق رقبة من ولد إسماعيل»**[٢]. وأخرج الشيخان وغيرهما من حديث أبي أيوب: أن من قالها: **«عشر مرات كان كمن أعتق رقبة من ولد إسماعيل ولم يذكر الوقت»**[٣].

٣١ ـ **الحادي والثلاثون**: أخرجه البخاري من حديث عبادة بن الصامت قال: قال رسول الله ـ ﷺ ـ: **«من شهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله، وأن عيسى عبد الله ورسوله، وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه، وأن الجنة حق والنار حق أدخله الله الجنة على ما كان من عمل»**. ورواه مسلم[٤].

٣٢ ـ **الثاني والثلاثون**: وأخرج البخاري من حديث أبي هريرة قال: قلت يا رسول الله من أسعد الناس بشفاعتك يوم القيامة؟ قال رسول الله ـ ﷺ ـ: **«لقد ظننت يا أبا هريرة أن لا يسألني عن هذا الحديث أحد أول منك لما رأيت من حرصك على الحديث أسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة من قال لا إله إلا الله خالصاً من قلبه أو من نفسه»**[٥].

---

(١) **صحيح**، أخرجه بن ماجه قال: ثنا عبدالحميد الواسطي ثنا خالد عبدالله عن يونس عن حميد بن هلال عن ابن الكاهل عن عبدالرحمٰن بن سمرة عن معاذ به (٣٧٩٦)، وأحمد (٢٢٩/٥) (٢٢٠٥١) والطبراني في «الكبير»، والدعاء، والحميد في المسند قال الشيخ الألباني ـ رحمه الله ـ: حسن صحيح. كما في صحيح ابن ماجة وقد جاء من رواية أبي أمامة ـ رضي الله عنه ـ وغيره.

(٢) **صحيح**، ذكر العتق في حديث آخر وهو مختصر هنا. أخرجه الطبراني في «الأوسط». وانظر «الترغيب» (٣٢٣/١) في الصحيح رقم(٤٧٦).

(٣) **صحيح**، أخرجه البخاري ومسلم.

(٤) **صحيح**، أخرجه البخاري ومسلم. وزاد جنادة: (من أبواب الجنة الثمانية أيها شاء) وهي صحيحة.

(٥) **صحيح**، أخرجه البخاري.

٣٣ ـ **الثالث والثلاثون**: وأخرج الشيخان عن أنس أن النبي ـ ﷺ ـ ومعاذ [على الرحل](١).

قال: «**يا معاذ بن جبل**»؛ قلت لبيك(٢) يا رسول الله وسعديك (ثلاثاً)، قال: «**ما من أحد يشهد أن لا إلٰه إلا الله، وأن محمداً رسول الله صدقاً من قلبه، إلا حرمه الله على النار**»(٣).

٣٤ ـ **الرابع والثلاثون**: وأخرج الطبراني في الكبير والأوسط من حديث زيد بن أرقم قال: قال رسول الله ـ ﷺ ـ من قال: «**لا إلٰه إلا الله مخلصاً دخل الجنة قيل وما إخلاصها؟ قال: أن تحجزه عن محارم الله**». وفي لفظ: [أن تحجزه](٤) عما حرم الله عليه(٥).

٣٥ ـ **الخامس والثلاثون**: وأخرج أبو يعلى بإسناده قال الحافظ المنذري جيد قوي عن أبي هريرة **قال**: قال رسول الله ـ ﷺ ـ: «**أكثروا من شهادة أن لا إلٰه إلا الله قبل أن يحال بينكم وبينها**»(٦).

٣٦ ـ **السادس والثلاثون**: وأخرج الترمذي وقال حسن غريب من

---

(١) لم يوضح في المخطط أصلحته من الترغيب.

(٢) في بعض النسخ [قال: لبيك].

(٣) **صحيح**، تكملة الحديث: (قال: يا رسول الله أفلا أخبر به الناس فيستبشروا) قال: إذا يتكلوا. وأخبر بها معاذ عند موته تأثماً. رواه البخاري ومسلم.
تأثماً: أي تحرجاً من الإثم، وخوفاً منه أن يلحقه إن كتمه.
قال العلامة الألباني ـ رحمه الله ـ: وفي رواية لأحمد (٥/ ٢٣٦) بسند صحيح عن جابر قال: أنا ممن شهد معاذاً حين حضرته الوفاة يقول: أخبركم بشيء سمعته من رسول الله ـ ﷺ ـ لم يمنعني أن أحدثكموه إلا أن تتكلوا سمعته يقول: (من شهد...). الحديث وهو في «الصحيحة» (١٣١٤).

(٤) في بعض النسخ غير موجود ولكنه مثبت في المخطوط.

(٥) **موضوع**، أخرجه الطبراني في «الأوسط» و«الكبير». قال الهيثمي في «الزوائد»: (١٨/١) إلا أنه قال في «الكبير»: قال رسول الله ـ ﷺ ـ وإخلاصه أن تحجزه عما حرم الله عليه. وفي إسناده محمد بن عبدالرحمٰن بن غزوان وهو وضاع.

(٦) **حسن**، أخرجه أبو يعلى في مسنده، والمنذري في الترغيب رقم(١٥٢٩).

حديث أبي هريرة قال رسول الله ـ ﷺ ـ: **«ما قال عبد لا إلٰه إلا الله مخلصاً قط إلا فتحت له أبواب السماء حتى يقضي إلى العرش ما اجتنب الكبائر»**(١).

٣٧ ـ **الحديث السابع والثلاثون**: وأخرج النسائي وابن حبان في صحيحه والحاكم من حديث أبي سعيد قال: قال رسول الله ـ ﷺ ـ أنه قال: **«قال موسى يا رب علمني شيئاً أذكرك وأدعوك به؟ قال: قل: لا إلٰه إلا الله، قال إنما أريد شيئاً تخصني به قال: يا موسى لو أن السماوات السبع والأرضين السبع في كفة ولا إلٰه إلا الله في كفة مالت بهن لا إلٰه إلا الله»**(٢).

٣٨ ـ **الثامن والثلاثون**: وأخرج الترمذي وقال حسن غريب، وابن ماجه، وابن حبان في صحيحه، والحاكم والبيهقي، وقال الحاكم: صحيح على شرط مسلم من حديث عبدالله بن عمرو قال: قال رسول الله ـ ﷺ ـ:

---

(١) **حسن**، قال الإمام الترمذي ـ رحمه الله ـ باب دعاء أم سلمة حدثنا الحسين بن علي بن يزيد الصدائي البغدادي حدثنا الوليد بن القاسم بن الوليد الهمداني عن يزيد بن كيسان عن أبي حازم عن أبي هريرة... به. «المشكاة» (٢٣١٤) التحقيق الثاني و«التعليق الرغيب» (٢/٢٣٨).

(٢) **ضعيف**، أخرجه ابن حبان: عن ابن سلم حدثنا حرملة بن يحيى ثنا بن وهب نى عمرو بن الحارث عن درج عن أبي الهيثم عن أبي سعيد به. وأخرجه النسائي في «اليوم والليلة» (٨٣٤)، والطبراني في الدعاء، والبيهقي في «الأسماء والصفات»، صححه الحاكم والذهبي وابن حجر في «الفتح» (٢٠٨/١١). ويغني عنه حديث عبدالله بن عمر قال: قال رسول الله ـ ﷺ ـ: **«ألا أخبركم بوصية نوح ابنه؟»** قالوا: بلى، قال: **«أوصى نوح ابنه فقال لابنه: إني أوصيك باثنتين، وأنهاك عن اثنتين، أوصيك بقول: لا إله إلا الله، فإنها لو وضعت في كفة، ووضعت السماوات والأرض في كفة لرجحت بهن، ولو كانت حلقة لقصمتهن حتى تخلص إلى الله»**. فذكر الحديث. رواه البزار، ورواته محتج بهم في الصحيح.

وأخرجه النسائي عن صالح بن سعيد رفعه إلى سليمان بن يسار إلى رجل من الأنصار. وهو صحيح. وأخرج الحاكم عن عبدالله، وهو صحيح؛ فيغني عن الحديث الذي ذكر موسى فإنه الضعيف.

«إن الله سيخلص رجلاً من أمتي على رؤوس الخلائق يوم القيامة، فينشر عليه تسعة وتسعين سجلاً كل سجل مثل مد البصر، ثم يقول أتذكر من هذا شيئاً أظلمك كتبتي الحافظون؟ فيقول لا يا رب فيقول: [ألك][(١)] عذر فيقول لا يا رب. فيقول الله [تبارك] وتعالى إن لك عندنا حسنة، فإنه لا ظلم عليك اليوم فتخرج بطاقة فيها (أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله)، فيقول: احضر وزنك فيقول يا رب ما هذه البطاقة مع هذه السجلات في كفة فطاشت السجلات وثقلت البطاقة فلا يثقل مع اسم الله شيء»[(٢)]. انتهى. ومما قلته قديماً[(٣)].

همـا تـذكـرت فـي ذنـوبـي خـفـت عـلـى قـلـبـي احـتـراقـه
لـكـنـه يـطـفـي لـهـيـبـي تـذكـر مـا جـاء فـي الـبـطـاقـه

قال الإمام ابن الأمير الصنعاني ـ رحمه الله ـ:

فائدة: قال الحافظ عبد العظيم المنذري ـ رحمه الله ـ: ذهب طوائف من أهل العلم إلى أن مثل هذه الإطلاقات التي وردت فيمن قال: لا إله إلا الله دخل الجنة، أو حرم الله عليه النار، ونحو ذلك إنما كان في ابتداء الإسلام، حين كانت الدعوة إلى مجرد الإقرار بالتوحيد، فلما فرضت الفرائض، وحددت الحدود نسخ ذلك، والدلائل على هذا كثيرة متظاهرة، وقد تقدم غير ما حديث يدل على ذلك في كتاب الصلاة والزكاة والصيام والحج، ويأتي أحاديث أخرى متفرقة إن شاء الله[(٤)] وإلى هذا القول ذهب

---

(١) في الترغيب [لك].

(٢) **صحيح**: أخرجه الترمذي وابن ماجه والحاكم.

(٣) الإمام الصنعاني ـ رحمه الله ـ هو القائل، وما نقله عن المنذري فيه اختصار يسير. انظر «الترغيب».

(٤) قال الشيخ الألباني ـ رحمه الله ـ: قلت: الأحاديث التي أشار إليها المؤلف ـ رحمه الله ـ (يعني: المنذري) ليس فيها ما يدل على النسخ المدعى، وإنما فيها وجوب أشياء لم تذكر في أحاديث الباب، وهذا لا يستلزم النسخ كما لا يخفى، كيف ومن رواتها أبو هريرة وصحبته متأخرة عن أكثر الفرائض فإنه أسلم قبل وفاته ـ ﷺ ـ=

الضحاك، والزهري، وسفيان الثوري وغيرهم. وقال طائفة [أخرى][(١)]: لا احتياج إلى ادعاء النسخ في ذلك، فإن كل ما هو من أركان الدين وفرائض الإسلام هو من لوازم الإقرار بالشهادتين و[تمامه][(٢)]، فإذا أقر ثم امتنع عن شيء من الفرائض جحداً أو تهاوناً على تفصيل الخلاف فيه، حكمنا عليه بالكفر، وعدم دخول الجنة وهذا القول ـ أيضاً ـ قريب.

قال ابن الأمير الصنعاني في الحاشية الجانبية لـ «الأربعين»: ومنهم ابن المسيب:

قال النووي في شرح مسلم بعد نقله هذه عن من ذكر ما لفظه: وأما ما حكي عن [ابن][(٣)] المسيب وغيره فضعيف، بل باطل. وذلك لأن راوي أحد هذه الأحاديث أبو هريرة، وهو متأخر الإسلام، أسلم عام خيبر سنة سبع بالاتفاق، وكانت أحكام الشريعة مستقرة من الصلاة والزكاة والصيام، وغيرها من الأحكام. انتهى.

وكذا الحج على قول من قال: فرض سنة خمس أو ست، وهما أرجح من قول من قال: إنه سنة تسع، والله أعلم. انتهى[(٤)].

وقالت طائفة [أخرى][(٥)]: التلفظ بكلمة التوحيد سبب يقتضي دخول

= بثلاث سنوات، وقصته مع عمر في منعه إياه أن يبلغ الناس فضل الشهادة، إنما كانت في المدينة حينما دخل حائطاً للأنصار يبتغي رسول الله ـ ﷺ ـ وهي معروفة في صحيح مسلم (٤٤/١) وغيره. وفي المسند نحوها بين أبي موسى الأشعري وعمر أيضاً، وكان قدومه في السنة التي قدم فيها أبو هريرة كما في الفتح، وقد خرجتها في الصحيحة (١٣١٤) وفيه قصة أخرى بين جابر وعمر، من حديث جابر نفسه، وهو أنصاري، مما يؤكد أن القصة وقعت في المدينة، وأن الحديث غير منسوخ فراجع تمام هذا في المصدر المذكور آنفاً انظر حاشية الترغيب (٢١٩/٢ ـ ٢٢٠).

(١) في الترغيب [مثبتة].
(٢) في الترغيب [تتماته].
(٣) زيادة من الترغيب.
(٤) انظر: «الترغيب» (٢١٩/٢ ـ ٢٢٠)، قسم الصحيح للألباني ـ رحمه الله ـ.
(٥) ساقط من المخطوط.

الجنة والنجاة من النار، يشترط أن يأتي بالفرائض، ويجتنب الكبائر، فإن لم يأت بالفرائض ولا اجتنب الكبار لم يمنعه من التلفظ بكلمة التوحيد من دخول النار، وهذا قريب مما قبله. انتهى كلام المنذري[(١)]. قلت: والذي يظهر من من الأحاديث أن كلمة التوحيد تنفع قائلها، ولو بعد دخول النار [لذنوبه][(٢)]، ومن ذنوبه تركه الواجبات.

ومن الأحاديث الدالة على ما ذكرناه الحديث:

٣٩ ـ **التاسع والثلاثون**: وأخرج أبو داود وغيره عن أنس قال: قال رسول الله ـ ﷺ ـ: «**إن ناساً من أهل لا إله إلا الله يدخلون النار بذنوبهم، فيقول لهم: أهل اللات والعزى ما أغنا عنكم قول لا إله إلا الله وأنتم معنا [في النار]**[(٣)] **فيغضب الله فيخرجهم من النار**[(٤)]، **[فتلقهم النار]**[(٥)] **في نهر الحياة فيبرؤون من حرقهم كما يبرأ القمر من كسوفه، فيدخلون الجنة، [فيسمون الجهنميين]**»[(٦)]، فقال رجل [إلا][(٧)] أنس: أنت سمعت هذا من رسول الله ـ ﷺ ـ، فقال أنس: سمعت رسول الله ـ ﷺ ـ يقول: «**من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار**»[(٨)]، **أنا سمعت رسول الله ـ ﷺ ـ يقول هذا**[(٩)].

---

(١) هذا الكلام دليل على كلام الألباني ـ رحمه الله ـ في عدم النسخ. والحمد لله، فهذه من «الفوائد» القيمة الغزيرة، التي تبين غزارة علم الأمير الصنعاني ـ رحمه الله رحمة واسعة ـ.

(٢) لعلها: بذنوبه.

(٣) ساقط من المخطوط أثبتناه من الزوائد.

(٤) خارج المخطوط [فيغضب الله لهم].

(٥) في المجمع [فيخرجهم فيقذف بهم].

(٦) في المجمع [فيخرجهم فيقذف بهم]. وفي المخطوط [الجهنميون] والصواب ما أثبتناه.

(٧) [يا أنس].

(٨) هو في الصحاح متواتر.

(٩) **صحيح**، وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (٧٢٩٣) وقال لم يرو هذا الحديث عن معروف بن واصل إلا صالح بن إسحاق الجهبذ. وأبو نعيم في الحلية (٢١٧/١٠).=

فقلت: وتتميم هذه الأربعين بالحديث الأربعين:

٤٠ ـ وهو ما أخرجه الشيخ من حديث ابن مسعود قال: قال رسول الله ـ ﷺ ـ: «من قرأ: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ﴾ إلى: ﴿عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾، **ثم قال: وأنا أشهد بما شهد الله، واستودع الله هذه الشهادة، وهي لي عند الله وديعة**[1]، **[جيء به]**[2] **يوم القيامة، [فيقول الله ـ عزَّ وجلَّ ـ]**[3] **عبدي عهد إلي [عهداً]**[4] **وأنا أحق من أوفى بالعهد، أدخلوا عبدي الجنة**»[5].

= وفي تاريخ بغداد (٣١١/٩). والهيثمي في المجمع (٥٠٢/١٠) وقال: رواه الطبراني في الأوسط: وفيه: من لم أعرفهم.

فائدة: وفي صحيح البخاري عن أنس: أن رسول الله ﷺ قال: «**يخرج من النار قوم بعد ما احترقوا، فيدخلون الجنة فيسميهم أهل الجنة الجهنميين**».

(١) من البداية إلى قوله: وديعة من كلام الأعمش فنقول: أدخل كلام الراوي بكلام النبي ﷺ وسنفرق ـ إن شاء الله ـ بين كلام الراوي وكلام المصطفى علية الصلاة والسلام قريباً.

(٢) في المراجع الأخرى: [يجاء بصاحبها].

(٣) في المخطوط: [فقيل].

(٤) زيادة في المخطوط.

(٥) **ضعيف**، نذكر بالحديث بالإسناد والتخريج: قال الحافظ الطبراني ـ رحمه الله ـ: ثنا عبدان ضعيف. ابن أحمد وعلي الرازي قالا: ثنا عمار بن عمر المختار عن أبيه، ثنى غالب القطان قال: أتيت الكوفة في تجارة، فنزلت قريباً من الأعمش، فلما كانت ليلة أردت أن أنحدر قام فتهجد من الليل فمر بهذه الآية: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ...﴾ إلى: ﴿...عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ ثم قال الأعمش: وأنا لي عند الله وديعة: (أن الدين عند الله الإسلام) قالها مراراً. قلت: لقد سمع فيها شيئاً، فغدوت إليه فودعته، ثم قال: أوما بلغك ما فيها؟ قلت: أنا عندك منذ شهر لم تحدثني، قال: والله لا أحدثك بها إلى سنة. فأقمت سنة فكنت على بابه، فلما مضت السنة قلت: يا أبا محمد، قد مضت السنة. قال حدثني أبو وائل، عن عبدالله قال: قال رسول الله ـ ﷺ ـ: «**يجاء بصاحبها يوم القيامة، فيقول الله عزَّ وجلَّ: عبدي عهد إلي، وأنا أحق من وفى بالعهد، أدخلوا عبدي الجنة**». أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٠٤٥٣)، والهيثمي في «المجمع» (٣١/٧) رقم (١٠٨٩٠). وقال فيه: عمر المختار وهو ضعيف. وابن كثير في «تفسيره» (٢٨/٢) عند الآية [١٨] من آل عمران. قول: ولكلام الأعمش: أشهد بما شهد الله به=

قال الإمام الصنعاني ـ رحمه الله ـ في الخاتمة:

فأقول اللَّهم أنت مننت علينا بالإيمان، ويسرت لنا القرآن فقلت: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ﴾ [القمر: ١٧] ووفقتنا لشهادة التوحيد.

ويسرتنا لقول لا إلٰه إلا الله محمد رسول الله ـ ﷺ ـ وعلى آلٰه الأطهار، فنشهد بها مخلصين ونعدها عدةً ليوم الدين، اللَّهم فإني أستودعك هذه الشهادة وهي لي عندك وديعة، وقد ورد عن نبينا محمد ـ ﷺ ـ أنه قال: «**إذا استودع الله شيئاً حفظه**»(١).

فأسألك بأنك ـ أنت الله ـ لا إلٰه إلا أنت الواحد الأحد الفرد الصمد، القادر على كل شيء المحيط بكل شيء الواسع لكل شيء رحمة وعلماً. أن تتم علينا نعمة الإيمان وغيرها من نعمك التي قصر عن عدها (عشر)(٢) غيرها اللسان، وأن تحفظ لي هذه الشهادة عندك نلقاها عند حلول اللحد والقبر، وعند الخروج إلى النشر والحشر اللَّهم أحسن عاقبتنا في الأمور كلها، وأجرنا من خزي الدنيا وعذاب الآخرة، والحمد لله رب العالمين حمداً يدوم بدوام الله على جميع نعم الله.

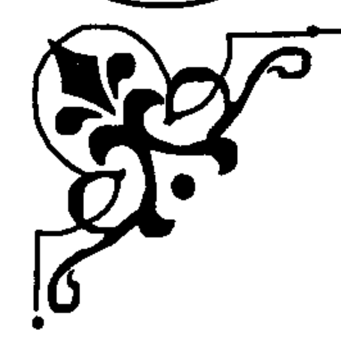
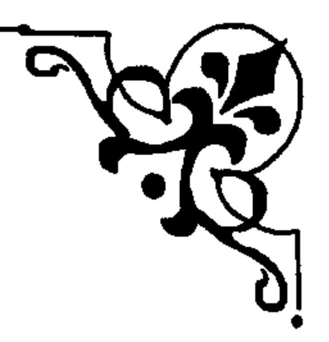
وصلى الله على سيدنا محمد خاتم الأنبياء وعلى آله البررة الأتقياء آمين اللَّهم آمين. من خط مؤلفه حفظه الله(٣).

= شواهد من حديث الزبير وغيره رواها الإمام أحمد في المسند (٦٦١/١) رقم (١٤٢١) وابن أبي حاتم في تفسيره والطبراني، والهيثمي بأسانيد فيها ضعف.

(١) **صحيح**، أخرجه: أبو داود (٣٦٠٠)، والحاكم، وأحمد، وابن عساكر.
بلفظ: «**أستودع الله دينكم**». وبلفظ: «**إذا استودع الله شيئاً حفظه، وإني أستودع الله دينكم...**». أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٢٣٧٦)، والطبراني في «الدعاء» (٨٢٨)، و«الأوسط» (٤٨٠٤)، بسند صحيح. انظر «الصحيحة» للعلامة الألباني ـ رحمه الله ـ رقم (١٤)، وفي «صحيح الجامع» بلفظ: «**إن الله إذا استودع شيئاً حفظه**» رقم (١٧٠٨). وانظر «المسند» تحقيق شعيب (٤٣٠/٩)، رقم (٥٦٠٥).

(٢) أظن أنها [عن] لكن هي.

(٣) هذا يدل على أن الناسخ نسخه في زمن المؤلف الأمير الصنعاني ـ رحمه الله ـ، ولم يذكر لنا اسمه. **والحمد لله الذي وفقنا وأعاننا على هذا العمل...**

أسرار كلمة التقوى

قال الإمام «البدر المنير» محمد بن إسماعيل الأمير الحسني الصنعاني ـ رحمه الله ـ في أسرار كلمة التقوى (لا إله إلا الله):

العلم في قول لا إله إلا الله ... فأخلص وقل لا إله إلا الله
تظفر بما شئت إن نطقت بها ... فالخير في قول لا إله إلا الله
كل من الأنبياء مطلبه ... من قومه لا إله إلا الله
يحقن دم الكافرين قولهم ... إن وفقوا لا إله إلا الله
ويعصم المال والبنين معاً ... بقولهم لا إله إلا الله
يفتح باب السماء إذا صعدت ... من قائل لا إله إلا الله
تهدم كل الذنوب إن رفعت ... لقائل لا إله إلا الله
يغسل ما في القلوب من درن ... بقولنا لا إله إلا الله
وتطمئن القلوب إذا ذكرت ... من قائل لا إله إلا الله
ظهره لساناً إذا لغوت بها ... بقولنا لا إله إلا الله
دواءُ داءِ الذنوب أجمعها ... في قولنا لا إله إلا الله
ما يجلو الهم والكروب سوى ... مقالنا لا إله إلا الله
طاشت سجلات كل معصيةٍ ... إن قابلت لا إله إلا الله
يأمن من كل آفة أبداً ... من كان في حصن لا إله إلا الله

بــطــاقــة قــد أتــت مــحــررة — فــي طــيــهــا لا إلـٰه إلا الــلــه
ومــن يــكــن آخــر الــمــقــال لــه — فــي هــذه الــدار لا إلـٰه إلا الــلــه
يــدخــل دار الــســلام يــوم غــدٍ — بــقــولــه لا إلـٰه إلا الــلــه
ولــقــنــوا مــن إلــى الــممــات غــداً — مــرتــحــلاً لا إلـٰه إلا الــلــه
بــكــل هــذا أتــى الــحــديــث لــنــا — في فضل من قال لا إلـٰه إلا الله
يــا رب واخــتــم لــنــا مــقــالــتــنــا — بــقــولــنــا لا إلـٰه إلا الــلــه
واجعل ختام المقال عند ختام — الــعــمــر إخــلاص لا إلـٰه إلا الــلــه
ثــم عــلــى مــن دعــا الأنــام إلــى — مــقــالــهــم لا إلـٰه إلا الــلــه
أزكــى صــلاة مــع الــســلام فــكــن — مــصــلــيــاً بــعــد لا إلـٰه إلا الــلــه
والآل والــصــحــب مــن سيُوفُهُم — قــد أثــمــرت لا إلـٰه إلا الــلــه
لــولا ســيــوف الأُلــى مــا سُمِعَتْ — مــن كــافــر لا إلـٰه إلا الــلــه

أسأل الله أن يوفقنا وإخواننا وعلمائنا وزوجاتنا وأبنائنا للعلم بلا إلٰه إلا الله وقولها مخلصين بها، وهذه مخطوطة عندي في المجاميع (مجموعة من رسائل ابن الأمير ـ رحمه الله ـ)، وهي مذكورة في ديوانه ـ رحمه الله ـ ص(٤٤١ ـ ٤٤٢).

وقد ناسب الموطن لذكرها في هذا الكتاب «**الأربعين الصنعانية في فضل لا إله إلا الله**».

استشرت الشيخ المكرم أبا الحسن عبد الرحمٰن بن محمد العيزري ـ حفظه الله، ورفع قدره في الدنيا والآخرة ـ، في أن أضيفها مع الرسالة، فوافق وكان معجباً فرحاً بذلك ـ متعه الله بالعلم النافع والعمل الصالح ـ، وحفظ الله أخي عبد الحميد علاو.

وهنا إشارة سريعة: في أن البدر المنير محمد بن الأمير ـ رحمه الله رحمةً واسعة ـ قد اهتم بالتوحيد اهتماماً كبيراً، وقد ذكرنا هذا بشيء من التوسع في شرحنا لـ «تطهير الاعتقاد» المسمى «فتح رب

العباد» نفع الله بنا وبمشايخنا وبعلمائنا، وبهذا الكتاب الإسلام والمسلمين. آمين.

كتبه:

أبو نوح عبدالله بن محمد حسين بن عبد الحميد الفقيه الخباني

رجب الخير ١٤٢٨هـ

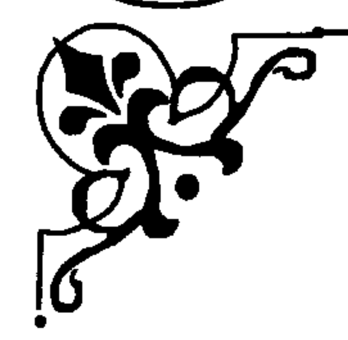
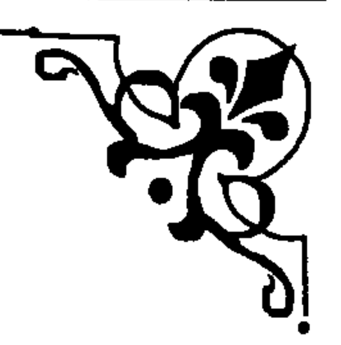
صنعاء ـ مكتبة العباس ـ رضي الله عنه ـ

لصاحبها الشيخ الفاضل/

عبد الرحمٰن العيزري ـ حفظه الله ـ





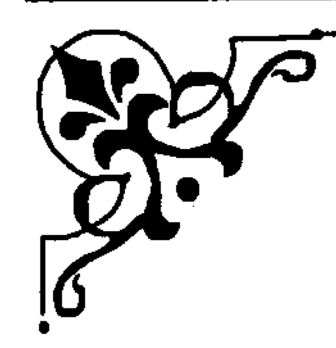
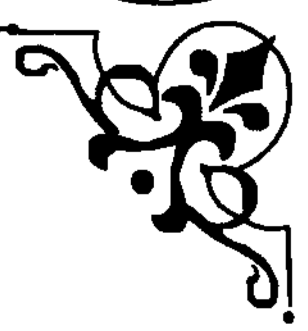
الخاتمة

قال الإمام الشوكاني ـ رحمه الله ـ:

والخروج من الكفر إلى الإسلام لا يكون إلا بأقوال وأفعال لا بمجرد عقد القلب والتوجه بالنية المشتملين على الندم والعزم على عدم المعاودة، فإن ذلك يكفي في التوبة، ولا يكفي في مصير الكفر مسلماً ـ أيضاً ـ، فرق بين كفر التأويل، كما حققته في غير هذا الموطن، وفي هذه «الإشارة» كفاية لمن له هداية. «البدر الطالع» (٢/٣٨).

ترجمة القاسم بن أحمد: لقمان بن أحمد بن شمس الدين (٢٧٣).



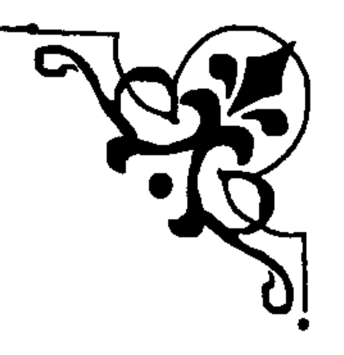



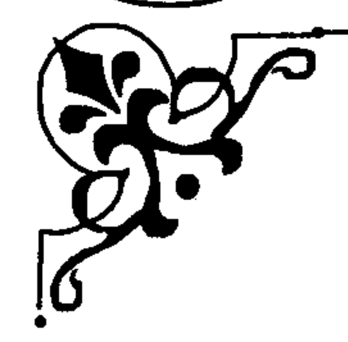
[النهي عن البدع]

فتوى مهمة للإمام الصَّنْعاني ـ رحمه الله ـ في حاشية «شرح الأزهار» (٤٤٦/١): سؤال من القاضي العلامة عبد الجبار بن جابر ـ رحمه الله تعالى ـ إلى العلامة الشهير محمد بن إسماعيل الأمير ـ رحمه الله ـ، لفظه:

ثم مسألة واردة فيما صار الناس يحدثون في المقابر المسبلة للقبر من حفر قبور للأحياء، ويسقفونها، وتبقى السنة والسنتين؛ هل ذلك جائز أم لا؟ وكذلك الحوط التي يفعلونها هل ينبغي تحجر ذلك، والحال أنها ليس في مباح، بل في مسبل للقبر؟ الله يحميكم، انتهى.

الجواب: الحمد لله، إعداد القبور للأحياء بدعة، وكل بدعة ضلالة، وفي ذلك نوع معارضة لأحاديث أنه يدفن كل أحد في التراب الذي منه خلق، ومع كونه بدعة يجب إنكارها، فهو إذا كان في أرض مسيلة، كما ذكرتم، غصب لحق عام، فإنه لا أخصية منها للأحياء، إنما الحق فيها لمن مات، فالحي غاصب لحق غيره، والتحويط تحجر ـ أيضاً ـ، محرم لما فيه من المعصية، وبالحفر والتحويط كله، لا يثبت حقاً، وأما الدفن فيما حفره الغير فجائز بلا ريب، فإن كان الحافر جاهلاً لتحريم ما فعله استحق الأجرة التي غرمها، وإن كان عالماً فلا يستحق؛ لأنه أضاع ما له وحفر أرض غيره اهـ. وأما حديث أنه ـ ﷺ ـ وضع حجراً على قبر عثمان بن مظعون لما دفن بالمدينة، وقال لا لحق به من مات من قرابتي أو نحو هذه العبارة، فمراده ـ ﷺ ـ إن مات أحد من قرابته، والمحل خال دفن عند عثمان من يحبه. انتهى. والحمد لله، حرر يوم الاثنين غرة شهر ربيع أول سنة ١٢٣٩هـ.





[التكفير بلا دليل]

قال صاحب «الأزهار» الهادوي الزيدي المقلد:

(والمتأول كالمرتد).

قال الإمام محمد بن علي الشوكاني ـ رحمه الله ـ:

أقول: هاهنا تسكب العبارات، ويناح على الإسلام وأهله بما جناه التعصب في الدين على غالب المسلمين من الترامي بالكفر لا لِسنَّة، ولا لقرآن، ولا لبيان من الله، ولا لبرهان، بل لما غلت مراجع العصبية في الدين، وتمكن الشيطان الرجيم من تفريق كلمة المسلمين لقَّنهم إلزامات بعضهم لبعض بما هو شبيه الهباء في الهواء، والسراب البقيعة، فيا لله، وللمسلمين من هذه الفارقة، التي هي أعظم فواقر الدين والرزية التي ما رزئ بمثلها في سبيل الله ـ عزَّ وجلَّ ـ، وحصبة من الغيرة الإسلامية قد علمت وعلم كل من له علم بهذا الدين أن النبي ـ ﷺ ـ سئل عن الإسلام في بيان حقيقته، وإيضاح مفهومه: (أنه إقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة، وحج البيت، وصوم رمضان، وشهادة أن لا إله إلا الله)[1]، والأحاديث بهذا المعنى متواترة، فمن جاء بهذه الأركان الخمسة، وقام بها حق القيام فهو المسلم على رغم أنف من أبى ذلك كائناً من كان، فمن جاءك بما يخالف

---

(١) كان ينبغي على الإمام الشوكاني أن يذكر الشهادة في البداية، كما هو في الحديث في الصحيح.

هذا من ساقط القول، وزائف العلم، بل الجهل فاضرب به في وجهه، وقل له: قد تقدم هذيانك، هذا محمد بن عبدالله ـ صلوات الله وسلامه عليه ـ.

دعوا كل قولٍ عند قول محمدٍ   فما آمنٌ في دينه كمخاطر.

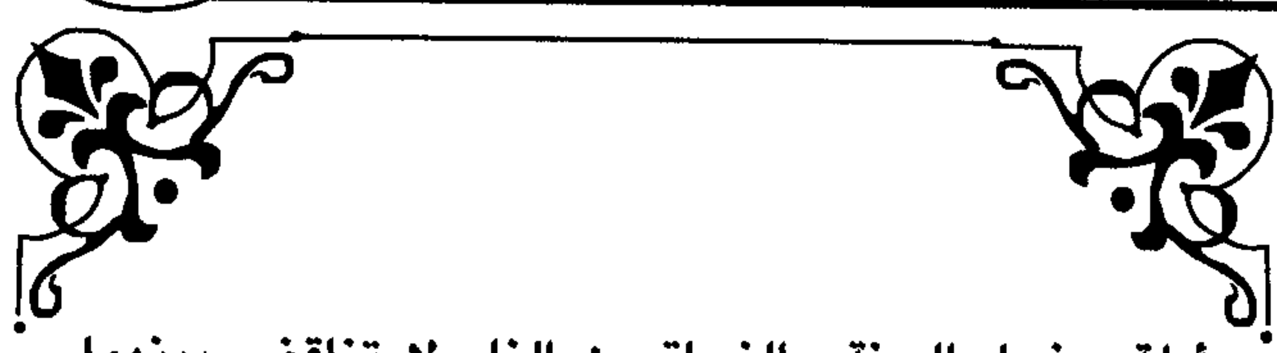
وكما أنه قد تقدم الحكم من رسول الله ـ ﷺ ـ لمن قام بهذه الأركان الخمسة بالإسلام، فقد حكم لمن: (آمن بالله وملائكته، وكتبه، ورسله، والقدر خيره وشره). بالإيمان، وهذا منقول عنه نقلاً متواتراً، فمن كان هكذا فهو لمؤمن حقاً، وقد قدمنا قريباً ما ورد من الأدلة المشتملة على الترهيب العظيم من تكفير المسلمين، والأدلة الدالة على وجوب صياغة عرض المسلم واحترامه يدل بفحوا الخطاب على تجنب القدح في دينه بأي قادح.

فكيف إخراجه عن الملة الإسلامية إلى الملة الكفرية، فإن هذه جناية لا تعد لها جناية، وجرأة لا تماثلها جرأة، وأين هذا المجترئ على تكفير أخيه من قول رسول الله ـ ﷺ ـ: «**والذي نفسي بيده لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه**»، وهو الثابت في الصحيح، ومن قول رسول الله ـ ﷺ ـ الثابت عنه في الصحيح، ومن قول رسول الله ـ ﷺ ـ: «**المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه**»، ومن قول رسول الله ـ ﷺ ـ: «**إن دماءكم، وأموالكم، وأعراضكم عليكم حرام**». وهو ـ أيضاً ـ في الصحيح، وكم يعد العاد ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾ [القصص: ٥٦].

قال الشيخ عبدالرحمٰن العيزري ـ حفظه الله ـ بعد هذا الكلام:

ولقد أيقنت أن أصحاب المذاهب خاصة الشيعة، كالزيدية، والجعفرية أنهم من أجرأ الناس على التكفير والتفسيق للمسلمين، وهنيئاً لأهل السنة ما أنصفهم وأعدلهم في أحكامهم، اللّهم أحيني مسلماً، وأمتني مسلماً على سنة رسولك محمد ـ ﷺ ـ.

«السيل الجرار» للشوكاني (٥٨٤/٤ ـ ٥٨٥).



أدلة دخول الجنة والنجاة من النار لا تناقض بينهما

ثم اعلم أن الأحاديث الدالة على أن الشهادتين سبب لدخول الجنة والنجاة من النار لا تناقض بينهم وبين أحاديث الوعيد التي فيها: من فعل ذنب كذا فالجنة عليه حرام أو لا يدخل الجنة من فعل كذا بإمكان الجمع بين النصوص بأنها جنان كثيرة كما أخبر النبي - ﷺ - وبأن أهل الجنة أيضاً متفاوتون في دخول الجنة في السبق وارتفاع المنازل فيكون فاعل هذا الذنب لا يدخل الجنة التي أعدت لمن لم يرتكبه أو لا يدخلها في الوقت الذي يدخل فيه من لم يرتكب ذلك الذنب وهذا واضح مفهوم للعارف بلغة العرب. وكذلك لا تناقض بين الأحاديث التي فيها تحريم أهل هاتين الشهادتين على النار وبين الأحاديث التي فيها إخراجهم منها بعد أن صاروا حمماً لإمكان الجمع بأن تحريم من يدخلها بذنبه من أهل التوحيد بأن تحريمه عليها يكون بعد خروجه منها برحمة الله ثم بشفاعة الشافعين ثم يغتسلون في نهر الحياة ويدخلون الجنة، فحين إذاً قد حرموا عليها ولا تمسهم بعد ذلك أو يكون المراد أنهم يحرمون مطلقاً على النار التي أعدت للكافرين التي لا يخرج منها من دخلها وهي ما عدا الطبقة العليا من النار التي يدخلها بعض عصاة أهل التوحيد ممن شاء الله تعالى عقابه وتطهيره بها على قدر ذنبه ثم يخرجون فلا يبقى فيها أحد وهذه إشارة كافية في هذا الموضع وسنذكر إن شاء الله تعالى بسط ذلك في موضعه عند ذكر الشفاعات ونذكر الأحاديث التي فيها هذا وهذا والأحاديث التي يكون بها الجمع بين ذلك.

وقد ذكر الحافظ ابن رجب ـ رحمه الله تعالى ـ في هذا الباب كلاماً حسناً بعد سياقه حديث معاذ وحديث عتبان وحديث أبي ذر وحديث عبادة وقد تقدمت مع غيرها من الأحاديث. قال: وأحاديث هذا الباب نوعان: أحدهما ما فيه أنه من أتى بالشهادتين دخل الجنة ولم يحجب عنها وهذا ظاهر، فإن النار لا يخلد فيها أحد من أهل التوحيد الخالص، بل يدخل الجنة ولا يحجب عنها إذا طهر من ذنوبه بالنار. وقد يعفو الله عنه فيدخله الجنة بلا عقاب قبل. وحديث أبي ذر معناه أن الزنا والسرقة لا يمنعان دخول الجنة مع التوحيد، وهذا حق لا مرية فيه، وليس فيه أن لا يعذب عليها مع التوحيد وفي مسند البزار عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ مرفوعاً: «**من قال لا إله إلا الله نفعته يوماً من الدهر يصيبه قبل ذلك ما أصابه**»[١].

الثاني: فيه أن يحرم على النار وقد حمله بعضهم على الخلود فيها أو على ما يخلد فيها أهلها وهي ما عدا الدرك الأعلى من النار فإن الدرك الأعلى يدخله كثير من عصاة الموحدين بذنوبهم ثم يخرجون بشفاعة الشافعين وبرحمة أرحم الراحمين. وفي الصحيحين: «**إن الله تعالى يقول: وعزتي وجلالي لأخرجن من النار من قال لا إله إلا الله**»، قالت طائفة من العلماء: المراد من هذه الأحاديث أن (لا إله إلا الله) سبب لدخول الجنة والنجاة من النار ومقتض لذلك، ولكن المقتضى لا يعمل عمله إلا باستجماع شروطه وانتفاء موانعه، وقد يتخلف عنه مقتضاه لفوات شروطه أو لوجود مانع وهذا قول الحسن، ووهب بن منبه وهو أظهر. وقال الحسن للفرزدق وهو يدفن امرأته: (ما أعددت لهذا اليوم؟ قال: شهادة أن لا إله إلا الله منذ سبعين قال الحسن: نعم العدة لكن لـ (لا إله إلا الله) شروطاً. فإياك وقذف المحصنات)، وقيل للحسن: إن ناساً يقولون: من (قال لا إله إلا الله دخل الجنة)، فقال: (**من قال لا إله إلا الله فأدى حقها وفرضها دخل الجنة**)، وقال وهب بن منبه لمن سأله: أليس مفتاح الجنة لا إله إلا

(١) قد سبق تخريجه.

الله؟ قال: بلى، ولكن ما من مفتاح إلا له أسنان فإن أتيت بمفتاح له أسنان فتح لك. وإلا لم يفتح لك. وهذا الحديث: (إن مفتاح الجنة لا إله إلا الله) ويدل على هذا كون النبي - ﷺ - رتب دخولها على الأعمال الصالحة في كثير من النصوص، كما في الصحيحين عن أبي أيوب أن رجلاً قال: يا رسول الله أخبرني بعمل يدخلني الجنة قال: «**تعبد الله لا تشرك به شيئاً وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصل الرحم**»، وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رجلاً قال: يا رسول الله دل عليَّ عمل إذا عملته دخلت الجنة. قال: «**تعبد الله لا تشرك به شيئاً وتقيم الصلاة المكتوبة وتؤدي الزكاة المفروضة وتصوم رمضان**» فقال الرجل: والذي نفسي بيده لا أزيد على هذا شيئاً ولا أنقص منه فقال النبي - ﷺ -: «**من سره أن ينظر إلى رجل من أهل الجنة فلينظر إلى هذا**» وفي المسند عن بشير بن الخصاصية قال: أتيت النبي - ﷺ - لأبايعه فاشترط علي شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وأن أقيم الصلاة، وأن أوتي الزكاة وأحج حجة الإسلام وأن أصوم رمضان وأن أجاهد في سبيل الله، فقلت يا رسول الله، أما اثنتين فوالله ما أطيقها الجهاد والصدقة. فقبض رسول الله - ﷺ - يده ثم حركها وقال: «**فلا جهاد ولا صدقة فيم تدخل الجنة إذاً؟**» قلت: أبايعك فبايعته عليهن كلهن. ففي الحديث أن الجهاد والصدقة شرط في دخول الجنة مع حصول التوحيد والصلاة والصيام والحج. ونظير هذا أن النبي - ﷺ - قال: «**أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله**»، ففهم عمر وجماعة من الصحابة أن من أتى بالشهادتين امتنع عن عقوبة الدنيا بمجرد ذلك فتوقفوا في قتال مانعي الزكاة وفهم الصديق - رضي الله عنه - أنه لا يمتنع قتاله إلا بأداء حقوقها لقوله - ﷺ -: «**فإذا فعلو ذلك منعوا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله**». وقال: «**الزكاة حق المال**»، وهذا الذي فهمه الصديق - رضي الله عنه - قد رواه عن النبي - ﷺ - صريحاً غير واحد من الصحابة منهم ابن عمر وأنس وغيرهما - رضي الله عنه - وأنه قال: «**أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا**

الزكاة»، ودل على ذلك قوله تعالى: ﴿فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [التوبة: ٥] الآية، ولا تثبيت إلا بأداء الفرائض مع التوحيد ولما قرر أبو بكر ـ رضي الله عنه ـ هذا للصحابة رجعوا إلى قوله ورأوه صواباً فإذا علم أن عقوبة الدنيا لا ترتفع عمن أدى الشهادتين مطلقاً بل يعاقب بإخلاله بحق من حقوق الإسلام فكذلك عقوبة الآخرة. وقد ذهب طائفة إلى أن هذه الأحاديث المذكورة أولاً وما في معناها كانت قبل نزول الفرائض والحدود وفي بعضها أنه كان في غزوة تبوك وهي في آخر حياة النبي ـ ﷺ ـ وهؤلاء منهم من يقول: هذه الأحاديث منسوخة ومنهم من يقول هي محكمة ولكن ضم إليها شرائط، ويلتفت هذا إلى أن زيادة النص هل هي نسخ أم لا والخلاف في ذلك بين الأصوليين مشهور وقد صرح الثوري بأنها منسوخة، وأنه نسختها الفرائض، والحدود وقد يكون مرادهم بالنسخ البيان والإيضاح فإن السلف كانوا يطلقون النسخ على مثل ذلك كثيراً ويكون مرادهم أن آيات الفرائض والحدود تبين.

توقف دخول أهل الجنة والنجاة من النار على فعل الفرائض واجتناب المحارم فصارت النصوص منسوخة أي: مبينة مفسرة ونصوص الحدود والفرائض ناسخة أي: مفسرة لمعنى تلك النصوص موضحة لها. وقالت طائفة تلك النصوص المطلقة قد جاءت مقيدة في أحاديث أخر ففي بعضها: **«من قال لا إلـه إلا الله مخلصاً دخل الجنة»**، وفي بعضها **«مستيقناً»**، وفي بعضها: **«مصدقاً بها قلبه لسانه»**، وفي بعضها: **«يقولها من قلبه»**، وفي بعضها: **«قد ذل بها لسانه واطمأن بها قلبه»**، وهذا كله إشارة إلى عمل القلب وتحققه بمعنى الشهادتين.

فتحققه بمعنى شهادة أن لا إلـه إلا الله أن لا يأله قلبه غير الله حياً ورجاء وخوفاً وطمعاً وتوكلاً واستعانة وخضوعاً وإنابة وطلباً. وتحققه بشهادة أن محمداً رسول الله ـ ﷺ ـ أن لا يعبد بغير ما شرعه على لسان نبيه محمد ـ ﷺ ـ وهذا المعنى جاء مرفوعاً إلى النبي ـ ﷺ ـ أن لا يعبد بغير ما شرعه على لسان نبيه محمد ـ ﷺ ـ وهذا المعنى جاء مرفوعاً إلى النبي ـ ﷺ ـ أنه قال: **«من قال لا إلـه إلا الله مخلصاً دخل الجنة»** قيل: ما إخلاصها يا

رسول الله؟ قال: «**أن تحجزك عما حرم الله عليك**»[1]، وهذا يروى من حديث أنس بن مالك وزيد بن أرقم ولكن إسنادهما لا يصح. وجاء أيضاً من مراسيل الحسن نحوه وتحقيق هذا المعنى وإيضاحه أن قول العبد: (لا إله إلا الله) ورجاء وتوكلاً عليه وسؤالاً منه ودعاء له ولا يصلح ذلك كله لغير الله ـ عزَّ وجلَّ ـ فمن أشرك مخلوقاً في شيء من هذه الأمور التي هي من خصائص الإلهية، كان ذلك قدحاً في إخلاصه في قوله لا إله إلا الله ونقصاً في توحيده وكان فيه من عبودية المخلوق بحسب ما فيه من ذلك، وهذا كله من فروع الشرك ولهذا ورد إطلاقاً الكفر والشرك على كثير من المعاصي التي منشأها من طاعة غير الله ـ عزَّ وجلَّ ـ أو خوفه أو رجائه أو التوكل عليه أو العمل كما ورد إطلاق الكفر والشرط على الربا وعلى الحلف بغير الله ـ عزَّ وجلَّ ـ وعلى التوكل على غير الله والاعتماد عليه وعلى من سوى بين الله وبين المخلوق في المشيئة مثل أن يقول: ما شاء الله وشاء فلان وكذلك قوله: ما لي إلا الله وأنت وكذلك ما يقدح في التوحيد وتفرد الله بالنفع والضر كالطيرة والرقى المكروهة وإتيان الكهان وتصديقهم بما يقولون، وكذلك اتباع هوى النفس فيما نهى الله عنه قادح في تمام التوحيد وكماله ولهذا أطلق الشرع على كثير من الذنوب التي منشأها من هوى النفس أنها كفر وشرك كقتال المسلم ومن أتى حائضاً أو امرأة في دبرها ومن شرب الخمر في المرة الرابعة وإن كان ذلك لا يخرجه من الملة بالكلية. ولهذا قال السلف: كفر دون كفر وشرك دون شرك وقد ورد إطلاق الإله على الهوى المتبع قال تعالى: ﴿أَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَـٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾ [الفرقان: ٤٣] قال الحسن ـ رحمه الله ـ: (هو الذي لا يهوى شيئاً إلا ركبه). وقال قتادة: (هو الذي كلما هوى شيئاً ركبه وكلما اشتهى شيئاً أتاه لا يحجزه عن ذلك ورع) وروى من حديث أبي أمامة مرفوعاً بإسناد ضعيف: (ما تحت ظل السماء إله يعبد أعظم عند الله من هوى متبع) وفي حديث آخر: (لا تزال لا إله إلا الله تدفع عن أصحابها حتى يؤثروا دنياهم على دينهم فإذا

---

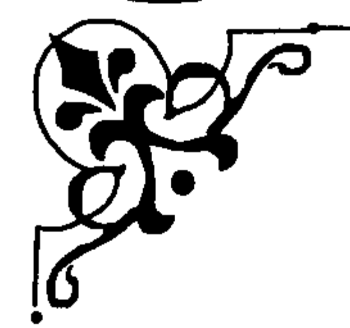
(١) ضعيف، وقد سبق في التحقيق.

فعلوا ذلك ردت عليهم ويقال لهم كذبتم) ويشهد لهذا الحديث، الحديث الصحيح عن النبي - ﷺ -: «**تعس عبد الدينار تعس عبد الدرهم، تعس عبد القطيفة، تعس عبد الخميصة، تعس وانتكس وإذا شيك فلا انتقش**»، فدل هذا على أن من أحب شيئاً وأطاعه وكان من غاية قصده ومطلوبة ووالى لأجله وعادى لأجله فهو عبده وكان ذلك الشيء معبوده وإلهه ويدل عليه أيضاً أن الله تعالى سمى طاعة الشيطان في معصيته ﴿إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾ [البقرة: ١٦٨]، وقال تعالى حاكياً عن خليله إبراهيم - عليه السلام - لأبيه: ﴿يَٰٓأَبَتِ لَا تَعْبُدِ ٱلشَّيْطَٰنَ ۖ إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ عَصِيًّا ﴿٤٤﴾﴾ [مريم: ٤٤].

فمن لم يتحقق بعبودية الرحمٰن وطاعته، فإنه يعبد الشيطان بطاعته، ولم يخرج من عبادة الشيطان إلا من أخلص عبودية الرحمٰن وهم الذين قال فيهم: ﴿إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ﴾ [الحجر: ٤٢]، فهم الذين حققوا قول لا إله إلا الله، وأخلصوا في قولها وصدقوا قولهم بفعلهم فلم يلتفتوا إلى غير الله محبة ورجاء وخشية وطاعة وتوكلاً وهم الذين صدقوا في قول لا إله إلا الله وهم عباد الله حقاً فأما من قال لا إله إلا الله بلسانه ثم أطاع الشيطان وهواه في معصية الله ومخالفته فقد كذب قوله فعله ونقص من كمال توحيده بقدر معصية الله في طاعة الشيطان والهوى قال: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [القصص: ٥٠]، قال تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [ص: ٢٦]، ثم قال - رحمه الله -: فيا هذا كن عبداً لله لا عبداً للهوى فإن الهوى يهوي بصاحبه في النار قال تعالى: ﴿ءَأَرْبَابٌ مُّتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ ٱللَّهُ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ﴾ [يوسف: ٣٩]، «**تعس عبد الدرهم، تعس عبد الدينار**»، والله لا ينجو غداً من عذاب الله إلا من حقق عبودية الله وحده ولم يلتفت إلى شيء من الأغيار، ومن علم أن إلهه ومعبوده فرد فليفرده بالعبودية، ولا يشرك بعبادة ربه أحداً. انتهى كلامه - رحمه الله تعالى -[(١)].

---

(١) انظر: «معارج القبول» للشيخ حافظ الحكمي - رحمه الله - ص(٢٢٣ - ٢٢٧)، جزى الله خيراً من كتبه وزاده علماً وحكمة.

فهرس الموضوعات

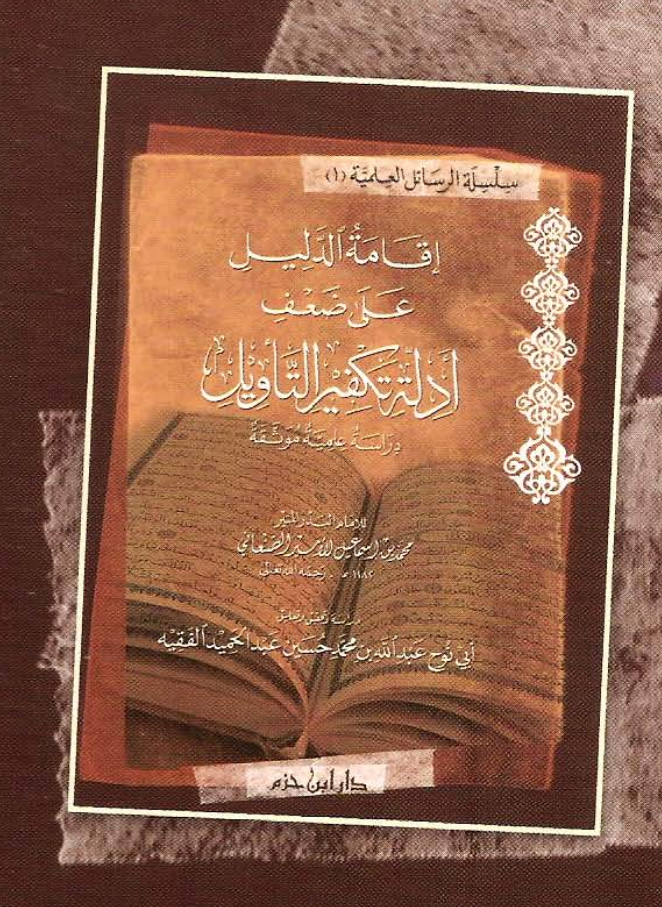
الموضوع	الصفحة

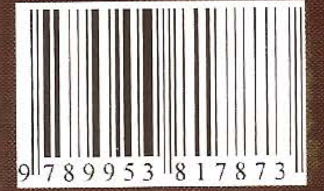
الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة




سلسلة الرسائل العلمية (١)
إقامة الدليل
على ضعف
أدلة تكفير التأويل
دراسة علمية موثقة
محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني
أبي نوح عبد الله بن محمد حسين عبد الحميد الفقيه
دار ابن حزم


9 789953 817873